المُسلِمُونَ والأقباط

نسيج واحد

تأليف

د.محمد مورو

الناشر

دار الهدى للنشر والتوزيع

كفر الشيخ – بيلا شارع الجمهورية بجوار المحكمة

الطبعة الأولى مايو ٢٠٠٧م

اسم الكتاب : المسلمـــون والأقبــاط .

المؤلــــف : دكتور / محمـــد مـــورو .

الغـــلاف : حسين المجــدوليـــة

كمبيوتر : مـــدحـــت الحلفـــاوى

رقم الإيداع : ٢٠٠٧/١٠٤٥٠

الترقيم الدولى : I.S.B.N : 977 - 6150 - 23 -3

الطبعة الأولى: مايو / ٢٠٠٧م

ربيع ثاني ١٤٢٨هـ

الناشر

دار الهدى للكتاب

كفر الشيخ – بيلا – شارع الجمهورية بجوار المحكمة

ت: ٠٤٧/٣٦٠٤٦٠١ ـــ ٠٤٧/٣٦٠٩٦٠١

الفهـــــرس

الصفحــــــة	المـــــوضـــوع
٥	المقدمة..
١٤	الحقيقة بالنسبة للإحصاء الخاص بالأقليات في مصر ....
٢٤	دعـــــوة للحوار..
٢٧	الإسلام دين غير طائفي..
٤٠	الحركة الإسلامية غير طائفية ....
٥٦	تطبيق الشريعة الإسلامية مطلب قبطي أيضًا ....
٦٣	الصراع بين الحضارة الإسلامية والحضارة الأوروبية ....
٧٠	هل نحن على أبواب حرب صليبية جديدة؟....................
٨٩	الفرز الحضاري لا الطائفـــي ....
١٠٦	انتماء تراث الكنيسة القبطية إلى المشروع الحضاري الإسلامي
١١٩	الخـــط الهـــامشـــي ....
١٢٧	القـــوة الثالثـــة ....
١٤٤	التحالف المشبوه ....
١٥١	الفتنة الطائفية زراعة استعمارية ....

تابع الفهـــــرس

الصفحـــــة	المـــــوضــــوع
١٦١	التكفير الكنســـي ....
١٧٠	الرافضون للغة العربية لا هم أقباط ولا هم مسلمون
١٧٣	يـــا أقبـــاط مصـــر انتبهـــوا ....
١٨٦	من يحمـــي المسيحيين العرب من التدخل الأمريكي في شئونهم
١٩٢	تقرير مفوض الدولة ....
٢٦٣	قرارات مجمع الآبـــاء الكهنة والمجلس الملي وممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية

مقـــدمـــة

قضية العلاقة بين المسلمين والأقباط في مصر – قضية واضحة لا شبهة فيها يعرفها بالضرورة كل مسلم وكل قبطي، وهي علاقة الانتماء إلى الحضارة الإسلامية، المسلم ينتمي إلى الإسلام كدين وكثقافة وكحضارة وكوطن، والقبطي ينتمي أيضًا إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن.

وهذه الأرضية الصحيحة للالتقاء – حقيقة تاريخية – تؤكدها العقائد والمصالح، وليس غريبا أن يعبر رجل مثل مكرم عبيد عن هذا المعنى بقوله (إنني مسلم وطنًا مسيحي دينًا).

ومكرم عبيد هنا لا يطلق تعبيرًا عاطفيًا،بل هو يؤكد ويعكس وجدان كل قبطي عاش ويعيش وسيعيش بإذن الله تعالى على أرض مصر الطاهرة، نعم مكرم عبيد هنا يعكس التراث القبطي والالتزام القبطي والموقف القبطي الصحيح.

والحقيقة أن قضية العلاقة بين المسلمين والأقباط في مصر – علاقة محسومة – وتعكس وحدة النسيج الوطني الذي يشكله المسلم والقبطي معًا، وليس هناك الآن – ولم يكن هناك بالأمس، ولن يكون هناك في الغد بإذن الله تعالى مشكلة بين المسلمين والأقباط.

ولكن الحقيقة أن المشكلة هي بالتحديد بين من يتمسكون بالانتماء إلى الوطن والحضارة والثقافة الوطنية. ويرفضون علاقات التبعية للغرب سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وبين هؤلاء الذين يريدون لأمتنا أن تخضع أو تذوب أو تلحق بذيل الحضارة الغربية.

هؤلاء بالتحديد هم الذين يثيرون من وقت لآخر قضايا الفتنة الطائفيـــة، أو يحاولون زراعة الفتنة ــ أو يستخدمون قضية الأقباط كقفاز يلقونـــه فـــي وجه الأمة بهدف تمزيق وحدتها أو قطع صلاتها بأصولها التاريخية، وهؤلاء مرفوضون من المسلمين والأقباط على حد سواء.

نعم المشكلة ليست بين المسلمين والأقباط ــ فهؤلاء نسيج وطني واحـــد ينتمي جملة وتفصيلاً إلى الحضارة الإسلامية ويعضـــون عليهـــا بالنواجـــذ ويؤمنون إيمانًا راسخًا بأن بناء المستقبل لن يكون إلا من خـــلال قـــيم تلـــك الحضارة ــ ولكنها بين المسلمين والأقباط من ناحية وبين دعـــاة التغريـــب والثقافة الغربية من ناحية أخرى. وهكذا ليس عجيبًا أن تجد أن المطالبين مثلاً بالشريعة الإسلامية هم من المسلمين والأقباط على حد الســـواء.أمـــا أعـــداء الشريعة الإسلامية فهم الخارجون على الإسلام والقبطية أيضًا على حد سواء.

وهذا الكلام ليس كلامًا عاطفيًا، بل هو ترجمة أمينة لبحث أجراه المركز القومي للأبحاث الجنائية والاجتماعية بالقاهرة ســـنة ١٩٨٥ تحـــت إشـــراف الدكتور أحمد المجذوب ــ وظهرت نتائجه لتؤكد أن أكثر مـــن ٧٢ % مـــن الأقباط يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية بل وبعضهم شديد الحماس لها.

والحقيقة أن عقائد الإسلام. وتراث الحركة الإسلامية ومواقفها ــ وكذلك عقائد الكنيسة القبطية وتراثها ومواقفها تؤكد حقيقة الانتماء إلـــى الحضـــارة الإسلامية.

وأن هؤلاء الذين يحاولون استغلال موضوع العلاقة بين المسلمين والأقباط في مصر ما هم إلى صنائع الاستعمار، ومن المعروفين بصلاتهم المشبوهة بدوائر الصهيونية وأمريكا وغيرها.

وهؤلاء يعادون كل ما هو وطني سواء كان إسلاميًا أو قبطيًا — وليس اهتمامهم بما يسمى بحقوق الأقليات إلا محاولة خبيثة للعب بقضية خطيرة مثل هذه — بهدف إثارة الشقاق أو دفع الأقباط إلى العزلة، أو وضع الحركة الإسلامية المناهضة للاستعمار والصهيونية في خندق الدفاع وإثارة الشبهات حولها، وما دام الأمر كذلك — فإن المسلمين والأقباط معًا مدعوون إلى مزيد من التحالف والتلاحم لدرء هذه الفتنة وعزل تلك العناصر المغتربة والمشبوهة الارتباطات، والطرفان أيضًا مدعوان للحوار وعدم الاستماع إلى أراجيف تلك الزمرة المشبوهة، ومدعوان إلى فهم بعضهم بعضًا حتى يظل النسيج الوطني سليمًا غير قابل للاختراق.

انظر مثلا إلى هؤلاء الذين يرفعون راية الدفاع عن حقوق الأقباط. لا تجد منهم أحدًا إلا متهم في وطنيته أو دينه أو حوله عشرات علامات الاستفهام حول ارتباطاته.

انظر إلى لويس عوض — فرج على فودة — نوال السعداوي — أليسوا هم أنفسهم الذين يروجون للتطبيع مع الكيان الصهيوني؟ أليسوا هم أنفسهم المدافعون والمروجون لقيم الحضارة الغربية؟ أليسوا هم أنفسهم المعادون لكفاح الشعب المصري بمسلميه وأقباطه؟

فلويس عوض مثلاً يرى أن الحملة الاستعمارية الفرنسية سـنة ١٧٩٨ هي حملة تنوير وهي فجر اليقظة القومية. فهل ينتظر من رجل يقول هذا عن حملة استعمارية أن يقول إلا كل ما هو خادم لمخطط الاستعمار والتغريب؟

وفرج على فودة. هو " الزبون " الدائم على مائدة السفير الإسرائيلي في مصر، وهو الذي لا يخفى إعجابه بأمريكا والغرب.

ونوال السعداوي أليست هي ذاتها التي تـدعو صـباحًا ومسـاءً إلـى الانحلال بدعوى حرية المرأة؟ بل وتمولها مؤسسة فورد كونديشن الأمريكية لعقد المؤتمرات التي تطالب باغتراب المرأة وتخليها عـن قـيم الحضـارة الإسلامية؟

أليس هؤلاء أنفسهم هم الذين يذهبون إلى أمريكا، ويكتبون في صـحفها عن المذابح الطائفية في مصر؟ ويدعون الأمريكان للتدخل لإنقاذ المسـيحيين المصريين من المسلمين المصريين؟

انظر وتأمل — لتعرف أي شر وأي خطر يراد بوطننا العظـيم الـذي يصر أبناؤه الشرفاء من مسلمين وأقباط على استقلاله وحريته وتمسكه بقيمة الحضارية الثابتة.

وإذا حاولت أن تمعن النظر في " تكتيكـات " وأطروحـات هـؤلاء — لاكتشفت أن المخطط يركز على نقاط معينة يظنونها أضعف الحلقـات فـي النسيج الوطني، وهي قضايا المرأة والأقليات وإثارة الشبهات حـول الكفـاح الشعبي.. فنوال السعدوال تركز هي وزمرتها على قضايا المرأة، ظنًا منها أنه

يمكن خداعها تحت شعار حرية المرأة وتخلصها من التخلف والحجاب وغيرها.

وفرج فودة يركز على إثارة الشبهات على الإسلام عمومًا وعلى الحكم الإسلامي خصوصًا، ولويس عوض يحاول أن يشوه كل حلقات الكفاح الشعبي ويثير حولها الشكوك. وهم جميعًا يلعبون على وتر الحقوق القبطية وغيرها.

سيخيب فأل هؤلاء إن شاء الله، لأن الأقباط لن يبتلعوا الطعم ــ لأن لهم رصيدًا تراثيًا ولهم وعيًا حاضرًا يجعلهم في مأمن من هذا الخطر. ويجعلهم ينحازون إلى حضارة الأمة وثقافتها.

وكذلك المرأة المصرية المسلمة والقبطية ــ تؤكد في كل يوم تمسكها بقيم الإسلام واستلهامه في خوض المعارك ضد الاستعمار والصهيونية والتخلف والتبعية جنبًا إلى جنب مع الرجل.

وأيضًا فإن المصري المسلم والقبطي يعتز بكفاحه الإسلامي ضد الاستعمار ورموزه وأعوانه ــ المسلم والقبطي كل منهم يعتز بسليمان الحلبي ــ وعمر مكرم ــ والأفغاني والنديم ــ ومصطفى كامل ــ ومحمد فريد ــ وحسن البنا ــ بل ويعتز كل منهم بإبراهيم الورداني الذي قتل بطرس غالي.

أذكر أنه في بداية حياتي السياسية لفت نظري حادث هام في قريتي وهي إحدى قرى مركز ميت غمر محافظة الدقهلية، وبالمناسبة فهي قرية يبلغ عدد سكانها ٤٠ ألف نسمة كلهم مسلمون وليس فيها مسيحي واحد، وتصادف أن افتتحت صيدلية تمتلكها صيدلانية مسيحية وظلت هذه الصيدلية وصاحبتها في سلام لسنوات طويلة وفجأة وقبل انتخابات ١٩٨٤ التي كان فيها تحالف

الإخوان مع حزب العمل احترقت هذه الصيدلية، وبالطبع تم اتهـام عناصـر التيار الإسلامي في القرية بهذه التهمة، وكنت متأكدًا أن أحدا منهم لم يدبر هذا الحادث إذ أنه لا داعي له وليس له مبرر وديننا أصلا ينهانا عن هذا وأكثـر من هذا أن عناصر الاتجاه الإسلامي بالقرية معروفة بعدم التعصب وليس لها أي علاقة بالعنف ولا تؤمن به ولا تميل إليه، وكانت المباحث تعـرف هـذه الحقيقة، أكثر من هذا أن المرشح الإسلامي على قوائم حزب العمل في تلـك الانتخابات هو الحاج محمود نافع وهو على صلة طيبة جدًا بأقباط مركز ميت غمر وجميعهم يشهد له بذلك، بل كثير منهم كان من المتحمسين له انتخابيًـا والكثيرون من الأقباط أيضًا كانوا من أصدقائه المقربين، وفي الحقيقـة فـإن المباحث تصرفت بذكاء واهتمت بالتحقيق في أكثر من اتجاه ولم تقصر هـذا التحقيق على عناصر التيار الإسلامي، وكانت المفاجأة أن أحد العناصر التي تريد التقرب إلى الحزب الوطني كانت وراء هذا الحادث، على أساس أن هذا الحادث سوف يؤدي إلى استفزاز المباحث والأجهزة ضـد عناصـر التيـار الإسلامي في تلك البلدة وضد أنصار المرشح محمود نافع الذي كان يحظـى بالثقة من أهالي المنطقة وسبق له أن فاز أكثر من مرة سـواء كمسـتقل أو كمرشح على قوائم حزب العمل، أي أن المسألة كلها كانت مجرد لعبة صغيرة يمكن أن تشعل فتيلا كبيرا، وبالطبع ومع انكشاف الحقيقة هدأت المسألة لأنه ليس فيها أي شبهة طائفية ولكن ماذا لو لم تكتشف الحقيقة؟ وماذا لو تصرفت المباحث بغباء؟ ومن قراءتي بعد ذلك لمقالات وكتب المرحوم الدكتور حامـد ربيع عرفت أنه تحدث فيها عن مخطط أمريكي غربي إسرائيلي لتقسيم مصر

إلى ثلاث كانتونات طائفية إسلامية وقبطية ونوبية وذلك استكمالا لمخطط التفتيت الطائفي للمنطقة لإخضاعها بالكامل لإسرائيل ولتحقق إسرائيل حلمها التوسع من النيل إلى الفرات الذي لن يتم بالطبع إلا بإضعاف مصر وتفكيكها، لأن مثر بثقلها السكاني والعسكري والثقافي والاقتصادي ما تزال رغم معاهدة السلام هي العقبة الكبرى في وجه إسرائيل وأحلامها وأهدافها.

وأدركت ساعتها أن هناك من الأغبياء وضيقي الأفق وأصحاب الحسابات الصغيرة من هو مستعد لتنفيذ ذلك المخطط بدون وعي، ناهيك عن الآخرين الضالعين عن وعي وتآمر في ذلك المخطط.

قصدت في هذا البحث أن أهتم بالعديد من القضايا ذات الصلة المباشرة بالموضوع لأن المسالة في رأيي صراع حضاري بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، وما دام الأمر كذلك فإن الحضارة الغربية تستخدم معنا أسلوب الاختراق الطائفي كما فعلت الحملات الصليبية بالضبط وبالتالي كان علي أن أهتم بأن الإسلام دين وحضارة، وأن الإسلام وحضارته لم ينقطعا وما يزال التواصل الحضاري قائمًا وأن المستقبل للإسلام وحضارته، وأن هناك حربا صليبية جديدة نعيشها بأشكال مختلفة، وأن القيم الحضارية الإسلامية قيم صالحة وعالمية ولهذه الأسباب فإن الحضارة الغربية التي تدرك هذا تريد في إطار صارعها مع الحضارة الإسلامية أن تضرب على وتر الطائفية وتعمل من خلال الاختراق الطائفي لتثبت من ناحية أن الحضارة الإسلامية غير قادرة على أن تكون حضارة عالمية بديلة ولتثبت من ناحية أخرى أنها – أي الحضارة الغربية – ليست وحدها المتهمة والموصومة

بالتعصب، وفي هذا الإطار أيضًا حرصت على أن أهتم بإبراز القيم الحقيقية للحضارة الغربية وهي قيم الطائفية والعنصرية والتعصب والمعايير المزدوجة وبالتالي عدم صلاحيتها لأن تكون حضارة عالمية، لأن الحضارة العالمية ينبغي أن تكون حضارة ذات قيم عالمية وأنها حضارة لا طائفية ولا عنصرية ولا مزدوجة المعايير، المسألة إذن مسألة صراع حضاري، بين حضارتين حضارة تمثل الوثنية والعنصرية وهي الحضارة الغربية وحضارة تمثل الوثنية والعنصرية وهي الحضارة الغربية وحضارة تمثل العدل والحرية واللا عنصرية واللا طائفية وهي الحضارة الإسلامية إذن فالتأكيد على كون الإسلام دينا وحضارة، وكون الإسلام متواصلا حضاريا، وكون هناك تعصب صليبي غربي، وكون الإسلام وحده هو الحضارة التي تمتلك صفات الصلاح والعالمية أمور كلها تفسر لماذا هذه المحاولات المستمر لزرع الطائفية في بلادنا، ولماذا نقول نحن بأن مشروعنا الحضاري يضم المسلم والقبطي على حد سواء لأنهم انذوا ثقافة وحضارة مشتركة أولا، ولأن الغرب ليس مسيحيا بل وثنيا، وأن مقولاته حول وحدة الين المسيحي مع مسيحي الشرق ليس إلا مجرد كذب، لأن مسيحي الشرق لن يندمجوا مع حضارة وثنية وغربية أولا، ولأنهم جزء من السياق الحضاري الوطني الإسلامي ثانيا، وأن مقولاته حول وحدة الدين المسيحي مع مسيحي الشرق ليس إلا مجرد كذب، لأن مسيحيي الشرق على حد سواء، والمسألة إذن هي مسألة فرز حضاري وليس طائفي — من كان منحازا إلى المشروع الوطني فهو على الموقف الصحيح سواء كان مسلما أو قبطيا، ومن كان منحازا إلى المشروع الحضاري الغربي فهو

إما خائن أو جاهل سواء كان مسلما أو مسيحيا وفي هذا الإطار فإننا لا نملك إلا وضع الحقائق والوثائق بلا حساسية لأننا إن تصــرفنا بحساسـية تجـاه مسيحي مثلا وأعفيناه من الفرز الحضاري أو استثنيناه من النقد لأنه قبطـي لكان هذا سلوكا طائفيًا، السلوك الحضاري يحتم علينـا أن نعامـل الجميـع مسلمين وأقباطا ومسيحيين شرقيين عموما بنفس المعيار ونكيـل لـه بـنفس المكيال، لأن حضارتنا هي حضارة عدم ازدواج المعايير.

د. محمد مورو

الحقيقة بالنسبة للإحصاء الخاص

بالأقليات في مصر

بقلم مؤرخ مصري

إن الحرص على الوحدة الوطنية واجب قومي ما في ذلك شك، لهذا فإن أي حوار حولها ينبغي أن يقوم على الحقائق لا على الأكاذيب والأوهام وغلا فلا جدوى من مناقشة تستهدف أصلا ضرب الوحدة الوطنية باسم الوحدة الوطنية.

وموضوع القضية همس يدور وشائعات تبذر في الظلام بأن الأقلية القبطية في مصر قد بلغ تعدادها أربعة ملايين ثم إذا بالرقم يرتفع إلى ستة ملايين ثم إلى ثمانية ملايين ورتب مثيرو هذا الشائعات على هذا الادعاء حقوقا ضمنوها منشورات لم تعد سرا تداولتها الأيدي في مصر وبين الجاليات القبطية في أمريكا واستراليا ووزعت على مراكز الإعلام الاجنبية.

والسؤال هو كيف وصل مثيرو هذه الشائعات إلى هذه الأرقام الإحصائية والمعروف البديهي أن تعدادا عاما يحتاج إلى آلاف الأيدي للاشتراك في إجرائه؟

والرد العملي يكمن في مناقشة هذا الادعاء في هدوء وموضوعية، ومع ذلك فلأي مواطن أن يطعن في هذه البيانات الرسمية أمام جهات الاختصاص كالمحكمة الدستورية أو مجلس الدولة مؤيدا دعواه بالأدلة القانونية، وبين طوائف الأقليات رجال قانون يحسنون هذا الإجراء إذا اطمأنوا لجدية القضية

وغلا كانت هذه الادعاءات غوغانية يحاسب المتصدرون لهـا فـي حـدود القانون.

والآن ما تقول الإحصاءات الرسمية؟

١ ــ جرى أول تعداد في مصر على أسس علمية نظامية في أول يونيه ١٨٩٧ الموافق غرة المحرم ١٣١٥ هـ بتشجيع وإشراف من دولة الاحتلال لتعرف على التركيبة الحقيقية للمجتمع المصري وأشرف على عملية الإحصاء المستشار المالي البريطاني مستر ألبرت بوانه وساعد فـي متابعـة العمليـة مفتشو وزارتي المالية والداخلية وهم من الإنجليز وكانت النتيجة كالتالي: ــ

بلغ مجموع سكان مصر ٩,٧٣٤,٤٠٥ نسمة مـنهم ٨,٩٧٧,٧٠٢ مـن المسلمين أي بنسبة ٩٢,٢٣ % والباقي من المسيحيين واليهود، والمسـيحيون ينقسمون إلى أقباط مصريين وغلى مسيحيين من أصـول غيـر مصـرين، وينقسم الأقباط المصريون إلى أقباط أرثوذوكس ٥٩٢,٣٤٧ نسـمة وأقبـاط برتستانت ١٢,٥٠٧ نسمة وأقباط كاثوليك ٤,٦٢٠ نسمة، هـذه هـي سـنة الأساس بالنسبة لتطور سكان مصر.

توالت عمليات التعداد كل عشر سنوات وتوالى ارتفاع عـدد السـكان بمختلف طوائفهم مع ثبات النسبة المئوية لكل طائفة، ففي تعداد عـام ١٩٠٧ ارتفع مجموع السكان إلى ١١,١٨٩,٩٧٨ وارتفع عدد المسيحيين من جميـع المذاهب بما فيهم الأقباط الأرثوذكس إلى ٦٩٢ ٨٨٠ أي بنسبة ٧,٨٧ % وفي مارس ١٩١٧ أجرى التعداد الثالث تحت إشراف المستر ج كـريج مراقـب الإحصاء والدكتور أ. ليفي وهو إنجليزي يهـودي وبلغـت جملـة السـكان

١٢,٧١٨,٢٥٥ منهم ١,٠٢٦,١١٥ من غير المسلمين (مسيحيون ويهود) أي بنسبة ٨,٠٦ %.

وفي ٩ يناير ١٩٢٧ أجرى التعداد الرابع وأشرف عليه أول مصري بعد الاستقلال وتمصير الوظائف وهو حنين بك حنين مراقب مصلحة الإحصاء وهو قبطي أورثوذكسي بمعاونة المستر كريج فبلغت جملة السكان ١٤١٧٧٨٦٤ منهم ١,١٨١,٩١٠ من غير المسلمين أي أن نسبة جميع الطوائف المسيحية واليهود بلغت ٨,٣٣ % مع ملاحظة ارتفاع عدد الأقباط الكاثوليك من ٤,٦٢٠ في التعداد الأول إلى ٢٤,٠١٥ والأقباط البروتستانت من ١٢,٥٠٧ على ٦١,٠٨٠ نسمة.

حافظت النسبة المئوية للسكان على أساس الديانة في جميع التعدادات التالية مع فارق الارتفاع التدريجي للأقباط الكاثوليك ٧٢,٧٦٤ الأقباط البروتستانت ٨٦,٩١٨ (تعداد ١٩٤٧) أي أن النسبة العامة للمسلمين على مجموع السكان ظلت مستقرة تقريبا وهي ٩١,٨١ % في عام ١٩٣٧ و ٩٢,٠٩ % في عام ١٩٤٧ وفي تعداد ١٩٦٠ ارتفعت جملة عدد السكان إلى ٢٥,١٨٤,١٠٦ منهم ٢٤,٠٦٨,٢٥٢ من المسلمين و ١,٩٠٥,١٨٢ من جميع الطوائف المسيحية أي أن الطوائف المسيحية كانت ٧,٣٣ % منهم ٦,٤٩ % من الأقباط الأرثوذكس، وتكررت النتيجة في تعداد عام ١٩٧٦ فارتفعت جملة السكان إلى ٣٦,٦١١٥٨٠ منهم ٢,٣١٥,٥٦ من غير المسلمين أي بنسبة ٦,٣٢ % منهم ٥,٦٨ % من الأقباط الأرثوكس.. هذا الانخفاض النسبي يعزي إلى ارتفاع في عدد الأقباط الكاثوليك والبروتستانت وإلى هجرة أعداد

من الشباب القبطي الأرثوذكس المتعلم إلى استراليا وكندا والولايات المتحدة، فإذا اعتبرنا أن الأقباط الأرثوذكس يمثلون ٩٠ % من مجموع المسيحيين فإن عدد الأقباط الأرثوذكس في مصر في الوقت الحاضر هو في حدود مليـــونين فقط (٢,٠٨٤,٠٠٤) وغير ذلك وهم في رءوس أصحابه.

إن مناقشة هذه الأرقام التي جاءت نتيجة لنظام وضعت أسســـه تحـــت إشراف إنجليزي وانتقل إلى إشراف مصري قبطي أرثوذكسي لا يسمح لإثارة الشكوك حوله ولا يسمح بنقض أو رفض وإلا تحولت أية مناقشة إلى سفسطة بسبب الإمعان في المبالغة والاختلاف وتحويل المئات إلى آلاف والآلاف إلى ملايين.

إن تعداد سكان دولة كمصر يحتاج إلى أكثر من ٣٠ ألفا من الموظفين المسلمين والأقباط للمشاركة في إجرائه، وهل يمكن أن تجري فـــي الظـــلام مؤامرة يشترك فيها ثلاثون ألفا لا يعرف بعضهم البعض؟

تؤكد صحة ودقة البيانات السابقة الإحصاءات التفصيلية على مســـتوى المحافظات التي تكاد أن تكون نسبتها مستقرة ثابتة، ففي الفتـــرة بـــين عـــام ١٨٩٧ و ١٩٧٦ تراوحت نسبة الطوائف المسيحية في المحافظـــات الآتيـــة (على سبيل العينة) على النحو الآتي:

أسيوط بلغت النسبة (وهي أعلى ما يكون على مستوى الـــبلاد) بـــين ٢١,٧ % و ١٩,٩ % وفي القاهرة بين ١٥,٩ % و ١٠,١٣ %، وفي قنا بين ٨,٥٦ % و ٧,٥ % وفي الشرقية بين ٢,١ % و ١,٣ % وفي الدقهلية بـــين

٢,٠ % و ١,١ % فمن ثم متوسط النسبة المئوية للطوائف المسيحية مجتمعة على مستوى الجمهورية منذ عام ١٨٩٧ حتى اليوم هي ٧,٧٢ %.

ومع أن هذه البيانات استخلصت من إحصاءات مباشرة فإن هناك ميزانا لتقنين مدى صحتها وذلك بإجراء مقارنة لعدد المواليد والوفيات خلال عام من الأعوام على أساس الديانة وهي بيانات مثبتة في شهادات الميلاد والوفيات وتخطر بها أولا بأول منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعتين لهيئة الأمم المتحدة. نأخذ مثلا عفويا قريبا وهو عامة ١٩٧٤ ففيه بلغت جملة المواليد في مصر ١,٢٨٧,٦١٤ منهم ١,٢٢٣,٣٠٠ من المسلمين و ٦٤,٣٦٤ من غيرهم (طوائف مسيحية ويهود (وقد بلغت جملة الوفيات في نفس العام ٤٥٧,٦٢٠ منهم ٤٣٠,١٢٢ من المسلمين و ٢٧,٤٩٨ من غيرهم أي أن مجموع الزيادة العددية للسكان في هذا العام بلغت ٨٢٩,٩٩٤ منها ٧٩٣١٧٨ من المسلمين و ٣٦,٨١٦ من غيرهم.

من هذا يتضح أن النسبة المئوية على أساس المواليد والوفيات لغير المسلمين تدور في جميع الحالات حول ٦,٢٢ % وهو ما يؤكد صحة التعدادات المباشرة.

إذن فإن أي همس للتشكيل في صحة هذه الأرقام هو في الحقيقة فحيح يرمي إلى بث السموم ولا يستهدف إحقاقا لحق أو تصويبا لخطأ.

ليس الصوت الأعلى نبرة تمنح صاحبه حقوقا ليست له، وليست هذه النغمة التي نسمعها اليوم جديدة وليست هذه الحملة غريبة ولكنها تبرز كلما وجدت الوقود لها ولنرجع إلى الماضي غير البعيد ولنحتكم إلى أصوات لا

يتهم أصحابها بالتواطؤ أو المحاباة.. يوضح اللورد كرومر في مؤلفه (مصر الحديثة) الروح المتعصبة لبعض الأقباط المتطرفين (مجلـد ٢ فصـل ٣٦ الطبعة الإنجليزية) بقوله:

(إن مبادئ الحيدة الدقيقة التي طبقها البريطاني كانت غريبة عن طبيعة القبطي وعندما بدا الاحتلال البريطاني أخذت تساور عقله آمال معينة فكـان القبطي يقول لنفسه: إنني مسيحي والإنجليز مسيحيون فلو كان الأمـر بيـدي لكنت تعصبت للمسيحيين على حساب المسلمين.. وكان يقول لنفسه ولما كان للإنجليز السلطة فإنه من المؤكد أنهم سوف يحابون المسيحيين على حسـاب المسلمين.. هذا هو الخطأ المحزن الذي يلام هؤلاء الأقباط عليه ولما اكتشف القبطي أن هذا الأسلوب في التفكير عقيم وأن سلوك الإنجليزي مرجعه مبادئ لم يضعها القبطي في اعتباره ويعجز عن فهمها تملكه إحساس بالفشل عمـق ضغينته.. لقد كان يرى أن تطبيق العدالة بالنسبة للمسلمين يعني الظلـم لـه وكان يعتقد ولو بطريقة غير شعورية بأن الظلم وعدم محاباة الأقبـاط ألفـاظ مترادفة) انتهى.

ثم دعنا نستمع إلى بريطاني آخر لا يتهم كذلك بالمحاباة وهـو السـير ألدون جورست المعتمد البريطاني ودعنا نقلب تقريره المرفوع إلى حكومتـه بتاريخ ١٠ مايو ١٩١١ والذي يلقى الضوء على محاولات بعض المتطرفين الأقباط إثارة الخواطر بدعوى أن الأقباط في مصر لا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون المسلمون قال ما ترجمته:

(إن المسلمين يؤلفون ٩٢ % من مجموع السكان ويمثل الأقباط أكثر قليلا من ٦ % (٢٠٠ ألف) وإن هذه الأقلية القبطية موزعة توزيعا غير متساو بين أنحاء البلاد فهم يمثلون أقل من ٢ % من السكان في ٣٠ مركز إداري بين ٤٠ مركز بالوجه البحري بينما ترتفع نسبتهم إلى ٢٠ % في ٩ مراكز فقط من ٣٧ في الصعيد.. (.. لهذا فإن فكرة معاملة قطاع من سكان البلاد كطائفة مستقلة في نظري يمثل سياسة خطأ سوف تكون في النهاية مخربة لمصالح الأقباط.. إن شكوى عدم تطبيق العدالة مثلا في التعيين في الوظائف الحكومية تنقصه الإحصاءات التي تبين أن الأقباط يشغلون نسبة من الوظائف العامة تزيد بكثير عن نسبة قوتهم العددية التي تسمح لهم بذلك كما يتبين من الجداول الآتية وملحقاتها، أن جملة العاملين بوزارات الحكومة بلغت ١٧,٥٩٦ منهم ٩,٥١٤ من المسلمين أي بنسبة ٥٤,٦٩ % و ٨,٠٨٢ من الأقباط أي بنسبة ٤٥,٣١ % بينما في بعض الوزارات ترتفع هذه النسبة أكثر بكثير.. فوزارة الداخلية وإداراتها المحلية تضم ٦,٢٢٤ موظفا منهم ٢,٣٣٦ من المسلمين أي بنسبة ٣٧,٧ % و ٣٨٧٨ من الأقباط أي بنسبة ٦٥ % من هذا يتبين أن الأقباط يمثلون في الجهاز الحكومي من حيث العدد والمرتبات نسبة لا تتكافأ مطلقا مع نسبتهم العددية.. إنني لا أقر مطلقا في ضوء مصالح الأقباط أنفسهم أن أشجع أي نظام من شأنه أن يحدث انشقاقا بين الطوائف المسلمة والقبطية لأنه ليس في صالح الطائفة القبطية). (انتهى).

إن هذه المقتطفات التي سجلها المندوب السامي البريطاني ووجهها إلى حكومته في عام ١٩١١ والذي لا تشكك في حسن نواياه للطائفة القبطية تمثل

الواقع المعاصر فالأقلية القبطية التي ما تزال في حدود ٦ % من مجموع السكان تحصل على امتيازات تفوق نسبتها العددية وهذا ينصرف إلى نسبة الأقباط في الوظائف العامة وفي جملة المرتبات التي يحصلون عليها من الخزانة العامة وينصرف إلى نسبة المقبولين في الجامعات والمعاهد العالية وبالتالي تنعكس هذه النسبة على انخفاض عدد المجندين في الجيش العامل بسبب استثناءات المؤهلات وتنصرف كذلك إلى الإجازات الرسمية التي يتمتع بها الموظف القبطي بالنسبة لأغلبية الجهاز الحكومي والقطاع العام وتنصرف كذلك إلى دور العبادة من كنائس وغيرها، مما تسمح لهم الدولة بإقامته على غير أساس من الكثافة الطائفية وتنصرف إلى استثناء الأوقاف القبطية من تطبيق قانون الإصلاح الزراعي حتى إن صوتا في مجلس الشعب ارتفع مطالبا بمساواة الأغلبية بالأقلية التي تتمتع بامتيازات لا تتناسب مع نسبتها العددية إذا قورنت مصر بأية دولة توجد بها مثل هذه الأقلية في العالم، والخلاصة أن هذه الدراسة الموضوعية الهادئة لا تدع مجالا لمزايدة المتزايدين ولا مكابرة المكابرين الذين يستهدفون مصالحهم الشخصية باسم الوطنية والطائفية: (إن وطنية القبطي وكل ما يتعلق بها عن تصرفات خاصة وعامة إنما تنبع من كيان المواطن لا من كيان الكنيسة لأن الدولة هي المسئولة في النهاية عن وطنية المسيحي لا الكنيسة أو رجال الدين..) هكذا يحسم القضية الأب المحترم متى المسكين راهب وادي النطرون ويمضي محذرا (إن أدعياء التعصب يلجأون إلى الظهور بمظهر المتعصبين حتى ينالوا بعض الحقوق وسط الجماعة وحتى تعلو هاماتهم فوق الطائفة..

مؤرخ مصري

المواليد أحياء حسب ديانة الأب والنوع بالمحافظات في سنة ١٩٧٤

محافظات	مسلمون		مسيحيون		ديانات أخرى		الجملة		
	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	الجملة
القاهرة	٧٤١٠٥	٧١٣٢٦	٥٤٩٧	٥٤٣٠	١٠١	١١	٧٩٧٠٣	٧٦٧٦٧	١٥٦٤٧٠
الإسكندرية	٣٢٠٣٥	٢٩٨٤٩	١٥٩٨	١٥٠٣	١٥	٣	٣٣٦٤٨	٣١٣٥٥	٦٥٠٠٣
بورسعيد	١٧١٨	١٦٧١	٥٠	٥٤	١	-	١٧٦٩	١٧٢٥	٣٤٩٤
السويس	٧٣٣	٦١٠	٢١	١٨	-	-	٧٥٤	٦٢٨	١٣٨٢
دمياط	١٠٢٠٥	٩٦٠١	٢٧	١٥	٦	-	١٠٢٣٨	٩٦١٦	١٩٨٥٤
الدقهلية	٤٨٦٧٨	٤٧٠٣٧	٣٥٨	٢٩٤	١٢	١	٤٩٠٤٨	٤٧٣٣٢	٩٦٣٨٠
الشرقية	٤٨٧٣٥	٤٦٧١٧	٥١٢	٤٦٧	٢٣	٢	٤٩٢٧٠	٤٧١٨٦	٩٦٤٥٦
القليوبية	٣٣٤٩٣	٣٢٠٦١	٦١٣	٦٤٢	٢٢	٧	٣٤١٢٨	٣٢٧١٠	٦٦٨٣٨
كفر الشيخ	٢٣٦٥٩	٢٢٧٨٥	١١٥	١٠٥	٧	١	٢٣٧٨١	٢٢٨٩١	٤٦٦٧٢
الغربية	٣٨٦٠١	٣٧٣٨٣	٤٨٦	٤٥٤	٣١	٣	٣٩١١٨	٣٧٨٤٠	٧٦٩٥٨
المنوفية	٣٢٥٢٣	٣١٢١٤	٥١٨	٤٦٤	٦	٣	٣٣٠٤٧	٣١٦٨١	٦٤٧٢٨
البحيرة	٤٦٣٣٤	٤٥٤١١	٤٤٠	٤٢٠	١٩	٧	٤٦٧٩٣	٤٥٨٣٨	٩٢٦٣١
الإسماعيلية	٤٢٦٨	٤٠٠١	٦٩	٥٤	٢	-	٤٣٣٩	٤٠٥٥	٨٣٩٤
الجيزة	٤٧٤٤٣	٤٤٣٥١	١٣٤٣	١٢٢٣	٢٧	٢	٤٨٨١٣	٤٥٥٧٦	٩٤٣٨٩
بني سويف	٢٢٠٤٠	٢٠١٧٨	٩٤٩	٩٢١	٤	-	٢٢٩٩٣	٢١٠٩٩	٤٤٠٩٢
الفيوم	٢٢٨١٢	٢٠٩٠١	٦١٧	٥٣٣	٣	٢	٢٣٤٣	٢١٤٣٦	٤٤٨٦٨
المنيا	٣٢٤٠٥	٣٠٢٢٥	٦٩٥٨	٦٦٣٨	٣	٢	٣٩٣٦٦	٣٦٨٥٥	٧٦٢٢١
أسيوط	٢٧١٨١	٢٥٤٤٣	٥٦٧٦	٥٣٢٣	٥	١	٣٢٨٦٢	٣٠٧٧٧	٦٣٦٣٩
سوهاج	٣٢٧٥٥	٣٠٤٥٦	٤٦٥٠	٤٣٣٢	٧	-	٣٧٤١٢	٣٤٧٨٨	٧٢٢٠٠
قنا	٣٠٧٧٠	٢٩١١٢	١٧٩٢	١٦٧٥	٩	٥	٣٢٥٧١	٣٠٧٩٢	٦٣٣٦٣
أسوان	١١٩٥١	١١٠٧٤	٤٧٠	٥٠٩	١	-	١٢٠٦٢	١١٥٨٣	٢٣٦٤٥
البحر الأحمر	٧٦١	٧٨٣	٢٢	٢٢	-	-	٧٨٣	٨٠٥	١٥٨٨
الوادي الجديد	١٧٩١	١٦٨٧	٢١	١٨	-	-	١٨١٢	١٧٠٥	٣٥١٧
مطروح	٢٣١٩	٢٣٣٨	٢٢	٢١	-	-	٢٣٤١	٢٣٥٩	٤٧٠٠
سيناء	٦٥	٦٦	١	-	-	-	٦٦	٦٦	١٣٢
الجملة	٦٢٧٠٢٠	٥٩٦٢٨٠	٣٢٨٢٥	٣١١٣٥	٣٠٤	٥٠	٦٦٠١٤٩	٦٢٧٤٦٥	١٢٨٧٦١٤

الوفيات بالمحافظات حسب الديانة والنوع سنة ١٩٧٤

المحافظات	مسلمون	مسيحيون	ديانات أخرى	الجملة					
	نكور	إناث	ذكور	إناث	نكور	إناث	ذكور	إناث	الجملة
القاهرة	٢٨٣٨٩	٢٥٢٣٥	٢٧٧٩	٢٢٩٣	٤٧	٩	٣١٢١٥	٢٧٥٣٧	٥٨٧٥٢
الإسكندرية	١١١٢٠	٩٤٣٠	٨٠٩	٦٥٩	٩	١٣	١١٩٣٨	١٠١٠٢	٢٢٠٤٠
بور سعيد	٥٩٥	٤٣٤	١٩	١٢	-	-	٦١٤	٤٤٦	١٠٦٠
السويس	٤٨١	١٥٥	٣١	٨	١	-	٥١٣	١٦٣	٦٧٦
دمياط	٢٩٠٢	٢٦٩٩	٣	٢	-	-	٢٩٠٥	٢٧٠١	٥٦٠٦
الدقهلية	١٦٠٦٥	١٥٢٧٦	٢٠٥	١٧٠	٥	-	١٦٢٧٥	١٥٤٤٦	٣١٧٢١
الشرقية	١٦٤٢٦	١٦٣٠٨	٢٠٤	١٩٢	٢	-	١٦٦٣٢	١٦٥٠٠	٣٣١٣٢
القليوبية	١٢٤٧٨	١٢٣٦٠	٢٨٣	٢٨١	٥	-	١٢٧٦٦	١٢٦٤١	٢٥٤٠٧
كفر الشيخ	٨٠٢٩	٦٤٥٤	٤٨	٢٩	٢	-	٨٠٧٩	٦٤٨٣	١٤٥٦٢
الغربية	١٤٥٤٧	١٤٦٧٤	٢٤٤	٢٣٨	٦	٤	١٤٧٩٧	١٤٩١٦	٢٩٧١٣
المنوفية	١٢٧٦٦	١٣٦٥٤	٢٣٥	٢٣٦	٢	-	١٣٠٠٣	١٣٨٩٠	٢٦٨٩٣
البحيرة	١٤٣٢٢	١٢٦٢٢	١٨٤	١٨٤	١٧٣	٧	٧	٢	١٤٥١٣
الإسماعيلية	١٢٩٢	١١٢٨	١٩	٢١	-	-	١٣١١	١١٤٩	٢٤٦٠
الجيزة	١٥١٦٣	١٤٦٧٨	٤٥٦	٤١٩	٧	١	١٥٦٢٦	١٥٠٩٨	٣٠٧٢٤
بني سويف	٨٥١٣	٨٠١١	٤٤٨	٤٢٢	٢	-	٨٩٦٣	٨٤٣٣	١٧٣٩٦
الفيوم	٨٦٨٣	٩٤٥٥	٢٦٤	٢٥٨	١	١	٨٩٤٨	٩٧١٤	١٨٦٦٢
المنيا	١٣٢٩١	١٢٥٣٠	٢٩٣١	٢٨٧٢	٣	-	١٦٢٢٥	١٥٤٠٢	٣١٦٢٧
أسيوط	٩٥٨٠	٩٤٨٧	٢١٢٦	٢٢٣١	١١	٢	١٧٧١٧	١١٧٢٠	٢٣٤٣٧
سوهاج	١١٨٣١	١٠٦٢٤	١٨٧٥	١٧٧٠	١	-	١٣٧٠٧	١٢٣٩٤	٢٦١٠١
قنا	٩٩٨٦	٨١٩٧	٧٨٢	٧١٩	٢	٢	١٠٧٧٠	٨٩١٨	١٩٦٨٨
أسوان	٤١٩٨	٣٩٠٩	١٩٨	١٧١	٢	-	٤٣٩٨	٤٠٨٠	٨٤٧٨
البحر الأحمر	٢٤٢	٢١٦	١٠	٤	-	-	٢٥٢	٢٢٠	٤٧٢
الوادي الجديد	٤٨٣	٤٧٠	٢	٢	-	-	٤٨٥	٤٧٢	٩٥٧
مطروح	٤٨٣	٢٣٥	٦	٣	٣	-	٤٩٢	٢٣٨	٧٣٠
سيناء	٨	٨	-	-	-	-	٨	٨	١٦
الجملة	٢٢١٨٧٣	٢٠٨٢٩٤	١٤١٦١	١٣١٨٥	١١٨	٣٤	٢٣٦١٥٢	٢٢١٤٦٨	٤٥٧٦٢٠

دعــوة للحوار

يقدم الأستاذ نبيل مرقص [1] رؤية ودعوة للحوار في غايـــة الأهميـــة والخصوبة تحت عنوان (حول ملامح الأزمة وإمكانات التجاوز) يعالج فيها أزمة الانفصال المصطنع بين الروحي والمادي، وأزمة الانقسام في الـــوعي والبنية بين الموروث والوافد، وأزمة الفجوة الأخلاقية بين الـــوعي المعلـــن والوعي المعاش، وشجاعة الحوار وشركة المعرفة من أجل خلـــق المركـــب الثقافي الحضاري الجديد.

وفي الحقيقة فإن الرجل ــ وهو قبطي مصري ــ عمـــل فـــي المعهـــد القومي للتخطيط سابقًا ــ ويعمل الآن في مجال التنمية الاجتماعية في إحدى المؤسسات المسيحية، فإن الرجل قد أثار انتباهنـــا ــ أولاً بشـــجاعته وثانيًـــا بأطروحته العميقة ــ وإذا كانت الأطروحة تحمل الكثير من القضـــايا والآراء التي ليست محل بحثنا هنا ــ فإننا نؤكد علـــى أن دعوتـــه للحـــوار دعـــوة صحيحة، وأن على الجميع أن يستجيب لتلك الدعوة.

ونؤكد أن الكثير من الآراء التي أوردها نراها صحيحة، وأننـــا أيضـــا نختلف معه في بعضها الآخر، وهذا أمر بديهي وهو نفسه يريده ويتوقعه، لأن الحوار بداية يعني القبول والرد.

ونؤكد أيضًا أن الآراء التي أوردها في إطار انتقاده للحركة الإســـلامية هي آراء عميقة وتحمل عناصر الصحة في بعضها، وتخطئ فـــي الـــبعض

---

(1) نبيل مرقص ــ حول ملامح الأمة وإمكانات التجاوز ــ وثيقة ــ نقلا عن د. رفيق حبيب ــ المسيحية السياسية في مصر ــ دار يافا للدراسات والنشر ــ ١٩٩٠ ــ القاهرة.

الآخر، ولكن أهم ما في الموضوع أننا نتقبل هذه الآراء وندرسها ونستفيد منها، لأن الحقيقة ضالة المؤمن.

المهم في الموضوع أن الرجل طرح قضايا للحوار — وهو قبطي — وأنه كان شجاعًا وعميقًا، وأننا بدورنا ندعو لدراسة هذه الأطروحة والتعليق عليها من كل التيارات والاتفاق والاختلاف حولها، وأننا نرى أنها أطروحة تحمل مضمون الانتماء إلى الحضارة الإسلامية التي ينتمي إليها المسلم والقبطي معًا.

على كل حال، فإننا سنركز على أطروحته فيما يخص العلاقة بين المسلمين بالأقباط، لأن هذا موضوع البحث الذين نحن بصدده.

يقول نبيل مرقص: إننا نحتاج جميعًا إلى أن تتسع رؤانا وتصفو نفوسنا وصدورنا وتتطور أدواتنا الفكرية والمنهجية الجامدة، ليمكننا أن نخلق معًا الأرضية المفتوحة للحوار الحقيقي الشجاع والإمكانية العملية لإدارة الجدل الفكري الحي والخلاق بين كافة الأطراف) [1]

ونحن بدورنا نقول له إننا نوافق على ذلك، وندعو معك إلى الحوار — وهذا البحث هو خطوة في طريق هذا الحوار.

يقول نبيل مرقص: (المسيحي يحتاج إلى المسلم ليفهم منه القيم الحقيقية للحضارة الإسلامية، وتركيبتها الفكرية والفلسفية المتميزة بكل امتداداتها وتشعباتها في أعماق التاريخ الإسلامي، وأيضًا ليمارس في صحبته بشكل

(١) نفس المرجع السابق.

عملي قيم المحبة المسيحية القادرة على تجاوز الذات لتلتقــي بكــل أعمــاق الآخر.

بينما المسلم يحتاج إلى المسيحي ليكتشف في رفقته كيف ينمــي قيمــه ومفاهيمه ويطور أدواته ورؤاه الفكرية والأيديولوجية لتقبل الآخر في إطــار صدق وواقعية وسماحة الإسلام، ولتعمل على توظيفه بكفاءة وفاعلية في خدمة المشروع الحضاري الواحد) [1].

والأستاذ نبيل مرقص ــ هنا ــ عبر كأروع ما يكون التعبيــر ــ فــي إطار أنه قبطي متدين عن أن المسلم والقبطي مدعوان للتعــاون فــي عمــل المشروع الحضاري الواحد ــ الذي هو المشروع الحضاري الإسلامي، بــل هو يؤكد انتماءه إلى التاريخ الإسلامي.

وإذا كنت كمسلم لا أوافق على الصياغة ــ فإنني لا أرفــض جــوهر الرأي والدعوة بل أراني أدعو إليها ــ ومن المؤكد أن المسلم والقبطي ينتميان لنفس المشروع الحضاري، ومدعوان لتعميقه وترسيخ والعمل معًا من أجــل هذا المشروع الحضاري الواحد.

وقد أصوغ أنا كمسلم المسألة كالتالي (إن المسيحي القبطي بالتحديد ــ جزء لا يتجزأ من الانتماء الحضاري الإسلامي، وأنه ينتمي إلــى الإســلام كحضارة وكثقافة وكوطن، وأن المسلم ينتمي أيضًا إلى الإسلام كدين وكثقافة وكحضارة وكوطن وأن الإسلام يحمل ضمنًا كل المبــادئ الصــحيحة فــي المسيحية، والإسلام يفرض عليه الإيمان والعمل بما جاء به عيسى بن مريم.

---

(١) المرجع السابق.

بل وتجربة عيسى ابن مريم عليه السلام كرسول هي إحدى التجارب التي يدرسها المسلم ويستفيد بها ويعمل بما فيها من قيم، وهو هنا يحقق الإيمان الإسلامي الصحيح الذي يدعو إلى الإيمان بكل الأنبياء والرسل من لدن آدم إلى محمد عليه الصلاة والسلام، والقرآن الكريم أعطى مساحة كبيرة لتجارب الرسل السابقين وبخاصة عيسى بن مريم عليه السلام، وقد أضيف إلى ذلك أن القبطي المصري مطالب بالدفاع عن الحضارة الإسلامية والانتماء الإسلامي لمصر، حتى ولو تخلى المسلمون عن ذلك، وأن المسلم مطالب أيضًا بذلك حتى ولو رفض المسيحيون ذلك، والمسلم هنا لن يكون متعصبًا أو طائفيًا، والمسيحي أيضًا هنا لن يكون متجاوزًا لدينه، بل مؤكدًا لهذا الدين، ومؤكدا لتراثه، ومؤكدا لانتمائه الوطني).

الإسلام دين غير طائفي:

يحلو للمثقفين المغتربين دائمًا ــ أن يتحدثوا عن الطائفية ــ والحكم الديني ــ والثيوقراطية وغيرها من المصطلحات، كلما ظهر الحديث عن المشروع الإسلامي لبناء المجتمع أو استلهام الإسلام في العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويصل الفجور بهؤلاء المغتربين أن يتحدثوا عن الطائفية ــ كلما ظهرت الدعوة إلى قيام حزب إسلامي، ويملأون الدنيا ضجيجًا مطالبين بعدم قيام أحزاب على أسس دينية.

وهؤلاء يتعمدون الخطأ مرتين:

أولاً: لأنهم ينظرون إلى الإسلام بمنظور غربي ووفقًا للتراث الفكري للغرب ــ ويريدون أن يطبقوا تلك المفاهيم على الإسلام والمسلمين، مع أن

الفارق التاريخي والموضوعي والاجتماعي مختلف تمامًا بمقدار الاختلاف بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية.

وثاني الخطأين: أن الغرب ذاته يترك حرية قيام الأحزاب على أسس دينية ولا يمنعها — وهناك الكثير من الأحزاب المسيحية في دول أوروبا وأمريكا بل وفي دول آسيوية كالهند، ولا ندري لماذا يؤمن هؤلاء بكل قيم الغرب حتى إذا جاءوا إلى مسألة الأحزاب الدينية تخلوا عن قيمهم تلك فجأة في هذا الصدد وحده؟

ولو أنهم تخلوا عن قيم الغرب كلها مع هذه المسألة لحمدنا لهم هذا المسلك وإذًا لأراحوا واستراحوا، ولكنه العداء للحضارة الإسلامية ونمط الحكم الإسلامي لا أكثر ولا أقل.

والحقيقة أن قيام أحزاب على أسس إسلامية أمر مطلوب ومشروع على كل مستوى، فكما رأينا وحتى بمقياس هؤلاء ووفقًا لقيمهم المستمدة من الحضارة الغربية فإن قيام تلك الأحزاب أمر وارد.

وحتى على مستوى فهمهم المتناقض. فإنه أيضًا لا حجة لديهم في هذا المنع فلو كان الخوف من قيام أحزاب إسلامية هو خوف من الطائفية، لكان هذا أمرًا عجيبًا يدل على مدى جهلهم بالإسلام، فمن قال لكم إن الإسلام دين طائفي — ومن قال لكم إن الحركة الإسلامية أو الحزب الإسلامي حزب طائفي.

ولو كان خوفهم من هذا الأمر هو الخوف من إثارة حساسية المسيحيين أو غيرهم في مصر لكان هذا أمرًا أعجب. فالواقع أن الأقباط بالتحديد ينتمون

إلى الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية، وبالتالي فالحزب الإسلامي هو حزب للمسلمين والمسيحيين وغيرهم على حد سواء.

بل أكثر من هذا فمن الممكن قيام حزب يدافع عن انتماء مصر الإسلامي ويدافع عن الشريعة الإسلامية ويدعو إلى الحضارة الإسلامية ويكون كل أعضائه من الأقباط.

على أي حال، فلنتكلم في البديهيات ولا حول ولا قوة إلا بالله. ومن تلك البديهيات أن الإسلام دين غير طائفي، بل هو دين عالمي. جاء لكل البشر وليس خاصًا بقوم أو مجموعة تاريخية أو جغرافية أو قومية أو جنسية أو عرقية، بل هو يدعو إلى إلغاء الفروق بين البشر﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ [1]، وهو يرفض التمييز العنصري والقومي والجنسي ويحرم ذلك تحريمًا، والإسلام أساسًا دعوة لحرية الاختيار﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ﴾ [2].

وهو يرفض إكراه الناس حتى على الإسلام، بل ولا يقبل الله تعالى إيمانًا قائما على الإكراه.

والأمة الإسلامية ليست ملزمة بإكراه الآخرين على الحق، بل هي منهية عن ذلك الإسلام — هو الدين الحق الذي نزل به آدم ونوح وإبراهيم وعيسى وموسى ومحمد عليه السلام — بل ونزل به كل الرسل والأنبياء.

---

١ - سورة الحجرات: ١٣.

٢ - سورة البقرة: ٢٥٦.

والإسلام يضع للإنسان تصورًا غير طائفي بالمرة، فالإنسان مستخلف في هذا الكون ـــ وهذا الكون مسخر للإنسان.

والله تعالى قد أخذ على الإنسان ميثاقًا قبل أن يبعثه في الأرض، وهو ميثاق الذراري﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴾ [1] إذن فمعرفة الله تعالى والإيمان به مركوزة في فطرة الإنسان وفي وعيه قبل أن ينزل إلى الأرض.

والله تعالى قد خلق الكون وصممه وبث فيه من الآيات والحكمة ما يقود الإنسان إلى معرفة الله والتسليم بقدرته وجلاله.

وأعطى الله تعالى للإنسان عقلاً وجعله سميعًا بصيرًا. ليستطيع بهذا العقل أن يهتدي إلى وجود الله ويؤمن بقدرته وجلاله.

إذن فمعرفة الله تعالى والإيمان بوجوده وقدرته وجلاله أمر سهل وميسور وبديهي ولا يحتاج إلى عناء ـــ فالفطرة تقود إليه. والكون والعقل أيضًا.

ولكن الشيطان وأتباعه يفعلون كل شيء لمنع هذا الإيمان. وليس أمامهم إلى وسائل القمع والظلم والتحريف لأداء تلك المهمة.

---

٣ - سورة الأعراف: ١٧٢.

القوى الشيطانية تدرك أن الفطرة والكون والعقل يقودون إلى معرفة الله والإيمان به وبقدرته وجلاله. أي يقودون إلى الإسلام. عن طريق مجرد التفكير البسيط أو الوجدان البسيط.

إذن فلا بد من منع حرية التفكير والشرشرة على الفطرة والوجدان، إذًا لا بد من استبداد سياسي، لا بد من منع حرية التفكير والتدبر. وحرية المناقشة والحوار. ولا بد من استخدام وسائل الإعلام لتلقين الناس قيمًا وحقائق مزيفة، ومن يجرؤ على الخروج عن هذا فالسجن أو الشنق بانتظاره.

إذن فمهمة الرسل عليهم السلام ــ والعلماء والدعاة. وكل مسلم ليس إقناع الناس بالإسلام أو إكراههم عليه. ولكن مهمتهم هي رفع الحجر الفكري والقمع والاستبداد وتحقيق الحرية ــ فإذا ما تحققت الحرية ــ فإن الناس يصلون إلى الإسلام بمنتهى البساطة عن طريق الفطرة والكون والعقل.

الإسلام إذن في جوهره ثورة من أجل الحرية، ثورة على الاستبداد السياسي والفكري.

فرعون وأبو جهل وغيرهما يقولون﴿ مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾ [1] .

---

(١) سورة غافر: ٢٩.

ومحمد عليه السلام وغيره من الرسل يقولون (أفلا تعقلون) (أفلا تتدبرون) (أفلا تتفكرون) [1]﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ﴾ [2] .

فرعون يقمع الناس على رأيه وفكره. ومحمد صلى الله عليه وسلم يدعو إلى التدبر والعقل والتفكر.

مهمة القوى الشيطانية أن تخلق أوضاعًا اقتصادية وطبقية لا تدع للناس حرية أو وقتًا للتفكير، فهناك مستكبرون ومستضعفون – هناك مترفون ومحرومون لتظل الثروة والسلطة في يد القوى الشيطانية.

ويظل المحرومون والمستضعفون أسرى الحرمان والجري وراء لقمة العيش واستجدائها من المستكبرين – بما يترتب على ذلك من تبعية فكرية لهم – وبما يترتب عليه من حرمان من الصحة والتعليم وتلبية الحاجات الضرورية اللازمة للتفكير السليم وللجسم السليم وللعقل السليم.

ومهمة الرسل والعلماء وكل مسلم أن يتصدى لرفع الظلم الاقتصادي والاجتماعي والطبقي، ويعطي لكل إنسان حقه في حياة كريمة تحقق له الأمان والصحة الجسدية والعقلية والنفسية.

---

(1) كثير من الآيات القرآنية تنتهي بهذه المقاطع

(2) آل عمران: ١٩٠.

فإذا ما تحقق مجتمع العدالة. ووجد الناس حاجاتهم الطبيعية — اهتدوا إلى الإسلام ببساطة لأنه دين الفطرة والعقل، فالإسلام هنا ثورة على الظلم الطبقي والاجتماعي والاقتصادي.

القوى الشيطانية تعمل على نشر الجهل والخرافات والأفكار المنحرفة مثل الدعوات القومية والعرقية والجنسية والتعصب للقبيلة أو للوطن أو للقومية أو تفوق جنس على جنس أو عرق على عرق أو لون على لون.

أما الأنبياء والعلماء وكل مسلم — فهو يدعو إلى عالمية رحبة. وأخوة شاملة، ويرفض كل هذه الأفكار الضيقة والظالمة. والإسلام يدعو إلى العلم والنور:

(إن أكرمكم عند الله أتقاكم)، (لا فضل لعربي على عجمي ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى أي بالعمل الصالح النافع المفيد) [1] (كلكم لآدم وآدم من تراب) [2].

والقوى الشيطانية تستغل بعض رجال الدين المرتزقة لتزييف وتحريف وتزييف معانيها.

وتدعو إلى التمسك بهذه الأشياء المحرفة بدعوى التمسك بتراث الأجداد ﴿ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴾ [3].

---

(1) أكثر من حديث شريف يؤكد هذا المعنى.

(2) حديث شريف.

(3) سورة الزخرف آية ٢٣ وكثير من الآيات القرآنية تتضمن هذا المعنى.

أما الأنبياء والعلماء وكل مسلم فهم يرفضون التقليد الأعمى.﴿ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ [1].

إذن فالإسلام في جوهرة ثورة ضد الاستبداد والقمع – ثورة ضد الظلم الاقتصادي، ثورة ضد الأفكار الضيقة والمنحرفة، ثورة ضد حكم رجال الدين أو تحالف رجال الدين مع السلطة الغاشمة، ثورة ضد التقليد الأعمى.

وهذا الإطار يجعل من الطبيعي واللازم – أن ينخرط كل مستضعف وكل مظلوم وكل مقهور في النضال مع الإسلاميين بصرف النظر عن انتمائه الديني – ويجعل من الطبيعي أن ينخرط في هذا النضال كل من يؤمن بالحرية والعدالة ويرفض الاستبداد والظلم والتمييز العنصري أو العرفي – كل من يدعو إلى العلم ويرفض الجهل والخرافات.

إذن ففي الإسلام متسع كبير جدًا لغير المسلمين أن ينخرطوا في النضال من خلال الأمة الإسلامية أو الحزب الإسلامي. والإسلام ذاته يفرض على المسلمين أن ينحازوا ويتحالفوا مع كل دعوة للعدل أو كل فئة مظلومة أو كل جماعة محرومة أو مضطهدة. إذن أين الطائفية هنا!

إن هؤلاء الذي يتكلمون عن الطائفية لم يفهموا الإسلام، أو قل لا يريدون أن يعترفوا بالحقيقة، فما بالك إذا كان الأقباط في مصر ينتمون إلى الحضارة الإسلامية؟ إذن فهم لا يجدون غضاضة في الانخراط في جهاد وحركة الأمة الإسلامية أو الحركة الإسلامية أو الحزب الإسلامي.

---

(1) البقرة: ١٧٠. وأكثر من آية قرآنية تتضمن هذا المعنى.

وقد حدث هذا دائمًا أثناء الحكم الإسلامي، ويعد سقوط الخلافة أيضًا وبالتحديد مع الأفغاني وعرابي ومصطفى كامل ومحمد فريد وأحمد حسين والشهيد حسن البنا وفي إطار تحالف العمل مع الإخوان المسلمين وجدنا الأقباط على رءوس قوائم هذا التحالف، وسوف نفصل كل هذا في فصول تالية بإذن الله تعالى.

التراث الإسلامي فيما يخص الأقليات عمومًا والأقباط خصوصًا تراث عظيم ورائع.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (**أنا أولى الناس بعيسى بن مريم في الدنيا والآخرة – ليس بيني وبينه نبي – والأنبياء أولاد علات، أمهاتهم شتى ودينهم واحد**) [1].

وقد بشر الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام بفتح مصر وأوصى بقبطها خيرًا حيث قال: (**إنكم ستفتحون مصر وهي أرض يسمى فيها القيراط فإذا فتحتموها فأحسنوا إلى أهلها فإن لهم ذمة ورحمًا**) [2].

والوثيقة التاريخية الهامة التي كتبها الرسول صلى الله عليه وسلم لأهالي نجران تشهد على عدل الإسلام ورحمته، وقد جاء فيها (ولنجران وحاشيتها ذمة الله وذمة رسوله على دمائهم وأموالهم وملتهم وبيعهم ورهبانهم وأساقفهم وشاهدهم وغائبهم، وكل ما تملك أيديهم مكن قليل أو كثير، وعلى أن لا يغيروا أسقفًا من سقيفاه، ولا واقها من واقيهاه، ولا راهبًا من رهبانيته، وعلى

١- حديث شريف رواه الإمام أحمد والبخاري ومسلم.

٢ - حديث شريف – رواه مسلم.

ألا يحشروا ولا يعشروا ولا بطأ أرضهم جيش ــ ومــن ســأل مــنهم حقًــا فالنصف بينهم بنجران على ألا يأكلوا الربا، فمن أكل الربا من ذي قبل فذمتي منه بريئة وعليهم الجهد والنصح فيما استقبلوا غير مظلومين ولا معنون عليهم شهد بذلك عثمان بن عفان ومعبقب) وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ــ سار أبو بكر الصديق رضي الله عنه على نفس المنهج ــ فكتــب لأهــل نجران كتابًا حذا فيه حذو الرسول صلى الله عليه وسلم.

وفي عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أعطى عمر لأهل إيلياء في بيت المقدس كتابًا جاء فيه (هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهــل إيلياء من الأمان، أعطاهم أمانًا لأنفسم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم ســقيمها وبريئها وسائر ملتها أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا مــن خيرها ولا من صليبهم ولا شيء من أموالهم، ولا يكرهون علــى ديــنهم ولا يضار أحد منهم ولا يسكن إيلياء معهم أحد من اليهود، وعلى أهل إيليــاء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن، وأن يخرجوا منها الروم واللصوص ــ فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية ومن أحب من أهل إيليــاء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وبيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم).

بل إن الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه ــ قام وصلى خــارج الكنيسة على الدرجة التي على بابها عندما حانت الصلاة، وقال للبطريرك ــ لو صليت داخل الكنيسة لأخذها المسلمون من بعدي.

ويقول ساويرس بن المقفع [1] (إن عمرا بن العاص عندما دخل مصر فاتحًا كان بطريرك الأقباط مختفيًا من وطأة الاستبداد البيزنطي، فكتب عمرو بن العاص إلى عمال مصر كتابًا يقول فيه:

(الموضع الذي فيه بنيامين بطريرك النصارى لـــه العهـــد والأمــــان والسلامة من الله، فليحضر آمنًا مطمئنًا ويدبر حال بيعته وسياسة طائفته).

وتحكى المصادر التاريخية أنه في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قام الوليد عبد الملك بهدم جزء من كنيسة يوحنا ليضيفه إلـــى المســـجد الأموي بدمشق، فشكا إليه النصارى ذلك، وعـــرض المســـلمون أن يـــدفعوا تعويضًا للكنيسة، فأصدر عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قرارًا بهدم جزء من هذا المسجد ورده إلى الكنيسة وعندما تباطأ والي دمشق في التنفيذ أصدر عمر بن عبد العزيز قرارًا جديدًا حدد فيه اليوم والساعة التي يجب أن تتم فيها عملية الهدم والتسليم.

ولم يكن كل هذا إلا ترجمة أمينة لروح الإسلام ووصايا الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يقول (من ظلم معاهدًا أو ذميًا فقد آذاني).

وإذا قارنا ذلك التسامح الإسلامي بتاريخ الاضطهاد الديني في أوروبـــا نجد أن هناك فرقا شاسعًا، فالاضطهاد الديني علـــم علـــى أوروبـــا قـــديمها وحديثها، فالرومان اضطهدوا المسيحيين في بداية ظهـــور المســـيحية أيمـــا اضطهاد، بل وعندما دخلت الدولة الرومانية في المسيحية حولتها إلى مسيحية وثنية ولم يتوقف الاضطهاد الديني وانصب هـــذه المـــرة علـــى المســـيحيين

---

[1] نقلاً عن د. وليم سليمان ــ الإسلام والمسيحية على أرض مصر.

المخالفين في المذهب لمذهب الدولة الرومانيـــة واشـــتدت عمليـــات القتـــل والتحريض للمسيحيين المخالفين للمذهب الرسمي للدولة الرومانية حتى إنـــه في بلد مثل مصر سقط آلاف القتلى حرقا وتعذيبا وتنكيلاً على يـــد الســـلطة الرومانية لدرجة أن التراث الكنسي المصري يسمى هـــذا العصـــر عصـــر الشهداء، وبعد ذلك تحولت الكنائس الأوروبية إلى مؤسسات للقهر والنهـــب، فمارست الاضطهاد للآخرين ونهبت الأتباع تحت مســـميات مختلفـــة مثـــل صكوك الغفران، وتحالفت مع الأمراء ودخلت في صراعات مستمرة داخـــل أوروبا، وظهرت محاكم التفتيش من خلال الكنائس الأوروبية واضطهدت هذه المحاكم المخالفين في الدين كالمسلمين واليهود، وأصحاب الديانة المســـيحية أنفسهم ممن كانت لهـــم آراء علميـــة أو فلســـفية وعنـــدما ظهـــر المـــذهب البروتستانتي تعرض أتباعه إلى عملية اضطهاد قاسية فقتلوا وحرقوا على يد الكاثوليك وعندما تمكن البروتستانت في بعض البلدان الأوروبية قاموا بدورهم بتنظيم المذابح للكاثوليك.. وهكذا بل وهناك حروب دينية استمرت عشـــرات السنين وحتى في الأيام الأخيرة وجدنا الاضطهاد الديني الأوروبي على قـــدم وساق، فالفرنسيون اضطهدوا المسلمين في الجزائر، والصرب يذبحون اليوم المسلمين في البوسنة والهرسك ويشاركهم في ذلك الكروات ويبارك عملهـــم بالصمت أو بغيره المجتمع الأوروبي بأسره وهكذا فالاضطهاد الدينية مميـــزة للحضارة الغربية في كل مراحلها.

يقول شكيب أرسلان في كتابه حاضر العالم الإسلامي (إن أحد الوزراء العثمانيين كان مرة في أحد المجالس في جدال مع بعض رجال الدولـــة فـــي

أوروبا فيما يتعلق بموضوع التعصب، فقال لهم الوزير العثماني، إننــا نحــن المسلمين من ترك وعرب وغيرهم مهما بلغ بنا التعصب في الدين فلا يصل بنا إلى درجة استئصال شأفة أعدائنا، ولو كنا قادرين على استئصالهم، ولقــد مرت بنا قرون وأدوار كنا قادرين فيها على ألا تبقى بين أظهرنا إلا من أقر بالشهادتين وأن نجعل بلداننا كلها صافية للإسلام، فما هجس فــي ضــمائرنا خاطر كهذا الخاطر أصلا، وكان إذا خطر هذا ببال أحد من ملوكنا، كما وقع للسلطان سليم الأول العثماني تقوم في وجهه الملة، ويحاجه مثل زنبيلي علي أفندي شيخ الإسلام ويقول له بلا محاباة ليس لك على النصارى واليهــود إلا الجزية وليس لك أن تزعجهم عن أوطانهم، فيرجع السلطان عن عزمه امتثالا للشرع الحنيف، فبقي بين أظهرنا حتى أبعد الفرق وأصغرها نصارى ويهــود وصائبه وسامرة ومجوس، وكانوا كلهم وافدين لهم ما للمسلمين وعلــيهم مــا على المسلمين، أما أنتم معاشر الأوروبيين فلم تطيقوا أن يبقى بين أظهــركم مسلم واحد واشترطتم عليه إذا بقى بينكم أن ينتصر ولقد كــان فــي أســبانيا ملايين وملايين من المسلمين وكان في جنوب فرنسا وفــي شــمال إيطاليــا وجنوبها مئات الألوف منهم، ولبثوا في هذه الأوطــان أعصــرا مديــدة، ولا تزالون تستأصلونهم حتى لم يبق في هذه البلدان شخص واحد يدين بالإســلام ولقد طفت ببلاد أسبانيا كلها فلم أعثر فيها على قبر واحد يعــرف أنــه قبــر مسلم).

الحركة الإسلامية

حركة غير طائفية

الحركة الإسلامية المعاصرة في مصر هي تلك الحركة التي تبنت خط الكفاح ضد الاستعمار الأوروبي والنفوذ الأجنبي، والدفاع عن الثقافة والحضارة الإسلامية في مواجهة الغزو الفكري والسياسي والعسكري الأوروبي الصليبي.

وترى الحركة الإسلامية المعاصرة أن أوروبا بكل قواها السياسية ومذاهبها الاجتماعية تعكس روحًا صليبية حاقدة على الأمة الإسلامية والحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية، وأن تلك الروح الصليبية تمتد لتشمل في حقدها وأهدافها القضاء على الكنائس الشرقية عامة والكنيسة القبطية خاصة.

وبالتالي فإن الكفاح ضد الاستعمار يتضمن أساسًا الدفاع عن الكنائس الشرقية وعن الكنيسة القبطية بالذات. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن الإسلام يحتم الدفاع عن المستضعفين. وأن الجهاد الإسلامي فيه متسع لانخراط غير المسلمين للكفاح ضد الاستبداد والقهر والاستعمار، أي ضد ما تمثله الحضارة الأوروبية.

وهكذا لم يكن عجيبًا أن تكون الحركة الإسلامية حركة غير طائفية. وأن تشمل تلك الحركة العديد من غير المسلمين في بلادنا. وتكون هذه الحركة الإسلامية المعاصرة هي الإطار الطبيعي لنضال الأقباط من داخلها في مواجهة الحضارة الأوروبية الصليبية ودفاعاً عن الحضارة الإسلامية والثقافة

الإسلامية على أساس انتماء مسيحي الشرق عموماً والأقباط خصوصاً إلـــى تلك الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية.

وإذا كانت الحركة الإسلامية المعاصرة هي الأفغـــاني ــ النـــديم ــ الثـــورة العرابية ــ الحزب الوطني (مصطفى كامل ــ محمد فريد ــ عبـــد العزيـــز جاويش ــ إبراهيم الورداني) والإخوان المسلمون، ومصر الفتاة. فإننا سنتابع مواقف هذه الحركات من مسألة الأقباط وموقف الأقباط أيضًا منها. لنعـــرف إلى أي مدى كان الأقباط يدركون أن هذه الحركات غير طائفية. وذلك لكونها إسلامية وكيف أن الأقباط كانوا يرون أن الحركة الإسلامية هي القناة الطبيعية والإطار الطبيعي لنضالهم على اعتبار أن الإسلام هو دين المســـلمين، وهـــو ثقافتهم وحضارتهم ووطنهم، وأنه بالنسبة للأقباط هو ثقـــافتهم وحضـــارتهم ووطنهم.

فالأفغاني مثلاً هو رائد الحركة الإسلامية المعاصرة ومفجرها، وقد نفخ فـــي البلاد روح الثورة والكفاح ضد النفوذ الأجنبي ــ وهـــاجم الاســـتبداد بكافـــة صوره ــ ودعا إلى الجامعة الإسلامية. ونهضة شـــعوب العـــالم الإســـلامي ووحدتها والأخذ بأسباب القوة والعلم.

وإذا كان الأفغاني والنديم هما زعيما حركة الثورة الإسلامية في مصر فـــي عهد الخديوي عباس، وفي مواجهة النفوذ الأجنبي والاختراق الأوربي لمصر ــ وإذا كان جميع المؤرخين يصفون الزعيمين. بأنهما كانا إســـلاميين فـــي

غاياتهما ووسائلهما [1] فإن ذلك لم يمنع هذين الزعيمين من دعوة غير المسلمين إلى الانخراط في حركة الثورة الإسلامية والمقاومة الإسلامية والمقاومة الإسلامية للنفوذ الأجنبي على أساس انتماء المسلمين وغير المسلمين في بلادنا إلى الحضارة الإسلامية والثقافية الإسلامية.

ولم تمنع إسلامية هذه الحركة من أن ينخرط فيها المسلم والمسيحي واليهودي المصري في ذلك الوقت، بل انخرط هؤلاء في أتون الحركة لأنها إسلامية، وبالتالي فهي غير طائفية.

ولم يكن عجيبًا أن نجد أن الكثير من الجمعيات السرية التي أنشأها كل من الأفغاني والنديم كانت تضم المسلم والقبطي واليهودي [2] على قاعدة الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن ــ بل ونجد أن الأفغاني قد اعتمد في إصدار الصحف وتحريرها على الكثير من العناصر غير المسلمة ــ وهي ذات الصحف التي هاجمت النفوذ الأجنبي واتهمت أوروبا بالتعصب الصليبي ضد الإسلام [3].

---

١ - يجمع على ذلك المؤرخون والكتاب من الاتجاهات السياسية والفكرية المختلفة مثل: شفيق غربال. فؤاد شكري. طارق البشري. محمد صبيح. وأيضًا كل من رفعت السعيد وصلاح عيسى وبلنت أيضًا. وكذلك رؤوف عباس وعصام ضياء الدين.

٢- مائة عام على الثورة العرابية ــ مجموعة دراسات وأبحاث ــ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ــ ١٩٨١.

٣ - نفس المرجع السابق.

إذن فقد كانت تلك الحركة الإسلامية لا تخجل من اتهام أوروبا بالتعصب الصليبي بل إن غير المسلمين في داخل تلك الحركة هم أنفسهم الذين كانوا يتهمون أوروبا بذلك، لأنهم يفهمون أن التعصب الأوروبي الصليبي حقيقة ثابتة. وهو موجه إلى الحضارة الإسلامية التي ينتمون إليها، وهو خطر أيضًا على كنائسهم الشرقية وخاصة الكنيسة القبطية.

والثورة العرابية التي كانت ثورة إسلامية في الوسائل والغايات. والتي كانت تستهدف التخلص من النفوذ الأجنبي الأوروبي والاستبداد الخديوي. والتي استخدمت أسلوب التحريض الديني وحده في تعبئة الجماهير. لدرجة أن صلاح عيسى ينتقد النديم في هذا الصدد قائلاً (إنه أخطأ لأنه اعتمد في خطابه السياسي على الخطاب الديني وحده) [1].

وليس هناك بالطبع مجال مناقشة خطأ صلاح عيسى في هذا الرأي – ما يعنينا منه هو اعترافه باقتصار دعاية الثورة على الخطاب الديني.

تلك الثورة التي كانت أوروبا تخشى من نتائجها – لأنها يمكن أن تؤدي إلى ظهور قوة إسلامية شابة وصاعدة في المنطقة، وأنها ربما تؤدي إلى إعادة المجد الإسلامي أو على الأقل تكون خطراً على المشروع الاستعماري الأوروبي في المنطقة لدرجة أن أوروبا تناست تناقضاتها الثانوية ومصالحها في مصر وتركت مصر تقع في قبضة الإنجليز لينفردوا بالكعكة كلها – فهذا أفضل من وجهة نظرهم من ظهور قوة إسلامية شابة في مصر.

---

١ - صلاح عيسى – الثورة العرابية – دار المستقبل العربي.

بل إن فرنسا ذاتها — صاحبة المصالح الواسعة في مصر في ذلك الوقت والتي كانت في حالة سباق مع إنجلترا للسيطرة على مصر — كانت تشجع إنجلترا على غزو مصر لذبح الثورة الإسلامية العرابية، مضحية بمصالحها في مصر لصالح إنجلترا. وهذا طبعًا أفضل من ظهور قوة إسلامية صاعدة.

بل نجد أن وزير خارجية فرنسا يهنئ السفير الإنجليزي في باريس على نجاح الغزو قائلاً (إن انتصار الإنجليز في التل الكبير هو انتصار لأوروبا المسيحية على التعصب الإسلامي) [1].

والسفير الفرنسي في انجلترا يؤكد الأمر ذاته مهنئًا إنجلترا بنجاح الغزو قائلاً: (إن نجاح العرابيين كان يعني خطراً على المستعمرات الفرنسية في المغرب العربي) [2].

نعم برغم إسلامية الثورة وخطرها على النفوذ الصليبي الأوروبي، أو قل بسبب ذلك قام الأقباط بتأييد الثورة. والانحياز إلى العرابيين. بل إن بطريرك الأقباط قد وقع على قرار المجلس العرفي بخلع الخديوي توفيق وتثبيت عرابي واستمرار القتال ضد الإنجليز [3] بل وأعلن بطريرك الأقباط أن الإنجليز خرجوا على تعاليم المسيحية الحقة التي تدعو إلى السلام وعدم الاعتداء [4].

---

(١) الرافعي — الثورة العربية — دار المعارف.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) مائة عام على الثورة العرابية — المرجع سابق.

(٤) د. وليم سليمان قلادة — الإسلام والمسيحية على أرض مصر.

وإذا أمعنا النظر في تلك المواقف ــ وجدنا أن الحركة الإسلامية المتمثلة في الأفغاني والنديم وعرابي، كانت ترى أن الأقباط جزء لا يتجزأ من النضال الإسلامي ضد الغرب الصليبي ــ وأن الأقباط كانوا يرون أنهم ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن.

وبعد الاحتلال الإنجليزي لمصر سنة ١٨٨٢ ــ قامت الحركة الإسلامية الوطنية في مصر ممثلة في الحزب الوطني بالكفاح من أجل تحقيق الجلاء والدستور، فنادت الحركة بالجامعة الإسلامية، بل واعتبرت الجامعة الإسلامية أي الدعوة إلى توحيد المسلمين من أهم مبادئ الحركة بل ومن أهدافها الجوهرية.

وألف مصطفى كامل كتاباً في المسألة الشرقية أكد فيه أن أوروبا متعصبة ضد الخلافة العثمانية الإسلامية، وأنها تسعى لهدمها ودعا المسلمين إلى الوحدة والتضامن والدفاع عن الخلافة العثمانية [١].

ودعا مصطفى كامل إلى صبغ التعليم بالصبغة الدينية ــ كما دعا إلى تأييد تركيا في صراعها مع إنجلترا في مسألة طابا ــ وأسس مصطفى كامل صحيفة العالم الإسلامي للاهتمام بقضايا العالم الإسلامي عموماً [٢].

كما دافع مصطفى كامل وصحافة الحزب الوطني عموماً عن الأخلاق الإسلامية والسلوك الإسلامي، وخاض المعارك دفاعاً عن الحجاب ضد

---

(١) مصطفى كامل ــ المسألة الشرقية.

(٢) الرافعي ــ مصطفى كامل ــ دار المعارف.

السفور، كما خاضت صحافة الحزب المعارك لفضح ممارسات وأساليب وأهداف بعثات التبشير [١].

واعتبر مصطفى كامل دائماً أن أوروبا تنظر إلى قضايا العالم الإسلامي بغير العين التي تنظر بها إلى قضايا الشعوب الأوروبية الصغيرة [٢].

وعلى نفس الخط سار محمد فريد ـــ الذي ألف كتاباً عن الدولة العلية العثمانية واعتبر بقاءها ضرورة للجنس البشري [٣]، ودعا دائمًا إلى الحرص على أن تكون صلات مصر بالدولة العثمانية حسنة دائماً، وأكد دائماً على عدم السماح بالإيقاع بينهما [٤].

وقام محمد فريد في المنفى بتشكيل جمعية (ترقي الإسلام) وأصدر مجلة (ترقي الإسلام) للاهتمام بأحوال العالم الإسلامي [٥].. كما اهتم الحزب الوطني بالاحتفال بالمناسبات الإسلامية مثل عيد الهجرة وميلاد الرسول وغيرها.

وكانت هذه الإسلامية الواضحة في حركة الحزب الوطني ومبادئه مدعاة لانخراط الأقباط في نضاله ضد الاستعمار والاستبداد، وفي سبيل الجامعة الإسلامية، لأن الأقباط ينتمون إلى نفس القاعدة الحضارية والثقافية التي ينتمي

---

(١) نفس المرجع.

(٢) محمد محمد حسنين ـــ اتجاهات وطنية في الأدب المعاصر.

(٣) محمد فريد ـــ تاريخ الدولة العلية العثمانية.

(٣) محمد فريد ـــ مذكرات.

(٥) الرافعي ـــ محمد فريد ـــ دار المعارف.

إليها الحزب الوطني وهكذا وجدنا عدداً من الأقباط في اللجنة الإدارية العليا للحزب الوطني مثل الأستاذ ويصا واصف وسينوت حنا.

ولم ينجح الاستعمار في زرع الفتنة بين المسلمين والأقباط، بسبب إيمان الطرفين بالانتماء إلى الثقافة والحضارة الإسلامية ورفضهما للاستعمار وللحضارة الأوروبية بل ونجح الحزب الوطني بفضل وعيه الإسلامي الفذ في إفشال المخطط الطائفي الاستعماري في سنة ١٩١١.

وكان عبد العزيز جاويش وإبراهيم الورداني من كبار شخصيات الحزب الوطني وقياداته والمضطلعين بأعباء العمل السري والجماعات السرية للحزب الوطني، وقد دخل عبد العزيز جاويش السجن عدة مرات، وفي كل مرة كان المسلمون والأقباط يتبارون في التضامن معه والدفاع عنه.

وعبد العزيز جاويش ذاته الذي كان يعمل رئيسًا لتحرير صحيفة (اللواء) هو الذي قاد الحملة الصحفية الضخمة ضد بعض الأقباط الذين استخدمهم الاستعمار لزرع الفتنة الطائفية في سنة ١٩١٠، ١٩١١، وهو الذي أكد دائمًا على إسلامية حركة الكفاح الوطني المصري هو ذاته الذي يقول (إن الحركة الوطنية الإسلامية في مصر بقيادة محمد فريد قد ألّفت بين الرجال والنساء والمسيحيين والمسلمين ــ والهلال والصليب) [1].

أما إبراهيم الورداني. وهو أحد قيادات الحزب الوطني ــ وكان على علاقة قوية بمحمد فريد، حيث كان مسئولاً عن جمعية التضامن الأخوي ــ فهو

(١) خطبة للشيخ عبد العزيز جاويش في رثاء محمد فريد ١٥ نوفمبر ١٩١٩.

الذي دبّر ونفّذ عملية اغتيال بطرس غالي رئيس الوزراء عقاباً له على توقيع اتفاقية السودان ١٨٩٩ التي أطلقت يد إنجلترا في السودان على حساب مصر. وكذلك إعادته قانون المطبوعات، والتضـــييق علـــى الصـــحافة الوطنيـــة ـــ ومشاركته في المؤامرة على أهالي دنشواي وإصدار الحكم بالإعدام والحـــبس والجلد عليهم خدمة لأسياده الإنجليز، وأخيرًا محاولته تمرير مشـــروع لمـــد امتياز قناة السويس أربعين سنة أخرى، وكلها جرائم تستحق الإعدام ولا شك. وإذا كان الاستعمار قد وجد في الحادثة مادة خصبة لزرع الفتنـــة الطائفيـــة والإيقاع بين المسلمين والأقباط، عن طريق بعض صنائعه من الأقباط، فـــإن الوعي القبطي والإسلامي التقليدي قد طوّق هذه الأمـــور وأحـــبط مخطـــط الإنجليز..

بل ووجدنا من الأقباط من يدافع عن إبراهيم الورداني مثل نصـــيف جنـــدي المنقبادي الذي يقول:

(إنني أعرف الورداني شخصياً، وهو فتى شديد الذكاء كثير المعارف، مـــلأ صدره بالوطنية وليس رجلاً متعصباً، وإن تهمة التعصب الإســـلامي ضـــد الأقباط ما هي إلا من إشاعات الإنجليز) [1].

وهكذا فإن مدرسة الحزب الوطني الإسلامية اتسعت لنضال الأقباط من خلالها على قاعدة الجامعة الإسلامية والجلاء والدستور وانطلاقاً من انتماء المسلمين والأقباط على حد سواء إلى الإسلام كحضارة وثقافة ووطن.

---

(١) طارق البشري ـــ المسلمون والأقباط في إطار الجامعة الوطنية ـــ دار الشروق..

بل ولم تجد الحركة الإسلامية ممثلة في الحزب الوطني ومنظماتــه الســرية غضاضة في اغتيال بطرس غالي وهو القبطي على يد مسلم وهــو إبــراهيم الورداني، بتكليف من قيادة الحزب ممثلة في محمد فريد وذلك للقضاء على مشروع مد امتياز قناة السويس..

نعم لم يجد الحزب الوطني غضاضة في التخلص من خــائن للــوطن مثــل بطرس غالي حتى ولو كان قبطيًا ــ لأنها لو استثنته من العقاب الذي يستحقه لمجرد أنه قبطي لكان هذا سلوكًا طائفياً.

وبعد إصابة الحزب الوطني بالضعف في نهاية العشرينات بســبب عوامــل كثيرة حمل راية الكفاح الإسلامي جماعة الإخوان المســلمين بقيــادة الإمــام الشهيد حسن البنا.

وأكدت تلك الحركة بسبب إسلاميتها موقفاً لا طائفياً تقليدياً، وعبّرت عن نفس المضمون الذي حملته الحركة الإسلامية دائمًا. وهو أن الأقباط ينتمون إلــى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن، وأنهم شركاء مع المسلمين في الكفاح ضد الحضارة الأوروبية والثقافة الأوروبية، وضد التدخل السياســي والعســكري والاقتصادي الأوروبي.

ولم يجد أيضًا الأقباط غضاضة في تأييد تلك الحركة أو الدفاع عنهــا يقــول الإمام الشهيد حسن البنا (هذا الشعب ــ شعب وادي النيل كله فــي الشــمال والجنوب يدين بهذا الدين الحنيف ــ والأقلية غير المسلمة من أبناء هذا الوطن

تعلم تمام العلم كيف تجد الطمأنينة والأمن والعدالة والمساواة التامة في كل تعاليمه وأحكامه ــ ويعتبرون الإسلام معنى من معاني قوميتهم) [1].

والإمام الشهيد هنا عبّر بطريقة مباشرة كيف أنه وجماعة الإخوان يرون أن الإسلام معنى من معاني قومية الأقباط، أي أنهم ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن. وفي رسالة الإمام الشهيد إلى الشباب يقول: (يخطئ من يظن أن الإخوان المسلمين دعاة تفريق عنصري بين طبقات الأمة، فنحن نعلم أن الإسلام عني أدق العناية باحترام الرابطة الإنسانية العامة بين بني الإنسان ــ كما أنه جاء لخير الناس جميعاً ورحمة من الله للعالمين.. ودين هذه مهمته أبعد الأديان عن تفريق القلوب وإيغار الصدور، وقد حرّم الإسلام الاعتداء حتى في حالات الغضب والخصومة، وأوصى بالبر والإحسان بين المواطنين وإن اختلفت عقائدهم وأديانهم، وفي إنصاف الذميين وحسن معاملتهم، فلهم ما لنا وعليهم ما علينا نعلم كل هذا فلا ندعو إلى تفرقة عنصرية ولا إلى عصبة طائفية) [2].

وفي رسالة (دعوتنا) قال الإمام الشهيد (إن الإسلام لا يمزق الوحدة الوطنية بل يؤكدها، لأنه أكسب هذه الوحدة القداسة الدينية بعد أن كانت تستمد قوتها من نص مدني فقط) [3].

---

(١) صحيفة الإخوان المسلمين ٨ ديسمبر ١٩٣٦.

(٢) رسائل الإمام الشهيد حسن البنا.

(٣) رسائل الإمام الشهيد حسن البنا.

وهكذا فقد عبّر الإمام الشهيد عن فهمه العميق للإسلام، فهو يرى أن الإسلام دين غير طائفي ــ وأن الحركة الإسلامية ليست حركة طائفية وأن الإسلام والحركة الإسلامية يؤكدان على الوحدة ويضفيان عليها القداسة الدينية.

ويقول الدكتور زكريا سليمان بيومي: (إن موقف الإخوان من الأقباط اتسم بالاعتدال، وإن البنا كان يرى أن الفتنة الطائفية تفيد المحتل، وإن البنا حرص على نفي تهمتي التعصب الديني وإشاعة الفرقة بين أبناء الأمة الواحدة [١].

بل إن البنا كان يدرك (أن تطرف بعض الأقباط في مهاجمة الفكر الإسلامي لا يعبر عن رأي مجموع الأقباط في مصر) [٢].

بل إن الأقباط من جهتهم كانوا يشجعون جماعة الإخوان ويدافعون عنها، اللهم إلا هؤلاء المرتبطين بالاستعمار الغربي أو العلمانيين، وهؤلاء كانوا يضمون المسلمين والأقباط أيضاً، وكان مجمل الأقباط يؤيدون حركة الإخوان على أساس كفاحها ضد الاستعمار وفي سبيل الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية والوطن الإسلامي وهي الحضارة والثقافة والوطن الذي ينتمي الأقباط إليها.

ويحكي الإمام الشهيد حسن البنا أن أحد المسيحيين قدّم عريضة فيه تتهمه بالتعصب إلا أن وفداً مسيحياً برئاسة راعي الكنيسة الأرثوذكسية بالإسماعيلية قد رد عنه هذه التهمة وأعلن استنكاره لما حدث) [٣].

---

(١) زكريا سليمان بيومي ــ الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية: ١٩٢٨ ــ ١٩٤٨ ــ مكتبة وهبة.

(٢) حسن البنا ــ مذكرات الدعوة والداعية.

(٣) حسن البنا ــ مذكرات الدعوة والداعية.

وعلى مستوى مصر الفتاة ــ وهي أحد روافد الحركة الإسلامية المعاصرة في مواجهة المشروع الغربي والاستعمار والاستبداد، نجد أن مصر الفتاة التـي دعت إلى الخلافة الإسلامية ونادت بتعديل كافة التشريعات علـى مقتضـى الشريعة الإسلامية [١] نجد أنها ضمت في صفوفها في هذا الإطار الكثير من الأقباط مثل الدكتور (فخري أسعد) وكان مـن قيـادات الحـزب، ومثـل (بسكالس ويصا) في لجنة الحزب التنفيذية ــ ومثل (سـامي جـورجي) سكرتير شعبة الحزب في أسوان ومثل (بشري بباوي) و (لبيب خليل) و (حنا معوض غطاس) و (حنا خميسة) و (لبيب دانيـال) و (مـوريس شهاد) في لجان الحزب ومستوياته المختلفة) [٢].

يقول أحمد حسين) زعيم الحزب: (نحن لا نعرف تعصـباً ضـد إخواننـا الأقباط ونحن في مصر الفتاة بصفة خاصة نكره التعصب وأن لي من زملائي الأقباط في مصر الفتاة معونة ثمينة) [٣].

وعلّق (سامي جورجي) على ذلك (نحن في مصر الفتاة نتمتع في أحضان مصر الفتاة برعاية الأم الرؤوم) [٤]، وكتب الدكتور (فخري أسعد) قـائلاً

---

(١) طارق البشري ــ المسلمون والأقباط ــ مرجع سابق

(٢) طارق البشري ــ المسلمون والأقباط ــ مرجع سابق

(٢) من خطاب لأحمد حسين ــ ٢٤ يناير ١٩٣٨.

(٣) طارق البشري ــ المسلمون والأقباط ــ المرجع سابق.

(إذا كان ما ورد في برنامج مصر الفتاة من زعامة مصر للإسلام ما يثير قلق بعض الأقباط ـ فإنني أرى أن ذلك لا يضيرهم بل ينفعهم) [١].

ويقول فتحي رضوان (إن حزب مصر الفتاة مفتوح للمسلم والقبطي واليهودي ولكن هذا لا يتعارض مع إيماننا بالحاجة إلى قوة روحية تزيد من قوتنا، ونحن مؤمنون أن الروح الإسلامية هي هذه القوة) [٢].

وهكذا نرى أن مصر الفتاة وهي أحد روافد الحركة الإسلامية قد مارست السلوك التقليدي للحركة الإسلامية، وهو اشتراك المسلم والقبطي في الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن، والنضال من أجل هذا الوطن وتلك الحضارة والثقافة في مواجهة الاستعمار والحضارة الأوروبية..

على أن البعض قد يقول إن ذلك الموقف الناضج والصحيح كان أيام الحركة الإسلامية الناضجة، وأن الجمود والتعصب قد أصابا الحركة الإسلامية فيما بعد، وفي الحقيقة فإن هؤلاء يبحثون عن أي شبهة ليرددوها، وما دام الأمر كذلك فلندحض هذه الشبهة عن طريق تقويم المواقف والبرامج المعلنة للتحالف الإسلامي (الإخوان ـ العمل).

ففي إطار برنامج النقاط العشر للتحالف والمنشور في صحيفة (الشعب) [١]. الناطقة بلسان التحالف نجد التأكيد على الوحدة الوطنية واعتبار الأقباط جزءا لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية.

---

(١) طارق البري ـ المسلمون والأقباط ـ مرجع سابق

(٥) طارق البري ـ المسلمون والأقباط ـ مرجع سابق

وفي إطار قوائم الترشيح للانتخابات نجد أن عدداً من الأقباط قد تصدر قوائم انتخابات ١٩٨٧ على قوائم التحالف الإسلامي، بل كـانوا علـى رأس هـذه القوائم مثل الأستاذ (جمال أسعد) مثلاً.

وفي إطار المواقف والتصريحات والآراء المعلنة للإخوان والعمل، نجـد أن الإخوان عبّروا عن الرأي التقليدي للحركة الإسلامية في أن الأقباط يشاركون المسلمين في الانتماء للحضارة الإسلامية والوطن الإسلامي والثقافة الإسلامية وأن الإخوان يدعمون ويؤكدون ويحرصون على هذا الانتماء.

ففي افتتاحية مجلة (لواء الإسلام) عدد رمضان الموافق أبريل ١٩٩٠ كتب (حامد أبو النصر) المرشد العام للإخوان المسلمين " رحمه الله " قائلاً:

(على مدى قرون تعرضت مصر لأكثر من محنة وأكثر من فتنـة، ووقـف أبناؤها أقباطاً ومسلمين جميعاً صفًا واحداً، وفـي خنـدق واحـد يواجهـون الأعداء.

فخلال الزحف الصليبي والزحف التتري والزحف الفرنسي والحملة الإنجليزية والاحتلال البريطاني كان المسلمون والأقباط يكافحون كل ذلـك، ويؤكـدون على دورهم الحضاري الأصيل).

ويضيف الأستاذ حامد أبو النصر " رحمه الله " (إنه طوال انشغالنا بالعمـل الإسلامي من خلال الإخوان المسلمين ــ وجدنا أن جماعة الإخوان من خلال

---

(١) نشر هذا البرنامج في جريدة (الشعب ٩ في أعداد متتالية قبل وبعد انتخابات ما بعد سنة ١٩٨٧ ــ وكذلك في جريدة (الأحرار في نفس التوقيت، وقد أصرت جريدة الشعب على تكرار نشره لمدة طويلة.

فهمها الدقيق للإسلام تجمع ولا تفرق، وتؤكد على الود والحب بين الأقبــاط والمسلمين).

وفي تعليق المجلة على أحداث الفتنة الطائفية أشارت إلى الأصابع الصهيونية التي تريد زرع الفتنة الطائفية، وأن مسلسل الأحداث يؤكد أن مصر في ظــل التطبيع مع اليهود تتعرض لأساليب جديــدة وأســاليب دنيئــة فــي الهــدم والتخريب) [١]. وفي إبان أحداث المنيا وأبــي قرقــاص أصــدر الإخــوان المسلمون بيانًا ندّدوا فيه بالفتنة الطائفية واتهموا الأصابع الصــهيونية بأنهــا وراءها ـــ وأهاب البيان بأبناء الأمة أن يعضــوا بالنواجــذ علــى وحــدتهم الوطنية، وأن يتحد المسلمون والأقباط في خندق واحــد فــي وجــه أعــداء الوطن)[٢].

وفي إطار حزب العمل نجد أن الأستاذ (عادل حسين) رئيس تحرير جريدة الشعب في ذلك الوقت وأحد مفكري حزب العمل، قد دعا إلى الالتقــاء بــين المسلمين والأقباط على أرضية الانتماء إلى الحضــارة الإســلامية والثقافــة الإسلامية ـــ وحذر من هؤلاء الذين يريدون جر الأقباط إلى خندق التغريــب والتبعية ومعاداة المشروع الحضاري للأمة... [٣].

وفي مقال للأستاذ (صلاح عبد المتعال) في جريدة (الشعب) ـــ يؤكد على هذا المعنى ـــ ويدعو إلى الوحدة، ويرى أن الفتنة مــن صــنع الاســتعمار

---

(١) لواء الإسلام ـــ عدد رمضان ـــ أبريل ١٩٩٠.

(٢) لواء الإسلام ـــ عدد رمضان ـــ أبريل ١٩٩٠.

(١) جريدة (الشعب) ـــ ١٨ أبريل ١٩٩٠.

والصهيونية، وأن هناك أيادي خبيثة من ورائها، وأن مصر الإسلامية لم تـر المنازعات الطائفية إلا منذ ظهور الاستعمار، والمقال كلـه تحـت عنـوان (المسلمون والأقباط شعب واحد) وهكذا نجد أن الرؤية التقليديـة للحركـة الإسلامية في كونها حركة غير طائفية وأنها تـؤمن بوحـدة الانتمـاء بـين المسلمين والأقباط على أرضية الحضارة الإسلامية هي رؤية ثابتة عكسـتها الحركة الإسلامية أمس واليوم وستعكسها غداً بإذن الله.

تطبيق الشريعة الإسلامية مطلب قبطي أيضا:

من الطبيعي أن يكون مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية مطلباً للمسلمين علـى أساس أن هذا جزء من واجبهم الديني — وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية شكل من أشكال الاستقلال عن الثقافة الأوروبية — وعلى أساس أن الشـريعة الإسلامية شكل من أشكال التميز في الهوية والانتماء.

ومن الطبيعي أيضًا أن يكون تطبيق الشريعة مطلباً قبطياً أيضاً — على أساس أن الشريعة الإسلامية تحقق للأقباط الأمان والعدل والاستقرار، وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية جزء من الثقافة والحضارة الإسلامية التي ينتمي إليهـا الأقباط في مصر وعلى أساس أن الشريعة شرط أساسي من شروط الاستقلال الوطني الذي يحرص عليه الأقباط مثلما يحرص عليه المسلمون. وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية أيضًا شكل من أشكال التميز في الهوية والانتماء عـن المشروع الحضاري الغربي، وهو الأمر الذي يحرص عليه الأقباط أيضًا مثل المسلمين.

وإذا كان من الأمور الثابتة أن الأقباط ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن، فهم أحرص ما يكونون على تطبيق الشريعة الإسلامية انطلاقًا من هذا الإطار وكوسيلة لتأكيد هذا الانتماء.

وهذا الكلام الذي قلناه ليس كلاماً عاطفياً ــ بل هو كلام علمي ــ تؤكده الإحصائيات الرسمية، ففي بحث أجراه المعهد القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة ــ سنة ١٩٨٥ حول تطبيق الحدود الإسلامية تحت إشراف الدكتور (أحمد المجذوب). كانت نسبة المطالبين بتطبيق الشريعة الإسلامية من المسلمين ٩٨ % ومن المسيحيين ٧٢ %.

وعلى كل حال ــ فإن نسبة ٧٢ % من المسيحيين هي نسبة طيبة ولا بأس بها، وهي تؤكد أن تطبيق الشريعة الإسلامية مطلب قبطي ومسيحي، أو هي مطلب الأغلبية المسيحية أو أغلب المسيحيين ــ إذن فهؤلاء الذين يرددون الشبهات حول عدم إمكانية تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر بسبب وجود الأقليات يستندون على أي حقائق موضوعية.

فمن البديهي أن الأقلية لا تتحكم في إرادة الأغلبية. فما بالك وأن هذه الأقلية ذاتها يطالب ٧٢ % منها بتطبيق الشريعة الإسلامية، على أن الأمر يحمل من الدلالات ما هو أكثر.

فمن المعروف مثلاً أن البابا شنودة يعارض تطبيق الشريعة الإسلامية، بل ويصوم احتجاجاً على التفكير في هذا الأمر. وبديهي أن للبطريرك القبطي نفوذاً كبيراً على الأقباط بحكم التراث الكنسي ــ ومع ذلك فإن ٧٢ % من المسيحيين يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية رغم معارضة البطريرك. أي

أن الأقباط هنا تمسكوا بالتراث القبطي التقليدي في الانتماء إلـى الحضـارة الإسلامية رغم خروج البطريرك على هذا التراث.

أضف إلى ذلك أن نسبة الـ ٧٢ % هذه تضم عناصر مسيحية غير قبطيـة مثل البروتستانت والكاثوليك وغيرهم. وهؤلاء ليسوا داخلين فـي المشـروع الحضاري الإسلامي بالطبع، ولم نطالبهم بذلك بل كل ما فـي الأمـر أننـا نطالبهم باحترام عقائد الأغلبية ومشروعها الحضاري.

إذاً فبسبب وجود مسيحيين غير أقباط في مصر فإن النسبة تقل. ولو اقتصـر البحث على الأقباط لكانت النسبة أكثر من ٧٢ %.

وأياً كان الأمر ـ فإن نسبة الـ ٧٢ % تكفي جداً، خاصة إذا أدركنا أن الهيئة التي قامت بإجراء الإحصاء ليست متهمة بالانحياز للمشـروع الإسـلامي ـ فضلاً عن أنها هيئة علمية محترمة.

وإذا كان هذا هو موقف الأغلبية القبطية، وهو موقف صحيح ووطني، فإنـه حتى الأقلية داخل الأقباط التي ترفض الجديـد أو حتـى تـرفض الشـريعة الإسلامية، لا ترفضها رفضاً مطلقًا، بل تطلب توضيحات وتعبر عن مخاوف وهذا حقها ما دامت تلك التوضيحات المطلوبة والمخاوف المطلوب تبريرهـا تصدر عن حسن نية وليست مجرد محاولة لعرقلـة المشـروع الحضـاري الوطني، والمطلوب من دعاة المشروع الحضاري الإسلامي سواء منهم مـن كان مسلماً أو قبطياً أن يعمل بإخلاص وجد لتبرير تلـك المخـاوف وتقـديم التوضيحات.

ويعبّر عن هذه المخاوف ويطلب هذه التوضيحات رجل مثل نعيم تكلا قـائلاً في جريدة الشعب عدد ١٧ فبراير ١٩٨٧ (إن الأقباط والمسيحيين العرب لا يرفضون النزعة الإسلامية الراهنة لمجرد أنها إسلامية أو بدافع من تعصـب مسيحي.. هذا غير صحيح، فقد كان يمكن أن يكون الأقباط وغير المسـلمين عموما في منطقة الشرق الأوسط العربية أكثر الناس قبولاً وتأييداً لهذه النزعة الإسلامية لو طرحت نفسها بالشكل الإنساني والقومي والوطني الـذي يقبلـه الجميع مستفيدة من إيجابيات وسلبيات طرح الفكر القومي العربي، إننا عوضا عن هذا نجد طرحاً مبهماً متشنجاً يثير التساؤلات والمخاوف لدى المسـيحيين والمسلمين على السواء ويضيف الأستاذ نعيم تكلا (كان ينبغي التركيز على إقناع غير المسلمين قبل المسلمين بدعوة التيار الإسلامي، وأن ذلـك وحـدة ضمانة نجاحهم الحقيقي، وما يقدمهم للعالم الخارجي بالشكل الذي يجبره على احترامهم وعمل ألف حساب لهم، إننا نحن المسيحيين المشارقة ندرك بوضوح أن للحضارة الإسلامية فترات زاهرة أورثتنا جزءا أساسياً من تكويننا الثقافي والقومي، ولقد كنا وستبقى أكثر العناصر توافقًا وفاعلية في سـياق الإسـلام الحضاري القومي، والنزعة الإسلامية الراهنة أمامها إمكانية لتحقيق أعظـم النجاح وسنكون أول المنضوين تحت لوائها الفاعلين فيها بحيوية إذا لم تغـب عنها بديهيات إنسانية ووطنية لا تتصور مطلقاً أنها ممـا يتنـافى مـع روح الإسلام الأصيل، فما الذي يمنع دعاة النهج الإسلامي المخلصـين أن يعلنـوا للمسيحيين المشارقة بكل الوضوح بتفصيل دقيق مقنع: إننا نقدم لكم من خلال

النهج الإسلامي كل ما أنتم متمسكون به في النهج الوطني القومي بل وتزيد عليه وبضمانات أقوى.
ويضيف نعيم تكلا (ما الذين يمنعهم أن يعلنوها واضحة لنا؟) (لسوء فهمنا؟ لجهلنا؟ لهواجسنا؟) (إن ما تتمسكون به أيها الإخوة المسيحيون من مساواة وطنية وإنسانية في ظل النظام القائم إنما نكفله لكم بالتمام ونزيد عليه مع ضمانات تستند إلى عدالة سماوية وليست أرضية.. هل يوجد في الإسلام ما يتنافى مع تلك المقولة؟ لا نعتقد بذلك مطلقا، هل في نفوسهم غرض ما يتنافى مع تأكيد هذا المعنى؟ لم يترك لنا البعض منهم إلا أن نشك في هذا. إننا لا نعمم وإنما نعني هؤلاء الذين لا يأبهون بإقامة أي حوار معنا، ولا تعنيهم مخاوفنا وتساؤلاتنا في شيء بل يفسرونها التفسير الخطأ كأنه اعتراض على أركان العبادة الإسلامية) وفي الحقيقة فإن مخاوف الأستاذ نعيم تكلا تستحق الاهتمام، ولكني أرجو أن ألفت نظره إلى مجموعة من الملاحظات، فهو بداية يعترف بأنه مسيحي الشرق جزء من التراث الحضاري والثقافي الإسلامي، وهذا أمر جيد ويدعو إلى الحوار في هذا الإطار ونحن معه، وهو يريد منا أن نقول له (إن ما تتمسكون به أيها الإخوة المسيحيون من مساواة وطنية وإنسانية في ظل النظام القائم إنما نكفله لكم بالتمام ونزيد عليه من ضمانات تستند إلى عدالة سماوية وليست أرضية).
ونحن نقول له ذلك الآن وقلناه من قبل وسنقوله من بعد. قاله الأزهر وقاله العلماء الرسميون وقاله العلماء المعارضون، قاله حزب العمل وقاله الإخوان المسلمون وقاله مفكرون إسلاميون معروفون مثل طارق البشري وفهمي

هويدي وجلال كشك ود. محمد عمارة وغيرهم، بل كنا نحن أيضًا باعتبارنا حسب التوصيف الحكومي والأكاديمي من الراديكاليين من الذين يدعون إلى التحالف مع الأقباط ونقل ذلك عنا الأستاذ غالي شكري في كتابه أقباط في وطن متغير، بل وتشهد سلسلة إصداراتنا المتكررة حول الموضوع وهي ملف الكنيسة المصرية، إسلاميون لا طائفيون، البابا شنودة حوار جديد، المسلمون والأقباط الالتقاء على أرضية الانتماء للحضارة الإسلامية — على أننا ندعو للحوار ونمارسه فعلاً.

إذا فالقطاع العريض والواسع والأساسي بين المسلمين يدعو إلى الحوار ويقدم التطمينات والضمانات اللازمة، والإخوان المسلمون مثلا نظموا العديد من الحوارات وكذا النقابات المهنية وجريدة الشعب وحزب العمل وغيرهم، إذا المسألة واضحة والمخاوف لا مبرر لها، ومع ذلك وتقديرا لتلك المخاوف وللمزيد من التطمينات نحن ندعو الجميع مسلمين وأقباط للمزيد من الحوار وتوضيح ما هو مطلوب بالضبط انطلاقًا من أرضية حضارية واحدة يتفق عليها كل الوطنيون من المسلمين والأقباط ويرفضها فقط المتغربون من المسلمين والأقباط.

وطن متغير، بل وتشهد سلسلة إصداراتنا المتكررة حول الموضوع وهي ملف الكنيسة المصرية، إسلاميون لا طائفيون، البابا شنودة حوار جديد، المسلمون والأقباط الالتقاء على أرضية الانتماء للحضارة الإسلامية ــ على أننا نــدعو للحوار ونمارسه فعلاً.

إذا فالقطاع العريض والواسع والأساسي بين المسلمين يدعو إلى الحوار ويقدم التطمينات والضمانات اللازمة، والإخوان المسلمون مثلا نظموا العديــد مــن الحوارات وكذا النقابات المهنية وجريدة الشعب وحزب العمل وغيــرهم، إذا المسألة واضحة والمخاوف لا مبرر لها، ومع ذلك وتقديرا لتلــك المخــاوف وللمزيد من التطمينات نحن ندعو الجميع مسلمين وأقباط للمزيد من الحــوار وتوضيح ما هو مطلوب بالضبط انطلاقًا من أرضية حضارية واحــدة يتفــق عليها كل الوطنيون من المسلمين والأقباط ويرفضها فقــط المتغربــون مــن المسلمين والأقباط.

الصراع بين الحضارة الإسلامية والحضارة الأوروبية

منذ أن ظهر نجم الحضارة الإسلامية ـ كحضارة عظيمة تحمل قيمًا كريمة ـ وتسعى لإسعاد البشر وتحقيق مجتمع العدل والحرية والانحياز إلى المستضعفين منذ أن ظهرت تلك الحضارة وهي في حالة صراع دائم ومستمر ضد القوى الشيطانية المتربصة بها. وعلى رأس تلك القوى الشيطانية كانت الحضارة الأوروبية التي لم تترك جريمة إلا وارتكبتها في حق البشرية. بدءًا من قهر الإنسان وقمعه، وانتهاء بنهبه وسلب ثرواته.

الحضارة الأوروبية حضارة إغريقية وثنية ذات قشرة مسيحية [1]، وقد أنتجت هذه الخلطة العجيبة بين الوثنية الإغريقية وبين القشرة المسيحية ـ أنتجت الروح الصليبية التي تتسم بها الحضارة الأوروبية في مواجهة الأمة الإسلامية.

الحضارة الإسلامية بما تتسم به من عدل وتسامح وحرية ـ هي التي أنتجت أمثال عمر بن عبد العزيز الذي أمر بهدم جزء من المسجد ورده إلى الكنيسة. وحتى في لحظات ضعف الحضارة الإسلامية ـ نجد أن رجلا مثل الأمير عبد القادر الجزائري، وهو الذي عانى شخصياً، وعانت معه بلاده الجزائر من المذابح والمجازر والنهب والقمع الاستعماري الصليبي الفرنسي ـ نجده

---

(١) من الأمور الكثيرة للتأمل أن مراسم تنصيب بابا روما هي نفسها مراسم تنصيب كهنة المعابد الوثنية الإغريقية القديمة.

هو نفسه يحمي نصارى لبنان أثناء نفيه في دمشق سنة ١٨٦٠ فيما عرف بطوشة النصارى [1].

وهي الحضارة التي أنتجت أمثال الشيخ الباجوري شيخ الأزهر في عهد عباس باشا الأول ـ ذلك الشيخ الذي رفض الإفتاء بنفي بعض النصارى إلى السودان عندما طلب عباس الأول ذلك، وقد قال الشيخ الشجاع.

(إنه لم يطرأ على ذمة الإسلام طارئ، ولم يستول عليها خلل، وهم في ذمته إلى اليوم الآخر) [2].

أما الحضارة الأوروبية الصليبية فهي حضارة مجرمة. أليست هي التي أبادت الهنود الحمر في أمريكا؟ أليست هي التي مارست عمليات الخطف والاستعباد والاسترقاق لأهالي أفريقيا؟ وقتلت منهم ٤٥ مليونًا يوم أن كان سكان إنجلترا مثلاً ثلاثة ملايين؟

أليست هي الحضارة التي ذبحت خمسة ملايين جزائري في فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر ١٨٣٠ ـ ١٩٦٢؟

أليست هي الحضارة التي زرعت الكيان الصهيوني في فلسطين؟.

الحضارة الأوروبية حضارة مجرمة بكل إفرازتها السياسية والفكرية. الرأسمالية والاشتراكية. الملكية والجمهورية. الليبرالية والاشتراكية الديموقراطية.

---

(١) بسام العسيلي ـ عبد القادر الجزائري ـ دار النفائس ـ بيروت.

(٢) ميخائيل شاروبيخم ـ الكافي.

فعلى سبيل المثال عانى شعب الجزائر معاناة شـديدة علـى يـد الملكيـين والجمهوريين على السواء، على يد المحافظين والليبراليين الفرنسـيين علـى السواء.

بل كانت معاناته تصل إلى ذروتها في فترات الحكم الاشتراكي في فرنسا. ففي سنة ١٩٤٠ مثلاً نفذت السلطات الفرنسية مذبحـة كبيـرة فـي أهـالي الجزائر، وقتلت منهم في يوم واحد أكثر من ٤٥ ألفًا ــ بل وقـام الطيـران الفرنسي بحرق قرى جزائرية كاملة. وكان يحكم فرنسا فـي ذلـك الوقـت الاشتراكيون الديموقراطيون، بل إن وزير الطيران الذي أمر بـدك القـرى الجزائرية وإحراقها كان وزيراً شيوعياً.

وهكذا فإن الحضارة الغربية الأوروبية الصليبية لم تفرز إلا كل ما هو حقيـر ومجرم ألم تفرز الشيوعية والفاشية والنازية؟ بل إن كـل هـذه الإفـرازات السياسية والمدارس الفكرية المختلفة تتناسى خلافاتها الأيدلوجيـة والسياسـية والفكرية وتظهر على حقيقتها ــ تظهر روحها الصليبية عندما يكون الأمـر خاصًا بالعالم الإسلامي أو أحد شعوبه.

وإذا كانت الرأسمالية والشيوعية قد أصيبتا بالإفلاس وأصبحت سمعتها سـيئة للغاية ــ فإن المثقفين المغتربين في بلادنا يحـاولون الآن تحسـين سـمعة الحضارة الغربية وترويج بضاعتها لدينا عن طريق التبشير بإحدى إفرازاتها وهي الاشتراكية الديموقراطية. ووصل الأمر إلى عقد أحد مـؤتمرات هـذه الاشتراكية الديموقراطية في مصر ١٩٩٠ ــ ويتناسى هؤلاء أن الأفعى لا تلد

غير ثعباناً. بل إن حقائق التاريخ القريب تؤكد أن بلادنا عانت أكثر المعاناة على يد هذه الاشتراكية الديموقراطية بالتحديد.

ألم تقم حكومة فرنسا الاشتراكية الديموقراطية بأبشع المذابح في الجزائر؟، بل ومارس هؤلاء المنتمون إلى الاشتراكية الديموقراطية الفرنسية أبشع أشكال التعذيب والاستنطاق في السجون الجزائرية ــ بل وابتكروا أساليب شديدة الهمجية سجلت براءة اختراعها باسمهم مثل الإقعاد على قارورة زجاجية مكسورة، وغيرها من وسائل التعذيب الوحشية.

ألم تلق إسرائيل الدعم دائماً وأبداً من الاشتراكية الديموقراطية الدولية، بل إن حكومة إسرائيل في معظم الفترات تنتمي إلى حزب العمل الإسرائيلي، وهو العضو النشط في الاشتراكية الديموقراطية. ألم تتعرض مصر سنة ١٩٥٦ إلى عدوان ثلاثي شاركت فيه ثلاث حكومات اشتراكية هي حكومة العمال البريطانية، وحكومة الحزب الاشتراكي الفرنسي، وحكومة حزب العمل الإسرائيلي.

يخطئ من يظن أن الحروب الصليبية هي تلك الحروب التي شهدها الشرق العربي منذ ١٠٩٨ م وحتى ١٢٩٥ م، بل الحقيقة أن الصراع مع أوروبا الصليبية امتد في الزمان والمكان قبل ذلك وبعد ذلك.

ففي بلاد المغرب العربي امتد الصراع قبل ذلك واستمر أكثر من ألف عام، ولا يزال مستمرّا، بل إن الجزائريين يطلقون عليها حرب الألف عام. وهي حرب استمرت بين أوروبا الصليبية ــ البرتغال ــ أسبانيا ــ إنجلترا ــ

فرنسا – ألمانيا وبين بلاد المغرب العربي وخاصة الجزائر بين كر وفر إلى أن انتهت باحتلال الجزائر سنة ١٨٣٠.

وفي الشرق كانت تركيا تخوض حروب الإسلام ضد أوروبا الصليبية وفي قلب أوروبا ذاتها، واستطاعت أن تخضع معظم القارة الأوروبية للنفوذ الإسلامي التركي – إلى أن عادت أوروبا فاستطاعت أن تحيك المؤامرات ضد الخلافة العثمانية ونجحت في إسقاطها سنة ١٩٢٤.

وقد استخدمت أوروبا الصليبية في صراعها مع الحضارة الإسلامية في المرحلة الأخيرة عددًا من التكتيكات والأساليب الشيطانية في سبيل السيطرة على الأمة الإسلامية وتدمير الحضارة الإسلامية، منها التطويق البحري عن طريق الكشوف الجغرافية، ومنها إرساليات التبشير المسيحية الأوروبية.

ومنها زرع مدارس الفكر الأوروبي والغربي في بلادنا عن طريق مؤسسات وأحزاب وصحف ومراكز إعلامية، ومنها الاحتلال العسكري وهي ذات الخطة التي رسمها لويس التاسع أثناء سجنه في المنصورة إبان الحملات الصليبية [1].

وفي الحقيقة فإن الهدف الأوروبي الصليبي في القضاء على الحضارة الإسلامية يتضمن أيضًا القضاء على كنائس الشرق باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية، وخاصة القضاء على الكنيسة القبطية المصرية

(١) أسامة حميد – موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية.

باعتبارها جزءا أصيلاً من التراث الحضاري والثقافي الإسلامي، وباعتبارها كنيسة متميزة ومستقلة عن الكنائس الأوروبية.

إذن فالحديث هنا — عندما نقول أن هناك تعصبًا أوروبيا صليبيًا ضد الحضارة الإسلامية وضد الثقافة الإسلامية وضد الأمة الإسلامية، فإننا لا نتجاوز الحقيقة بل الواقع أن ذلك أمر بديهي يؤكده اتفاق كافة الاتجاهات السياسية الأوروبية من ملكية وجمهورية، رأسمالية واشتراكية، محافظة وليبرالية — فاشية ونازية وديموقراطية. اتفاقها على التعصب الصليبي والحقد على الإسلام وحضارته وثقافته.

إذن عندما يتحدث الزعماء والمفكرون الوطنيون في مصر أو غيرها عن التعصب الأوروبي الصليبي، فإن هؤلاء لا يعكسون تعصباً إسلامياً — بل هم يقررون واقعاً مرئياً لكن ذي عينين، بل هؤلاء الذين يتجاهلون الحقائق هم الذين يخفون تعصبهم — ولكن هؤلاء الذين يصفون الواقع كما هو ليسوا متعصبين — إذ لو كانوا متعصبين لحاولوا إخفاء تعصبهم.

نعم — عندما يتحدث الأفغاني أو النديم أو عرابي — أو مصطفى كامل أو محمد فريد أو حسن البنا أو أي زعيم وطني عن التعصب الأوروبي الصليبي وعندما يدعون إلى التمسك بالثقافة والحضارة الإسلامية، وعندما يحشدون الجماهير لمواجهة الغزوة الأوربية على بلادنا — فإنهم في الحقيقة يدافعون عن الكنيسة القبطية أيضًا — وعن التراث القبطي أيضًا، لأن الكنيسة القبطية

تنتمي إلى الحضارة الإسلامية — ولأن التراث القبطي جزء لا يتجـزأ مـن الثقافة الإسلامية.

وإذا كانت إرساليات التبشير تستهدف تنصير المسلمين. أو زرع أنماط التفكير الغربي في بلادنا — أو العمل كطابور خامس لصالح الاستعمار، وإذا كانـت إرساليات التبشير قد ارتبطت بالاستعمار أيما ارتباط. فهي إما تكون طلائـع له، أو تأتي في ركابه لتدعيم موقفه ونشر أهدافه والعمل على تهيئة الأجـواء لصالح المشروع الاستعماري، فإنها أيضًا استهدفت تذويب الكنيسة القبطية في مصر وتبشير أبنائها ومحاولة تحويلهم إلى الكنائس الأوروبية البروتسـتانتية والكاثوليكية، ومحاولة اختراق المجتمع عـن طريـق التلـويح بالمشـروع الحضاري الغربي للأقباط.

إلا أن تلك المحاولات وجدت من يتصدى لها من الأقبـاط وخاصـة البابـا كيرلس الخامس الذي أنشأ مطبعة خصيصاً للرد على شـبهات ومحـاولات إرساليات التبشير بين الأقباط، بل ودعا إلـى مقاطعـة المـدارس التابعـة لإرساليات التبشير، واعتبر كل من يدعم تلك المدارس خارجاً على الكنيسـة القبطية [1].

---

(١) طارق البشري — المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية.

هل نحن على أبواب حرب صليبية جديدة؟

لأسباب كثيرة جدا منها ما هو عقائدي وما هو تاريخي وما هو سياسي واقتصادي نجد أن التناقض بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية هو تناقض جوهري كان ولا يزال وسيستمر يشكل أبعاد الوجود الإنساني على كوكب الأرض، ربما تظهر بعض التناقضات الثانوية لتأخذ مساحة في الزمان والمكان مثل التناقض بين الشيوعية والرأسمالية مثلا ولكن سرعان ما تتلاشى هذه التناقضات الثانوية أمام التناقض الجوهري، فالغرب كل الغرب وثني صليبي، الرأسمالي منه والشيوعي والنازي والاشتراكي والفاشي والليبرالي، والإسلام والمسلمون هم العدو الرئيسي للغرب بكل إفرازاته الأيدلوجية والمذهبية.

فالرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف، عندما أراد أن يقدم أوراق اعتماده إلى أوروبا وأمريكا تكلم عن وحدة المصير المسيحي والحضارة المسيحية، وهي حضارة وثنية ذات قشرة مسيحية وهي إغريقية في جوهرها وليس فيها شيء من المسيحية الحقة ولا حتى المسيحية المزيفة اللهم إلا القشور.

والرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، وفي إطار حملته الانتخابية لعام ١٩٩٢ قال باللفظ الواحد (إنني هنا أمثل أمريكا التي تمثل بدورها الحضارة اليهودية المسيحية التي تقود عالم اليوم بلا منافس) [1]

بل يقول (إن أخطر ثلاث حركات في القرن العشرين هي النازية والشيوعية والحركة الإسلامية) [٢]

وإذا كانت النازية والشيوعية قد انهزمت فلم يبق أمام السيد دان كويل إلا تصفية الحركة الإسلامية!

والكاتب الصحفي الأمريكي (عاموس بيرلماتر) كتب في صحيفة الواشنطن بوست يقول (إنه لا يمكن حدوث مصالحة بين العالم المتمدن والإسلام لأنه دين ثوري وعدواني وعنيف ومتشدد، مثل البولشفية والفاشستية والنازية[٣].

أما بيتر رومان الكاتب الأمريكي بمجلة (ذا ناشيونال ريفيو) فيقول (إنه انتصر الغرب بنهاية الحرب الباردة ولكنا الآن نحن أمام تحد من قوى إسلامية تقودها الكراهية للأفكار السياسية الغربية بما يعيد إلى الأذهان الظلم الذي تعرضت له المسيحية في زمن سابق)[٤]

ويواصل رومان حديثه قائلاً (نحن لا نظلم الإسلام عندما نعتبره عدونا الجديد الذي يحل محل شيوعية الاتحاد السوفيتي، ولا يمكن الحكم على الإسلام بالمقاييس التقليدية للسياسة الخارجية) [٥].

أما مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق ريتشارد شيفر فيقول (إن الإسلام يمثل تهديدا كبيرًا للاستقرار العالمي) [٦].

أما إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق فيقول (بعد ذهاب الاتحاد السوفيتي فإن أهم الأسس الجديدة للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية هو معارضة الصحوة الإسلامية) [٧].

أما زعماء الصرب فأكثر وضوحاً، فوزير الإعلام الصربي يقول (إن القوات الصربية – التي تذبح المسلمين وتبيدهم – تؤدي دور فرسان الصليب الذين ذهبوا لتخليص بيت المقدس من أيدي المسلمين إبان الحروب الصليبية) [٨].

وزعيم الصرب في كوسوفو يقول (الصرب حاربوا هنا لإنقاذ أوروبا من الإسلام ولا نزال نحارب لمنع الإسلام من الانتشار في قلب أوروبا)[٩]

وتحت عنوان الإسلام السياسي والغرب إشكالية صناعة العدو في النظامين الدولي والإقليمي الجديدين، كتبت جريدة (الأهرام القاهرية تقول [١٠] (ولكن المرشح ليكون عدو النظام الدولي والغرب هو الإسلام السياسي والأيديولوجيات الثورية الراديكالية وجماعاته في الشرق الأوسط أو الإسلام الآسيوي في باكستان وأفغانستان) .

وبالطبع فإن الأهرام تخجل من ذكر الحقيقة عارية وهي عداء الغرب للإسلام واعتبار الإسلام هو العدو في النظام العالمي الجديد وإلا كان على الأهرام وحكومتها أن تتخذ موقفا، ولذا غلفت الحقيقة بكلمات من أمثال الإسلام السياسي أو الأيديولوجيات الثورية الراديكالية أو الإسلام الآسيوي أو غيرها من الكلمات.

والرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون يقول (إن الإسلام سيصبح قوة جيوبوليتيكة متطرفة ، وإنه مع التزايد السكاني والإمكانيات المتاحة سوف يشكل المسلمون مخاطر كبيرة، وسوف يضطر الغرب إلى أن يتحد مع موسكو ليواجه الخطر العدواني للعالم الإسلامي ومما يرجع هذا الأمر أن

الإسلام والغرب متضادان، وعلى الغرب أن يتحد ليواجه الخطر الإسلامي الداهم) (١١).

ومن تعليق لمجلة المصور القاهرية، والتي لا يمكن اتهامها بالتطرف الإسلامي مثلا قالت في مقالها الافتتاحي تعليقًا على كتاب نيكسون (صورة المسلم في العقل الأمريكي كما يقدمها نيكسون تقول: إنه غير متحضر ودموي) (١٢).

وتضيف نفس المجلة (في الفصل الخامس من كتاب ريتشارد نيكسون وعنوان هذا الفصل العالم الإسلامي ــ فكرة تنطلق من أنه بعد سقوط الشيوعية فإن المسلمين في العالم هم العدو الجديد)(١٣) .

وتضيف نفس المجلة أيضًا (إن الغرب يرى أن المتعامل مع العالم الإسلامي يشبه وضعه وضع الشخص الذي يعيش في حفرة ضيقة ومعه مجموعة من الثعابين السامة) (١٤).

السيدة الحديدية مارجريت تاتشر قالت (يجب المحافظة على حلف الأطلنطي لمواجهة الخطر الإسلامي)(١٥).

وكرر نفس المضمون السابق عدد كبير من قادة الغرب في أوروبا وأمريكا فها هو وزير خارجية إيطاليا يقول (لا تزال مهمة حلف الأطلنطي قائمة بل ضرورية، فإذا كان الخطر الشيوعي قد انتهى، وإذا كان حلف وارسو قد ذهب فإن الخطر الإسلامي باق ولم يذهب) (١٦).

والمعلق الروسي الشهير ماسيبليف يقول (إن أمريكا الآن تنظر إلـــى العـــالم الإسلامي بوصفه إمبراطورية الشر الجديدة)[١٧] .

إن البابا يوحنا بولس الثاني بابا الفاتيكان قد اعتبر انهيار الشـــيوعية فرصـــة مناسبة للبدء في تنصير المسلمين والقضاء على الإسلام فحمل عصاه وجـــاء إلى أفريقيا وآسيا لإقامة الصلوات والتبشير في بلاد لا يسكنها مسيحي واحد، وكان البابا يوحنا بولس الثاني قد أرسل منشورا إلى جميع القساوسة الكاثوليك يأمرهم فيه بانتهاز الفرصة التي سنحت بسيطرة الغرب وأمريكا على العـــالم ونشر المسيحية في كل بقاع العالم وخاصة البلاد الإسلامية) [١٨].

والموجة العنصرية الصليبية التي تتصاعد في أوروبا وأمريكا لا تخص كبار القادة وحدهم ولا تخص اتجاهات سياسية معينة بل هي موجة تطول الجميـــع كتعبير عن وجدان صليبي متغلغل في الغرب، وعلى سبيل المثال فإن مجلـــة دير شبيجيل الألمانية [١٩] واسعة الانتشار حملت على صدر غلافها الصـــادر في ٣٠ سبتمبر ١٩٩١ عنوانا واحدا ضخمًا يلخص الموجة العنصرية التـــي تجتاح ألمانيا ضد العرب والمسلمين، يتكون هذا العنوان من كلمة واحدة فقط هي (الكراهية) وقدمت الصحيفة بعض الأعمال العنصرية التي يقـــوم بهـــا الألمان ضد المسلمين، وفي هذا الإطار يمكننا أن نسجل مـــثلا أن نشـــرات الأخبار في شهر أغسطس ١٩٩٢ قد فعلت بأنباء المظاهرات الألمانية ضـــد العرب والمسلمين المهاجرين في ألمانيا، وقيام المتظاهرين الألمان بإحراق أو إلقاء الحجارة على معسكرات المهاجرين أو الفنادق التي يقيمون بها، ومـــن

ناحية أخرى فإن المتاعب التي واجهها السفير الألماني في المغـرب بسـبب تحوله إلى الإسلام تكشف عن روح عنصرية حادة في الوجدان الألماني.

وقد نقلت وكالة رويتر عن أحد أعضاء البرلمان في ولاية بادن فور تمبـرج الألمانية قوله (على المساجد أن ترحل من ألمانيا) [٢٠] .

ونقلت الوكالة ذاتها عن عضو في برلمان شتوتجارت الألمانيـة قولـه (إن الكيل قد فاض بالناخبين الألمان بسبب مسجد يجري بناؤه على أطراف المدينة من أجل العمال الأتراك) [٢١].

أما فرنسا فالموجة العنصرية ضد العرب والمسلمين تشتد يوما بعد يوم. بـل إن التصريحات المعادية ضد الإسلام والمسلمين أصبحت الطريق السهل أمام الساسة الفرنسيين الذين يريدون العودة إلى الأضواء من خلال العزف علـى وتر يمس الوجدان الفرنسي، ألا وهو وتر العنصرية ضد الإسـلام، فجـاك شيراك زعيم الحزب الديجولي يصف العرب والمسلمين بالوساخة والرائحـة النتنة وافتعال الضجيج المتواصل) [٢٣].

أي أن العداء العنصري للإسلام في فرنسا لم يعد قاصرا على جـان مـاري لوبن زعيم الجبهة الوطنية الفرنسية بل يطال كافـة الاتجاهـات السياسـية، ويلاحظ في هذا الصدد أن جان ماري لوبن يكسب كل يوم أنصارا جددا مما يعكس تزايد الوجدان العنصري الصليبي في فرنسا.

والفرنسيون في هذا الصدد لا يتورعون عن استخدام المصـطلحات الدينيـة المباشرة بلا خجل، فرئيس مكتب الهجرة الدولية بفرنسا (جاك كلود بـارو)

يعلن في مقابلة صحفية (أن الديانة الإسلامية هي الأكثـر انغلاقًـا وتشـددا ويشترط على المهاجرين المسلمين إلى فرنسا أن يتخلوا عن الإسلام كشـرط لاستيعابهم في المجتمع الفرنسي، ويقول (إن فرنسيا مـن أصـل توجـولي استطاع الوصول إلى مركز وزير دولة لأنه تنصر وأصبح يذهب باسـتمرار إلى الكنيسة)[٢٤].

وفي بلجيكا فإن السجون أصبحت مكتظة بالمهاجرين العرب والمسلمين الذين ألقي القبض عليهم في حملات مكثفة قامت بها الشرطة البلجيكية مما أدى إلى تظاهر هؤلاء واشتباكهم مع الشرطة ومن المعروف أن بلجيكا تعد من أكثـر الدول اضطهاداً للمسلمين ففي خلال النصف الأول من عـام ١٩٩١ كانـت بلجيكا قد طردت خمسة آلاف شخص منهم.

وفي بريطانيا شهد عام ١٩٩١ موجة من العنـف الـدامي ضـد المسـلمين خصوصاً في المدن التي تشهد تجمعات كبيرة منهم مثل مانشستر وليفربـول وبرمنجهام، فقد ألقيت ثلاث قنابل على المساجد في تلك المدن وأحرق مسجد رابع في بلدة (ووكينج) غربي لندن، وأمريكا بالطبع لم تشـذ عـن هـذه القاعدة، ففي خلال عام ١٩٩١ أيضًا تصاعدت أعمال العنف الجسدي والنفسي ضد العرب والمسلمين بل إن فروع مكتب التحقيق الفيدرالي قـد اسـتدعت عشرات الألوف من الشبان العرب والمسلمين، وكان أغرب تصريح في هـذا الصدد قد جاء على لسان ويليام شستر رئيس مكتب التحقيق الفيدرالي وقـال فيه (إن من هؤلاء المسلمين إرهابيين محتملين) وقد علّق محام أمريكي من

أصل آسيوي على ذلك التصريح بمرارة قائلاً (إنني لم أسمع في حياتي ولم أقرأ في كتب القانون عن مشروع مجرم أو مشروع إرهــابي) (٢٥)وفــي الانتخابات الأوروبية التي أجريت أوائل عام ١٩٩٢ ارتفعت النبرة العنصرية وزاد عدد مؤيديها المباشرين، فقد زادت الأصوات الممنوحة لليمين المتطرف في كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا وقد علّق الأستاذ سلامة أحمد سلامة فــي مقال له بالأهرام على ذلك قائلاً: (في أوروبا يزحف اليمين المتطــرف الآن نحو المقدمة وهذا إيذان بازدياد العداء تجاه العالم الثالث ونمو روح الكراهية والاستعلاء والأنانية تجاه الأجانب ويهدد الجاليات الإسلامية فــي أوروبــا) [٢٦].

والأستاذ سلامة أحمد سلامة ـــ وهو لا يمكن اتهامه بالتطرف الإسلامي مثلا ـــ ليس وحده الذي رصد ذلك، بل إن مفكرين علمانيين معــروفين بعــدائهم للاتجاه الإسلامي، لم يجدوا بدا من الاعتراف بهذه الحقيقة، فالأســتاذ محمــد حسنين هيكل مثلا صرّح مندهشاً لصحيفة الإندبندنت البريطانية قائلاً (إنــه يندهش من روح العداء التي تنتشر في الغرب الآن) ([٢٧]).

والأستاذ لطفي الخولي قال (إن روحاً صليبية واضحة تحرّك السلوك الغربي تجاه العرب) ([٢٨]).

وحتى الأستاذ محمد سيد أحمد ـــ وهو شيوعي مصري معروف ـــ قال نفس الشيء في أكثر من مقال بجريدتي الأهالي والأهرام، ولأن الأمر أصبح مــن الاستفزاز والوضوح، فإنه لم يلفت نظر الكتاب السياسيين فقط، بل لفت نظر

حتى الشعراء، فها هو الشاعر الكبير فاروق جويدة يقول (مواقـف الغـرب الآن تعيد إلى أذهاننا الوجه القبيح للغرب حين امـتهن مقدسـاتنا وأوطاننـا واستباح خيرات بلادنا واعتبرنا شعوبا من الدرجة العاشرة) ويتساءل الأستاذ فاروق جويدة قائلاً) هل هـي عـودة لـدق طبـول الحـروب الصـليبية الملعونة؟)([٢٩]).

ما رصدناه فيما سبق من موجة عنصرية صليبية عارمة في أوروبا وأمريكا يختص على وجه التحديد بعامي ١٩٩١/ ١٩٩٢، وهما العامان اللـذان تليـا عملية انهيار الشيوعية وانفراد أمريكا بقيادة العالم، فهل يرجع الأمر إلـى أن الغرب بدأ يبحث عن عدو بديل للشيوعية مثلا فوجده في الإسلام؟

أم أن الأمر أعمق من هذا التفسير السطحي؟

وفي الحقيقة فإن المنطق العلمي والموضوعي يقول إن انهيار الشيوعية مـثلا لا يؤدي بالضرورة إلى العداء للإسلام، وإن بحث الغرب عن عـدو بـديل للشيوعية ربما لأنه يحتاج إلى عدو دائمًا! ـ لا يمكن أن يكون مبررا لاختيار الإسلام بالذات ليكون هذا العدو الجديد ما لم يكن هناك اسـتعداد ذاتـي فـي الوجدان الغربي لتقبل هذه الفكرة أي ما لم يكن العداء للإسلام أصلاً موجوداً وعميقاً في الوجدان الغربي قبل الشيوعية ذاتها صعوداً ثم انهياراً.

علينا أن ندرك بداية أن الشيوعية ما هي إلا أحد أوجه الحضارة الغربيـة، أو هي إحدى إفرازات الأرضية الثقافية للحضارة الغربية التي أفرزت الرأسمالية والنازية والفاشية الاشتراكية الديموقراطية وغيرها، والتناقض الذي كان قائماً

بين الدول الرأسمالية الديموقراطية وبين الشيوعية لم يكن إلا تناقضًا بين طرفين خرجا من حضارة واحدة ويحملان السمات الأساسية لتلك الحضارة، وهذا الأمر معروف بل ويعترف به مفكرو الغرب أنفسهم حتى قبل انهيار الشيوعية، يقول المؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبي (إن المنافسة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على زعامة العالم، وبين المذهب الحر والشيوعية هو موضوع نزاع عائلي داخل أسرة المجتمع الغربي) (٣٠).

وقبل ظهور الشيوعية، وأثناء صعودها، وبعد انهيارها كان ولا يزال التناقض الرئيسي في هذا العالم هو التناقض بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية الحضارة الإسلامية التي تمثل التوحيد والحق والعدل والحرية واللاعنصرية والحضارة الغربية التي تمثل الوثنية والمنفعة اللاأخلاقية والقهر والعنف والنهب والعنصرية، وأن ذلك الصراع استمر في الزمان والمكان في التاريخ والجغرافيا وشغل مساحة كبيرة من تاريخ الصراع في هذا العالم منذ ظهور الإسلام وحتى اليوم، وأن كل القوى الغربية بلا استثناء وكل إفرازات الحضارة الغربية بلا استثناء، وكل دول الغرب بلا استثناء تدخل في الطرف المعادي للحضارة الإسلامية، وصحيح أنه يمكن أن يحدث تناقض بين بعض الدول الغربية أو بعض المذاهب السياسية الغربية أو بين الشيوعية والرأسمالية مثلا أو المعسكر السوفيتي والمعسكر الأوروبي الأمريكي مثلا إلا أن ذلك يظل في إطار التناقضات الثانوية، بل ويمكن لهذه التناقضات الثانوية أن تقفز في بعض اللحظات لتأخذ مكاناً كبيراً في التاريخ، غلا أنها تظل رغم

حدتها تحمل سمات التناقضات الثانوية التي سرعان ما تتلاشى أمام التناقض الجوهري، فبرغم حدة الصراع الثانوي بين إنجلترا وفرنسا في نهاية القــرن التاسع عشر نرى هذا التناقض يتلاشى مع ظهور الثورة العرابية في مصــر، فنرى فرنسا تضحي بمصالحها في مصر وتسلم الكعكة كلها لإنجلترا خوفا من خطر الثورة العرابية على المشروع الاستعماري الغربي برمته([٣١]) .

ونرى التناقض بين أمريكا والاتحاد السوفيتي يتلاشى في قضــية فلســطين، ونحن نعلم أن الدولتين اعترفتا بإسرائيل فور قيامها سنة ١٩٤٨([٣٢])

إذاً فالتناقض الغربي مع الإسلام تناقض جوهري امتد في الزمان والمكان منذ ظهور الإسلام وحتى اليوم، سواء كانت أوروبا تحت حكم الإقطاع والكنيســة أو الرأسمالية أو مع ظهور المذاهب الفاشية والنازية والشيوعية.

والسلوك الغربي تجاه المسلمين هو نفس سلوك البابا إربــان الثــاني مفجــر الحروب الصليبية الذي وقف خطيبا عام ١٠٩٥ م فــي مجمــع كليرمونــت الكنسي بفرنسا قائلاً (أيها الجنود المسيحيون.. اذهبوا وخلّصوا البلاد المقدسة من أيدي الكفار المسلمين، اذهبوا واغسلوا أيديكم بــدماء أولئــك المســلمين الكفار) ([٣٣])

نعم قبل أن تظهر أو تندثر الشيوعية بزمان بعيد كان الإسلام دائمًا وأبدا هــو العدو، فالكاردينال لا يتجوري يحدد أهداف الاستعمار الفرنسي في الجزائــر قائلاً (علينا أن نخلص هذا الشعب وأن نحرره من القرآن وعلينا أن ننشــئ

أطفالهم على مبادئ غير التي نشأ عليها أجدادهم، إن واجب فرنسا تعليمهم الإنجيل أو إبادتهم) [٣٤]

ويقول الجنرال كليمونت تونير وزير الحربية الفرنسية عام ١٨٣٠ أي عام احتلال الجزائر (إن الحملة على الجزائر هي حرب صليبية هيأتها العناية الإلهية لينقذها الملك الفرنسي الذي اختاره الله للثأر من أعداء المسيحية)[٣٥]

والجنرال بيجو ـــ القائد العسكري الفرنسي في الجزائر يجمع الأطفال يسلمهم للقسيس الأب (بريمو) قائلاً (حاول يا أبت أن تجعلهم مسيحيين)[٣٦]

ويقول الجنرال بيجو أيضا (إن أيام الإسلام الأخيرة في الجزائر قد ماتت ولن يكون في الجزائر كلها بعد عشرين عاما من إله يعبد سوى المسيح) [٣٧]

وفي الذكرى المئوية لاحتلال فرنسا للجزائر قال خطباء الفرنسية (إن احتفالنا اليوم ليس احتفالا بمرور مائة سنة على احتلالنا الجزائر، ولكنه احتفال بتشييع جنازة الإسلام فيها)[٣٨]

ووقف أحد المستوطنين الفرنسيين في الجزائر في نفس الاحتفال يقول (إن عهد الهلال قد ولّى وإن عهد الصليب قد بدأ وإنه سيستمر إلى الأبد)[٣٩]

وكتبت جريدة فرنسية سنة ١٩٢٦ تقول (لقد استسلم عبد الكريم الخطابي من غير شرط وخضع لحماية فرنسا، ذلك ما كنا نبغي فالحادث مهم، فهو يضرب الإسلام في الصميم وبوسعنا الآن أن نفتك بهذا الدين الفتك الذريع)[٤٠]

وحين دخل الجنرال اللنبي القدس يوم ٩ ديسمبر عام ١٩١٧ قال قولته المشهورة: (الآن انتهت الحروب الصليبية) [٤١]

وحين دخل الجنرال جورو دمشق يوم ٢١ يونيو ١٩٢٠ توجه إلى قبر صلاح الدين الأيوبي ووقف أمامه قائلاً (ها قد عدنا يا صلاح الدين) (٤٢).

وليس الذي قاله اللنبي أو جورو إلا تعبيراً عن الموقف السياسي والثقافي الأوروبي كله في ذلك الوقت، فالصحف البريطانية مثلا نشرت صور اللنبي وكتبت تحتها العبارة التي قالها، ولويد جورج وزير الخارجية البريطانية في ذلك الوقت هنأ الجنرال اللنبي في البرلمان البريطاني لإحرازه النصر في آخر حملة صليبية من الحروب الصليبية التي سمّاها لويد جورج الحملة الصليبية الثامنة) (٤٣).

والجندي الإيطالي الذي كان يذهب إلى ليبيا لاحتلالها كان ينشد لأمه أماه: أتمي صلاتك.. لا تبكي.. بل اضحكي وتأملي.. أنا ذاهب إلى طرابلس.. فرحا مسرورا.. سأبذل دمي في سبيل سحق الأمة الملعونة.. سأحارب الديانة الإسلامية.. سأقاتل بكل قوتي لمحو القرآن(٤٤).

ويقول لورنس براون (إن الإسلام هو الجدار الوحيد في وجه الاستعمار الأوروبي) (٤٥) ويقول رئيس الوزراء البريطاني الأسبق (ما دام هذا القرآن موجودا في أيدي المسلمين فلن تستطيع أوروبا السيطرة على الشرق) (٤٦).

ويقول المستشرق جاردنر (إن القوة التي تكمن فى الإسلام هي التي تخيف أوروبا) (٤٧)

ويقول أنطوني ناتنج (على العالم الغربي أن يحسب حساب الإسلام كقوة دائمة وصلبة تواجهنا عبر المتوسط) (٤٨).

ويقول مسئول في وزارة الخارجية الفرنسية سنة ١٩٥٢ (ليست الشـيوعية خطرا على أوروبا فيما يبدو لي، إن الخطر الذي يهددنا تهديداً مباشراً وعنيفاً هو الخطر الإسلامي) [٤٩].

ويقول فيليب فونداس (إن من الضروري لفرنسا أن تقاوم الإسلام فـي هـذا العالم وأن تنتهج سياسة عدائية للإسلام وأن تحـاول علـى الأقـل إيقـاف انتشاره)[٥٠]

ويقول المستشرق الفرنسي كيمون (من الواجب إبادة خمس المسلمين والحكم على الباقين بالأشغال الشاقة، وتدمير الكعبة ووضع قبر محمد وجثتـه فـي متحف اللوفر) [٥١] .

ويقول أيوجين روستو رئيس قسم التخطيط ومساعد وزير الخارجية الأمريكية ومستشار الرئيس جونسون لشئون الشرق الأوسط حتى عام ١٩٦٧ (يجـب أن ندرك أن الخلافات القائمة بيننا وبين الشعوب العربية ليست خلافات بـين دول أو شعوب بل هي خلافـات بـين الحضـارة الإسـلامية والحضـارة الغربية)[٥٢].

بل إن الصهيونية، التي تدرك مدى العداء الأوروبي للإسلام استخدمت شعاراً (قاتلوا المسلمين) لدعوة الأوروبيين للتبرع لإسرائيل)[٥٣].

ولم يسلم حتى أنصار الديكتاتورية والشيوعية في الغرب من العداء للإسـلام فسالازار ديكتاتور البرتغال يقول (إن الخطر الحقيقي على حضـارتنا هـو الذي يمكن أن يحدثه المسلمون) [٥٤].

وجريدة الحزب الشيعي تقول في عدد ٢٢ مايو ١٩٥٢ (من المستحيل تثبيت الشيوعية قبل سحق الإسلام نهائيا.

إذن فالعداء للإسلام أمر يطال كل إفرازات الحضارة الغربية وهــو وجــدان أوروبي عميق قبل ظهور الشيوعية وبعد انهيارها وليست أمرا طارئًا علــى العقل والوجدان الأوربيين.

الهوامش

الأهرام ــ ٥/ ٩/ ١٩٩٢.

الأهرام ــ ١٠/ ٩/ ١٩٩٢.

الأهرام ــ ١٠/ ٩/ ١٩٩٢.

هذه بالطبع مغالطة فالمسيحية لم تتعرض للاضطهاد على يد المسلمين بل العكس هو الصحيح.

بل تظلمونه ولا تفهمونه يا سيد رولان.

الأهرام ــ ١٠/ ٩/ ١٩٩٢.

قد يقول البعض أن العداء للإسلام في الغرب يرجع للنفوذ اليهودي السياسي والإعلامي على الغرب، ولكن هذه حقيقة جزئية، لأنه لو لم تكن الأرضية الثقافية الغربية معادية للإسلام لما أمكن لليهود إحداث هذا الأمر.

الشرق الأوسط ــ ٧/ ٩/ ١٩٩٢.

الأخبار ــ ٧/ ٩/ ١٩٩٢.

جريدة الأهرام ــ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عدد ١/ ١١/ ١٩٩١.

ريتشارد نيكسون ــ الفرصة السانحة ــ ترجمة أحمد صدقي مراد ــ دار الهلال ــ القاهرة ــ ١٩٩٢.

مجلة المصور ــ عدد ــ ٢٢ أبريل ١٩٢٢.

مجلة المصور نفس المصدر السابق.

مجلة المصور نفس المصدر السابق.

د. محمد مورو ــ الإسلام وأمريكا حــوار أم مواجهــة ــ دار الروضـــة ــ القاهرة ــ ١٩٩٢.

صحيفة النيوزويك ــ نقلا عن د. عبد الودود شلبي ــ عرب ومسلمون للبيع ــ المختار الإسلامي ــ القاهرة ــ ١٩٩٢.

نقلا عن د. محمد مورو ــ الإسلام وأمريكا ــ مرجع سابق.

نشر هذا المنشور البابوي في جريدة النيويورك تايمز الأمريكية في عدد ٢٣/ ١/ ١٩٩١.

عدد ٣٠ سبتمبر ١٩٩١.

جريدة الشرق الأوسط عدد ١٢/ ٤/ ١٩٩٢.

نفس المصدر السابق.

د. محمد مورو ــ الإسلام وأمريكا ــ مرجع سابق.

نفس المرجع السابق.

نفس المرجع السابق.

نفس المرجع السابق.

الأهرام ــ ١٢/ ٤/ ١٩٩٢.

نشرت جريدة مصر الفتاة ترجمة لهذا التصريح في عدد ١٦/ ٣/ ١٩٩٢ وكذا صحيفة الشعب في عدد ١٧/ ٣/ ١٩٩٢.

الأهرام ــ عدد ١٥/ ٣/ ١٩٩٢ صفحة الحوار القومي.

الأهرام عدد ٢٦ أبريل ١٩٩٢ مقال تحت عنوان (الغرب وعــودة الوجــه القبيح.

الأهرام عدد ٢٦ أبريل ١٩٩٢ مقال تحت عنوان (الغرب وعـودة الوجـه القبيح).

أرنولد توينبي ــ تاريخ الحضارات.

د. محمد مورو ــ صفحات من كفاح شعب مسلم ــ الجزء الثالث (الثـورة العرابية الإسلامية) ــ الزهراء للإعلام العربي ــ القاهرة ١٩٩٢.

د. محمد مورو ــ التحدي الاستعماري الصهيوني وجهه نظر إسلامية ــ دار الفتى المسلم ــ القاهرة ــ ١٩٨٦.

د. سعيد عبد الفتاح عاشور الحروب الصليبية ــ مكتبـة الأنجلـو المصـرية

(٣٤) بسام العسيلي ــ جهاد شعب الجزائر ــ دار النفائس ــ بيروت.

نفس المرجع السابق.

نفس المرجع السابق.

نفس المرجع السابق.

أبو الصفصاف عبد الكريم ــ جمعية العلماء المسلمين في الجزائر ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية ــ دار الهدى ــ الجزائر ــ ١٩٨٧.

نفس المرجع السابق.

د. عبد العزيز الشناوي ــ الخلافة العثمانية ــ مكتبة الأنجلو المصرية.

نفس المرجع السابق.

د. وليم سليمان ــ مقال في مجال الطليعة القاهرة ــ عدد ديسمبر عام ١٩٦٦ ولعل استدلال د. وليم سليمان بها دليل على مدى استفزازها، وكذلك نشـرها

في مجلة الطليعة اليسارية، أي أن التعصب الصليبي الأوروبي لا ينكره حتى المسيحي المصري ولا يستطيع حتى أن يبتلعه ذووا الميول اليسارية.

محمد جلال كشك ــ القومية والغزو الفكري.

د. عمر فروخ ــ ومصطفى الخالدي ــ التبشير والاستعمار.

محمد أسد ــ الإسلام على مفترق الطرق.

د. عمر فروخ، ومصطفى الخالدي ــ التبشير والاستعمار.

وليم بولك ــ الولايات المتحدة والعالم العربي.

سعيد حوى ــ حبذا الله ثقافة وأخلاقًا.

فيليب فونداس ــ الاستعمار الفرنسي في أفريقيا السوداء.

د. محمد البهي ــ الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ــ مكتبة وهبة ــ القاهرة.

جلال العالم ــ قادة الغرب يقولون ــ دمروا الإسلام أبيدوا أهله ــ المختار الإسلامي ــ القاهرة

محمد جلال كشك ــ طريق المسلمين إلى الثورة الصناعية ــ المختار الإسلامي.

سعيد حوي ــ حبذا الله ثقافة وأخلاقًا.

نقلا عن جلال العالم ــ دمروا الإسلام ــ مرجع سابق ــ المختار الإسلامي.

الفرز الحضاري لا الطائفي

الإسلام دين وحضارة، دين وحضارة المسلمين، وحضارة غير المسلمين في تلك الرقعة الجغرافية والمساحة التاريخية الممتدة في آسيا وأفريقيا بالذات على فترة طويلة من التاريخ (أكثر من ١٤ قرنا) ومنذ أن صبغ الإسلام هذه المنطقة السكانية بالقيم الحضارية والثقافة الإسلامية، واختار أهلها طواعية من أسلم منهم ومن لم يسلم ـــ الثقافة والحضارة الإسلامية، بل وأسهم في صياغة هذه الحضارة منذ ذلك الوقت، فإن الحضارة الإسلامية أصبحت علماً على هؤلاء الناس في قيمهم وثقافتهم وسلوكهم، بل ومعاركهم التاريخية وخاصة مع الحضارة الغربية، التي ما فتأت تكيد للحضارة الإسلامية وتستهدف تذويب المسلمين وغير المسلمين في حضارتها وإلحاقهم جميعا كعبيد في ذيل الحضارة الغربية.

وفي العصر الحديث، حاولت الحضارة الغربية أن تلعب لعبة خبيثة في بلادنا بهدف الكيد للحضارة الإسلامية وبهدف نهب المنطقة وهي لعبة الطائفية، ولكن المسلمين وغير المسلمين في بلادنا فهموا هذه اللعبة القذرة وتصدوا لها لأنهم أدركوا أنها تستهدف المسلمين وغير المسلمين وأنها حضارة غير أمينة وأنها تلعب لعبة الطائفية كلعبة قذرة، وفهم غير المسلمين وخاصة المسيحيين (١) أنهم وثقافتهم الوطنية مستهدفون للذوبان على يد تلك الحضارة.

ولا شك أن الموقف الصحيح ـــ ومن أجل مستقبل أفضل ـــ يؤكد على ضرورة التمسك بالقيم والثقافة الوطنية ورفض المشروع الحضاري الغربي.

نحن إذًا أمة ذات حضارة تضم المسلم وغير المسلم ويدافع عنها المسلم وغير المسلم ونحن نواجه محاولات مستمرة لضرب حضارتنا وثقافتنا الوطنية ومحاولة تغريبنا بهدف إخضاعنا للمشروع الحضاري الغربي.

وكل من يقف مع المشروع الحضاري الوطني سواء كان مسلما أو غير مسلم فهو في الموقف الصحيح، وكل من يتخلى عن المشروع الحضاري الوطني سواء كان مسلما أو غير مسلم فهو في الموقف الخطأ أو الخياني.

والمسألة هنا مسألة فرز حضاري وليست مسألة فرز طائفي ومسألة الفرز الطائفي ــ وهي بدعة جاءت مع الاستعمار ــ أمر يرفضه كل وطني مسلماً كان أو مسيحياً. فعلى سبيل المثال عاش لبنان آمناً مستقراً ــ تحت الحكم العثماني ــ من الفتن الطائفية ولم تكن هناك إفرازات طائفية ولا حتى مصطلحات طائفية حتى بداية القرن التاسع عشر، ولكن مع ظهور إرساليات التبشير وتطلّع الدول الاستعمارية وخاصة إنجلترا وفرنسا وروسيا وألمانيا إلى مد نفوذها في تلك المنطقة، بدأت على الفور التميزات الطائفية والفتن الطائفية وخاصة أعوام ١٨٤١/ ١٨٤٥/ ١٩٦٠ لأن كل دولة من هؤلاء ــ وعن طريق إرساليات التبشير التابعة لها حاولت استمالة طائفة من الطوائف اللبنانية، ولعل أعجب ما في الأمر أن الأمير عبد القادر الجزائري الذي كان يعيش في الشام في ذلك الوقت هو الذي قام بحماية نصارى الشام من الدروز عام ١٨٦٠ عاكساً ومؤكداً بذلك مسئولية الحضارية الإسلامية، ومشيراً بسلوكه الفذ هذا إلى أن الإسلام يرفض الطائفية ومدركا أن هذه الطائفية لعبة استعمارية تمهيدًا للتدخل في شئون الشام بحجة حماية الأقليات (٢)، تقول الدكتورة سوسن إسماعيل في رسالتها للدكتوراه عن الجذور التاريخية للأزمة

اللبنانية (منذ بداية القرن التاسع عشر غدت القنصليات الأجنبية في ولايــات الشام أوكارا للدسائس والفتن وإثارة الاضطرابات عــن طريــق تحــريض الطوائف الدينية وترويج الشائعات التي كانت تسبب الفتن الطائفية) (٣).
وتقول الدكتورة سوسن إسماعيل أيضاً (وجّه المبشرون الأوروبيون اهتمامهم إلى البيئة المسيحية في الشام يثيرون الخلاف في طبقاتها وأصل مذاهبها، وأن المنافسة بين المبشرين البروتستانت وبين المبشرين اليسوعيين ألقت في البلاد فتناً ومنازعات مذهبية واجتماعية وقــد تبــارى المبشــرون البروتســتانت واليسوعيون في خلق هذه الاضطرابات بين الطوائف المسيحية ذاتها) (٤).
وتتحدث الدكتورة سوسن إسماعيل عن أسباب فتنة الشام في فصــل خــاص أفردته لذلك تحت عنوان " أسباب الفتنة وحوادثها " قائلة (عمــدت السياســة الأوروبية إلى ترسيخ قدمها في المنطقة عن طريق غرس بذور الخلاف بين الطوائف مستعينة بالإرساليات الدينية والتعليمية) (٥).
وإذا تركنا الشام وجئنا إلى مصر، نجد أن الفتنة الطائفية والسلوك الطــائفي ومصطلح الطائفية نفسه جاء مع المحاولة الاســتعمارية الأولــى (الحملــة الفرنسية ١٧٩٨/ ١٨٠١)، ففضلاً عن محاولات خلق طابور خامس قبطــي وتجنيد عدد من السفلة مثل يعقوب لهذا الغرض، فإن أدبيات الحملة الفرنسية هي أول من استخدم الفرز الطائفي في منشوراتها.
يقول محمد جلال كشك (كان الجبرتي يقسم أهل مصر إلى الأمــراء وأولاد البلد وأولاد العرب، أو المشايخ ومســاتير النــاس والزعــران والحــرافيش والفلاحين والعربان ولكن حكومة الثورة الفرنســية قســمتنا إلــى مســلمين ونصارى ويهود، وأصبح الناس في مصر ـــ حسب المنشورات التي تصــدر

عن الفرنسيين ـــ إما فرنساويا أو مسلما أو روميا أو نصـــرانيا أو يهوديـــا) (٦).

وأينما سرت أو بحثت في الأحداث والأدبيات فستجد أن السلوك الحضـــاري والفرز الحضاري هو ديدن أبناء المدرسة الوطنية المنحازين إلى المشـــروع الحضاري للأمة والرافضين للتبعية والخضوع للمشروع الحضاري الأوروبي ومنهم بالطبع المسلم والمسيحي، وكذا لو ســـرت أو بحثـــت فـــي الأحـــداث والأدبيات لوجدت السلوك الطائفي والفرز الطـــائفي موجـــود لـــدى هـــؤلاء المرتبطين بالاستعمار والرافضين للمشروع الوطني جهلا أو خيانة.

وإذا كانت البدايات الأولى للاستعمار في الشام ومصـــر قـــد جـــاءت معهـــا بالطائفية فإن آخر المراحل الاستعمارية ـــ الأمريكية ـــ استطاعت أن تقـــيم مؤسسة شاملة لهذا الغرض أسمتها مجلس الكنائس العالمي وهو فـــرع تـــابع للمخابرات الأمريكية والهدف منه زرع الخلافات الطائفية لاتخاذهـــا ذريعـــة للتدخل ولمد النفوذ الأمريكي وهذا الكلام ليس من عندنا ولكن عليه شـــهادات من كتاب لا يمتون للاتجاه الإسلامي بصلة. فعلى سبيل المثال يقـــول محمـــد حسنين هيكل في كتابه خريف الغضب (إن مجلس الكنائس العالمي يعكـــس دون أدنى شك رغبة جهات أمريكية معينة في أن يقوم الدين بدور رئيسي في الصراع، وإن التحقيقات التي جرت في الكونجرس أثبتت أن مجلس الكنائس العالمي كان من الجهات التي حصلت على مساعدات ضـــخمة مـــن وكالـــة المخابرات المركزية الأمريكية).

ويضيف هيكل (وفوق منصة الرئاسة يوم الافتتاح كان يجلس وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس شـــقيق الـــرئيس المعـــين لإدارة المخـــابرات

المركزية الأمريكية آلان دالاس إلى جانب رئيس مجلس الكنائس العالمي وكان مما قاله دالاس أن نبشر بالمسيحية فهذا معناه أن نبشر بالحضارة الغربية) (٧).

أما الكاتب القبطي المعروف د. وليم سليمان قلادة فيقول في كتابه " الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية " (إن دعوة مجلس الكنائس العالمي تتجه في صراحة تامة إلى ضرورة تدخل الكنائس داخل البلاد المستقلة حديثا في سياسة بلادها، وابتدع لاهوتية جديدة لتبرير هذا الاتجاه تقول بأن نشاط الدولة في كل نواحيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو تحت سلطان الله ولا بد للكنائس من أن تبدي رأيها في هذا النشاط ولا بد من الاستعانة بخبرة الكنائس الغربية حتى يكون اتجاه الكنيسة داخل الدولة المستقلة حديثا متفقًا مع اتجاه الكنائس المسيحية في الغرب ويصل التناسق بين اتجاه مسجل الكنائس العالمي والاتجاه الغربي في السياسة الدولية إلى حد أن أحد الكتب التي أصدرها المجلس تضمّن نظرية اجتماعية دينية تدعو إلى إجراء صلح بين العرب وإسرائيل) (٨).

أما الناقد الأدبي القبطي د. غالي شكري فهو ينقل النص السابق للدكتور وليم سليمان قلادة في كتابه " الأقباط في وطن متغير " ويضيف إليه (أنه في ديسمبر سنة ١٩٦١ عقد في العاصمة الهندية نيودلهي المؤتمر العام الثالث لمجلس الكنائس العالمي وأصدر قرارا يبرئ اليهود من دم المسيح ويحذر الكنائس من التعليم المعادي لليهود، وكان هذا القرار ــ والكلام ما يزال لغالي شكري ــ هو أداة الضغط الأولى على الفاتيكان ليصدر وثيقته الشهيرة في تبرئة اليهود من دم المسيح) (٩).

إذًا فمجلس الكنائس العالمي تابع للمخابرات الأمريكية على حد قول هيكل وله دور مشبوه في الترويج لقيم الحضارة الغربية والسياسة الغربية عموما والأمريكية، خصوصًا على حد قول د. وليم سليمان وهو موالي لإسرائيل على حد شهادة غالي شكري، والطبيعي والمسألة هكذا أن الموقف الوطني الصحيح هو رفض ومناهضة هذا المجلس، وبالفعل كان هذا الموقف الصحيح هو موقف الأقباط المصريين حتى جاء البابا شنودة فأصبح رئيسا له! على عكس التراث الكنسي المصري وعلى عكس المصالح الوطنية وعلى عكس المتوقع وعلى حساب المشروع الحضاري الوطني وانحيازا وتبعية للمشروع الحضاري الغربي.

وننقل هنا ما قاله الأستاذ عبد اللطيف المنادى في كتابه " الأقباط : الكنيسة أم الوطن " يقول الأستاذ عبد اللطيف المنادى (ما الذي تغير في موقف الكنيسة المصرية حتى تنخرط في أنشطة مجلس الكنائس العالمي بصورة أوسع وحتى تدفع ببطريرك أقباط مصر إلى سدرة رئاسته.

ويجيب الأستاذ عبد اللطيف المنادى (أهم متغير فيما نرى هو الطرف الثالث في المعادلة المتمثل في الأنبا شنودة شخصيًا الذي تولى منصبه سنة ١٩٧١).

وبعد أن يعد الأستاذ عبد اللطيف المنادى الحقائق حول الدور المشبوه لمجلس الكنائس العالمي، من ارتباطه بالمخابرات الأمريكية ـ واختراق الصهيونية لكنائس البروتستانتية الأوروبية والأمريكية وهي المسيطرة على المجلس منذ إنشائه يعود الأستاذ عبد اللطيف المنادي كلامه قائلاً (تلك الملابسات التي

ذكرناها يتعذر تجاهلها في اللحظة الراهنة وجميعها تستحق المراجعة والتفكير العميقين) (١٠).

الفرز الحضاري مرة أخرى هو أن من ينحاز إلى المشروع الوطني سواء كان مسلماً أو مسيحياً هو على الموقف الصحيح ومن ينحاز إلى المشروع الغربي ويتنكر للمشروع الحضاري الوطني فهو إما خائن أو جاهل سواء أيضًا كان مسلما أو مسيحيًا.

فعلى سبيل المثال نجد رجلا مثل د. وليم سليمان قلادة في كتابه " الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية " الصادر سنة ١٩٦٨ يعكس هذا الانتماء الوطني.

ونجد رجلاً قبطياً أيضاً هو أنور عبد الملك يعكس نفس الانتماء الوطني قائلاً: (في تقديري أن الإمبريالية ليست فقط نظاماً اقتصادياً سياسياً ولكنها نظام يستهدف خدمة الحضارة الغربية للسيطرة على شعوب وقوميات الشرق وليس نهب مواردها الاقتصادية فقط، وقد تجلت هذه الظاهرة في موجات استعمارية أهمها الحروب الصليبية ثم في الموجات الاستعمارية التقليدية بين القرن الرابع عشر والتاسع عشر ثم في المرحلة الإمبريالية والصهيونية) ويضيف الأستاذ أنور عبد الملك (وجدير بالذكر أن الحروب الصليبية انطلقت واستمرت عدة قرون ضد العالم الإسلامي بالذات وضد القطاع العربي من هذا العالم بالتحديد، أي أنها لم تهدف إلى مجرد كسر الإسلام في آسيا وإنما ركزت جهودها لكسر بزوغ الإسلام في القطاع العربي على وجه التخصيص، وقد بدأ هذا في القرن العاشر أي منذ عشرة قرون، وليست الدولة الصهيونية

على أرض فلسطين إلا تكرارا لمحاولة الصليبيين إنشاء مملكة القدس بوصفها القاعدة المتقدمة لغزو دول أوروبا الكاثوليكية الإقطاعية) (١١).

ويقول أنور عبد الملك أيضًا داعيًا إلى المشروع الحضاري العربي الإسلامي (إننا نحتاج أول ما نحتاج إلى الاستقلال والسيادة الوطنية الكاملة في كافة أبعاد الحياة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وعسكريًا وفوق هذا وذلك ثقافيًا وفكريًا، وذلك من أجل تمكين الحضارة الشرقية في إطاريها الإسلامي والعربي من التواجد على قدم المساواة في تشكيل وجهة العالم) (١٢).

ويقول أيضًا (لقد تكونت طلائع العالم العربي في إطار الفكر السياسي الإسلامي ولم تستشعر هذه الطلائع بوجه عام ضرورة التحول ضد هذا الفكر، إذ لم يتحول الإسلام إلى مدرسة قائمة للنظام الإقطاعي أو الأنظمة الرأسمالية في العالم العربي، وإنما ظل دوما درعا واقيا ضد الغزو الأجنبي، أي أنه ظل دوما جزءا لا يتجزأ من الإيجابية التاريخية في عالمنا العربي ضد حملات الغزو) (١٣).

ويضيف (إن الإسلام في أوطاننا معين عظيم ومنبع أصيل وإطار حضاري لتعبئة الجماهير الشعبية في معركة التحرر والسيادة) (١٤).

ويؤكد على نفس هذا الانتماء الوطني الأستاذ جمال أسعد الذي اختار قائمة التحالف الإسلامي ليترشح من خلالها لمجلس الشعب المصري عام ١٩٨٧ ونجح بالفعل من خلال تلك القوائم أي بأصوات المتعاطفين مع الاتجاه الإسلامي، والأمر هنا يعكس حقيقتين، الحقيقة الأولى أن الأستاذ جمال أسعد القبطي المتمسك بقبطيته، يؤكد هذه القبطية من خلال انحيازه للمشروع الحضاري الإسلامي، لأن التراث القبطي يؤكد أن الكنيسة القبطية هي جزء لا

يتجزأ من هذا التراث، وهو أيضًا يؤكد على أن مصــلحتهم فــي الانحيــاز للمشروع الحضاري الوطني والتفاعل معه والإسهام فيه، والحقيقة الثانية التي تكشف عنها عملية نجاح الأستاذ جمــال أســعد بأصــوات الإســلاميين أن الإسلاميين في الحقيقة ليسوا طائفيين بدليل انتخابهم لنائب قبطي ليمثلهم فــي البرلمان، بل إنهم يفهمون المسألة في إطار الغزو الحضــاري لا الطــائفي، وجدير بالذكر أن قيادة الإخوان المسلمين أصدرت بيانا في ذلك الوقت وتــم توزيعه في الموقع الانتخابي يدعو الإسلاميين على إعطاء صــوتهم للأســتاذ جمال أسعد كواجب إسلامي.

والأستاذ جمال أسعد يعكس رؤية وسلوكا غير طائفي فهو يقول ويــدرك أن الفتنة الطائفية صناعة استعمارية وصهيونية على عكس حسين أمــين الــذي يصم بها الشعب المصري كله يقول جمال أسعد (إن المخططــات الأجنبيــة وعلى رأسها إسرائيل تريد النيل من وحدة الشعب المصري، ذلك الشعب الذي يمثل في كل وقت حجر عثرة لكل المخططات الاستعمارية والصهيونية وآمال إسرائيل في التفتيت معروفة وموثقة تاريخيا، أفلا تتــذكرون؟) مــن مقــال لجريدة الشعب كتب الأستاذ جمال أسعد في عدد ٣١ يوليــو ١٩٩٢ عنــدما يعترض على الدور السياسي للبابا شنودة قائلاً (إن البابا كقيادة دينية مكانــه الكنيسة فقط وأي رأي آخر في غير الدين (الدين كتخصــص) هــو رأيــه الشخصي وعندما يعلن البابا أن رأي الأقباط في قضية سياسية مثلا كذا فهذا ليس من حق البابا فهو ليس وكيلا عن الأقباط في التعبير عن آرائهم السياسية أو غير السياسية، أما كون البابا يأخذ هذا الدور الذي يمارسه الآن فهذه قضية أخرى).

ويقول الأستاذ جمال أسعد في مقال آخر بجريدة الشعب عدد ٢١ يوليو (فشعب مصر طوال تاريخه يفتخر بمسلميه ومسيحييه، بالأزهر الشريف والكنيسة القبطية حيث أنهما مؤسستان دينيتان وطنيتان).

أما الدكتور شكري عازر فهو يعكس نفس الرؤية الحضارية غير الطائفية ويؤكد على أن الفتنة الطائفية صناعة استعمارية، بل ويؤكد أيضًا أن الحل الإسلامي وتطبيق الشريعة الإسلامية هي محاولة للبحث عن بديل للحضارة الغربية يقول الدكتور شكري عازر (يجب أن نعترف من البداية أن ما يطل علينا برأسه بين الآونة والأخرى ويطلق عليه وصف الفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط في مصر لا يمكن أن يكون بعيدا بأية حال عن المخططات المشبوهة التي تلعب فيها القوى الصهيونية والاستعمارية بزعامة أمريكا دورا جوهريًا) (١٥).

أما الأستاذ فكتور سحاب فيدعو إلى التأكيد على انتماء المسيحيين العرب كلهم إلى المشروع الحضاري الإسلامي ورفض التغريب، والبحث عن الحماية من الداخل وليس من الخارج فيقول (الضمان الوحيد حتى لا يظل المسيحيون العرب يدفعون ثمن مد النفوذ الغربي وجزره كل مرة هو رفض هذا التغريب وتوسيع مساحة العيش المشترك مع المسلمين إلى أقصى الحدود حتى لا يبقى من مساحة اختلاف في حياتنا غير الدين.. والإسلام في دولته التاريخية اتسع لمواطنين مسيحيين بل أثبت أنه أكثر اتساعا للمسيحيين العرب من دولة بيزنطة المسيحية، ولا شك أن الدولة العربية الحديثة تستطيع بلا عناء أن تكون في مثل رحابة الدولة العربية الإسلامية الأولى على الأقل، ولكن ذلك لا يظل مضمونا إذا لم يقاوم المسيحيون العرب محاولات تغريبهم، وإذا شارك

المسيحيون العرب المسلمين أذواقهم ولغتهم ووجدانهم الاجتماعي فإن خير تكريس لهذه المشاركة هو الانضمام بلا تردد إلى العروبة الحضارية والسياسية الرافضة للسيطرة الغربية، وإن هذه المشاركة تهم المسلمين لأنها أحد ضمانات سيادتهم، لكنها تهم المسيحيين أكثر لأنها ضمان مصيرهم) ويضيف (يستطيع المسيحيون العرب أن يجدوا دائمًا من يشجعهم على مخاصمة أبناء قومهم والالتحاق بالغرب، ولكنهم لن يستطيعوا دائمًا أن يجدوا من يقاتل بالنيابة عنهم ولو أراد الغرب أن يقاتل بنفسه لما اتبع سياسة دفع المسيحيين إلى خطوط النار، ولقد أثبت التاريخ للمسيحيين العرب أن التغريب يسوقهم إلى الهلاك وأن التعريب أكثر مدعاة إلى اطمئنانهم إلى مصيرهم) ويقول فكتور سحاب أيضًا (إن الإسلام الحضارة هو عامل تجميع لا تفريق) ويؤكد فكتور سحاب على أن الوجدان المسيحي العربي يماثل نفس وجدان المسلم العربي قائلاً (أفلا يطرب المسيحي العربي مثل المسلم لبلاغة اللغة العربية وقوة الشعر العربي المسبوك بلغة القرآن؟ أفلا تهزه الموسيقى العربية الغنائية المنحدرة من التجويد القرآني؟ أفلا تهزه الموسيقى العربية الغنائية المنحدرة من التجويد القرآني؟ أفلا تستهويه خطوط العمارة الإسلامية؟ أفلا تكتمل في صدره عواطف من نمط عربي لا شبيه لمثلها في الغرب؟ أفلا تحكم عقله مفاهيم اجتماعية وعائلية مماثلة لما يحكم عقل المسلم العربي) (١٦).

وفي إطار الانتماء الوطني والفرز الحضاري لا الطائفي أعطت الكثير من جماهير الأقباط أصواتها لمرشحي التحالف الإسلامي في الانتخابات المحلية

التي جرت في نوفمبر ١٩٩٢ حتى أن جريدة الشعب أبرزت هذا الأمر تحت عنوان جماهير الأقباط يؤكدون ثقتهم في مرشحي التحالف.

وفي نفس الإطار – أي إطار الانتماء الوطني والفرز الحضاري لا الطائفي نجد أن نقابة المهندسين قامت بتكريم الدكتور مهندس ميلاد حنا لجهوده الهندسية، وهي نقابة يسيطر عليها الإسلاميون، كما أن المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالاشتراك مع نقابة المهندسين وفي إطار الندوة المنعقدة تحت عنوان (إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد) بتاريخ ١٩/ ٢١ فبراير ١٩٩٢ اعتمدت بحثا مقدما من الدكتور نبيل مرقص تحت عنوان (ممارسات البحث العلمي الاجتماعي بين الهندسة الاستعمارية العشرية والحوار الثقافي الخلاق).

أما مجلة منبر الشرق التي يصدرها المركز العربي الإسلامي للدراسات وهو مركز تابع لحزب العمل وهي مجلة مهتمة ببلورة المشروع الحضاري الوطني فإنها تفسح المجال لعدد من المسيحيين مثل نبيل مرقص ورفيق حبيب وغيرهما للإسهام في بلورة هذا المشروع وهو الأمر الذي يعكس فرزا حضاريًا لا طائفيًا.

وفي الحقيقة فإن مسألة الفرز الحضاري لا الطائفي سلوك وفكر ثابتان لدى الإسلاميين على اختلاف طوائفهم، فإذا كان حزب العمل الذي يمثل التحالف الإسلامي الذي يضم الإخوان المسلمين قد رشح على قوائمه الأقباط، بل دعا مرشد الإخوان إلى انتخاب أحدهم كواجب إسلامي (جمال أسعد) وكذلك البيانات التي يصدرها الإخوان المسلمون في كل مناسبة والتي تؤكد على وحدة الوطن ووحدة المشروع الحضاري بين المسلم والقبطي وترفض كل

سلوك طائفي، فإنه حتى تنظيم الجهاد وهو المتهم بأقصى التطرف الإسلامي يعكس هذا الأمر ذاته، ولنستدع شاهدا من أهلها ليؤكد ذلــك، يقــول غــالي شكري فى كتابه " الأقباط في وطن متغير " في إطار وحدة للرؤى الإسلامية للقضية القبطية أن هناك إسلاميين فاعلين في الساحة الإســلامية لهــم إدراك إيجابي وسليم للمسألة وينقل عن كتاب الدكتور محمد مورو (ملف الكنيســة المصرية ــ إصدار دار المختار الإسلامي) أن الدكتور محمد مورو ينتهــي إلى نتيجة مؤداها (أنه بما أن الحركة الإسلامية حاليا تمارس نضالها ضــد الاستعمار والصهيونية والاستبداد السياسي، وبما أن الاستعمار والصــهيونية أعداء طبيعيون للكنيسة القبطية فإن هناك ما يدعو للتحــالف بــين الحركــة الإسلامية والكنيسة القبطية) (١٨).

وإذا كان الدكتور محمد مورو ــ وهو الذي اعتقل مرتين عام ١٩٨١، ١٩٨٧ بتهمة الانتماء لتنظيم الجهاد، والذي تصفه الرسائل العلمية بأنه أحد القيــادات الفكرية لتنظيم الجهاد ــ جاء ذلك في رسالة الدكتوراه التي تقدم بها الــدكتور رفعت سيد أحمد ونال بها درجة الدكتوراه من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة عن الإحياء الإسلامي ــ إذا كان من يعتقل بتهمة الانتماء إلى تنظيم الجهاد أي في رأي المباحث أحد عناصر تنظيم الجهاد إذا كان مثل هذا الرجل يدعو للتحالف بين الحركة الإسلامية والكنيسة القبطيــة، أي إذا كــان تنظيم الجهاد لا يجد غضاضة في التحالف مع الكنيسة القبطية فــإن الحركــة الإسلامية بكل فصائلها بريئة من تهمة الطائفية لأن المعروف والمتوارث أن تنظيم الجهاد هو أشد هذه الفصائل تشددًا.

إذن لا مشكلة طائفية لدى الإسلاميين ولا لدى الشرفاء عمومًا من الأقباط والمسلمين، وهذه الطائفية هي فقط دعوة الاستعمار — وعملاء الاستعمار والمنحازين عموما إلى الحضارة الغربية والرافضين للمشروع الحضاري الوطني جهلا أو خيانة سواء منهم المسلم أو المسيحي.

فعلى سبيل المثال نجد أن حسين أحمد أمين الذي يدعو إلى الدخول في الحضارة الغربية قائلاً إن من الضروري أن ندخل في السلام المسيحي! يقصد المسيحي الغربي الأمريكي.. هو ذاته الذي يخترع الأكاذيب وينسبها إلى الجبرتي عن فتن طائفية لم تحدث ليدلل بها على أن الفتنة الطائفية ليست صناعة استعمارية ولا صهيونية بل هي سلوك مصري صميم وقديم، وعندما يكشف الأستاذ جلال كشك هذا التزييف في رده عليه يقول حسين أمين معتذرًا إن ذلك من باب الأدب وليس التاريخ، ثم يعود حسين أمين فيزعم أن ابنته رجعت حزينة من المدرسة لأن المدرس قال إن زميلتها المسيحية ستدخل النار وعندما يطلب منه وزير التعليم الكشف عن اسم المدرس الذي قال ذلك والمدرسة التي يعمل بها، يعود حسين أمين ليعتذر قائلاً أنه يخشى أن يحدث ذلك، أي أنه يختلق الوقائع اختلاقا قديما وحديثا لزرع الفتنة الطائفية وترويج السلوك الطائفي وجعله سمة مميزة للشعب المصري قديمًا وحديثا ويبرئ من ذلك ساحة الاستعمار والصهيونية (١٩)

أما فرج علي فوده، الذي كان يلتقط أي شاردة أو واردة ليرغي ويزيد حول طائفية وتطرف المسلمين واتهامهم بكل حوادث الفتنة الطائفية فهو نفسه الذي يتورع عن الدعوة إلى المشروع الحضاري الغربي ورفض المشروع

الحضاري الوطني وهو نفسه الذي يدعو إلى التحالف مع إسرائيل وضــرب السودان) (٢٠)!

بل ويدعو الغرب للتدخل في مصر لإنقاذها من الأصولية (٢١)، وهكذا فإن السمة الواضحة في مروجي الطائفية هي دفاعهم عن الاســتعمار وإســرائيل وترويجهم لقيم الحضارة الغربية وتنكرهم للمشروع الحضاري الوطني.

ويأتي في الإطار نفسه محاولات الدكتور يونان لبيب رزق في تشويه الموقف الوطني للكنيسة المصرية رغم أنه قبطي فهو يدّعي وهو أســتاذ التــاريخ أن الأقباط لم يشتركوا في الثورة العرابية وأنهم تعاونوا مع الاحــتلال الفرنســي إبان الحملة الفرنسية وأنهم لم يناضلوا ضد الاحــتلال الإنجليــزي لمصــر، ويصف جلال كشك هذه المواقف بأنها من أدب الفتنة التوجيهي (٢٢).

وفي نفس السياق الطائفي اللامسئول قيام مواطن مصري قبطي يصف نفســه بأنه رئيس الجمهورية القبطية الفرعونية في المنفى بنشر مقال في صــحيفة فرانكفورت الجماينة الألمانية يوم ٢٩ أغسطس ١٩٩٢ يدعو فيها إلى إقامــة جمهورية قبطية فرعونية على ثلث مساحة مصر وزعم أن هنــاك مباحثــات سرية تجري بين الأقباط والحكومة المصرية بهذا الخصوص، وإذا كان هــذا الموقف غريب واستفزازي فإن من الغريب أكثر ألا تصدر الكنيسة المصرية قرارا بحرمان وطرد هذا الرجل! وتكتفي بنفي صلتها به.

وفي الإطار نفسه تأتي تصرفات بعض الأقباط فى المهجر وخاصة في أمريكا وهم يحرضون الحكومة الأمريكية على التدخل لحماية وإنقــاذ الأقبــاط فــي مصر على حد قول الأستاذ جمال بدوي فــي مقالــة بجريــدة الوفــد بهــذه الخصوص (٢٣).

هوامـــــش

لعبت الكنيسة المصرية مثلا دورا هاما في التصـــدي لإرســـاليات التبشـــير الأجنبية التي شكلت خطرًا أساسيا على الكنيسة المصرية فضلا عن المسلمين، كما لعبت تلك الكنيسة دورا هامًا في التأكيد على الثقافـــة الوطنيـــة ورفـــض التغريب.

د. سوسن سليم إسماعيل ــ الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية مكتبـــة نهضـــة الشرق ــ القاهرة ــ ١٩٨٨.

نفس المرجع السابق.

نفس المرجع السابق.

نفس المرجع السابق.

محمد جلال كشك ــ ودخلت الخيل الأزهـــر ــ دار المعـــارف ــ القـــاهرة ١٩٧٨.

محمد حسنين هيكل ــ خريف الغضب.

د. وليم سليمان قلادة ــ الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصـــهيونية ــ القاهرة ــ ١٩٦٨.

د. غالي شكري ــ الأقباط في وطن متغير. ــ دار الشـــروق ــ القـــاهرة ــ ١٩٩١.

عبد اللطيف المنادي ــ الأقباط الكنيسة أم الوطن قصة البابا شنودة الثالث ــ دار الشباب العربي للنشر ــ القاهرة ١٩٩٢.

أنور عبد الملك ــ ريح الشرق ــ دار المستقبل العربي ــ القاهرة ــ ١٩٨٣.

نفس المرجع السابق.

نفس المرجع السابق.

نفس المرجع السابق.

مقال ــ بجريدة الشعب للدكتور شكري عازر عدد ٢١ يوليو ــ ١٩٩٢.

فكتور سحاب ــ مني حمي المسيحيين العرب.

جريدة الشعب ــ ٩/ ١١/ ١٩٩٢.

غالي شكري ــ مرجع سابق صــ ١٤٦.

أعداد متفرقة من جريدة الأهالي ــ جريدة الأخبار ــ عدد ٢ يونيه ١٩٩٢.

أعداد متفرقة من مجلة أكتوبر.

محمد جلال كشك ــ ألا في الفتنة سقطوا ــ مكتبــة التــراث الإســلامي ــ القاهرة ١٩٩١.

محمد جلال كشك ــ الأخبار ــ ١٤ يوليو ١٩٩٢.

جمال بدوي ــ الوفد ــ ٣/ ٨/ ١٩٩٢.

انتماء تراث الكنيسة القبطية إلى المشروع الحضاري الإسلامي

دخلت المسيحية إلى مصر مبكرًا جدًا ــ على يد القديس مرقص أحد حواريي المسيح عليه السلام.

وقد واجه المسيحيون في مصر موجة بعد موجة من الاضطهاد الروماني خصوصًا في فترة حكم (ديسيوسي) و (خاليريان) و (ديو كليتان) في القرن الثالث الميلادي وبداية القرن الرابع، وذلك بسبب اختلاف الديانة المسيحية عن ديانة الإمبراطورية الرومانية (الوثنية).

وحينما دخلت الإمبراطورية الرومانية في المسيحية على يد الإمبراطور قسطنطين فإن الاضطهاد قد توقف قليلاً ليعود بعدها أشد قسوة تحت دعاوى أخرى، ذلك أن الإمبراطورية الرومانية حاولت السيطرة على الكنيسة المصرية وإخضاعها لأوامر الإمبراطور.

إلا أن الأنبا أثناسيوس رفض ذلك وحدّد موقف الكنيسة المصرية في عدم الخلط بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية وكتب إلى الإمبراطور الروماني قسطانطيوس قائلاً: (لا تقحم نفسك في المسائل الكنسية، ولا تصدر إلينا أمرًا بشأن هذه المسائل، لقد أعطاك الله المملكة وعهد إلينا بأمور الكنيسة وليس مسموحًا لنا أن نمارس حكمًا أرضيًا وليس لك سلطان أن تقوم بعمل كنسي).

وكانت النتيجة أن تعرّض الأب إثناسيوس للمطاردة من قبل سلطات الدولة الرومانية التي وضعت جائزة لمن يأتي برأس إثناسيوس، واستمر البطريرك القبطي إثناسيوس مطارداً لمدة عشرين عامًا كاملة حماه خلالها الرهبان والفلاحون وعلى هذا الأساس وبناء على ذلك الموقف ــ أصبحت الكنيسة

المصرية عمليًا ورسميا مستقلة عن الكنيسة الرومانية وأصبح اسم إثناسيوس علماً على القبطية الأرثوذكسية.

وكان من الطبيعي أن تستمر عمليات الاضطهاد للأقباط في مصر علـــى يـــد الرومان.

وفي عام ٤٥١ م أكدت الكنيسة المصرية مرة أخرى استقلالها على المستوى العقائدي، حيث رفض الأنبا المصري (ديوسكورس) مقررات مجمع كالدونيا حول طبيعة المسيح، ووقف الشعب القبطـــي مـــع الأنبـــا (ديوســـكورس)، ورفضوا معه مقررات مجمع كالدونيا.

وقام الرومان بخلع (ديوسكورس) ومحاولة فرض بطريرك جديدا مصنوع في روما، إلا أن الشعب القبطي رفض ذلك ومنع البطريرك الجديد من دخول الكنيسة في الإسكندرية إلا أن جنود الإمبراطورية أحدثوا مذبحة هائلة للناس على أبواب الكنيسة حتى يتمكنوا من إدخال البطريرك الجديد.

وشهدت تلك الفترة أسوأ عمليات الاضطهاد الروماني ضد الأقباط في مصـــر وعرفت تلك الفترة عشرات الشهداء بل عرف العصر كله بعصر الشـــهداء، وعاش الرهبان الأرثوذكس في ســـراديب تحـــت الأرض واســـتمروا فـــي معارضتهم للكنيسة الرومانية رغم الاضطهاد والمطاردة.

وفي عهد الإمبراطور الروماني هرقل. حاول هذا الإمبراطـــور أن يســـتثمر النفوذ الذي حصل عليه من حملاته العسكرية الناجحة ضد الفرس وأن يفرض بالقوة توحيد الكنيسة المصرية والكنيسة البيزنطية إلا أن المحاولة لـــم تفلـــح رغم دمويتها ووحشيتها.

وهكذا فإن الكنيسة المصرية قد تميزت باستقلالها عن الكنيسة الرومانية على مستوى العقائد حول طبيعة المسيح كما أنها تمسكت بالفصل بـين السـلطتين الزمنية والروحية وأنها عانت من الاضطهاد والقهر بسبب ذلك.

وفي عهد البطريرك القبطي بنيامين جاء الفتح الإسلامي إلى مصر ورحـب الأقباط في مصر بهذا الفتح للخلاص من الاضطهاد الرومـاني مـن ناحيـة ولثقتهم في عدل وسماحة الإسلام من ناحية أخرى.

وانطلاقًا من روح الإسلام ومبادئه السمحة والعادلة فإن الفاتحين المسلمين قد أعطوا الأمان والسلامة للبطريرك القبطي بنيامين الذي كـان مختفيًـا مـن الاضطهاد الروماني واستقبل عمرو بن العاص البطريرك القبطـي بنيـامين وأكرمه وقال له:

(جمع بيعك ورجالك اضبطهم ودبّر أحوالهم). واحترم الفاتحون المسـلمون حرية العقائد والكنائس ولم يتدخلوا قط في شأن من شئون الكنيسة.

ودخل الكثير من الأقباط المصريين الإسلام طواعية وظل الـبعض الآخـر متمسكًا بمسيحيته دون خوف أو اضطهاد، ولكن الجميع انخرط في الإبـداع الحضاري والثقافي والإسلامي، وأصبحت الثقافة الإسلامية واللغة العربية هي ثقافة المسلم المصري والمسيحي المصري على السواء.

ومما يلفت النظر هنا أن الشعب المصري الذي لم يتأثر بالحضارة الرومانية والهيلينية لأكثر من ألف عام ـ انخرط في الحضـارة الإسـلامية والثقافـة الإسلامية في بضعة أعوام..

ومن يومها أصبح الشعب المصري بمسلميه وأقباطه جـزءا لا يتجـزأ مـن الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية والمشروع الحضاري الإسلامي.

بل ووجدنا من الأقباط من ينبغ في علوم اللغة العربية وعلوم الفقه الإسلامي، بل وعندما تم إنشاء الأزهر كان للأقباط رواق خاص بهم في هـذه الجامعـة العلمية الإسلامية كان يسمى رواق الأقباط.

وحينما ظهر الصليبيون في المنطقة بعد خمسمائة عام من دخول الإسلام إلى مصر فإن أقباط مصر لم يظهروا أي قدر من التعاون أو التعـاطف معهـم ويرجع ذلك إلى إدراك الأقباط لأنهم أصبحوا جزءًا لا يتجزأ من الحضـارة الإسلامية، وأن الإسلام قد أعطاهم الحرية والعدل والاندماج وأن الحضـارة الأوروبية الصليبية تعتبرهم كفارًا، لأن عقائدهم الكنسية تختلف عـن عقائـد الكنائس الأوروبية وخاصة حول طبيعة المسيح.

ولم يكن عجيبًا أن يصدر الصليبيون قرارًا بمنع الأقباط من الحج إلى القـدس بدعوى أنهم ملحدون (١)، وكان من الطبيعي أيضًا أن يحـزن الأقبـاط مثـل المسلمين على سقوط القدس بيد الصليبيين (٢).

وعندما احتل الصليبيون دمياط قاموا بخطف ٥٠٠ طفل قبطي سـنة ١٢١٩ أثناء الحملة الصليبية الخامسة، وتم تعميدهم وفقًا للعقائد الكاثوليكية (٣).

كما أن الملك لويس التاسع ملك فرنسا قام بفرض بطريرك كـاثوليكي علـى مدينة دمياط عندما احتلها (٤).

---

(١) د. وليم سليمان قلادة ـــ الإسلام والمسيحية على أرض مصر.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) نفس المرجع السابق.

(٤) نفس المرجع السابق.

ولما انهزم الصليبيون في دمياط ابتهج الأقباط ولما رأى الملك الكامل منهم ذلك ركن إليهم وقربهم وعمل على ما فيه راحتهم [١].

إذًا فقد حاول الصليبيون تذويب الكنيسة المصرية أو تطويعها لصالح المشروع الصليبي، إلا أن الكنيسة المصرية رفضت ذلك دائمًا.

ولم تتوقف تلك المحاولة بعد رحيل الصليبيين، ففي ١٧٦٩ تولي البطريرك يوانس الثامن عشر رئاسة الكنيسة المصرية. وكانت كنيسة روما تبذل قصارى جهدها لضم الكنائس الشرقية إليها، وعلى الأخص الكنيسة المصرية. وبعث بابا روما مندوبًا عنه إلى مصر يحمل رسالة يدعو فيها البطريرك القبطي للاتحاد معه. وطلب إلى البطريرك المصري أن يوافق على الرسالة ويرسل إليه موافقته على الاتحاد بين الكنيستين إلا أن البطريرك القبطي رفض تلك الدعوة وكلف أحد كبار اللاهوتيين من الأقباط بالرد عليها، فجاء الرد مشتملاً على أقسى أنواع العنف والسخرية والتهكم من العرض الرومي.

وجاء في هذا الرد (وإني لأعجب من كثرة ذكائكم ودقة فهمكم الرفيع الذي لم نره من أحد قط من مدة كبيرة وما ينيف على ألف ومائتي سنة، وما سمعنا بأحد من المرسلين من قبل البابا الروماني كتب من عنده صورة رسالة إلى آبائي البطاركة الذين سلفوا قبلنا، ويعرفه فيها أن يكتبها للبابا الروماني ويخضع له ويصير تحت اعتقاده كما صنعتم أنتم)[٢].

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) كامل صالح نخلة ــ سلسلة تاريخ الباباوات.

خط رئيس وخط هامشي:

مع بداية صعود الحضارة الغربية الأوروبية في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر استهدفت أوروبا الصليبية القضاء على الحضارة الإسلامية والسيطرة على بلادنا ودخل في ضمن ذلك المخطط محاولة تذويب الكنائس الشرقية عمومًا والكنيسة القبطية خصوصًا.

وكانت إرساليات التبشير هي المحاولة الأولى لتحقيق استطلاع مبكر لبلادنا، ومحاولة زرع قيم الحضارة الغربية فينا وتذويب الكنائس الشرقية وخاصة الكنيسة القبطية.

وبالطبع كان الخط الرئيسي للأمة هو الخط المعادي للمشروع الاستعماري والثقافة الاستعمارية والمكافح ضد النفوذ الأجنبي، وكان هناك أيضًا خط هامشي ارتبط بالمشروع الاستعماري وبثقافة الاستعمار.

وما حدث بالنسبة للأمة عمومًا حدث أيضًا للأقباط، فكان هناك خط رئيس منحاز إلى المشروع الحضاري الإسلامي لأمتنا، ومعاد للمشروع الحضاري الأوروبي وكان هناك أيضًا خط هامشي انحاز أو ارتبط بالمشروع الاستعماري وبثقافة الاستعمار.

ولم يكن الخط الهامشي يسيء إلى الخط الرئيسي، لأن الخط الهامشي خط لقيط وعميل ولا يسيء إلا إلى نفسه، وكذلك كان الخط الهامشي في الأقباط خط لا يسئ على مجمل الكيان القبطي بل يسيء إلى نفسه فقط، لأنه خط أيضًا عميل ولقيط.

الخط الرئيسي للكيان القبطي، كان خطًا متمسكًا بالتراث القبطي التقليدي، وهو التراث المنحاز والمندمج في الكيان الإسلامي والمشروع الحضاري الإسلامي، وهو الخط الذي يحافظ على تقاليد الكنيسة القبطية فى الفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية.

وهو الخط الذي يدرك أن الكنيسة القبطية متميزة ومختلفة عقائديًا عن الكنائس الأوروبية، وأنها مستهدفة دائمًا للضرب والتذويب والاضطهاد من جانب الكنائس الأوروبية.

وهو الخط الذي رفض دائمًا الاتحاد مع كنائس أوروبا، أو الانحياز إلى المشروع الحضاري الغربي، بدأت المحاولة الأوروبية لزرع التغريب في واقعنا مبكرًا قبل الحملات العسكرية لاحتلال بلادنا، وذلك عن طريق إرساليات التبشير، ففي نهاية القرن السابع عشر وفدت جماعة من الرهبان الكاثوليك لبث المذهب الكاثوليكي بين الأقباط.

وفي أوائل القرن الثامن عشر زاد عددهم، واستوطن بعضهم مدن الصعيد ونشطوا في جذب الأقباط وتبعهم عدد قليل من الأقباط نشأ به انقسام مذهبي بين الأسر القبطية.

ونشط الكاثوليك في استغلال هذا الانقسام للاجتزاء من سلطة البطريرك القبطي في مسائل الأحوال الشخصية ولكن الكنيسة القبطية وقفت ضد هذا الأمر، ولجأت إلى الحكومة فصدر من المحكمة الشرعية الكبرى في مصر سنة ١٨٣٧ حكم بأن تكون سلطة الفصل في هذه المسائل للبطريرك القبطي.

كما حشدت الكنيسة المصرية جهودها للتصدي لهذه الحملة التي شنتها الإرساليات الكاثوليكية، وسجل التاريخ ليو ساب الايح أسقف جرجا وإخميم

نشاطًا كبيرًا في وقف النشاط الكاثوليكي، وبذل جهدًا جبارًا في سبيل لم شعبه وضمه إلى أحضان الكنيسة الأرثوذكسية.

كان هذا هو الموقف الصحيح والتقليدي والمتفق مع تراث الكنيسة.

وعندما غزا الفرنسيون مصر سنة ١٧٩٨، حاولوا شق الصف الوطني، وجندوا لذلك عددًا من العملاء من الأقباط. بقيادة (يعقوب) الذي شكل ما يعرف بالفيلق القبطي وتعاون مع الفرنسيين على حساب شعبه، ولكن الخط الرئيسي والصحيح كان موجودًا، فرفض هذا الموقف.

ويذكر كتاب (تاريخ الأمة القبطية) (١٨٩٨) أن رجال الدين المسيحي لم يكونوا راضين عن الجنرال يعقوب، وأنه كانت بينه وبين البطريرك منازعات ومشاحنات بلغت حد دخول الجنرال الكنيسة وهو راكب جواده شاهر سلاحه[١].

ومع خروج الفرنسيين من مصر وجه البطريرك مرقص الثامن رسالة إلى الأقباط هاجم فيها بأسى ما ظهر في الفترة الأخيرة من ظواهر تعلم عادات الغربيين [٢].

وهذه الرسالة تعكس مضمونًا هامًا جدًا فهي تعكس الإحساس بأن الفرنسيين حاولوا زرع نمط الثقافة والقيم الغربية في المجتمع المصري وخاصة بين الأقباط، كما تعكس هذه الرسالة رفض البطريرك لهذا الأمر وإدانته ورفضه تعلم عادات الغربيين أي رفضه لقيم الحضارة الغربية والمشروع الحضاري

---

(١) د. وليم سليمان ــ الكنيسة القبطية تواجه الاستعمار والصهيونية.

(٢) كامل صالح نخلة ــ سلسلة تاريخ البابوات.

والثقافي الغربي وتمسكه بالمشروع الحضاري الإسلامي، والبطريرك هنا يعكس التراث والموقف التقليدي للكنيسة المصرية.

يقول الأستاذ طارق البشري (بهذه الروح النافرة من السيطرة الأجنبية والتغلغل الأجنبي واجهت الكنيسة المصرية نشاط الإرساليات التبشيرية، وقد ارتبط نشاط هذه الإرساليات في آسيا وأفريقيا عامة بسعي الدول الأوروبية والغربية إلى غزو هذه البلاد اقتصاديًا وسياسيًا، وإلى أن تخلق فيها أقليات ترتبط بها، وتكون مرفأ الوصول لجيوشها وسياساتها وإنتاجها الاقتصادي)[1].

ويقول الدكتور وليم سليمان (إن أهم إرساليتين بروتستانتيين وفدتا إلى مصر في القرن التاسع عشر جاءت إحداهما من إنجلترا والثانية من أمريكا عن طريق الشام، وأن خطة الأمريكيين كانت هي القضاء على الكنيسة القبطية، وضم أبنائها إلى كنيسة بروتستانتينية جديدة، بينما كانت خطة الإنجليز الإبقاء على كنيسة مصر مع التغلغل فيها والسيطرة عليها من الداخل) [2].

ويقول الدكتور جرجس سلامة:

(إن التعليم الأجنبي في مصر انتشر على يد الإرساليات التبشيرية، وقد حاول باباوات روما إخضاع الكنيسة القبطية وإجبارها على الاعتراف برياستهم، وذلك بما أرسلوا من رهبان فرنسيسكان بلغ بهم الأمر أنهم كانوا يخطفون

---

(١) طارق البشري ــ المسلمون والأقباط ــ مرجع سابق.

(٢) د. وليم سليمان ــ الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية.

الأطفال ويرسلونهم إلى روما لتعلم الكاثوليكية إلا أن الأقباط قاوموا هذه الحركة إلى حد أنهم استولوا على كنائس الفرنسيسكان وطردوهم منها).

وفي القرن التاسع عشر أضيف على نشاط الكاثوليك نشاط البروتستانت الإنجليز والأمريكان، وأنشأ هؤلاء مدارس لهم جميعًا، وكانوا يستهدفون بهذا النشاط التعليمي أغراضًا دينية خاصة بنشر الكاثوليكية والبروتستانتينية بين أقباط مصر خاصة.

واتخذوا التعليم المجاني وسيلة لجذب الفقراء من تلاميذ الأقباط، ولم تركز تلك الإرساليات نشاطها في القاهرة والإسكندرية فقط إنما توغلت في الصعيد والريف [(١)].

وقد عارضت الكنيسة القبطية هذا النشاط وسافر البطريرك المصري إلى أسيوط، وعمل على الوقوف في وجه هذا النشاط، وعلى منع القبط من إرسال أبنائهم إلى مدارس التبشير. وطاف الكهنة على البيوت يحرمون على كل أب أن يرسل أولاده إلى هذه المدارس.

وأعلنت الحروم الكنيسة ضد من يرسل أولاده إلى هذه المدارس، أو يزور مكتباتها أو يقرأ كتبها أو يصافي أو يصادق أحدًا من المبشرين [(٢)].

ويذكر المبشر الاسكتلندي الدكتور هوج (أنه لما قويت هذه المقاومة ذهب مع القنصل الأمريكي لزيارة البطريرك لتخفيف هذه المقاومة إلا أن البطريرك لم يرتح لهذه الزيارة، لأنه كان يعتبر القس الذي أمامه ليس قسا بل ذئبًا يخطف

---

(١) أحمد عزت عبد الكريم ــ تاريخ التعليم في مصر.

(٢) طارق البشري ــ المسلمون والأقباط ــ مرجع سابق.

الأولاد، ولذلك فمن حق الآباء أن يستردوا أبناءهم وأن يستعملوا كل واسطة في المحافظة عليهم) [1].

ويعلق الأستاذ طارق البشري على ذلك بقوله (وتبدو هنا روح الكبرياء والمقاومة ضد الثقافة الغربية والنفوذ الغربي) [2].

وفي أوائل عقد السبعينات في القرن التاسع عشر (١٨٧٠) ـ نصب الأنبا كيرلس الخامس بطريركًا للأقباط وواصل مقاومته للتيار التبشيري وسافر البطريرك إلى أسيوط ونشط في مقاومة الإرساليات وأمر بتجريد قسيس من رتبته لمساحة لأخيه المتخرج من مدرسة الإرسالية الأمريكية بالخدمة في الكنيسة القبطية كما أصدر مطران أسيوط فرمانًا كنسيًا لثلاثة من تلاميذ الإرسالية، وأمر البطريرك بإحراق كل الكتب البروتستانتينية في أسيوط، ثم سافر إلى أبو تيج وإخميم حيث أغلقت مدرسة الإرسالية هناك [3].

وهكذا نرى كيف ظلت الكنيسة القبطية متمسكة دائمًا بتراثها التقليدي في الاستقلال عن الكنائس الأوروبية، ورفضها لمحاولات التذويب والدمج برغم الاضطهاد وإرساليات التبشير، واستخدام النفوذ الاستعماري لتحقيق ذلك وكذلك رفضها المستمر للمشروع الحضاري الغربي، وتمسكها بالمشروع الحضاري الإسلامي والثقافة الحضارية الإسلامية للأمة.

---

(١) دكتور هوج ـ الأستاذ الجليل ـ الترجمة العربية.

(١) طارق البشري ـ المسلمون والأقباط ـ مرجع سابق.

(٣) طارق البشري ـ المسلمون والأقباط ـ مرجع سابق.

نعم كان هذا هو الخط الذي يعكس تراث الكنيسة وعقائدها ومصالحها كان هذا هو الخط — الذي انحاز إلى الحركة الإسلامية الوطنية في كفاحها ضد الاستعمار — كان هذا الخط هو الذي أدان سلوك الجنرال يعقوب ورفضه.

وكان هذا الخط هو الذي انخرط في الكفاح الإسلامي تحت قيادة الأفغاني والنديم وعرابي، وكان البطريرك القبطي ينطلق من الموقف التقليدي للكنيسة في انحيازها إلى الثقافة الإسلامية ورفضها للمشروع الثقافي الغربي عندما هاجم المدارس التبشيرية وتصدى لإرساليات التبشير.

وهو الخط الذي جعل البطريرك القبطي ينحاز إلى عرابي في مواجهة الإنجليز والخديوي، بل ويوقع على قرارات المجلس العرفي بعزل الخديوي واستمرار مقاومة وقتال الإنجليز تحت قيادة عرابي.

وهو الخط الذي جعل الكثير من الأقباط ينخرطون في الكفاح الإسلامي الوطني تحت قيادة مصطفى كامل ومحمد فريد، وهو الخط الذي جعل البطريرك يرفض الموافقة على عقد المؤتمر القبطي الذي أوعز به الاستعمار الإنجليزي سنة ١٩١١.

وهو الخط أيضًا الذي شارك في الكفاح الإسلامي الوطني في ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال الإنجليزي، وهو الخط الذي دافع عن حسن البنا وشهد معه الإسماعيلية. وهو الخط الذي جعل كثيرًا من الأقباط يناضلون من خلال حزب مصر الفتاة ذي التوجهات الإسلامية الواضحة.

كان هذا هو الخط الطبيعي والرئيسي في الكنيسة المصرية — وهو الخط الذي مثله دائمًا الأكليروس القبطي ورجال الكنيسة، ومثله دائمًا عموم الأقباط وهو

الخط الذي يعكس بأمانة تراث الكنيسة القبطية وتقاليدها الراسخة وعقائـدها المتميزة.

هذا الخط يؤكد على:

ـ أن الكنيسة المصرية كنيسة مستقلة في عقائدها عن الكنـائس الأوروبيـة، تعرضت للاضطهاد على يد الرومان والصليبيين والاستعمار وأنها مسـتهدفة للتذويب والدمج من قبل الكنائس الأوروبية في الفترة الرومانية وأثناء الغـزو الصليبي، وفي مرحلة الاستعمار والإرساليات التبشيرية.

أن الكنيسة القبطية رفضت دائمًا وبإصرار محـاولات الاتحـاد والـدمج أو الذوبان في الكنائس الأوروبية.

ـ أن الأقباط أصبحوا جزءًا لا يتجزأ من المشروع الحضـاري الإسـلامي وأنهم ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن.

ـ إن الأقباط والكنيسة القبطية رفضت وترفض المشروع الحضاري الغربي الأوروبي على مستوى الثقافة والسلوك والقيم والانتمـاء السياسـي وعلـى مستوى وبالإضافة إلى هذا الخط الرئيسي كان هناك خط هامشي يعكس الولاء للاستعمار والمشروع الحضاري الغربي.. ولكنه ظل دائمًـا خطًـا هامشـيًا ولقيطًا وملفوظًا من الأقباط، وسوف نناقش هذا الخط وتوراته فـي الفصـل القادم إن شاء الله.

الخط الهامشي

في إطار التكتيكات الاستعمارية للسيطرة على بلادنا حاولت قوى الاستعمار زرع مؤسسات وأحزاب وقوى ومثقفين تكون كلها في خدمة المشروع الاستعماري وتبرز له وتعمل كطابور خامس داخل بلادنا. وتبشر بالمشروع الثقافي والحضاري الغربي.

وبديهي أن عموم الأمة رفض هذا التوجه وظل متمسكًا بمشروعه الحضاري الإسلامي والكفاح ضد الاستعمار.

وبديهي أن هناك قطاعًا قد استجاب لهذا المخطط الاستعماري وعمل من خلاله إما كعميل مأجور أو اقتناعًا بالمشروع الحضاري الغربي وكفرًا بالمشروع الحضاري الإسلامي وظل هذا القطاع مجرد قطاع هامشي مرفوضا من الأمة عمومًا ومن الحركة الوطنية خصوصًا.

وكان هذا القطاع الهامشي موجودًا بين المسلمين والأقباط على حد سواء، وهكذا فإن هذا الخط ليس خاصًا بالأقباط ولكنه كان حالة موجودة في كل قطاعات الشعب بمسلميه وأقباطه.

ولكن المخطط الاستعماري كان يركز على الأقباط في هذا الصدد لعدة أسباب منها أنه يمكن إقناع الأقباط بالانحياز إلى المشروع الحضاري الأوروبي بدعوى اشتراكهم مع أوروبا في الدين المسيحي. ومنها أن النجاح في قطاع الأقباط يحقق تمزقًا في النسيج الوطني، ويجعل الحركة الوطنية الإسلامية المناهضة للاستعمار في حالة دفاع عن النفس وعرضة للاتهام بالتعصب والطائفية.

وكان الاستعمار يدرك خصوصية وتميز التراث الكنسي من عدة جوانب، أولاً أن للبابا بالتحديد وللإكليروس عمومًا في الكنيسة المصرية وضعًا متميزًا وخطيرًا وشديد التأثير على الشعب القبطي، بعكس المؤسسة الدينية الإسلامية التي لا تملك باحتكار التفسير الديني أو الخطاب الديني الإسلامي.
ويمكن لأي مسلم رفض أقوالها واتخاذ الموقف الذي يراه متسقًا مع عقائده الدينية دون أن يترتب على ذلك كفر أو حرمان.
كان المخطط الاستعماري يعمل من خلال هذه الحقيقة على السيطرة على الكنيسة القبطية فإذا ما تحقق له ذلك استطاع أن يسيطر على القرار القبطي عمومًا، وهكذا بدأت المحاولات الاستعمارية المستميتة لتحقيق هذا الأمر ولكن الوعي القبطي عمومًا والموقف الصحيح والتميز لرجال الدين القبطي في مصر قد وقفا عائقًا أمام ذلك.

وبسبب ذلك ظل النفوذ الاستعماري على الأقباط محصورًا في قطاع هامشي مرفوض من الكنيسة ومن الشعب القبطي على السواء.
ويأتي الجنرال يعقوب كنموذج مبكر ـ لهذا الخط الهامشي وهو رجل مأجور يعمل في خدمة أي سلطة فقد عمل مع المماليك ومع ظهور الحملة الفرنسية التحق الجنرال يعقوب بخدمتها وعمل في التجسس على حركة الثورة والكفاح الشعبي وقام بأبشع عمليات القهر والتعذيب وجمع الضرائب لصالح الفرنسيين.

وتحقيقًا للهدف الاستعماري الثابت في محاولة استقطاب الأقباط لصالح المشروع الحضاري الغربي قام الجنرال يعقوب بتشكيل ما يسمى بالفيلق القبطي ووضعه في خدمة جهاز القمع الفرنسي. وحاول أن يستدرج

البطريرك القبطي لتأييد هذا المشروع.. إلا أن البطريرك القبطي — ومعه عموم الأقباط — رفض ذلك وأكد انحيازه إلى المشروع الحضاري للأمة ورفض المشروع الحضاري الأوروبي ويحكي د. وليم سليمان عن مشاحنات ومنازعات حدثت بين البطريرك والجنرال يعقوب، لدرجة أن الجنرال يعقوب اقتحم الكنيسة راكبًا جواده شاهرًا سلاحه [1].

على كل حال انتهى أمر الجنرال يعقوب وفيلقه القبطي ورحل مع الفرنسيين غير مأسوف عليه.

ومع دخول الاستعمار الإنجليزي مصر استطاع الإنجليز أن يجدوا يعقوبًا آخر من الأقباط ليعمل معهم، وفي خدمة مشروعهم الاستعماري ألا وهو بطرس غالي.

وعن طريق بطرس غالي استطاع الإنجليز أن يحصلوا على اتفاقية ١٨٩٩ التي أطلقت أيديهم في السودان على حساب مصر. وهو نفسه الذي رأس محكمة دنشواي وأنزل بها أشد العقاب والعذاب بأهالي دنشواي لإرضاء الإنجليز. كما أنه أعاد قانون المطبوعات لتقييد الصحافة الوطنية. وعمل على تمرير مشروع مد امتياز شركة قناة السويس أربعين عامًا أخرى، إلا أن الحركة الوطنية المصرية قررت اغتياله لوأد هذا المشروع المريب والضار بمصالح مصر — فقام إبراهيم الورداني باغتيال بطرس غالي سنة ١٩١٠

---

(١) د، وليم سليمان — الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية.

ويصف د. عصام ضياء الدين بطرس غالي بأنه عمــل كجاســوس لصـــالح الإنجليز أثناء الثورة العرابية [1].

وفي إطار هذا الخط الهامشي أيضًا ظهر أمثال (فريد كامل) الذي حمل على التاريخ الإسلامي في مصر والهجوم على الجماعة الإسلامية وكــذلك فعــل (أخنوخ قانوس) [2] الذي لم يكن قبطيا بــل إنجليزيًــا وكانــت صــحيفتا (الوطن) و (مصر) هما الصحيفتان اللتان حملتا أفكار التيــار الهامشـــي للأقباط والمرتبط مع الاحتلال في تلك الفترة.

ويعلق الأستاذ (طارق البشري) على ذلك بقوله (إن صــحيفة (الــوطن) ساهمت في استثارة الشقاق الطائفي في مصر واصطناعه، كما أنهــا كانــت تطالب بنفي محمد فريد من مصر، وكانت تعكس هنــا هويتهــا الإنجليزيــة والمعارضة للحكة الوطنية) [3].

ويضيف الأستاذ طارق أن صحيفة (مصر) عكست نفس الــروح المواليــة للاحتلال والمناهضة للحركة الوطنية المصرية، وأنها رحبــت بتصــريحات المستر (روزفلت) الذي اتهم فيها المصريين بــالتوحش وبضــرورة بقــاء الاحتلال الإنجليزي لمصر) [4].

بل ووصفته صحيفة (الوطن) بأنه منصف الأقلية من الأكثرية وكانت هــذه الصحيفة تتعمد استفزاز الشعور الإسلامي دائمًا. فهي تشــيد مــثلاً بــاللورد

---

(١) د. عصام ضياء الدين ــ الحزب الوطني والكفاح السري ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) صحيفة (الوطن) من ٢٢ مايو إلى ١٥ يونيو ١٩٠٨ م.

(٣) طارق البشري ــ المسلمون والأقباط ــ دار الشروق.

(٤) نفس المرجع السابق.

(كتشنر) واصفة إياه بأنه فاتح السودان ومذل المسلمين، كما أن الصـــحيفة كانت تناشد الأقباط الاستعانة بالدول الأوروبية ناصرة الإنسانية وأولهم الدولة الإنجليزية [١].

وتصاعدت تلك الحملة واشتدت أوزارها بعد أحداث ١٩١٠ واغتيال بطـــرس غالي. وذلك بتشجيع من الإنجليز وبدعم كامل منهم. وانتهى الأمر إلى عقــد المؤتمر القبطي سنة ١٩١١ الذي طالب بما يسمى بحقوق الأقليات.

ويجب أن نلاحظ أن البطريرك القبطي وعموم الأقباط قد رفضـــوا المـــؤتمر القبطي، كما أدانوا السلوك الطائفي والمنحاز للإنجليز من قبل بعض الأقباط. بل وكتب الأقباط يصفون دعاة الفتنة بأنهم صنائع الاستعمار.

فقد كتب (سالم سيدهم) يتهم (أخنوخ فانوس) بالخيانة ويخاطبه قائلاً (هذا أحد صنائع الإنجليز في مصر والآلة التي يحركها المقطم)، وأضــــاف (أن إنجلترا تستخدم الخونة الذين لا ضمير لهم، لقتل الروح الوطنية وفي الهجوم على أقوى حزب مصري قام إلى الآن وهو الحزب الوطني) [٢].

وفي نفس الإطار وقف (ويصا واصف) و (مرقص حنا) من كبار أعـــلام القبط ضد هذا الشقاق، وكانوا من خاصة أنصار الحزب الوطني [٣].

ويجب أن نلاحظ أيضًا أن هذا الشقاق الطائفي الذي افتعله العنوان الاحـــتلال من الأقباط وصل إلى أقصى حدوده من ١٩٠٨/ ١٩١١، وهي الفترة التـــي

---

(١) محمد سيد كيلاني ــ الأدب القبطي.

(٢) التاريخ المصري ــ سبتمبر ١٩٠٨ م.

(٣) الرافعي ــ محمد فريد ــ دار المعارف.

كان الحزب الوطني قد وصل إلى حالة من القوة والانتشار بحيث أصبح خطرًا على الوجود الإنجليزي في مصر. وإن الإنجليز لجأوا إلى لعبة التفرقة الطائفية وبث النعرات الطائفية عن طريق عملائها كنوع من تطويق الحزب الوطني وجعله في حالة دفاع، وذلك لمنعه من الأخذ بزمام المبادرة وتفجير الثورة الشاملة على الإنجليز في مصر.

ويستخلص الأستاذ (طارق البشري) من أحداث ١٩١١ عددًا من الحقائق الخطيرة قائلاً (والذي يظهر جليًا أن صحيفتي (مصر) و (الوطن) كانتا من أهم منابر الدعوة للمؤتمر القبطي، وأن (أخنوخ فانوس) كان من أهم زعماء هذه الدعوة. وأن دعاة المؤتمر من المسيحيين المصريين كانوا من وكلاء القنصليات الأجنبية وعلى علاقات وارتباطات اقتصادية بهذه القنصليات).

كما أن العائلات المرتبة بالإرساليات البروتستانتينية مثل عائلتي ويصا وخياط كانوا من كبار دعاة هذا المؤتمر، وإن إصرار دعاة المؤتمر على عقده بأسيوط لا يرجع إلى أن نسبة القبط في أسيوط كانت معقلاً لحركة التبشير البروتستانتي ومركزًا للإرساليات والمدارس البروتستانتينية في مصر. وأنه عندما انعقد رحبت به كنائس الإرساليات وألقى تروتر القس الكندي في اجتماع أعضاء كنيسة نهضة القداسة خطبة دعا فيها إلى الصلاة من أجل نجاح مؤتمر الأقباط وأيد مطالب المسيحيين المصريين) [1].

---

(١) طارق البشري ـ المسلمون والأقباط ـ مرجع سابق.

وفي إطار ذلك الخط الهامشي يأتي أيضًا (سلامة موسى) الذي دعا إلى إحلال العامية محل الفصحى. كما دعا إلى الفرعونية، وكذلك دعا إلى الإلحاد واعترف بأنه كافر بالشرق مؤمن بالغرب، واعتبر الرابطة الإسلامية وقاحة ودعا إلى إلغاء الزواج الديني وتغيير النظام الأسري.

ومع كل هذا يعود فيتحدث عن مطالب الأقباط وينتصر لما يسمى باضطهاد الأقباط على يد المسلمين، أي أن (سلامة موسى) هنا يدعو إلى التخلي عن المشروع الثقافي والحضاري للأمة ــ ويدعو إلى الأخذ بالمشروع الحضاري الغربي وذلك خدمة لأهداف الاستعمار.

ومما يؤكد ضلوعه في خدمة الاستعمار أنه وهو الملحد يصبح فجأة مسيحيًا متعصبًا ليثير قضايا الاضطهاد وحقوق الأقليات، وهو السلوك التقليدي للمدرسة الاستعمارية.

وفي نفس الإطار الهامشي أيضًا. وعلى نفس الخط والسلوك يأتي لويس عوض ليدعو إلى التخلي عن الثقافة الإسلامية ويدعو إلى الارتباط بثقافة الغرب ويدعو إلى إحلال العامية محل الفصحى، بل أكثر من هذا نراه يثير الشكوك حول التاريخ الإسلامي عمومًا وقيم الحضارة الإسلامية خصوصًا.

بل ويتعمد تشويه حركة الكفاح الشعبي المصري ضد الاستعمار عن طريق إطلاق التهم والإساءة إلى سمعة الزعماء الوطنيين مثل الأفغاني والنديم وعرابي ومصطفى كامل ومحمد فريد واتهم الحركة الوطنية المصرية بالتعصب الإسلامي والطائفية.

وأعجب من ذلك كله هو اعتباره للخائن العميل (الجنرال يعقوب) أنه رائـــد القومية المصرية!! وتبجحه بالقول بأن الحملة الفرنسية كانت حملـــة تنـــوير واستنارة وليست غزوًا استعماريًا.

إذن فقد وجد داخل الأقباط خطان متميزان هما الخط الرئيسي ويتمثـل فـي عموم الشعب القبطي، وفي الأكليروس والبطريرك، وهذا الخط يتمسك بتراث الكنيسة التقليدي في الانحياز إلى المشروع الحضاري للأمة، والانتماء إلـى الحضارة الإسلامية والثقافية الإسـلامية ومناهضـة المشـروع الحضـاري الغربي.

والخط الهامشي الذي يتبنى المشروع الحضاري الأوروبي ويعمل بالتعاون مع الاحتلال ويرفض المشروع الحضاري الوطني.

وإذا كان الاستعمار قد حاول استخدام عناصر الخط الهامشـي فـي تـرويج سياساته أو تمزيق النسيج الوطني، أو تطويق الحركة الوطنية المصـرية. إلا أن تلك المحاولات ظلت ضعيفة، واستطاع المشروع الحضاري الـوطني أن يطوقها ويقلل من تأثيراتها السلبية.

ووجد الاستعمار أن هناك عددًا من العوامل تحول دون زيادة نفوذ هذا الخط الهامشي داخل الأقباط، منها الوعي القبطي العام ــ التراث القبطي التقليدي. انحياز الأكليروس والبطاركة إلى التراث القبطي التقليـدي. وعـي الحركـة الإسلامية الوطنية وتمسكها بالسلوك الغير طائفي.

وبالطبع اختار الاستعمار أقرب الطرق وأسهلها لدعم الخط الهامشي وزيـادة انتشاره داخل المجتمع القبطي، وإن كان لم يهمل الطرق الأخرى، فبديهي أن تغير التراث القبطي أمر مستحيل، وبديهي أن تزييف الوعي القبطي العام أمر

صعب وبديهي أن دفع الحركة الوطنية الإسلامية إلى السلوك الطائفي أمر صعب جدًا فلم يكن أمام الاستعمار إلا محاولة اختراق الأكليروس والسيطرة على منصب البابوية، والدفع ببطريرك لا يؤمن بالمشروع الحضاري الوطني، بل مقتنع بالمشروع الحضاري الغربي إلى منصب البطريركية.

وهكذا بدأ الزحف الطويل والمنظم لتحقيق هذا الهدف لأن كرسي البطريركية وهيئة الأكليروس ذات تأثير كبير جدًا على المجتمع القبطي ويلزم من الناحية العقائدية الكنسية طاعة البطريرك أيًا كان موقفه الفكري والسلوكي.

وبدأت عناصر من المثقفين الأقباط والمتأثرين بالحضارة الغربية، ومعهم عدد من كبار الأغنياء الأقباط والوجهاء المرتبطين بالمصالح الاقتصادية المشروع الاستعماري الأوروبي، بدأ هؤلاء جميعًا محاولتهم للسيطرة على المجتمع القبطي. بدأوا بالسيطرة على المجالس الملية، أو قل: ضغطوا على البابا كيرلس الخامس لاستحداثها، لتكون وسيلة من وسائل تأثير القوة الثالثة على المجتمع القبطي والكنيسة القبطية.

وسرعان ما دب الخلاف بين هذه المجالس الملية وبين البابا كيرلس الخامس.

وحدث الصدام بين البابا كيرلس الخامس وبين بطرس غالي الذي كان يرأس تلك المجالس الملية. إلا أن الشعب القبطي وقف مع البابا في هذا الصراع.

وحاول عناصر تلك القوة الثالثة المتمثلة في الوجهاء ـ المثقفين المغتربين ـ كبار الأغنياء الأقباط ـ الإطاحة بالبابا كيرلس الخامس. وتنصيب بابا جديد من المؤمنين باتجاهاتهم والموالين لسياساتهم.

واستعان بطرس غالي والمجلس الملي بالاحتلال وبالخديوي ونجح هؤلاء في استصدار قرار بتعيين بطريرك آخر مكان الأنبا كيرلس الخامس.

إلا أن الأكليروس القبطي ومعه الشعب القبطي تجمعوا ومنعوا الأنبا الجديد من دخول مقر البطريركية، وكانوا يهتفون ارجع يا محروم.

وانتصرت إرادة الشعب القبطي على إرادة القوة الثالثة. وعاد الأنبا كيرلس الخامس إلى كرسي البطريركية رغم أنف الاحتلال والخديوي والمجلس الملي.

وكانت هذه التجارب مدعاة لإدراك ضرورة السيطرة بالزحف الهادئ على الإكليروس وعلى كرسى البطريركية، وليس بالانقلاب السافر عليها.

وهكذا تم دفع عدد من شباب القوة الثالثة وخاصة من خريجي الجامعات إلى الالتحاق بالأديرة طلبًا للانخراط في سلك الرهبنة، وكان هؤلاء من المعروفين بعد تمسكهم بالتراث القبطي التقليدي والمنفتحين على الثقافة الغربية والحضارة الغربية والكنائس الأوروبية، كما تم في نفس الوقت عمل عدد من الجمعيات مثل جمعية الأمة القبطية التي أصدرت الكثير من المنشورات تطالب بالحكم الذاتي للأقباط.

وكذلك تم الاهتمام بالسيطرة على أقباط المهجر في أمريكا وكندا واستراليا وأوروبا، ليكونوا من دعاة القوة الثالثة ومن عناصرها النشيطة التي تعمل على ربط القوة الثالثة في مصر بالكنائس الأوروبية، وتحقق لها أيضًا من خلال العمل في المهجر النفوذ السياسي والدعم المالي.

وفي سنة ١٩٥٩ انحازت عناصر تلك القوة الثالثة إلى انتخاب البابا كيرلس السادس على أساس أنه يمثل حلقة وسيطة، لأن قوتهم لم تكن تسمح بتصعيد بطريركًا من داخلهم.

وتمسك البابا كيرلس السادس بالتراث القبطي التقليدي، إلا أنه سمح للقوة الثالثة بالنفوذ إلى المجتمع القبطي عن طريق إنشاء إبرشيات جديدة يتولون إدارتها ورئاستها.

وفي سنة ١٩٧١، توفي الباب كيرلس السادس ووجدت القوة الثالثة أن الفرصة مواتية فلديهم الكثير من العناصر في الأكليروس القبطي، كما أن الظروف المحلية والدولية في ذلك الوقت كانت تسمح بذلك، وهكذا جاء البابا شنودة الثالث وأصبح بطريركًا للأقباط سنة ١٩٧١.

في كتاب (المسيحية السياسية في مصر) للدكتور (رفيق حبيب) تعرض الدكتور رفيق حبيب لتيارات المسيحية السياسية في مصر. وقد جعل البابا شنودة أحد هذه التيارات السياسية.

ومن حيث المبدأ فمن الطبيعي أن تموج الحياة في المجتمع القبطي بالتيارات السياسية التي تموج في المجتمع عمومًا، ومن الطبيعي أن يكون للأقباط الحق في العمل السياسي مع أي من الأحزاب والاتجاهات السياسية الموجودة على الساحة، ومن حق البابا شنودة نفسه قبل أن يصبح بابا للأقباط أن يقتنع ويؤمن بما شاء من الأفكار السياسية.

نعم إننا نرى وندعو إلى انحياز المسلم والقبطي على السواء إلى المشـــروع الحضاري الإسلامي الوطني، ونعم نحن ندين ونرفض الانحياز إلى المشروع الحضاري الغربي سواء جاء هذا الانحياز من مسلم أو من قبطي.

أي أن موقفنا من التيارات السياسية المسيحية في مصر هو نفس موقفنا مـــن التيارات السياسية السائدة في المجتمع المصري عمومًا بمسلميه وأقباطه، فما نقبله في الوسط الإسلامي نقبله في الوسط المسيحي والعكس صحيح تمامًا.

ولكن يجب أن ندرك هنا خصوصية هامة جدًا... وهي أن الإسلام لا يعترف بسلطة رجال الدين المسلمين ولا يحتم على المسلم اتباعهم بلا قيد أو شـــرط، بل من حق أي مسلم أن يقبل أو يرفض اجتهاد علماء الإسلام، بل عليه أيضًا أن يجتهد هو في الدين والسياسة وكل شيء إذا كان ممتلكًا لشروط الاجتهـــاد طبعًا.

وبالتالي فالموقف العقائدي أو السياسي لعلماء الدين الإسلامي لا يلزم المســـلم بالضرورة ولن يترتب على رفض المسلم لهذا الموقف تعرضـــه للحرمـــان الديني أو الاتهام الكفر والمروق أو شيء من هذا القبيل.

أما في الكيان القبطي المسيحي فإنه وفقًا للعقيدة القبطية فإن القبطـــي ملتـــزم بطاعة البطريرك وإلا شعر بالإثم والحرمان.

ومن الطبيعي والحالة هذه أن يلتزم البطريرك بالتراث الكنسي التقليدي فـــي الفصل بين السلطة الزمنية والروحية وفي التمسك باســـتقلال الكنيســـة عـــن الكنائس الأوروبية ويدعم الانتماء القبطي إلى المشروع الحضاري الوطني..

والمفترض أن البابا شنودة بمجرد أن أصبح بطريركا أن يترك رؤيته السياسية جانبًا وأن يتمسك ويتصرف وفقًا للتراث الكنسي القبطي الثابت لأنه إذا أدخل رؤاه السياسية ومارس السياسة من خلال الكنيسة لكان هذا أولا خروجًا على التراث القبطي وثانيًا جر الأقباط جميعًا الملزمين بطاعته باعتباره بطريركا لدعم مشروعه السياسي حتى لو تعارض مع رؤاهم السياسية وهنا مكمن الخطر فإذا أدركنا أن الجذور السياسية للبابا شنودة تعكس الرفض للمشروع الحضاري الوطني، وتتعاطف مع المشروع الحضاري الأوروبي وترى ضرورة التعاون مع الكنائس الأوروبية لأدركنا خطر المسألة على مصالح الوطن عمومًا وعلى المشروع الحضاري الوطني عمومًا، وعلى الأقباط والكنيسة القبطية خصوصًا.

يحكي الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه (خريف الغضب) أن السادات وممدوح سالم وزير الداخلية ١٩٧١ وغيرهما من الجهاز الحكومي كانوا يفضلون انتخاب البابا شنودة كبطريرك للكنيسة القبطية عقب موت الأنبا كيرلس السادس وأن هيكل قد عارض في ذلك وطرح أسبابه لتلك المعارضة وألمح الأستاذ هيكل في نفس الكتاب إلى احتمال استخدام الحكومة المصرية لنفوذها لترجيح كفة البابا شنوده على غيره من المرشحين للكرسي البطريركي ونحن بالطبع لا ندري إن كانت رواية هيكل صادقة أم كاذبة إلا أنه من المؤكد أن السادات كان يفضل البابا شنودة وأن علاقتهما كانت جيدة قبل وفي

أوائل تولي البابا شنودة كرسي البطريركية، وهذا ما يؤكده البابا شنودة وما أكده أنور محمد على لسان البابا شنودة في كتابه (السادات والبابا).

والسؤال هنا لماذا فضل السادات وجهازه الحكومي ترشيح البابا شنودة لكرسي البطريركية؟

هل يرجع ذلك إلى أن السادات أراد بطريركًا يمارس السياسة فتستخدمه الحكومة بطريقة أو بأخرى لتمرير سياساتها؟

أم أن السادات كان يريد بطريركًا من الجيل الجديد ليدعم مشروع السادات التغريبي حيث أن الجيل القديم من الكهنة كان يرفض التغريب ويتمسك بالتراث القبطي التقليدي؟

وأيًا ما كان السبب فإن ممارسة البابا للسياسة أمر ترفضه العقائد الكنسية وترفضه قواعد التراث القبطي الثابتة، وبالتالي فإن إقحام البابا نفسه في المسائل السياسية أمر مرفوض.

وقد يقول البعض وكيف تحل المشاكل القبطية أو المشاكل في المجتمع القبطي عمومًا إذا لم يتدخل البابا والرد هنا بسيط، لأن تلك المشاكل يمكن أن يحلها السياسيون الأقباط الموالون منهم للحكومة أو المعارضون.

ويبقى البابا مقتصرًا على الجوانب الروحية، لأن تدخل البابا في الأمور السياسية يخلق بالتأكيد أزمة طائفية، أن البابا الذي من المفروض أن يتمتع بالطاعة التامة لدى الأقباط لو أبدى رأيًا في مسألة أو مشكلة أو قضية

سياسية، فهو يجبر الأقباط كلهم بالضرورة على هذا الرأي، حتى لو كان منهم من لا يرى مثل رأيه في القضايا السياسية.

التصرفات التي قام بها البابا شنودة خضعت لكثير من التقييم وخاصة من الرئيس السادات ومن الصحفيين ومن لجان التقصي الحقائق بمجلس الشعب، وأخيرًا من المحكمة الإدارية العليا، وكذلك من دفاع الحكومة أمام المحكمة الإدارية ونحن هنا سنورد كل هذا التقويمات ثم نعتمد على الثابت منها.

السادات مثلا في خطابه أمام مجلس الشعب في ١٤ مايو ١٩٨٠ اتهم البابا شنودة بما يلي: ـ

أن البابا شنودة يريد أن يجعل من الكنيسة سلطة سياسية، وأن الفتنة الطائفية من ٧٢/ ٧٨ سببها البابا شنودة، وأن البابا شنودة يحرض أقباط المهجر على التظاهر أمام الأمم المتحدة وأمام البيت الأبيض الأمريكي وأنه يتصل بالرئيس كارتر ليحثه على ليّ ذراع السادات وإحراج موقف السادات أمامه.

وأنه يقف وراء المنشورات التي توزع في أمريكا عن الاضطهاد الذي يتعرض له المسيحيون في مصر، وكذلك المقالات والإعلانات المنشورة في الصحف الأمريكية بهذا الصدد. أن البابا شنودة ألغى الاحتفالات بالأعياد القبطية احتجاجًا على التفكير في تطبيق الشريعة الإسلامية.

أن البابا شنودة كان وراء دعوة المجمع المقدس للاحتجاج على إصدار مجلس الشعب للمادة الثانية من الدستور الخاصة بجعل الشريعة الإسلامية هي

المصدر الأساسي للتشريع، ودعا الناخبين الأقباط إلى عدم التصـــويت بـــنعم على تعديل الدستور.

أن البابا شنودة يقف وراء مخطط ليس لإثارة الأقباط فقــط، ولكـــن لإثـــارة المسلمين واستفزازهم.

أن البابا شنودة هو أكبر من أضر بالأقباط، وأنه لم يضر أحد بالأقباط مثلمـــا فعل شنودة وأن هناك عددًا من الأقباط يحارب في صفوف الموارنة في لبنان.

في تقرير لمجلس الشعب المصري أعدته لجنة فرعية مكونـــة مـــن محمـــد رشوان وكيل المجلس وعضوية كل من حافظ بدوي/ محمد محجوب، كمـــال هنري أبادير، كامل ليلة، ألبرت برسوم سلامة، مختار هاني، كمال الشاذلي، إبراهيم شكري، ألفت كامل، إبراهيم عوارة. جاء في التقرير:

(تأكد للجنة أن بعض المتطرفين من القيادات المسيحية وبعض المتعصـــبين من رجال الكنيسة قد حاولوا تضخيم بعض الأحداث الفردية وتصويرها فـــي صورة صراع ديني وأنها اضطهاد للأقباط. بل ووصل الأمر إلى حد افتعال بعض الأحداث وإلصاق التهمة بالمسلمين بهدف إذكاء نار الفتنة واتخذ بعض القسس من مثل هذه الأحداث مادة للموعظة التي يلقونها في الكنائس، فتحولت بعض الكنائس إلى منابر لنشر الشائعات الكاذبـــة وبـــث روح الفرقـــة بـــين المسلمين والمسيحيين).

وتسجل اللجنة أسفها مما لديها من قرائن ودلائل علـــى أن بعـــض القيـــادات الكنسية ومنها رأس الكنيسة دأبوا على التشكيك. وأنهم تمادوا فـــي مســـلكهم

وأوعزوا بطبع منشورات وتسجيلات عن الأحداث دونما تمحيص وأوعـزوا بنشرها في المجلات القبطية التي تصدر داخل البلاد وأقاموا صلات مع بعض جهات أجنبية ومع بعض المغتربين المصريين في الولايات المتحـدة وزودوا المجلات والصحف القبطية التي تصدر بالخارج بمعلومات مضـللة وغيـر صحيحة فضلاً عن الشائعات الكاذبة).

ويضيف التقرير (وقد صور الطموح السياسي للقيادة العليا للكنيسة (البابـا شنودة) أن تقيم الكنيسة من نفسها دولة داخل الدولة).

في مقال للأستاذ (طلعت يونان). وهو قبطـي. بتـاريخ ١٦/ ١٩/ ١٩٨١ الأهرام، اتهم الأستاذ يونان البابا شنودة اتهامات مباشرة قائلاً (الفتنة الطائفية ولدت على أرض مصر وفرضت على شعبها يوم حاول البعض سـامحه الله خلق الكيان الذاتي أو الاستقلالي للأقباط والنظر إلى البطريركية علـى أنهـا رئاسة سياسية للأقباط).

وأضاف الأستاذ يونان في مقال آخر بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٩٨١ الأهرام قـائلاً: (إن الحوادث الفردية التي تقع على مسيحيين يتم تجسيمها وتصويرها علـى أنها مخطط اضطهاد، أما الحوادث التي تقع من مسـيحيين علـى مسـلمين بطريق الافتعال فلا يتم تداولها وتظل في إطار الحوادث الفردية).

وإذا حاولنا النظر في التقارير والأقوال السابقة نجد أن السادات قد اتهم البابا شنودة باتهامات قد يقول البعض إن السادات متحامل على البابا ــ حسـنًا ــ ليكن السادات متحاملاً على البابا.ولكن ماذا عن تقرير اللجنة البرلمانية وهي

تضم في عضويتها العديد من الأقباط كما تضم شخصيات محترمة وأمينـــة، ولا يختلف على ذلك أحد مثل المهندس إبراهيم شكري وغيره.

وقد وجهت تلك اللجنة نفس التهم إلى البابا شنودة، فهل كان أعضاء اللجنـــة الأقباط. والمهندس إبراهيم شكري والدكتور إبراهيم عواره متحاملين أيضًـــا على البابا؟

حسنًا، فماذا عن كلام الأستاذ (طلعت يونان) وهو قبطي وغير مطعون في قبطيته ولا متهم بالانحياز إلى السادات..

ألم يقل: (إن البابا شنودة يحاول خلق الكيان الذاتي الاستقلالي للأقباط والنظر إلى البطريركية على أنها رئاسة سياسية؟)

حسناً. فلتكن كل هذه الشهادات مطعونًا في صحتها. فماذا عن حكم محكمـــة القضاء الإداري. التي رفضت التظلم الذي قدمه البابا شنودة وجاء في حيثيات حكمها التاريخي بتاريخ ٣/ ١/ ١٩٨٢:

(إن البابا شنودة خيّب الآمال وتنكب الطريق المستقيم الذي تمليه عليه قوانين البلاد واتخذ من الدين ستارًا يخفي أطماعًا سياسية، كل أقباط مصر براء منها وإذا به يجاهر بتلك الأطماع واضعًا بديلاً لها على حد تعبيره بحرًا من الدماء تغرق فيه البلاد من أقصاها إلى أقصاها باذلاً قصارى جهده في دفع عجلـــة الفتنة بأقصى سرعة، وعلى غير هدى في كل أرجاء البلاد غير عابئ بوطن يأويه، ودولة تحميه وبذلك يكون قد خرج عن ردائه الذي خلعه عليه أقبـــاط مصر).

وفي الحقيقة فإن هذا الحكم الذي لا يجرؤ أحد على الاختلاف حوله أو الطعن في نزاهته قد لخّص المسألة كلها وحدّد الموضوع تحديدًا دقيقًا.

فأقباط مصر أبرياء من هذا السلوك الذي يسلكه البابا شنودة، والبابا شنودة هنا خارج على التراث الكنسي التقليدي وهو الرأي الذي كررناه دائمًا.

إن البابا شنودة يدفع عجلة الفتنة بأقصى سرعة، وهذه بالطبع جريمة كبرى.

إن البابا شنودة يريد إغراق البلاد في بحر من الدماء وهذه تهمة أكبر.

إن للبابا شنودة أطماعًا سياسية، وهذا بالطبع مخالف للتراث الكنسي، ومخالف لحدود العقيدة المسيحية القبطية التي رسمتها لدور البطريرك.

وهكذا فإن الحقائق الثابتة التي أكدتها حيثيات حكم محكمة القضاء الإداري والتي أكدتها الوقائع الثابتة تؤكد كلها أن القوة الثالثة التي نجحت بالوصول بممثليها، وخاصة البابا شنودة إلى الأكليروس المسيحي القبطي. هي قوة تعادى المشروع الحضاري للأمة، وتريد إلحاق الأقباط بالمشروع الحضاري الأوروبي، ولا تحافظ على الاستقلال التقليدي للكنيسة القبطية في مواجهة الكنائس الأوروبية، وهي تسعى لإغراق البلاد في الفتنة الطائفية لتحقيق كل هذا.

ومن الحقائق الثابتة التي لا يختلف عليها أحد:

أن البابا شنودة يكثر من لقاء سفراء الدول الأوروبية وخاصة أمريكا، وأنه كلما سافر إلى الخارج استقبله الرئيس الأمريكي، وبالطبع هذا أمر خارج عن

الحدود التي ترسمها العقيدة القبطية لمهمات البطريرك، وهـذا تـدخل فـي السياسة مخالف للتراث القبطي.

أن البابا شنودة مفرط في تصريحاته السياسية والصحفية. ولم يتـرك قضـية سياسية تخص المسلمين أو الأقباط إلا وأدلى برأيه فيها، ولعل من أهم السمات الخاصة بالبابا شنودة هو حضوره الصحفي المستمر وإكثاره من الأحاديـث الصحفية بحيث أصبح أحد نجوم الصحافة الثابتة منذ ١٩٧١ وحتى اليوم.

وهذا أيضًا خروج على التقاليد القبطية والتراث القبطي والمهمـات الدينيـة للبطريرك.

إن البابا شنودة كان وراء عقد المؤتمر القبطي في يناير ١٩٧٧ وقـد طالـب المؤتمر بإذاعة قبطية وجامعة قبطية، ومزيد من التمثيل القبطي فـي هيكـل النظام السياسي، وحذر المؤتمر من تطبيق الشريعة الإسـلامية، وعلينـا أن نقارن هنا بين موقف البابا شنودة الذي يقف بنفسه بل يدبر عقد مؤتمر قبطي، وبين موقف البابا كيرلس الخامس عندما رفض عقد المؤتمر القبطـي سـنة ١٩١١ وقاطع هذا المؤتمر.

أن البابا شنودة احتج بشدة على النية لتطبيق الشريعة الإسـلامية واعتـرض على تغيير المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الإسلامية، وعلينـا أن نقارن هنا بين موقف البابا شنودة الذي يقف بنفسه بل يدبر عقد مؤتمر قبطي، وبين موقف البابا كيرلس الخامس عندما رفض عقد المؤتمر القبطـي سـنة ١٩٧٧ ذلك صراحة وتحذيره من التفكير في تطبيق الشريعة الإسلام بـل إن

البابا شنودة يصوم احتجاجًا على ظهور النية بتطبيق بعض الأحكام الإسلامية كما أعلن إلغاء الاحتفالات الدينية احتجاجًا على ذلك.

وفي الحقيقة فإن هذه النقطة تمثل قمة الاستفزاز، وتمثل أيضًا قمة الخروج على التراث القبطي والوطني، فالشريعة الإسلامية إذا كانت بالنسبة للمسلمين مظهرًا من مظاهر طاعة الله تعالى، فإنها بالنسبة للمسلم والمسيحي مظهر من مظاهر الاستقلال الوطني والتميز في الهوية والانتماء، وبالتأكيد على المشروع الحضاري الوطني ورفض المشروع الحضاري الأوروبي.

والبابا شنودة هنا يخطئ عدة أخطاء:

أولها: ــ أنه يخرج عن حدود وظيفته الدينية التي حددها التراث الكنسي ويتدخل في أمور سياسية.

وثانيها: ــ أنه يعادي المشروع الحضاري للأمة الذي يؤمن به الأقباط والمسلمون أي هو هنا خارج على الإجماع الوطني ومنحاز إلى المشروع الحضاري الغربي.

وثالثها: ــ أنه هنا خرج على الوجدان القبطي المنحاز عمومًا إلى المشروع الحضاري الإسلامي، باعتبار أن الأقباط جزء من النسيج الثقافي والحضاري الإسلامي، ومنحازون إلى الحضارة والثقافة والوطن الإسلامي، وخرج على هذا الوجدان القبطي خصوصًا في مسألة الحدود الإسلامية حيث أكد بحث أجراه المعهد القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة تحت إشراف د.

أحمد المجذوب سنة ١٩٨٥ أن ٧٢ % من الأقباط يريدون تطبيق الشـريعة الإسلامية.

وهذه النسبة تعد إجماعًا قبطيًا على هذا التطبيق، لأنها جاءت من الأقباط برغم توجيهات البابا لهم برفض ذلك وبرغم صيامه هو شخصيًا احتجاجًا على ذلك، وبرغم موقفه الصريح والمعلن من الشريعة وموقف المجمع المقدس الذي يديره من قضية الشريعة.

أي أن هذه النسبة جاءت بالمخالفة لرأي البطريركية، وهذه نقطة هامة جدًا إذا أدركنا طبيعة المجتمع القبطي وعلاقة الشعب القبطي بالبطريركية.

أن هناك العديد من الجمعيات القبطية في داخل مصر وخارجها وكذلك هناك تجمعات قبطية في المهجر، وخاصة في أمريكا وكندا واستراليا وأوروبا وهناك صحفا تعبر عن هذه الاتجاهات. وهؤلاء يعلنون صراحة أن مصر ملك للمسيحيين، وأن على المسلمين أن يرحلوا منها! أو ينادون بإقامة دولة قبطية، أو يصل بهم الأمر إلى السب والقذف في حق الإسلام والرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوان الله عليهم والمسلمين عمومًا.

وإذا كنا ندرك ونؤكد أن عموم الأقباط يدينون هذه الممارسات ويرفضونها، وإذا كنا ندرك أن هذه التجمعات مشبوهة الارتباطات والتمويل وأنها لا تعبر إلا عن نفسها. فإن الكثير من القرائن تقوم على دعم البابا شنودة لهذه التجمعات.

وإذا أسقطنا هذه القرائن فإن البابا شنودة على الأقل لم يقف موقف الإدانة من هذه التجمعات، ولم يظهر لها الانتقاد فضلاً عن إصدار حرمان كنسي لها.
وهذه التجمعات المشبوهة يقول عنها الأنبا غريغوريس (أن الجمعية القبطية التي تتبنى الفتنة الطائفية بين أقباط المهجر في أمريكا وكندا واستراليا وأوروبا وضعت لها دستورًا في عدم الولاء للسفارات المصرية بالخارج، وهذا اعتداء على مبادئ الكنيسة وأن هذه الجمعيات على صلة مشبوهة مع دول وعناصر معادية لمصر، وأن لها مخططات للقيام بمظاهرات وطبع منشورات ضد مصر).

إن البابا شنودة يكثر من استقبال ودعم عناصر الإرساليات التبشيرية الأمريكية خصوصًا والأوروبية عمومًا، وهذا مخالف للتراث الكنسي المناهض للإرساليات التبشيرية، كما أن البابا يتعاون سرًا وعلنًا مع مجلس الكنائس العالمي، وهو المجلس المرتبط بالمخابرات الأمريكية وهذا أيضًا خروج على التراث الكنسي القبطي التقليدي في الاستقلال عن الكنائس الأوروبية.
إن البابا شنودة يتحالف مع العلمانيين عمومًا والشيوعيين خصوصًا، وهذا بالطبع أمر يعاكس تمامًا عقائد المسيحية عمومًا والقبطية خصوصًا، وقد ظهر هذا واضحًا في منشور البابا أثناء انتخابات نقابة الأطباء سنة ١٩٩٠. ولعل هذا التحالف المشبوه يستحق وقفة أكثر تفصيلاً.

وإذا كنا قد اعتمدنا على الأحداث الثابتة والمواقف المعلنة التي لا ينكرها أحد وعلى حيثيات حكم قضائي فإننا هنا سنورد ما جاء بتقرير مباحث أمن الدولة نقلاً عن الأستاذ أنور محمد في كتابه (السادات والبابا) مع الأخذ في الاعتبار أن رأينا في تقرير المباحث هذا، وتقارير المباحث عمومًا هي مجرد محضر تحريات أو جمع استدلالات ويخضع تقدير ما جاء فيه لرقابة القضاء.

يقول الأستاذ أنور محمد (والاتهامات التي أوردها تقرير المباحث في حق البابا شنودة أربعة هي: ـ

أولاً: تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر وأن البابا شنودة كان يحث المسيحيين على إثبات الوجود المسيحي المتميز؟

ثانيًا: الحض على كراهية النظام القائم. وأنه يقوم بإيفاد الشخصيات الدينية لتعبئة الرأي العام المسيحي في الخارج ضد النظام والسلطات في مصر.

ثالثًا: إضفاء الصبغة السياسية على منصب البطريرك واستقلال الدين لتحقيق أهداف سياسية.

رابعًا: إثارة الأقباط.

في حديث البابا شنودة إلى الأستاذ أنور محمد في كتابه. يقول البابا شنودة: (إن رئيس مجلس الكنائس العالمي. ووفدًا من الكنائس الأمريكية ورئيس وزراء اليونان قد توسطوا لدى السلطات المصرية للإفراج عن البابا شنودة المحدد إقامته في الدير) ولا ندري إن كان هذا مجرد حرص على حقوق الإنسان أم تدخلاً في شئون مصر الداخلية؟ ولماذا لم يرفض البابا شنودة هذه

الوساطات ويستنكرها خاصة أن علاقات مجلس الكنائس العالمي بالمخابرات الأمريكية أمر معروف.

وفي نفس الحديث يحكي البابا شنودة لأنور محمد في كتاب (السادات والبابا) أن كثيرًا من الجامعات والمعاهد، وكذلك عمد المدن الأمريكية كانوا في استقبال البابا وأن الجامعات والمعاهد والمدن دعته لإلقاء محاضرات، وأن الكثير من المدن الأمريكية سلمته مفاتيحها وكذلك إحدى المدن أعطته حق المواطنة. كما أنه استقبل من الرئيس الأمريكي كارتر.

ونسأل بدورنا لماذا اهتمام السياسيين الأمريكيين ومراكز الأبحاث والمعاهد والجامعات وعمد المدن بشخصية دينية قبطية من المفترض أنه وفقًا للعقيدة الكنسية القبطية أنه لا علاقة لها بالسياسة؟!

التحالف المشبوه

من المسئول عن أحداث الفتنة الطائفية؟!. الكتاب المحترمون من المسلمين والأقباط على السواء يقولون إنها زراعة استعمارية وأن الأصابع الإنجليزية كانت من ورائها بالأمس. والأصابع الصهيونية والأمريكية تقف اليوم من وراء تلك الأحداث.

الدكتور (وليم سليمان) قال هذا — ونقله عنه أيضًا (أبو سيف موسى) في كتابه (الأقباط والقومية العربية)، وجريدة (الشعب) في عدد ٤٠١٨ — ١٩٩٠ أشارت إلى مخطط أجنبي لإثارة الفتنة الطائفية.

والجاسوس الأمريكي التي حكمت المحكمة بإدانته وحبسه عشر سنوات وهــو (اسمي يوسف) وكان قد كلف ببحث إمكانية عمل فتنة طائفية بين المسلمين والأقباط، وهو بالمناسبة قبطي وأبوه يحمل الجنسية الأمريكية وكذلك شــقيقه وأسرته وهم أقباط مصريون أصلاً.

البابا شنودة اتهم السادات بأنه افتعل حوادث الفتنة وقال البابا شــنودة بـــاللفظ الواحد في حواره مع أنور محمد (السادات والبابا):

إن السادات هو السبب الرئيسي للفتنة.

السادات اتهم البابا شنودة بإثارة الفتنة. وكذلك تضمن تقرير لجنـــة مجلـــس الشعب نفس الاتهام. وكذلك تضمن تقرير المباحث المشار إليه سابقاً. بل أشار حكم القضاء المصري إلى ذلك أيضًا.

ولكن الحقيقة أننا نرى أنه لم ولن تحدث فتنة طائفية في مصر بإذن الله تعالى. وإذا كنا قد أوضحنا في بداية هذا البحث أن الحوادث التي شهدتها مصر منذ الحملة الفرنسية وحتى ١٩٧١ لم تكن حوادث طائفية. أو أنها حوادث افتعلها الفرنسيون والإنجليز ودوائر الاستعمار عمومًا. وأن مسلمي مصر وأقباطهـــا أبرياء من الفتنة الطائفية فإننا هنا سنناقش أحداث ما بعد ١٩٧١.

فمن خلال الرجوع إلى تقرير اللجنة البرلمانية التي تضم أقباطًـــا ومســـلمين وتضم المهندس إبراهيم شكري والدكتور عواره والأستاذة ألفت كامل. ومـــن خلال شهادة الأستاذ طلعت يونان ومن خلال الرجوع إلى تحقيقات النيابة نجد أنه:

لم يحدث أي اعتداء إسلامي على أي كنيسة في مصر فمثلاً حريــق كنيســة الريحان الأثرية سنة ١٩٧٢ أثبت تقرير المعمل الجنائي (وكان خبير المعمل الجنائي الذي كتب التقرير مسيحيًا)، أن سبب الحريق شمعة تركـت سـهوًا على مكونات خشبية وحريق دير الفاخوري في جبل إسنا عـام ١٩٧٧ كـان بسبب سرقة عادية، ولا توجد أي أسباب طائفيــة وراء الحــادث، وســرقة متعلقات كنيسة دير الرسل المرقسية بقرية إطفيح مركز الصــف ثبـت مــن التحقيق القضائي أن كاهن الكنيسة أرسلها بنفسه لبعض المســيحيين لإثــارة نعرات طائفية.

لم تشهد مصر أي حوادث طائفية فقضية التوفيقية مركز سمالوط جنايات ٩٣ لسنة ١٩٧٨ كانت مجرد قضية ثأر شخصي، وقد تدخل الأنبا إيفانتوس أسقف سمالوط، وتم الصلح بين العائلتين المتخاصمتين إلا أنه من العجيب أن رئاسة الكنيسة القبطية وجهت اللوم للأسقف القبطي ورفضت هذا الصلح!!

حوادث ما يسمى باختطاف الفتيات القبطيات ثبت مــن التحقيــق القضــائي والبرلماني أنها جميعًا حالات حب تنتهي بالزواج بين قبطيــة ومســلم، ولــم يحدث فيها إكراه أو اغتصاب، وذلك بشهادة المجلس الملي القبطي.

يقول الأستاذ (طلعت يونان) في مقال بالأهرام ٢٣/ ٩/ ١٩٨١ إن الحوادث التي تقع للمسيحيين يتم تجسيمها للمبالغة فيها، وإنها مجرد حــوادث فرديــة وليست طائفية، ويضيف الأستاذ طلعت يونــان إن رئاســة الكنيســة تفتعــل الحوادث بهدف الزعم باضطهاد الأقباط، مثل حادث حريــق أحــد المنــازل

بالخانكة عام ١٩٧٨ التي ثبت من التحقيق القضائي فيها أن الرئاسة الدينية القبطية افتعلتها.

وأنه وصل الأمر بالقيادة الدينية القبطية أنها أبلغت رسميًا عن حادث مفتعل لعرّيف قبطي بالقوات المسلحة زعمت أنه سجن في غرفة مظلمة ويتم تعذيبه لاعتناق الإسلام، ثم أثبت التحقيق أن المذكور مسجون، ومن ذوي السوابق في القوات المسلحة.

ويستمر الأستاذ طلعت يونان في شهادته وهو قبطي بأن التقارير تشير أيضًا إلى عشرات الحوادث التي ثبت فيها اعتداء المسيحيين على المسلمين، وهي قضايا قتل وضرب وقضايا أخلاقية، ولم يزعم المسلمون أنها طائفية ولم يتحدث عنها أحد.

يقول تقرير لجنة تقصي الحقائق بمجلس الشعب أن حادثة الخانكة سنة ١٩٧٢ كان مفتعلاً من البطريرك الجديد شنودة كنوع من اختبار صلاة النظام لفرض بعض المطالب عليه، وأن الكنيسة المزعومة التي حدث الخلاف حولها لم تكن كنيسة أصلاً.

اتهم نقيب الصحفيين الأسبق الأستاذ (عبد العزيز الشوربجي) أن السادات ووزير الداخلية افتعلوا أحداث الزاوية الحمراء سنة ١٩٨١، وأن الحادثة لم تكن لها علاقة بالطائفية.

في حوادث أبي قرقاص والمنيا الأخيرة وغيرها نجد أن المشكلة تبدأ وتثور من خلال اتهامات أخلاقية معينة وبسبب التركيبة النفسية والاجتماعية للصعيد

والريف عمومًا، فإن الناس تستثار من الجرائم الأخلاقية، وتصب غضبها على مرتكب هذه الجرائم سواء كان مسلمًا أو مسيحيًا.

وإذا كانت هذه الحوادث قد وقعت على مسيحيين فإن غيرها قد وقع على مسلمين مثل حرائق أندية الفيديو مثلاً، وبصرف النظر عن رأينا في مثل هذه الأحداث إلا أنها أحداث غير طائفية.

إذًا فليس هناك أحداث طائفية بل حوادث أخلاقية تقع على مسلمين أو مسيحيين أو أنها أحداث شخصية وعائلية أو أنها حوادث مفتعلة في إطار الصراع السياسي بين البابا والسادات أو بين السادات والمعارضة أو حوادث يتم تضخيمها لأسباب معينة.

وتضخيم الأحداث وصبغها بالصبغة الطائفية هدف استعماري قديم. ومصر البريئة من الطائفية والتعصب تتربص بها القوى الاستعمارية وهؤلاء يستخدمون أدواتهم المحلية من العلمانيين والشيوعيين فنجد الصحافة والإعلام العلماني عمومًا والشيوعي خصوصًا يلتقط حادثة فردية هنا أو هناك ويحاولون تجسيمها وتضخيمها، وإخراج حوادثها عن إطارها الطبيعي وصبغها بالطائفية، وذلك لتحقيق عدة أهداف.

أولاً:

تمزيق النسيج الوطني خدمة للاستعمار والصهيونية ومن المعروف أن العلمانيين والشيوعيين ذووا صلات مشبوهة بهذه الدوائر، فمثلاً (فرج على

فودة) هو " زبون " دائم على موائد السفير الإسرائيلي ولا يخفي فرج فـودة إعجابه بالحضارة الغربية والسياسة الأمريكية بالتحديد.

والشيوعيون من ناحيتهم معروفون بصلاتهم بإسرائيل وإنجلترا وأمريكا، وقد كشف هذه الصلة وتحدث عنها كل من المستشار (طارق البشري) في كتابه: (الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥/ ١٩٥٢) ــ دار الشروق ــ والأستاذ الدكتور (رءوف عباس) أستاذ التاريخ في جماعة القاهرة في كتابه (أوراق هنري كورييل) بل من المعروف أن الحركة الشيوعية في مصر نشأت أصلاً على يد المخابرات الإنجليزية واليهود في مصر.

ثانياً:

تحقيق نوع من التخويف، وبالتالي العزلة في قطاع الأقباط ليسهل بعد ذلك استخدامهم لصالح السياسة الاستعمارية وهو ما لن يحدث بإذن الله.

ثالثًا:

إن العلمانيين والشيوعيين يريدون بتضخيم هذه الحوادث وافتعالها اتخاذها ذريعة على المشروع الحضاري الإسلامي والحركة الإسلامية، وتحريض النظام على ضربها، وإيجاد المبرر لحرمانها من التواجد القانوني والسياسي الرسمي على أساس أن السماح لها بالتواجد القانوني يثير الحساسية القبطية.

وهذا طبعًا غير صحيح فالأقباط في عمومهم هم أحرص الناس على المشروع الحضاري الإسلامي.

وفي الحقيقة فإن هذا سلوك علماني وشيوعي تقليدي، بل إن الشيوعيين كانوا وراء المنشور المزعوم والمنسوب للبابا، والذي ظهر سنة ١٩٧٢، وكان بالمنشور كلام خطير كفيل بإغراق البلاد في بحر من الدم لولا الوعي الإسلامي الفذ.

المشروع العلماني والشيوعي بطبيعته مشروع يعادي الدين الإسلامي والمسيحي معًا، وهو مشروع يعادي المشروع الوطني وينحاز للمشروع الحضاري الأوروبي، ومن الطبيعي أن المسلم المتدين والقبطي المتدين يرفضان المشروع العلماني، والمفروض أن الكنيسة ضد الإلحاد بالطبع.

ولكن العجيب أن يحدث التحالف بين البابا شنودة وبين العلمانيين عمومًا والشيوعيين خصوصًا، بل وأصبح البابا شنودة نجمًا ساطعًا في صحف اليسار، وأصبحت الكتابة عنه والإشادة به والتغزل في شخصيته أمرًا معلومًا.

وقد يقول قائل إن هذا ليس ذنب البابا شنودة وإن هذا التحالف من جانب واحد أي من جانب الشيوعيين والعلمانيين فقط. أو إن هؤلاء يحاولون استخدام الورقة القبطية في صراعهم السياسي.

ولكن الوقائع تؤكد أن التحالف قائم بين الطرفين بل إن البابا شنودة مثلاً ينشر بيانًا رسميًا في جريدة (وطني) يناشد فيه الأطباء الأقباط بإعطاء أصواتهم في انتخابات نقابة الأطباء لصالح القائمة الشيوعية (إبريل ١٩٩٠).

وبديهي أن هذا التحالف مشبوه ـ وهو أمر يخرج بالبابا عن نطاق دوره الديني وهو أيضًا أمر مخالف للعقيدة القبطية ومخالف للتراث الكنسي القبطي ومخالف أيضًا للمشروع الحضاري للأمة بمسلميها وأقباطها.

ويبقى التفسير الوحيد لهذا التحالف المريب والمشبوه، أن البابا شنودة أصلاً منحاز إلى المشروع الحضاري الغربي ومعاد للمشروع الحضاري الوطني، وأنه يتفق مع العلمانيين والشيوعيين في ذلك.

وهذا سبب التحالف وينسي البابا شنودة أنه الآن ليس ممثلاً لشخصه ولا لرؤيته السياسية الخاصة وأن عليه ألا يضحي بالتراث الكنسي وبعقائد الكنيسة ومصالحها وبوجدان الأقباط في سبيل رؤيته السياسية الشخصية.

الفتنة الطائفية زراعة استعمارية:

لم تعرف بلادنا طوال حكم الإسلام أي شكل من أشكال النزاع الطائفي، بل إنه في لحظات وفترات الحكم الاستبدادي كان الظلم يقع على المسلمين والأقباط سواء بسواء. أي أن التجاوزات التي مارسها بعض الحكم المستبدين لم تكن ذات طابع طائفي ـ ولعل روح الحضارة الإسلامية المتسامحة كانت أقوى في هذا الصدد من أن يتجاوزها حتى الحكام المستبدون.

ولم تشهد بلادنا ما يعرف بالنزاع الطائفي إلا مع ظهور الاستعمار في المنطقة، بل وبتحريض وتخطيط استعماري مباشر.

بل إن بلدًا مثل لبنان تضم الكثير من الطوائف الإسلامية والمسيحية على اختلاف مذاهبها ــ ظلت تعيش في وئام طوال الحكم الإسلامي ــ ولم تبدأ تعرف الفتن الطائفية إلا مع ظهور الاستعمار.

ففي إطار الصراع بين إنجلترا وفرنسا على النفوذ في لبنان قام الإنجليز برسم المؤامرات والدسائس التي أدت إلى حدوث مذابح طائفية استهدفت نصارى لبنان بالتحديد سنة ١٨٦٠ فيما يعرف باسم طوشة النصارى.

والعجيب هنا أن الذي قام بحماية النصارى في لبنان هو الأمير عبد القادر الجزائري وذلك أثناء تواجده بالمنفي في دمشق. وذلك انطلاقا من مسئوليته الإسلامية. برغم أنه شخصيًا قد عانى وشعبه الجزائري من المذابح والقهر والنهب على يد الفرنسيين.

ولأن الأمير عبد القادر الجزائري كان زعيما إسلاميًا، فإنه تجاوز ذلك كله وتصرف بمنطق الإسلام الذي يدعو إلى نجدة الضعيف وعدم أخذ أحد بجريرة الآخرين (ولا تزر وازرة وزر أخرى) (١) (ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى) (٢).

وفي مصر بالتحديد لم تعرف قط النزاعات الطائفية طوال تاريخها وعاش المسلمون والأقباط في إطار التعاون والتآخي بل وجمع بينهم خصوصية أخرى هامة، وهي أن الأقباط جزء من النسيج الحضاري والثقافي للأمة

---

(١) سورة الأنعام: ١٦٤.

(٢) سورة المائدة: ٨.

الإسلامية لدرجة أن الأزهر كان به رواق خاص بالأقباط يتعلمون فيه مبادئ الحضارة الإسلامية وعلوم الفقه واللغة بل ومن الأقباط من نبغ في علوم الفقه واللغة مثل أولاد العسال [1].

ولم تعرف مصر الحوادث الطائفية إلا بعد ظهور الاستعمار وقد استهدف الاستعمار زرع أنماط السلوك الطائفي والفكر الطائفي والنزاع الطائفي، لتحقيق عدة أهداف:

أولا: التشويش على حركة الكفاح الوطني الإسلامي ضد الاستعمار والتي من المفترض أنها تضم الأقباط في إطار الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن وبذلك يحقق الاستعمار هدفه في اتهام تلك الحركة بالطائفية والتعصب، ويجعلها في حالة دفاع عن النفس وفي نفس الوقت يعزلها ويعزل عنها الأقباط.

ثانيًا: هو محاولة جر الأقباط إلى صفوف الاستعمار على قاعدة وحدة الدين المسيحي بينهما، وبالتالي يقول الأقباط بخدمة مشروعه الاستعماري ثقافيًا وعسكريًا وسياسيًا.

وفي الحقيقة فإن محاولة استقطاب الأقباط ككيان اجتماعي بالكامل لصالح المشروع الحضاري الاستعماري الغربي كان ولا يزال هدفًا استعماريًا ثانيًا.

وصحيح أن الاستعمار يستهدف لاستقطاب مجموعات من الشعب، ومن القطاعات الاجتماعية والثقافية والطبقية المختلفة لصالح مشروعه الحضاري،

---

(١) طارق البشري ــ المسلمون والأقباط مرجع سابق.

ولكن يظل هذا الأمر محصورًا في نطاق معين ضاق أم اتسع.. أما محاولـة استقطاب كيان اجتماعي كامل مثل الأقباط فهنا مكن الخطر، لأن معنى هـذا تمزيق النسيج الوطني تمامًا، وإلحاق أكبـر الأذى بالمشـروع الحضـاري الوطني.

والاستعمار يحاول نفس الشيء مثلاً في قطاع المـرأة. أي أن الاسـتعمار يحاول إلحاق التغريب بمجموعات اجتماعية كاملة، ولعل هذا ما يجعل قضيتي المرأة والأقليات من أخطر ما يواجهه المشروع الحضاري الوطني.

ودعاة التغريب وهؤلاء المثقفون المرتبطون بالاستعمار يملأون الدنيا ضجيجًا حول ما يسمى بأحداث الفتنة الطائفية وهم يخدمون مخطط الاسـتعمار فـي إثارة تلك القضايا والطنطنة حولها، ويلتقطون من أحداث التـاريخ القريـب والبعيد ما يظنونه يؤكد ظنونهم وأراجيفهم.

وفي الحقيقة فإن مناقشة كل الأحداث التي يوردونها تثبت وبما لا يدع مجـالاً للشك أنها إما أصلاً أحداث غير طائفية وإما أنها أحـداث دبرتهـا أصـابع الاستعمار ويتحدث هؤلاء عادة عن عدد من الحوادث مثل اعتداء الشعب على بعض الأقباط في إطار الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي ١٧٩٨ ــ ١٨٠١، أو أحداث العنف التي وجهت ضد الأقباط في إطار الثورة العرابيـة، أو عمليـة اغتيال بطرس غالي ١٩١٠، أو أحداث الاحتكاك في الزاوية الحمراء ١٩٨١، أو أحداث " أبو قرقاص " والمنيا الأخيرة.

وإذا ناقشنا تلك الحوادث وجدنا أن العنف الشعبي إبان الكفاح ضد الحملة الفرنسية قد توجه ضد كل المتعاونين مع الاحتلال الفرنسي سواء كان مسلمًا أو قبطيًا تركيًا أو مملوكيًا مصريًا أو غير مصري. وأنه لو استثنى الثوار الأقباط المتعاونين مع الاحتلال لكان هذا سلوكًا طائفيًا. بل وتعرض محافظ القاهرة المسلم نفسه لعقاب الثوار.

وفي إطار الثورة العرابية حدثت عمليات عنف ثوري ضد المرابين الأجانب والمصريين وطالت الأقباط بالطبع. ولكن هذا العنف كان موجهًا لجهاز النهب والنفوذ الأجنبي ــ سواء كان يمارسه مسلم أو قبطي.

بل إن كثيرًا من المسلمين وخاصة من المرتبطين بالأسرة الخديوية وجهاز الحكم الموالي للخديوي توفيق وبعض أمراء البيت الخديوي تعرض كل هؤلاء لحوادث العنف الثوري. وتعرض بالطبع الأجانب الذين يعملون في الربا والتجارة وكذلك الأقباط المرتبطون بالأجانب أو يعملون معهم في الربا ــ ولو استثنى الثوار هؤلاء الأقباط من العقاب بسبب قبطيتهم لكان هذا سلوكًا طائفيًا.

أما حادثة اغتيال بطرس غالي فقد كانت لأسباب سياسية محضة ذلك أن بطرس غالي كان من كبار عملاء الاحتلال. بل إنه كان يعمل جاسوسًا في الثورة العرابية لصالح الإنجليز [1] وهو الذي رأس محكمة دنشواي. كما أنه هو الذي أعاد قانون المطبوعات لتقييد الصحافة الوطنية. وهو الذي وقع

---

(١) د. عصام ضياء الدين ــ الحزب الوطني والكفاح السري ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب.

اتفاقية ١٨٩٩ التي أطلقت يد الإنجليز في السودان. وهو أخيرًا الذي يخطط ويرسم لمشروع مد امتياز شركة قناة السويس أربعين عامًا أخرى.

وقد وجدت الحركة الوطنية المصرية أنه لا سبيل إلى إيقاف هذا المشروع إلا باغتيال بطرس غالي فنفذ إبراهيم الورداني أحد العناصر النشيطة في الحزب الوطني، هذا الاغتيال بعد الاتفاق مع محمد فريد زعيم الحزب الوطني وقد أوضح الورداني بشجاعة أسباب هذا الاغتيال بوضوح. وكانت أسبابًا يكفي منها سبب واحد لإعدام بطرس غالي.

على كل حال فإن من الأقباط من دافع عن الورداني وأقر بأن العمل عمل سياسي محض. وقد ذكرنا ذلك في جزء سابق.

إذن فهذه الحوادث كلها حوادث غير طائفية بالمرة، بل إنها لو لم تتم لكان مدعاة لاتهام الثوار أو الحركة الوطنية بالطائفية أو الخوف من الاتهام بالتعصب الدين والطائفية، وهو الخوف الذي لو كان موجودًا لعكس بالضرورة تفكيرًا طائفيًا.

أما حوادث مثل مذبحة الإسكندرية سنة ١٨٨٢، فقد أجمعت كل المصادر والوثائق والشخصيات مثل عرابي وبلنت والرافعي وغيرهم أنها مذبحة دبرها القنصل الإنجليزي مستر كوكسن في الإسكندرية للتمهيد للغزو العسكري الإنجليزي. وإذًا فهي صناعة استعمارية.

وكذلك أحداث ١٩١١. حيث استغل الإنجليز وعملاؤهم حداثة اغتيال بطرس غالي في الترويج للسلوك الطائفي والفكر الطائفي ــ وقام بعض عملاء

الاحتلال من الأقباط بعقد ما يسمى بالمؤتمر القبطي، وهو المؤتمر الذي رفضه البطريرك القبطي وهاجمه عموم الأقباط.

وكان الإنجليز قد استهدفوا ذلك الأمر، لأنهم أدركوا أن الحركة الوطنية المصرية أصبحت من القوة بحيث إن فجر الثورة أصبح وشيكًا، وأن الكفاح الشعبي المصري لم يعد قابلاً للتصفية بالوسائل البوليسية.

وكان لا بد من عمل مجموعة من التكتيكات الاستعمارية لتطويق المد الوطني وكان من أحط هذه التكتيكات هو افتعال الفتن الطائفية.

أما أحداث الخانكة ١٩٧٢ أو الزاوية الحمراء ١٩٨١ وأحداث " أبو قرقاص " والمنيا ١٩٩٠، فإن د. وليم سليمان يتهم الأصابع الصهيونية بأنها وراءها [١].

وجريدة (الشعب) مثلا أشارت إلى وجود مخطط أجنبي لزرع الفتنة الطائفية في مصر [٢]، وذلك في إطار تعليقها على أحداث " أبو قرقاص " والمنيا ١٩٩٠.

أما البابا شنودة وآخرون فإنهم يتهمون السادات بافتعال حوادث الفتنة الطائفية [٣].

أما السادات وجهازه الحكومي فقد اتهم البابا شنودة بافتعال هذه الحوادث ومحاولة مضايقته بها في زيارته لأمريكا، وكذلك تحريض أقباط المهجر

---

(١) د. وليم سليمان ـــ الكنيسة القبطية تواجه الاستعمار والصهيونية.

(٢) جريدة (الشعب) ـــ محمود بكري ـــ ١٨ أبريل سنة ١٩٩٠.

(٣) السادات والبابا ـــ أنور محمد.

للتظاهر ضد السادات ونشر الإعلانات التي تحرجه في أمريكا إبان زيارتـه لها [1].

وعلى كل حال فلم يتهم أحد الشعب المسلم أو القبطي بتلك الحوادث المريبة.

من الأمور المثيرة للالتفات والانتباه والتي تثبت المخطط الاستعماري في مسألة الفتنة الطائفية أنه في عام ١٩٧٢ سرت شائعة قوية جدًا بأن البابا شنودة قد عقد مؤتمرًا سريًا في مارس ١٩٧٢ بالإسكندرية، وأنه قرر تنفيذ خطة قذرة بقتل الأطفال المسلمين، وتعقيم الرجال، ودعوة المسيحيين للإنجاب الكثير، وأنه نبه على الأطباء المسيحيين بذلك، وأنه طلب من أصحاب العمارات المسيحيين عدم تأجير الشقق للمسلمين، وكذلك طالب المسيحيين بعدم التعامل إلا مع التجار المسيحيين والتخطيط لإقامة دولة قبطية في الصعيد وغيرها من الأمور الخطيرة..

وبالطبع أنكر البابا شنودة هذا المنشور في حواره مع الأستاذ أنور محمد في كتاب « السادات والبابا)، وبالطبع نحن نصدق البابا شنودة في هذا التكذيب.

ولكن الخطير في المسألة أن البابا شنودة حكى للأستاذ أنور محمد في هذا الصدد أن السيد (ممدوح سالم) وزير الداخلية، والدكتور (عبد القادر حاتم) وزير الإعلام قد أكدا له أن الشيوعيين وراء هذا المنشور، وأن البابا لم ينف ذلك أو يستبعده.

---

(١) خطاب السادات في مايو ١٩٨٠.

وإذا كانت الصلات المشبوهة للشيوعيين في مصـــر بالـــدوائر الصــــهيونية والإنجليزية والأمريكية من الأمور المعروفة والتي أكدها وكشفها كل مـــن د. (رءوف عباس) في كتابه (أوراق هنري كوريل) دار سينا للنشر ١٩٨٩، وكذلك الأستاذ طارق البشري (الحركـــة السياســـية فـــي مصـــر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢) دار الشروق.

ولم يجرؤ شيوعي واحد على إنكار هذه الصلات التي كشفها أستاذ جـــامعي مثل د. (رءوف عباس) ومستشار قانوني في مجلس الدولة مثـــل الأســـتاذ (طارق البشري).

إذا وضعنا هذين الأمرين جنبًا إلى جنب ــ لأدركنا أن الأصابع الصــــهيونية والأمريكية تقف من وراء الفتنة الطائفية، فهـــذا المنشـــور الـــذي روّج لـــه الشيوعيون كان يستهدف بالطبع إحداث فتنة طائفية في مصر، ولا شك أنـــه كانت له آثاره القريبة والبعيدة على هذا المستوى نظـــرًا لمـــا تضـــمنه مـــن استفزاز كبير وأمور خطيرة.

وإذا لاحظنا أن جريدة (الأهالي) دأبت في الفترة المتزامنة مع أحداث المنيا وأبي قرقاص والفيوم على نشر مجموعة من الأكاذيب حول حرق المسيحيين أحياء ــ أو قيام البعض بطرد المسيحيين من مناطق الســـكن وشـــققهم إلـــى المناطق أخرى. والتفكير في إقامة أحياء خاصة بالمسيحيين وغيرهـــا مـــن الأكاذيب ــ لكان كل هذا دلـــيلاً واضـــحًا علـــى أن الأصـــابع الصـــهيونية والأمريكية تقف خلف زرع الفكر والسلوك الطائفي في مصر.

كل هذا طبيعي ومفهوم ولكن — في الحقيقة من غير المفهوم هو التحالف بين البابا شنودة والشيوعيين!! والذي أصبح من الأمور المعلنة والمعروفة في الأوساط السياسية والصحفية، بل والأمنية ولا حول ولا قوة إلا بالله.

التكفيـــر الكنســي

في الواقع الإسلامي المعاصر — هناك تيـــار تكفيـــري، يكفـــر الحـــاكم أو المؤسسات أو المجتمع لسبب أو لآخر، وهو تيار نشأ وانتهى دون أن يـــؤثر على مجمل الفكر الإسلامي المعاصر، وكان تيارا صغيرًا ومعزولا ومرفوضًا من كل اتجاهات الحركة الإسلامية المعارضة فضلاً عن الأزهر وبالطبع فإن من المعروف أن أحدا في الإسلام لا يملك العصمة سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن كل الناس والعلماء والمفكرين يؤخذ من كلامهم ويرد، وبالتالي فإن تيار التكفير في الواقع الإسلامي لم يمثل شيئًا خطيرًا ولا جوهريًا، لأنـــه بداية يعبر عن فكر أفراد ليسوا معصومين ولا يلزم أحد بطاعتهم أو تقليدهم، فضلا عن أنه تيار لم يكن يمثل اتجاها تاريخًا معروفًا كالإخوان المسلمين أو حتى اتجاهًا فرض على الواقع كالجهـــاد مـــثلا، وبالإضـــافة إلـــى أن تلـــك الاتجاهات رفضت هذا الفكر وقاومته فكريًا وعمليًا، والكثيـــر مـــن العلمـــاء والأزهر ذاته رفض هذا الفكر وبالتالي فهو لا يمكن أن يؤخذ كتيار رئيس أو رسمي أو حتى ذي ثقل تاريخي أو واقعي.

ونفس الشيء ينطبق على تيار في المسيحية في مصر هو تيار الأب دانيـــال الذي يعمل في محافظة المنيا، ويقول عنه رفيق حبيب في كتابـــه المســـيحية السياسية في مصر (إنه تيار يتميز بالحساسية الشديدة تجاه كل من لا يتفـــق معه، وإن تعريفه للمؤمن يخرج من دائرة الإيمان كـــل التيـــارات الفكريـــة المسيحية، ولا يبقى في هذه الدائرة إلا التيار الذي يمثله).

وهذا التيار الذي يمثل تيار التكفير في الواقع المسيحي، لا يمثل الكنيسة بــل هو خروج عليها ــ اللهم إلا في حدود كون الأب دانيال أحد رجــال الــدين المسيحيين الأرثوذكس وله بالتالي أتباعه.

وهذا التيار لا يعنينا كما لم يعنينا تيار التكفير الإسلامي لأنــه يمثــل رؤيــة محدودة ولكن ما يعنينا حقًا، هو أن قيادة الكنيسة الأرثوذكسية المصرية تقوم بدور التكفير والحرمان لمن يتفق معها في الرأي والمسألة هنا أخطر مــن أن تمر، فلو كان هذا السلوك من الأزهر مثلا أو من أي مؤسسة دينية إســلامية رسمية لقلنا إنه اتجاه خطير رغم أن المسألة في الإسلام أقل حــدة حيــث أن أحدا لا يشعر بالإثم أو الحرمان من رحمة الله إذا اختلف مع الأزهــر، لأنــه يعرف القاعدة الإسلامية التي تقول إنه لا الأزهر ولا العلماء ولا أحد معصوم من الخطأ وبالتالي يمكن الاختلاف مع الأزهر والعلماء دون أن يزعم هؤلاء أنهم ظل الله على الأرض أو أن من يختلف معهم يكون كافرا، أما المسألة في التراث الكنسي فهي خطيرة ونحن نحترم عقائدهم ولأن مخالفة الأنبــا هــي مخالفة للرب والطرد من الكنيسة يعني الحرمان من ملكوت السماء، وبالتالي فإن الكنيسة المصرية بالذات ظلت تعمل وفق تقاليدها الراسخة في عدم تدخل البابا في الشئون السياسية والحياتية والمجتمعية للأقباط وأن يظل دوره قاصر على الجوانب الدينية المحبة، ولكن مع البابا شنودة اختلف الأمر وهذا يــدخل الأقباط في دوامة خطيرة حيث عليهم أن يلتزموا سياسيًا بــآراء البابــا وإلا وقعوا في الإثم وهو ما يفضي عمليًا إلى تكريس الطائفية بأبشع صورها.

ولدينا هنا نموذج الأستاذ جمال أسعد مثلا الذي كتبه تجربته السياسية مع البابا في مقال لجريدة الشعب عدد ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢ تحت عنوان لا يجوز للبابا أن يتدخل في حرية العمل الحزبي ونص المقالة كالتالي: —

الذي حدث ليس قصة من نسيج الخيال بل هي واقعة حدثت بالفعل وهي ليست حكاية من حكايات العصور الوسطى التي كانت تتحكم أثناءها الكنيسة في البشر وفي السلطة وفي الدين وفي الدنيا وفي الآخرة، من خلال صكوك الغفران فهذه حكايات دخلت متاحف التاريخ وأغوار الزمن ولكن من الواضح أن حكايات التاريخ التي اندثرت ظهرت من جديد ودبت فيها الحياة مرة أخرى في الإسكندرية يوم الخميس ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٢.

وقبل أن أستطرد في سرد تلك الواقعة الكارثة أريد أن أوضح بعض الأمور لعلها تفيد في طرح حقيقة هذه الواقعة المخزية.

فقد قمت بفتح حوار مع الصديق عادل حسين حول هموم الوطن فيما يخص المشاكل الطائفية. وذلك على صفحات (الشعب) وكان من أهم ما طرحت من قضايا قضية تمثيل البابا سياسيًا للأقباط من حيث إشكالية عزلتهم عن العمل العام حاليًا.

ومن جهة أخرى لأن هذه القضية في مضمونها تمثل خطوة بل خطوات ارتدادية في مسألة الوحدة الوطنية. وما كان بعد ذلك إلا أن الكنيسة ممثلة في البابا والأساقفة لم يقبلوا ذلك الطرح خاصة إنه طرح في جريدة (الشعب)،

كما أنهم غير متصورين أن هناك شخصًا يمكن أن يكون له الحق في الحديث عن أي شيء يمس البابا كما يتصورون.

وهنا نقول أولاً: إن (الشعب) هي الجريدة التي تفتح لي أحضانها دون غيرها من الجرائد الحزبية كما أن حديثي لا يمس البابا ولا توجد أي نية للمواجهة حيث أني أمارس حقي السياسي في التعبير عن قضايا سياسية — حتى ولو كانت الكنيسة طرفا فيها — حيث إن الكنيسة جزء من المجتمع، فتلك الممارسة من حقي ومن حق غيري دون حجر أو تدخل من أحد أيا كان هذا (الأحد) ثم نعود بعد ذلك للواقعة الكارثة.

كان يوم الخميس — الموعود — موعدا لعقد مؤتمر للوحدة الوطنية بالمركز الإسلامي نظمته لجنة الشئون الدينية بحزب التجمع، تلك اللجنة التي أشارك في عضويتها فذهبت إلى الإسكندرية حيث أني أحد المتحدثين في الندوة مع رئيس الحزب وبعض الزملاء، وبعد وصولي أبلغني أحد قيادات حزب التجمع بالإسكندرية أن الكنيسة أبلغته أن المندوب البابوي الذي سيحضر المؤتمر — ممثلا للبابا شنودة — لن يحضر بعد أن علمت الكنيسة أنك أحد المتحدثين.

وقال إنه قام بمحاولات مستميتة لإقناع الكنيسة قائلا: إنني أحضر المؤتمر قادمًا من أسيوط على بعد ٦٠٠ ك، وإنه لا يمكن منعي ويمكن أن أحضر دون أن أتحدث وطلب مني عدم الحديث.

سمعت هذا فذهلت وصعقت من هول ما سمعت وذكرت للعضو القيادي في حزب التجمع أنني لا أصدق وقلت له أنه عضو حزب وآخذ أية تعليمات من

رئيس الحزب لا من الكنيسة، فأصر على رأيه الذي اتفق عليه مع الكنيسة فقلت: إذا رئيس الحزب طلب ذلك التزم ثم هناك حساب داخل الحزب على من الذي يقود الحزب. هل قيادة الحزب أم قيادة الكنيسة؟.

وهل من حق البابا أن يصدر أوامره لجمال أسعد أو للحزب بأن يمنعني من الحديث في مؤتمر يقيمه الحزب وتدعي له الكنيسة؟.

وطال الحوار حول ذلك وأنا لا أصدق أن الأمور تصل إلى هذا الوضع وأن يتصرف البابا مثل هذا التصرف ويتدخل في الشئون الداخلية للحزب، فطلبت أن أقابل ممثل البابا لعل أن يكون الأمر فيه لبس لأن في هذا إساءة للكنيسة.

ثم حضر القمص ــ مندوب البابا ــ ومعه عضو مجلس ملي الإسكندرية وطلب عضو الحزب الجلوس جانبًا مع الكاهن ورئيس الحزب وبعض قيادات الحزب الحاضرين. ثم طلبوني وذهبت وقال لي الكاهن: أنت جمال أسعد؟.

قلت نعم: قال: أنا لم أرك من قبل ولم أقرأ مقالاتك، ولكن صدرت أوامر قداسة البابا شنودة الثالث على لسان نيافة الأنبا بنيامين بانسحابنا من المؤتمر في حالة وجودك، فقلت له: شكرًا، لكن على حد علمي أن الكنيسة لم تأخذ قرارًا بحرماني، فقال: ولكن حرمتني أنا من أن أحضر معك المؤتمر حيث قيل لي أنك تسئ إلى قداسة البابا في مقالاتك، فقلت أرجوك يا أبانا، هذا الحديث ليس وقته الآن فأنا عضو في حزب التجمع، والآن أنا في أحد مؤتمرات الحزب والآن يجلس معنا رئيس الحزب، فما تفعله الآن يسئ إلى الكنيسة وإلى البابا كما يسئ أيضًا إلى الحزب ورئيسه، وأضفت قائلاً أتريد أن

تحاكمني كنسيًا دون ذنب داخل الحزب الذي أنتمي إليه، فأصر على موقفه وبعد رجاء من عضو المجلس الملي وافق على أن أتحدث بشرط أن أعطيه الورقة التي سأتحدث منها لكي يوافق عليها فقلت:

(بسخرية) لأني لا أتصور مثل هذا الموقف المخزي، أنا لا أكتب كلماتي التي ألقيها في المؤتمرات أو الندوات فإذا كنت تريدني أقول شيئًا قل لي (وضحكت وشر البلية ما يضحك) فقال: إذا تحدثت فلا بد أن تقف وتعلن خضوعك الكامل لقداسة البابا وخضوعك للكنيسة.

وعند ذلك قام رئيس الحزب ومن معه حيث كان يحضر ذلك الحديث الكارثة المفزعة، وبعدها أصر القمص، وأخذ يناقش لماذا لا تعلن خضوعك لقداسة البابا.

فقلت: لأن ما تطلبه ليس من حقك ولا من حق البابا، ليس من حقكما أن تصدرا أوامر لي لأنها غير كنسية إطلاقًا. كما أن إعلاني هذا كيف يتم في مؤتمر جماهيري سياسي حزبي لا علاقة له بالكنيسة ولا بالبابا ولا بخضوعي هذا.. فأصر على الانسحاب فتركته ونزلت إلى المؤتمر ثم نزل القمص على المؤتمر وجلس بجواري.

وبدأ المؤتمر وفوجئت بأن العضو القيادي الذي يقدم المؤتمر والذي شارك قبل ذلك في الحوار يصر على عدم إدراج اسمي ضمن المتحدثين فأعلمت رئيس الحزب بذلك والذي أصر على أن أتحدث لأن هذا غير مقبول ومرفوض، فما كان من مقدم المؤتمر إلا أنه أعطى الكلمة للمقص وأعلن في الميكروفون أن

هناك استدعاء لذلك القمص وخرجت حتى تكون هناك فرصة لكـــي أتحـــدث بعيدا عن حضور الكنيسة التي أصرت على عدم مشاركتي في الحديث فـــي مؤتمر الحزب الذي أنا عضو فيه.

وإلى هنا انتهت الواقعة ولكن لم ولن تنتهي آثارها ونتائجها الوخيمـــة، فـــلا أتصور وأعتقد أن كل المؤمنين بحق التعبير والمـــؤمنين بحريـــة الكلمـــة لا يتصورون معي ما حدث، فهل عادت (ويا للخجل) محاكم التفتـــيش مـــرة أخرى؟ وهل من حق الكنيسة أو من حق البابا شنودة أن يتعقبني داخل الحزب الذي أنتمي إليه لكي يثبت لي ولغيري أنه الزعيم والممثل السياســـي وغيـــر السياسي للأقباط مهما فعلت وبالتأكيد كون أن الأمور تصل إلى هذا الحد حيث تتدخل الكنيسة في شئون أحد الأحزاب، ولا شك أن هذا التطور يعد خطـــرًا شديدًا جدًا.

وهل معنى هذا أن الأقباط ليس من حقهم أن يتحدثوا في شئون كنيستهم حتى ولو في المجال السياسي الذي أعمل فيه؟

وهل وصلت درجة الزعامة (والكارزمية) لدى البابا إلى هذه الدرجة؟ نعـــم أعلم ويعلم غيري أنه لا يستطيع أن يرى أي قيادة داخل الكنيسة؟ فهل وصل الحد إلى أنه لا يستطيع أن يسمع رأيًا من أحد الأقباط حتى ولو لـــم يعجبـــه؟ وللعلم أنا لا أتطرق لأمور دينية أو كنسية وفي هذه الحالـــة كـــان مصـــيري الذبح، لأن هذا الملعب يخص البابا وحده. ولكن أنا أتحدث وأكتب في السياسة وأعتقد أن هذا ملعبي.. وإذا كان البابا يرى أنه يجيد اللعب في هذا الملعـــب

فنحن لا ننكر عليه ذلك، ولكن ننبه أنه عند ذلك فالأمور تختلط ويقع المحظور.

أعتقد أن التعليق على هذا الذي حدث كثير وكثير، ويا ليتني كنت أستطيع ألا أعلق وأترك للقارئ وحده التعليق، ولكن أقول: إنني أمارس حقي السياسي ولا أحد يستطيع أن يمنعني مهما كانت الأساليب والوسائل المقبولة وغير المقبولة كما أنني لم أفكر — قط — في أية مواجهة مع البابا لأنني أومن باعتباري قبطيًا أرثوذكسيًا أنه رئيس الكنيسة والأب الروحي لها. ولكن في ذات الوقت لا أومن بالحق الإلهي لأحد فيما يخص شئون الدنيا، كما أومن أن الكنيسة لها الجانب الروحي والديني للأقباط، أما الجانب السياسي فهو من اختصاص المؤسسات الدستورية. (اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله) كما أن القبطي الذي يعبر عن رأيه في صالح الأقباط والكنيسة وفي صالح مصر وكل المصريين هو مسيحي يطبق الآية التي تقول (ليكن كلامكم نعم نعم، لا لا وما زاد على ذلك فهو من الشرير) وسأظل أقول (لا) بأعلى صوتي لكل خطأ ضد الكنيسة والناس والوطن.

فلتهتم قيادة الكنيسة بالروحانيات وبالصلاة إلى الله حتى ينجينا من الكوارث الطبيعية والسياسية التي نحن فيها الآن وليترك السياسة لغيره، فالسياسة والزعامة الدنيوية لا تتسق ولا تتوازن ولا تتمشى مع الأبوة الروحية التي تعمل للحياة الآخرة.. حيث قال الرب " مملكتي ليست من هذا العالم ").

أما الأستاذ رفيق حبيب وهو باحث اجتماعي وحاصل على درجة الـدكتوراه فإن آراءه العلمية البحثية استدعت أن يصبح مطرودًا وملفوظًا من الكنيســة، الكنيسة القبطية والكنيسة الإنجيلية على حد سواء فقد شن بعض رجال الكنيسة سلاح الإرهاب والتسلط في وجهه، فهذا يستنكر ويشجب ويطالب الكاتب بنشر توبته وإعلانه عن رجوعه عما صدر له من آراء فــي كتــب منشــورة أو مقالات، وذلك يشكل لجنة للتحقيق واتخاذ اللازم مما اعتبره الكاتــب أزمــة ديمقراطية داخل المؤسسات الكنسية أو عودة إلى عصور الظلام وقد ســجل الكاتب تجربته كلها في كتاب تحت عنوان " اغتيال جيل ـــ الكنيسة وعــودة محاكم التفتيش ـــ تجربة ذاتية " ونشر الكتاب عن طريق دار يافا للدراســات سنة ١٩٩٢.

الرافضون للغة العربية لا هم
أقباط ولا هم وطنيون

مثلما يعتز المسلم باللغة العربية باعتبارها لغة القرآن الكريم وباعتبارها وعاء لثقافته وحضارته، فإن القبطي أيضًا يعتز بتلك اللغة أي اعتزازا باعتبارها وعاء أيضا لثقافته وحضارته.

وتحطيم اللغة العربية هدف استعماري ثابت قديم جديد يستهدف كما يقول أستاذ الجيل محمود محمد شاكر بلبلة العقل العربي وتشكيكه في نفسه وتحطيم الرابطة الأولى والأخيرة في حياة العرب وهي اللغة بتمزيقها إلى لغات، وإلى تدمير الجسر الذي عاش أربعة عشر قرنا يجمع القلوب الممتدة من الشمال البعيد إلى الجنوب القصي، ومن الشرق النازح إلى الغرب المتباعد، على كلمة واحدة وعاطفة واحدة ورأي عام واحد).

فالصراع حول اللغة العربية، والدعوات المشبوهة إلى اللغة العامية أو اللهجات المحلية أو إحياء الفرعونية أو تعلم اللغة القبطية في الكنائس، أو إلغاء الحروف العربية واستبدالها بالحروف اللاتينية هي في جوهرها معركة حول الاستقلال والتبعية، فالاستعمار وعملاؤه يريدون القضاء على اللغة العربية للقضاء على ثقافتنا وحضارتنا وتسلمنا للتبعية الثقافية للغرب وبالتالي تسليم مقدراتنا وثرواتنا ونزع عوامل المقاومة الذاتية داخل الجسد الوطني خدمة لأهداف الاستعمار وإذا كان هناك أقباط دعوا أو يدعون إلى اللهجات

العامية أو تعلم اللغة القبطية أو جعل تعلم اللغة العربية اختياريًا في المدارس أو غيرها من الدعوات المشبوهة مثل سلامة موسى، ولويس عوض، وغالي شكري، فإن هؤلاء هنا لا ينطلقون من قبطية صحيحة، لأن هؤلاء معروفون بعدائهم للمشروع الحضاري الوطني ودعوتهم للمشروع الحضاري الغربي، وهم هنا غير وطنيين مثلهم مثل مسلمين غير وطنيين دعوا إلى نفس الدعوة وقالوا نفس الكلام مثل أحمد لطفي السيد وطه حسين وغيرهما وهم أيضًا معادون للمشروع الحضاري الوطني وداعون إلى المشروع الحضاري الغربي وإذا نظرنا إلى رموز هذه الدعوة المشبوهة نجدها تضم أساسًا الاستعماريون والتبشيريين وصنائع الاستعمار والتبشير الذين تبنوا هذه الدعوة المريبة.

فما الذي يجمع بين ولهلم المبشر وسبينا المبشر وويكلكس المبشر وودفلوب المستشار الإنجليزي، وولمور القاضي الألماني في المحاكم المختلطة وأحمد لطفي السيد وسلامة موسى ولويس عوض وغالي شكري؟ ما الذي يجمع بين هؤلاء إلا العمل في خدمة المشروع الاستعماري؟

والدليل على أن موقف بعض الأقباط من المسألة ليس إلا موقفا نابعًا من العمل في خدمة المشروع الاستعماري وأنه لا صلة له بقبطيتهم المشكوك فيها أساسًا أن هناك من المفكرين الأقباط مثل وليم سليمان قلادة من يرفض تلك الدعوات المشبوهة.. يقول وليم سليمان قلادة في كتابه " الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية ": (إن العامل الرئيسي الذي دعم وحدة الشعب

المصري هو أنه منذ وقت مبكر أخذ الشعب يتكلم ويتعامل بلغة واحدة هـي العربية، ذلك أنه مع دخول الإسلام إلى أرض مصر جاءت معه اللغة العربية وصار في مصر لسانان العربي والقبطي ولو استمر هذا لكـان علـى أرض مصر شعبان، لكل منهما ثقافته ووعيه ونظريتـه ولصـعب التفـاهم بـين الشعبين) ثم يضيف: (وبهذا حدثت معجزة التفاهم داخل الشعب المصـري، لأن اللغة هي التي تصنع التصور وتكون الوعي والنظرية إلى الذات وإلـى العالم وتربط العلاقات بين البشر وتعبر عنها فيما بينهم، وإن ما حـدث فـي مصر في هذا المجال فتح الطريق أمام شعب مصر كله ليتفاهم بلغة يتحـدث بها بشر في رفقة تمتد من المحيط إلى الخليج وبهذه اللغـة يـدخل الشـعب المصري بكل قوته البشرية والمادية وبكل تراثه الحضاري ويـنهض بقيـادة معركة التحرر القومي والاجتماعي والثقافي مع مجموعة تبلغ اليوم — سـنة ١٩٦٤ عندما ألّف الأستاذ وليم سليمان قلادة كتابه وهم يبلغون اليوم أكثر من ٢٥٠ مليون — مائة مليون نسمة يقدم لهم نموذجًا رائدًا في الوحدة والتفـاهم وتشكل المؤلفات المسيحية المصرية المكتوبة باللغة العربية جزءا هامًا مـن التراث الثقافي المصري).

ويسجل الأستاذ محمود محمد شاكر أن مسيحيًا عربيا هو الشيخ خليل اليازجي قام بنفسه بالرد على جريدة المقتطف عندما دعت إلى اللغة العامية وطالبـت بالكتابة بها، وقد دافع هذا المسيحي العربي عن اللغة العربية دفاعًـا مجيـدًا (عام ١٨٨١).

يا أقباط مصر انتبهوا

من يستخدم من؟!

عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما

عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال:

" مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا:

لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا جميعا..

لا يمكننا بالطبع أن نتصور ذلك التصعيد الأمريكي الأخير بشأن مسألة اضطهاد الأقباط في مصر على أنه مجرد صحوة ضمير أمريكية مفاجئة، ولا أنه مجرد اهتمام ـــ مجرد من الغرض ـــ بحقوق الإنسان، ذلك أن المشكلة إن كانت ثمة مشكلة هي قديمة جدًا، والمناشدات التي يقوم بها ما يسمى بالاتحاد القبطي الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق إعلانات مدفوعة الأجر في الصحف ليست أمرا جديدًا، بل هي قائمة منذ عشرات السنين، إذا ما الجديد في المسألة حتى يدرج موضوع اضطهاد الأقباط في مصر على جدول أعمال لجنة الشئون الخارجية والعلاقات الدولية في الكونجرس الأمريكي؟، اللهم إلا إذا كان هذا الأمر يأتي في إطار السياسة الأمريكية

الجديدة بشأن المنطقة والتي ترغب في إضعاف مصر وليّ ذراعها حتـــى لا يكون لها أي دور مؤثر أو معطل أو حتى غير متحمس للسياسات الأمريكيـــة في المنطقة سواء فيما يخص أزمة السلام مع إسرائيل أو ما بدر منهـــا مـــن موقف غير مرغوب فيه أمريكيا سواء إبان أزمة أمريكا العراق الأخيـــرة أو قبلها عندما قاطعت مصر مؤتمر الدوحة أو شاركت في قمة طهران الإسلامية أو نسقت مع سوريا في العديد من القضايا أو تحســـين علاقاتهـــا بالســـودان ورفضها السماح بتقسيمه.

وبداية فإن الحديث عن ازدواج المعايير الأمريكية لم يعد أمرا جديدا ولا يثير الاستغراب، وفي هذا الصدد فإن الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها قامت مـــن خلال عملية إبادة واضطهاد ليس لأقلية بل لأصحاب البلد الأصليين (الهنود الحمر) وكذا مارست استرقاقًا بلا حدود للسود المجلوبين مـــن أفريقيـــا ولا تزال تمارس تمييزا عنصريا رسميا وغير رسمي تجاه هؤلاء السود، الأمـــر الذي يجعلها بالتحديد غير مؤهلة أخلاقيا للحديث عن اضطهاد أقليـــة هنـــا أو هناك، ناهيك عن الحديث عن اضطهاد مزعوم لأقليـــة ربمـــا هـــي الأســـعد والأفضل في العالم وهي الأقلية القبطية في مصر التي تشكل مـــع المســـلمين نسيجا وطنيا فذا لا يمكن أن يتكرر في أي أقلية في العالم، ومن ناحية ثانيـــة فإن إسرائيل التي تدعمها أمريكا شكلا وموضوعا تضطهد الفلسطينيين منـــذ عشرات السنين دون أن تحرك أمريكا ساكنا أو يشغل الكونجرس باله بهـــذا الظلم الذي هو أشهر من أن يعرف، بل أكثر من هذا فإن المسيحيين والأقباط

أيضًا يعانون الاضطهاد الإسرائيلي! على كل حال فإن الفصل الأخير في هذه القصة الطويلة القديمة بدأ بإعلان نشرته صحيفة الواشنطن بوست المعروفة بصلاتها القوية بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية وعلى صفحة كاملة يتضمن اتهامات مما يسمى بالتجمع القبطي للحكومة المصرية بممارسة كافة أشكال الاضطهاد ضد الأقباط، وتضمن الإعلان أيضًا دعوة الكونجرس الأمريكي للتدخل ودعوة الحكومة الأمريكية للضغط على الحكومة المصرية، وتحدث الإعلان عن استبعاد الأقباط من المناصب العليا في الإدارة والجيش والجامعات والسلك الدبلوماسي، وأن فتيات قبطيات بينهن قاصرات يتعرضن بشكل منظم للخطف والاغتصاب ويجبرن على اعتناق الإسلام من قبل أصوليين مسلمين وبالتعاون مع قوات الأمن ودعا الإعلان في النهاية الكونجرس الأمريكي إلى دعم قانون يهدف إلى قمع الاضطهاد الديني، وإدراج مصر التي تتلقى معونة أمريكية سنوية من الولايات المتحدة الأمريكية تقدر ب ٨١٥ مليون دولار معونة مدنية بالإضافة إلى ١,٣ مليار دولار كمعونة عسكرية على قائمة الدول التي تفرض عليها عقوبات لأنها تضطهد على حد قول المعنيين ١٠ مليون قبطي منحدرين من سلالة الفراعنة.
المغالطات والأخطاء والخطايا كثيرة في هذا الإعلان.

فأولاً: الأقباط في مصر أو الأحرى المسيحيين في مصر سواء أرثوذكس (أقباط) أو بروتستانت أو كاثوليك أو غيرهم يصل عددهم إلى ٣,٦ مليون فقط حسب آخر إحصاء رسمي، وليس كلهم بالطبع أرثوذكس وثانيًا فإن كل

المصريين من مسلمين ومسيحيين هم من سلالة الفراعنة والعرب وغيرهم ممن وفد على مصر ولا يمكن أن يكون الأقباط فقط هم الفراعنة، بل إن المسيحيين بالذات فيهم بعض الجذور الرومانية حيث تمسك المصريون الفراعنة بالديانة الفرعونية القديمة ولم يدخلوا في المسيحية إلا قليلاً عندما دخلت المسيحية مصر سواء قبل دخول الحكام الرومان فيها أو بعد دخولهم فيها وكذلك قبل وبعد الاضطهاد الروماني لمن رفض الخضوع لمذهب الكنيسة الرسمية الرومانية!.

وثانيًا: عن الحديث عن فتيات يخطفن ويجبرون على الإسلام هراء واضح خاصة أن الإعلان ادّعى أن هناك تعاونا بين الأصوليين وقوات الأمن!

وهل يعقل هذا في جو الصدام المعروف بين الأصوليين وقوات الأمن المصرية؟

وثالثًا: إن وجود مناصب عليا يشغلها الأقباط أمر معروف سواء في الجيش أو الشرطة أو الوزراء أو رؤساء لجان بمجلس الشعب المصري أو قضاة ورؤساء محاكم.. الخ.

بل من المعروف مثلا أن قائد الجيش الثاني الميداني سنة ١٩٧٣ والذي خاض معركة العبور كان قبطيًا مصريا هو اللواء عزيز غالي.

ورابعًا: من أعطى ما يسمى بالتجمع القبطي الدولي حق الحديث باسم أقباط مصر، وعلى حد قول أحد الأقباط فإن أعضاء هذا التجمع ليسوا مصريين أصلا ولا يتمتعون بالجنسية المصرية.

وخامسًا: فإن هذا السلوك مما يسمى بالتجمع القبطي الدولي الذي يستعدى بلدا آخر على مصر ويطالب بعقوبتها هو نـوع مـن الخيانـة العظمـى شـكلا وموضوعًا، وصحيح أن هذا السلوك قد تمت إدانته من قبل كـل التجمعـات الصحيحة للأقباط داخل مصر وخارجها، ولكن من الضروري إصدار قـرار حرمان كنسي بشأن هؤلاء الخونة، خاصة أنهم يضرون الأقباط قبل الـوطن لأن طلب الحماية الأمريكية للأقلية القبطيه أمر يثير الفتنة ويمكـن أن يـدفع الأقباط المصريون ثمنه عاجلا أم آجلاً، ومن المفترض بداهة الضرب علـى أيدي من يخرق السفينة، لأن من يخرقها لا يضر نفسه فقط بل يهدد ويغـرق كل ركابها بمن بالطابق الأعلى والطابق الأسفل على حـد سـواء، وحتـى بافتراض وجود مشاكل للأقباط في مصر فإنه كان ينبغي إثارتها في الـداخل وأن حلها يجب أن يكون في إطار الوحدة الوطنية داخل مصر على حد قـول النائب القبطي المصري إدوارد غالي الذهبي نائب رئيس مجلس الدولة فـي مصر سابقًا.

وفي الحقيقة فإن التحرك الأمريكي الأخير وجد من يتصدى له فـي مصـر رسميًا وشعبيًا إسلاميًا وقبطيًا، فقد تعرض الكونجرس الأمريكي لحملة هجوم من الصحافة المصرية، وعبر الجميع عن استيائه من هذا التدخل الأمريكـي في شئون مصر الداخلية، وأن أقباط مصر عاشوا مع مسلميها ١٢ قرنًا قبـل أن تظهر أمريكا أصلاً!

وإن تلك المحاولة الأمريكية تأتي على غرار محاولات إنجليزية سابقة فشلت وسقطت أمام وحدة الشعب المصري بمسلميه ومسيحييه الذين فجـروا معًـا ثورة ١٩١٩.

على المستوى الحكومي فإن مصدرا مسئولا أعرب عن استيائه البـالغ مـن التدخل الأمريكي في شئون مصر، واعتبرت الحكومة المصـرية أن قضـية الأقباط (خطا أحمر) لن تسمح القاهرة لأحد بتجاوزه.

وعلى المستوى القبطي فإن عددا كبيرا من الأقبـاط كتبـوا فـي الصـحف المصرية يعبرون عن استيائهم البالغ مما يسمى بالتجمع القبطي الدولي وقالوا إن ما يتردد حول اضطهاد الأقليات في مصر أمر غير صحيح وشائعة لـيس فيها شيء من الصدق وإذا أخذنا رأي مفكر قبطي مرموق هو الدكتور رفيق حبيب وهو بالمناسبة ابن قسيس كبير هو الراحل صموئيل حبيب لأدركنـا أن المسألة سياسية وليست بها أدنى شبهة من اضطهاد طائفي، يقـول الـدكتور رفيق حبيب (إن مناقشة الكونغرس الأمريكي موضوع اضطهاد الأقباط فـي الشرق الأوسط دليل على أن السياسات الأمريكية صارت تعتمد على الهيمنة التامة وفرض معاييرها على الدول وأن الجمعيات القبطيـة التـي تمـارس نشاطها في المهجر تمارس تطرفا سياسيا وخطابها تجاوز العمـل السياسـي الداخلي إلى دعوات انفصالية تستدعي أطرافا خارجيـة لمسـاندتها) ومـن المعروف أن هناك مخططات معروفة سلفا إسرائيلية وأمريكية تستهدف تقسيم المنطقة بحسب الدين والعرق لضرب وحدتها، وأن مـن الممكـن أن تكـون

جهات صهيونية أو مخابراتية غربية وأمريكية قد اخترقت هــذه التجمعــات المزعومة وحركتها أصلا لتحقيق أهدافها وليس العكس!.

من ناحيتها فإن الحكومة المصرية التي تدرك جيدًا أنه لا اضطهاد في مصر للأقباط، بل هم أسعد أقلية في العالم، استدعت وفــدا مــن مجلــس كنــائس نيويورك ورغم ما في هذا الأمر من شبهة تدخل في شئون مصر لا يليق ببلد عريق مثلها إلا أن ذلك كان تعبيرا من جانب آخر عن الثقة بالنفس وجاء هذا الوفد وقابل من شاء وأجرى تحقيقات حول كل المزاعم باضــطهاد الأقبــاط، وقال المتحدث باسم هذا الوفد في مؤتمر صحفي في نيويورك بعد أن غــادر القاهرة أن ما شاهدناه ولمسناه لا يمكن مقارنته بالمبالغات الصارخة والمزاعم حول اضطهاد الأقباط في مصر، وأنه لا يوجد دليل يشير إلى موافقة الحكومة المصرية أو سماحها بممارسه أي نوع من الاضــطهاد ضــد الأقبــاط، وأن الحوادث الإرهابية لم تميز بين الأقباط والمسمين، وأن الشعب المصري بكل طوائفه يفضل أن يعالج مشكلاته بنفسه وكشعب مصري واحد دون تمييز بين مسلم وقبطي.

وفي الواقع فإن تلك الحملة الأمريكية الصهيونية على مصر والتي نجحت في استخدام عدد محدود من أقباط المهجر الخارجين أصلا على الوطن بل وعلى الكنيسة ذاتها، لن تنجح في قليل أو كثير اللهم إلا " الشوشرة "، ولن تكون إلا مبررا لإلغاء أو تقليص المعونة الأمريكية لمصر وهو أمر مقرر أمريكيا من قبل سواء كان هناك اضطهاد للأقباط أم لا.

لن تنجح هذه الحملة لسبب بسيط هو أنه بالفعل لا وجود للاضطهاد من أي نوع ذي طابع طائفي، وكل المشاكل التي يعانى منها الأقباط يعاني منها المسلمون بالضبط وبصورة طبق الأصل، ولأن النسيج المصري الوطني من مسلمين وأقباط أقوى من أن تؤثر فيه هذه الحملات، فهو نسيج قوي ومتجذر في الواقع المصري لمئات السنين بل آلاف السنين، بل وصل الأمر بالزعيم القبطي المعروف مكرم عبيد أن قال يوما أنه مسلم وطنا مسيحي دينا وهو ما يعبر عنه المفكرون المسلمون والأقباط على حد سواء بقولهم أن المسلمين والأقباط ينتمون إلى نفس الثقافة والحضارة فلا يمكن التفريق بينهما شكلا أو مضمونا، والمسيحية المصرية لها طابعها الخاص بحيث إنها صارت جزءا من النسيج الوطني وشديدة التميز بل والرفض لكل محاولة للاختراق الأجنبي، ويعتبر المسلمون في مصر تاريخ الكنيسة المصرية وتراثها هو تاريخهم وتراثهم لأنه تاريخ وتراث الاستقلال والتميز عن الكنائس الغربية منذ الرومان وحتى الأمريكان.

وإذا تتبعنا تاريخ الكنيسة المصرية، فإن المسيحية جاءت إلى مصر مبكرا، فقد حملها القديس مرقص نفسه إلى مصر، والقديس مرقص هو أحد حواريي المسيح عليه السلام كما أنه أحد كتاب الأناجيل وهناك إنجيل يحمل اسمه، وتسمى الكنيسة المصرية (الكرازة المرقسية) نسبة إلى القديس مرقص وواجه المسيحيون في مصر موجة بعد موجة من الاضطهاد في العصر الروماني قبل أن يدخل الرومان في المسيحية خصوصا تحت حكم (دييوس)

و (فاليريان) و (ديومكتيان) في القرن الثالث والقرن الرابـــع المـــيلادي بدعوى اختلاف الديانة المسيحية عن ديانة الإمبراطورية الرومانية الوثنيـــة، وعندما دخلت الإمبراطورية الرومانية في المسيحية على يـــد الإمبراطـــور قسطنطين توقف الاضطهاد قليلا ليعود بعدها أشد قسوة تحت دعاوى أخرى، فقد حاولت الإمبراطورية الرومانية الخلط بين السلطتين الزمنية والروحية إلا أن الكنيسة المصرية رفضت ذلك وأعلن ذلك الأنبا أثناسيوس فـــي مواجهـــة الإمبراطور الروماني (قسطانطيوس) فما كان منـــه إلا أن طـــارد الأنبـــا أثناسيوس ووضع جائزة لمن يأتيه برأسه، وظل الأنبا أثناسيوس مطاردا لمدة عشرين عاما كاملة.

وعلى هذا الأساس فقد أصبحت الكنيسة المصـــرية مســـتقلة عـــن الكنيســـة الرومانية وأصبح اسم إثناسيوس علما على الأرثوذكسية المصرية.

وتعرضت الكنيسة المصرية طوال فترة الحكم الروماني لكل أنواع الاضطهاد فيما يعرف بعض الشهداء، ولكنها تمسكت باستقلالها وجددت هذا الاســـتقلال عندما رفض الأنبا (ديوسكورس) خليفة الأنبا إثناسيوس مقـــررات مجمـــع كالدونيا سنة ٤٥١ م حول طبيعة المســـيح، وتعـــرض الأنبـــا ديوســـكورس للحرمان من مجمع كالدونيا كنتيجة لهذا الموقف، ولكن المسيحيين المصريين وقفوا مع الأنبا ديوسكورس ورفض جميع الرهبان الاعتراف بمقررات مجمع كالدونيا.

وكانـــت النتيجـــة أن قامـــت قـــوات الإمبراطوريـــة بـــإخراج البطريـــرك (ديوسكورس) من المدينة والكنيسة حتى دون تمكينه من ارتداء حذائه، وتم تنصيب بطريرك جديد مصنوع في روما على رأس الكنيسة المصرية ولكـــن الشعب في مصر رفض ذلك ومنع البطريرك المصنوع في روما من دخـــول كنيسة الإسكندرية، وهنا تدخل جنود الإمبراطور الروماني وأحدثوا بالشـــعب مذبحة مروعة على أبواب الكنيسة وأدخلوا البطريرك المصنوع عنـــوة ثـــم استمر الاضطهاد الروماني للمسيحيين المصريين، ورغـــم ذلـــك اســـتمرت الكنيسة المصرية في استقلالها ورفضها الخضوع للسلطة الدينية الإمبراطور الروماني ورفضت أيضًا الاعتراف بقرارات مجمع كالدونيا حـــول طبيعيـــة المسيح، وأصدرت الكنيسة المصرية ما سمي بقانون الإيمـــان لتأكيـــد ذلـــك الموقف المستقل والمتميز.

وفي عهد الإمبراطور البيزنطي هرقل، حاول هـــذا الإمبراطـــور اســـتثمار انتصاراته الخارجية ضد الفرس ونفوذه وسمعته العالمية التي حصل عليهـــا بسبب حملاته العسكرية الناجحة في فرض توحيد الكنيســـة المصـــرية مـــع الكنيسة الرومانية إلا أن محاولته أيضًا باءت بالفشل ورغـــم اســـتخدام كـــل أساليب الاضطهاد والقمع الدموي طول سنوات حكمه لتحقيق ذلك، وعرفـــت تلك الفترة هروب الرهبان عبر السراديب تحت الأرض بين الكنائس والبيوت هروبا من الاضطهاد البيزنطي دون أن يفرطـــوا فـــي اســـتقلال كنيســـتهم. ومحصلة كل هذا، أن الكنيسة المصرية عريقة سبقت كل الكنائس الرومانيـــة

والأوروبية، كما أنها كنيسة مستقلة رفضت دائمًا محاولات الاندماج في الكنيسة الرومانية وهي أيضًا تمتلك عقيدتها الخاصة حول طبيعة المسيح التي تختلف اختلافا جذريًا عن عقائد الكنائس الرومانية والأوروبية فيما بعد، وكذلك هي كنيسة عانت من الاضطهاد الدموي والكبت والقهر على يد الرومان. ثم جاء الفتح الإسلامي في عهد البطريرك بنيامين الذي كان هاربا في ذلك الوقت من الاضطهاد الروماني واستقبل أقباط مصر الفاتحين المسلمين باعتبارهم مخلصيهم من طغيان الرومان، وباعتبارهم عربا مثل المصريين الذي ينحدرون من أصل عربي يرجع إلى عشرات القرون قبل الإسلام ويذكر الدكتور حسن كمال (أن المصريين والسودانيين من أصل واحد، وأنهم جاءوا إلى وادي النيل من بلاد العرب عن طريق الصومال) وكذلك أكد الأمر نفسه تيودور الصقلي الذي يقرر أن المصريين القدماء هم من عرب الجزيرة عندما هاجر العماليق من اليمن إلى وادي النيل.

على كل حال لقد تم تأمين البطريرك بنيامين على نفسه بعد الفتح الإسلامي ومعه كل الرهبان والكنائس، وعاش الشعب المصري في ظل العدل الإسلامي وقبل المصريون طواعية سواء من كان مسيحيا أو كان على الدين الفرعوني القديم الدخول في الإسلام بل واتخاذ اللغة العربية لغة لهم في فترة وجيزة على الرغم من أن المصريين ظلوا متمسكين بلغتهم طوال حقب الاستعمار الروماني ورفضوا الاندماج في الثقافة الرومانية الهيلينية لأكثر من ألف عام قبل ذلك إذ كان الاندماج والانخراط في الثقافة الإسلامية والحضارة الإسلامية

سريعا وكاملا، وضم كل الشعب المصري من أسلم ومن لـم يسـلم، وأبـدع المصريون المسلمون منهم والمسيحيون في إطار الثقافة والحضارة الإسلامية أيما إبداع، لدرجة أنه كان من الأقباط المسيحيين من أصبح من علماء اللغـة العربية بل والفقه الإسلامي، ووصل الأمر إلى حد وجود رواق للأقباط فـي الأزهر الشريف.

كانت أوروبا تعرف ذلك وتدركه، وتعمل بالتالي فعلى ضربه، فلما جاءت الحملات الصليبية على الشرق لم يسمح الصليبيون للأقبـاط بزيـارة بيـت المقـدس لأن الصليبيين اعتبروا الأقباط كفارا لأنهم يؤمنون بعقيدة مختلفة عن العقائد الأوروبية حول طبيعة المسيح كما استهدفت الحملات الصليبية ضمن مـا اسـتهدفت تـدمير الكنيسة المصرية وتذويبها في الكنائس الأوروبية، فقام الصـليبيون بخطـف ٥٠٠ طفل من دمياط أثناء الحملة الصليبية الخامسة سنة ١٢١٩ م وقاموا بتعميدهم وفقـا للعقائد الكاثوليكية، كما قام الملك لويس التاسع ملك فرنسا حين احتل دمياط بفرض بطريرك كاثوليكي على المدينة. ومع ظهور الاستعمار الإنجليزي بعد ذلـك فـي القرن التاسع عشر حاول الاستعمار الإنجليزي أن يستخدم التبشـير فـي ضـرب الكنيسة القبطية في مصر، إلا أن الكنيسة قاومت هذا التبشير والذوبان الذي يشـكل حظرا على عقيدتها واستقلالها وقام البطريرك كيـرلس الرابـع بشـراء مطبعـة لمواجهة مطبوعات بعثات التبشير التي تشكك في العقيدة الأرثوذكسية كما شـارك المسلمون والأقباط معا في مقاومة الاحتلال الإنجليزي، الأمر الذي تدشـن بثـورة ١٩١٩ حيث كان القساوسة يخطبون في الأزهر، وعلماء الإسلام يخطبـون فـي

الكنائس ويسقط الشهداء المصريون من مسلمين ومسيحيين جنبًا إلى جنب برصاص الإنجليز.

فهل ينجح الأمريكان والصهاينة فيما فشل فيه الرومان والصليبيون ثم الإنجليز؟!

من يحمي المسيحيين العرب من التدخل الأمريكي في شئونهم؟

إذا بدأ حديثنا بأن هذا الموضوع يستدعي مراعاة شجون معينة، فإننا بذلك نكرس الطائفية بوعي أو من دون وعي. وإذا انطلقنا من أن المسلم والمسيحي المصريين تتطابق رؤيتهما ومواقفهما تجاه مختلف القضايا، وبأنه لا مشكلة هناك فإننا نكرس النفاق، ينبغي الإقرار بداية بمجموعة من المعطيات، ثم ننطلق منها من دون حساسية أو نفاق.

إن المسيحي العربي جزء لا يتجزأ من الحضارة العربية، بل أسهم هو أيضًا في صنعها وفي الأزهر كان ثمة رواق للأقباط ونبغ علماء في اللغة العربية من المسيحيين العرب.. والمسيحي العربي تستهويه بلاغة اللغة العربية، ويطرب للشعر العربي والغناء العربي والموسيقى العربية، وخطوط العمارة الإسلامية وتحكمه في حياته قيم وعادات وتقاليد ونمط حياتي اجتماعي عربي إسلامي ولخص ذلك كله الزعيم السياسي القبطي المصري الراحل مكرم عبيد حين قال: (أنا مسيحي دينا مسلم وطنًا).

إن محاولات التغريب السياسي والثقافي لمثقفينا تطال المسلمين والمسيحيين معًا، وإن كانت تركز على المسيحيين، فهي تركز على النوبيين البربر والأكراد، كما أنها تركز على المرأة مثلا، هذا معناه أن التغريب جزء من مخطط يهدف إلى الاختراق، أي أن سببه سياسي وليس دينيًا.

إن موقف بعض أقباط المهجر، وخصوصًا في الدعوة إلى التدخل الأجنبي لحماية الأقباط في مصر، لا ينبغي النظر إليه باعتباره محاولة من أفراد بعدت الشقة بينهم وبين وطنهم ولا يجب أن تنسحب على كل الجسم المسيحي العربي، الذي كان ولا يزال يرغب في مناقشة المشاكل بين أبناء الوطن في داخل الوطن.

إن مسألة الاضطهاد الديني، حسب شهادة مسيحي عربي، هو فيكتور سحاب لم تحدث أبدًا في إطار الدولة الإسلامية، بل إنه (كلما امتدت يد الغرب إلى المنطقة، أيام بيزنطة، ثم أيام الصليبيين، ثم أيام السيطرة الغربية المعاصرة. كانت المجتمعات المسيحية العربية تتعرض لمخاطر الاضطهاد والقمع والإبادة، وكلما كان التدخل الغربي ينحسر، كان الاضطهاد ينحسر معه، وأثبت التاريخ للمسيحيين العرب أن التغريب يسوقهم إلى الهلاك، وأن التعريب أكثر مدعاة إلى اطمئنانهم إلى مصيرهم).

وحسب المطران جورج خضر فإن (المسعى الصليبي كان وبالا على المسيحية العربية، من حيث ظن أو صور أنه دفاع عنهم إذا قارنا بين وضع المسيحيين العرب في ظل الإسلام، ووضع أية أقلية في أي زمان ومكان، فإن الإسلام يفوز في المقارنة بل ويشكل سبقًا تاريخيًا مميزًا على ما عداه، حيث كانت جميع الدول لا ترضى بدين آخر داخل تخومها).

وحين كانت دولة الإسلام في أوج سيادتها الحضارية وغنية عن مسايرة وملاينة الآخرين، بل في وقت كان التطهير العرقي هو الأصل، ولم تكن

هناك أقمار اصطناعية ولا (إنترنت) ولا وسائل إعلام ولا ما يسمى بالرأي العام، فإن هذه الدولة لم تراع مشاعر الآخر الديني فحسب بل وضعت نظامًا تشريعيًا لتعدد الأديان والمذاهب في الدولة الواحدة، وفي هذا الصدد يقول برنارد لويس (نجح الإسلام التقليدي، ولم تنجح المسيحية في جمع التسامح الديني مع الإيمان الديني العميق فلم يشمل الإسلام بتسامحه غير المؤمنين فقط بل الهراطقة أيضًا، وهذا اختيار أصعب بكثير، وعلى الصعيد الاجتماعي كان الإسلام (ديموقراطيًا) على الدوام، أو كان بالأحرى يقول بالمساواة).

ويقول إدمون رباط (أعطى الإسلام الحق للشعوب الخاضعة لسلطانه أن تحافظ على معتقداتها وتقاليدها وطراز حياتها، وذلك في زمن كان يقضي المبدأ السائد بإكراه الرعايا على اعتناق دين ملوكهم بل وحتى على الانتماء إلى الشكل الخاص الذي يرتديه هذا الدين، ولقد ظلت هذه القاعدة سارية في البلاد الغربية ذاتها حتى الثورة الفرنسية).

إن سياسة تفكيك المنطقة عبر إثارة الفتن الطائفية هي سياسة غربية ثابتة، والتباكي على حقوق المسيحيين العرب هو من دموع التماسيح، ووراءه أهداف سياسية باتت تقليدية ومكشوفة ذلك أن برميل نفط في الحسابات الغربية غير المعلنة أهم من عشرة مسيحيين عرب كما يقول فيكتور سحاب، والمسألة كلها محاولة لاستخدام المسيحيين لأسباب استراتيجية وتكتيكية.

إن الموقف المسيحي العربي الصحيح ينبغي أن يرفض بقوة وبشدة محاولة التدخل الغربي في هذه المسألة فرفض الهيمنة الغربية الخارجية هو الذي

يسهم في وقف الفتن الطائفية والتفكك الداخلي من خلال التلاحم الإسلامي المسيحي في مواجهة أمريكا وإسرائيل ويمكن بناء المجتمع الذي يحلم به المسيحي العربي.

وفي إطار هذه المعطيات ينبغي النظر إلى التقرير الأمريكي الجديد عن الحرية الدينية، وخطورة هذا التقرير، الذي تعرض لوضع الأقليات الدينية في ٧٨ دولة، وانتقد سياسات دول عربية عدة تجاه المسيحيين هي نتائجه كانت مقدرة سلفا ضمن مسعى إلى خلق كيانات طائفية في المنطقة خدمة للمشروع الإسرائيلي.

كما يكشف هذا التقرير مجددًا ازدواجية المعايير الأمريكية والغربية، لأن الولايات المتحدة نفسها قامت على جريمة عرقية كبرى ضد الهنود الحمر، ثم بنت نهضتها الاقتصادية على أساس التمييز العنصري ضد السود وهي لا تزعجها ممارسات إسرائيل ضد المسيحيين العرب ناهيك عن المسلمين.

لذلك ينبغي أن نتكاتف جميعًا مسلمين ومسيحيين، ضد هذا المخطط وإن كان ثمة مشاكل فلنناقشها داخل البيت، ولا نترك الآخرين يستغلونها ضدنا جميعًا.

فالحاصل هو أن المسيحيين العرب يحتاجون فعلا إلى من يحميهم لكن من التآمر الأمريكي عليهم، وليس من إخوانهم المسلمين، وبديهي أن مشاركة المسلمين والمسيحيين في مواجهة هذا التآمر تهم المسلمين لأنه أحد ضمانات استقلال بلادهم لكنها تهم المسيحيين أكثر لأنها ضمان مصيرهم.

وثائــــــق

تقرير هيئة مفوضي الدولة بخصوص القضية المرفوعة من البابا شنودة ضد رئيس الجمهورية وقد نشره الأستاذ نبيل عبد الفتاح في كتابه ــ المصــحف والسيف.

حكم محكمة القضاء والإداري في الدعوى المرفوعة من البابا شــنودة ضــد رئيس الجمهورية وقد نشره الأستاذ نبيل عبد الفتاح في كتابــه " المصــحف والسيف".

قرارات مجمع الآباء الكهنة والمجلــس الملــي وممثلــي الشــعب القبطــي بالإسكندرية في المؤتمر المنعقد بالبطريركية بتاريخ ١٧ يناير ســنة ١٩٧٧ وقد نشره الأستاذ نبيل عبد الفتاح في كتابه " المصحف والسيف".

تقرير منسوب إلى الكنيسة المصرية ــ وهو في رأينا تقرير مزعوم يستهدف إثارة الفتنة الطائفية وقد نشره الشيخ محمد الغزالي في كتابه " قذائف الحق ".

نموذج من المنشورات الاستفزازية التي كانت توزعها بعض الجهات وفيهــا إساءات بالغة إلى الإسلام وقد وصلت تلك المنشورات إلى العديد من الكتــاب والصحفيين وعلماء الدين المسلمين وقد نشره الأستاذ محمد جلال كشك فــي كتابه " ألا في الفتنة سقطوا ":

معنى وثيقة إسرائيلية منشورة في كتـاب (الأسـاطير المؤسسـة للسياسـة الإسرائيلية) لمؤلفة رجاء جـارودي ص ١٨١، ١٨٢ ــ طبعـة دار الغـد العربي ــ القاهرة ١٩٩٦.

تشكيل منظمة التحرير القبطية لمكافحة الاستعمار الإسلامي في مصر ولقـد نشر هذا الخبر في جريدة الأسبوع ص ١٣ بتاريخ ٣١/ ٨/ ١٩٩٨.

مجلس الدولة
هيئة مفوضي الدولة
محكمة القضاء الإداري
الدائرة الأولى

تقرير مفــوض الدولة

في الدعوة رقم ٩٣٤ لسنة ٢٦ ق

المقاومة من: الأنبا شنودة الثالث

ضد: ١ ــ رئيس الجمهورية بصفته

٢ ــ رئيس الوزراء بصفته.

الوقائع:

بصحيفة مودعة قلم (كتاب محكمة القضاء الإداري في ١٢/ ١/ ١٩٨٢ أقام المدعي هذه الدعوى طالبا في ختامها الحكم أولا ــ وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الجمهوري رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ الذي قضى بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين الأنبا شنودة الثالث بابا للإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية والقاضي بتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية من خمسة أعضاء من الأساقفة الواردة أسماؤهم به، وثانيًا ــ في الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب عليه من آثار مع إلزام المدعي عليهما بالمصروفات.

وشرحا للدعوى يقول المدعى إنه علم بالقرار المطعون فيه بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٨١ وتظلم منه أمام المدعي الاشتراكي بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٨١، ثم أقام الدعوى الحالية، فضلا عن أنه لا يزال معتقلا بدير الأنبا بيشوي بصحراء وادي النطرون.

وينعي المدعي على القرار المطعون فيه انعدامه ومخالفته لأحكام القانون للأسباب التالية: ــ

أولا: إن القرار الجمهوري رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيينه بابا للإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية قد تم بناء على الإجراءات المنصوص عليها في

لائحة انتخاب البطريرك الصادر بها القـرار الجمهـوري بتـاريخ ٢/ ١١/ ١٩٥٧ المنشور بالعدد ٨٥ مكررا من الوقائع المصرية في ٣/ ١١/ ٥٧.

وأنه طبقا لأحكام تلك اللائحة تم انتخاب خمسة من الأساقفة والرهبان بمعرفة لجنة مشكلة من ثمان من المطارنة والأساقفة من أعضاء المجلس الملي العام برئاسة قداسة البطريرك. وتم انتخاب ثلاثة منهم بواسطة الناخبين المقيـدين بجدول خاص، وأجريت القرعة الهيكلية، وانتخب قداسته بابـا للإسـكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية، وتم اعتماد هذا التعيين بموجب قـرار رئـيس الجمهورية سالف الذكر.

ويضيف المدعي بأنه يبين مما سبق أن إجراءات تعيينه قد تمت سليمة وفقـاً لأحكام القانون ومضى على هذا التعيين ما يقرب من ١١ سنة كاملـة يمثـل الطائفة خلالها أحسن تمثيل سواء في أوربا وأمريكا وأفريقيا، وذلك بشـهادة سفارات مصر في تلك الدول، حيث كان يعمل على رفع أسم مصـر عاليـا، الأمر الذي يستخلص منه أن القرار المطعون فيه قد خـالف أبسـط قواعـد القانون الإداري.

ثانيا: أن القرار المطعون فيه لم يتضمن الأسباب التي استند إليها، ولكن هذه الأسباب ظهرت في الأحاديث والخطب التي صدرت من رئيس الجمهوريـة وأنها أسباب لا ظل لها من الحقيقة، وأن السيد رئيس الجمهورية كان ضحية لبعض المتسلقين من المسيحيين وغيرهم معدومي الضـمير، فقـد أظهـرت

الأحداث الأخيرة أنه لا صلة بما سمي بالفتنة الطائفية في الزاوية الحمراء، بل كان يعمل دائمًا على الوحدة الوطنية وصالح مصر قبل كل شيء.

وخلص المدعي من ذلك إلى طلب الحكم بالطلبات الموضحة في ختام صحيفة دعواه. وتد لنظر الشق العاجل من الدعوى ٢٦/ ١/ ١٩٨٢، وجرى تـداول الدعوى على النحو الموضح بمحاضر الجلسات، وقدم المدعي مذكرة بجلسـة ٢٣/ ٢/ ١٩٨٢ قال فيها إن هذه المحكمة قضت في الـدعوى المقامـة مـن الأستاذ عبد الحليم رمضان برفض الدفع بعد اختصـاص المحكمـة بنظـر الطعون الموجهة إلى قرارات رئيس الجمهورية الصادر فـي ٢/ ٩/ ١٩٨١ واستند فيها إلى المادة ٧٤ من الدستور، كما قضت برفض الدفع بوقف السير في الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا تأسيسا علـى أن الـتظلم المقدم إلى محكمة القيم يعتبر من قبيل التظلم الولائي وليس من قبيل الدعاوى، وقضت كذلك بأنه لم يكن من حق رئيس الجمهورية إصدار تلـك القـرارات لعدم توافر إحدى الحالات المنصوص عليها في المـادة ٧٤ مـن الدسـتور، وبذلك يكون القار المطعون فيه وهو أحد تلك القرارات قرارًا باطلا ومعدوما وصادرا من غير مختص. وقال المدعي بأن ما ورد بتقارير المباحث العامة لا أساس له من الحقيقة، وأنه كان من الوطنيين الأوائل الذين تطوعوا كضباط احتياط لخدمة الوطن إبان دراسته الجامعية. كما قدم المدعي أربـع حـوافظ بالمستندات حوت بعض مضابط مجلس الشعب والأوراق التي تفيد مـا ورد بتقارير المباحث العامة وبعض الخطابات والمقالات والخطب التي ألقاها فـي

المناسبات المختلفة، والتي كان حاضرًا في بعضها السيد رئيس الجمهورية وكلها توضح كذب الادعاءات الموجهة إليه، كما حوت إحدى هذه الحوافظ مذكرة بدفاعه كان قد أعدها لجلسة ٢٦/ ١/ ١٩٨٢.

وقدمت إدارة قضايا الحكومة حافظة بالمستندات في ذات الجلسة المنوه عنها حوت صورة من القرار المطعون فيه، وشهادة من المحكمة الدستورية العليا تفيد إقامة الدعوى رقم ٣ لسنة ٤ ق تنازع اختصا تطلب الحكومة فيها تعيين محكمة القيم جهة مختصة بنظر الدعوى في الدعويين رقمي ٩٣٤ لسنة ٣٦ قضاء إداري ٢٣ لسنة ١ قيم، وصورة من الحكم الصادر من محكمة القيم بجلسة ٣ يناير سنة ١٩٨٢ في الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١ المشار إليها والمقامة من المدعي للطعن على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١.

ونظرا لأن وكيل المدعي قد قرر في جلسة المحكمة المؤرخة ٢٣/ ٣/ ١٩٨٢ بترك الخصومة في الطلب المستعجل مع تحمله بمصروفاته، وصمم على الطلب الموضوعي ووافق الحاضر عن الحكومة على ذلك، فقد قضت المحكمة بجلسة ١/ ٦/ ١٩٨٢ بإثبات ترك المدعي للخصومة في طلب وقف التنفيذ وألزمته المصروفات، وأحيلت الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني في الشق الموضوعي.

(الرأي القانوني)

حيث أن المدعي يستهدف من هذه الدعوى الحكم له بإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ الصادر في ٢/ ٩/ ١٩٨١ الذي نص في

المادة الأولى منه على أنه: ــ (يلغي قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين الأنبا شنودة بابا للإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية)، ونص في المادة الثانية على تشكيل لجنة للمهام البابوية من الأساقفة المبينة أسماءهم بالمادة المذكورة ونص في المادة الثالثة على نشره في الجريدة الرسمية والعمل به من تاريخ صدوره.

وحيث أنه يبين من أوراق هذه الدعوى ووقائعها أن القرار المطعون فيه صدر من رئيس الجمهورية إعمالا للسلطة المخولة بموجب المادة ٧٤ من الدستور، وأن مبررات إصدار هذا القرار ومسوغاته مستثناة من الحكم الصادر من محكمة القيم بجلسة ٣ يناير ١٩٨١، في التظلم المقدم من المدعي من القرار المطعون فيه والمقيد بجدول المحكمة المذكورة برم ٢٣ لسنة ١ ق قيم، قد وردت في مذكرتين لمباحث أمن الدولة، قدمهما مساعد المدعي الاشتراكي لتلك المحكمة بجلسة المرافعة، أثناء نظر ذلك التظلم، ويستفاد مما ورد بهاتين المذكرتين أن المدعي منذ أن تقلد الكرسي البابوي عام ١٩٧١ عمد إلى الآتي: ــ

أولا: تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر:

فقد بدرت منه وقائع محددة تهدف إلى إحياء النعرة الطائفية التي تنادى بأن مصر دولة قبطية استعمرها المسلمين، ففي خلال شهر أغسطس سنة ١٩٧٣ التقى في دير السريان بأسرة تحرير مجلة الكرازة التي يتولى رئاستها

وطالبهم بأن يكون الهدف من المجلة إحياء الكيان الطائفي واللغة القبطية وإثارة مشاكل الأقباط على صفحاتها بجرأة وصراحة، وفي خلال شهر يناير سنة ١٩٧٥ أنشأ فصولا لتعليم اللغة القبطية بأنبا رويس بالعباسية، وأصدر تعليماته إلى الكنائس بإنشاء هذه الفصول بهدف إحياء النعرة القديمة بأن مصر قبطية وأن المسلمين دخلاء عليها، وفي شهر سبتمبر سنة ١٩٧٥ أصدر تعليماته للكنائس بعدم الاحتفال بعديد النيروز يوم ١٢/ ٩/ ٧٥، وألقى كلمة في موعظته الأسبوعية تضمنت أن الكنيسة حزينة جدا ولم يفسر سبب ذلك، وعلى أثر ذلك رددت قيادات مدارس الأحد أن السبب في ذلك هو مرور الأقباط بمحنة نتيجة اضطهادهم من المسمين بالإضافة إلى رفض رئيس الجمهورية مقابلة البابا أكثر من مرة، وبتاريخ ١١ ينساير سنة ٧٧ التقى بقساوسة محافظة المنوفية وناشدهم بتوعية أبناء الطائفة لزيادة النسل وحث الشباب على الزواج، انطلاقا من أن مصر أساساً دولة قبطية استعمرها المسلمون مما ترتب عليه أن دين الدولة الرسمي أصبح الإسلام وأنه كان يجب النص في الدستور على الدين المسيحي والتحدث خارج الكنيسة بالاشتراك في المؤتمرات السياسية وزيادة المواقع الحكومية والجماهيرية لإثبات الوجود المسيحي، كما ألقى محاضرة الكاتدرائية المرقسية بالعباسية بعنوان: (إنجيل برنابا وتعارضه مع القرآن) استشهد فيا بآيات قرآنية وآراء لبعض العلماء المسلمين للتدليل على تعارضه مع القرآن الكريم، مما يشجع باقي الكتاب المسيحيين على إتباع هذا المنهج، وألقى محاضرة أخرى بذات

الكاتدرائية بعنوان: (التثليث والتوحيد) تضمنت بعض الآيات القرآنية المبتورة والمحرفة، للرد على النقد الذي يوجه إلى الديانة المسيحية.

ثانيًا: الحض على كراهية النظام القائم:

ذلك أنه بتاريخ ٣١/ ٨/ ١٩٧٧ عقد المجمع المقدس اجتماعًا برئاسته وأصدر قرارًا بتقديم مذكرة لرئيس الجمهورية تتضمن رفض الطوائف المسيحية تطبيق الشريعة الإسلامية وقانون الردة وضرورة حل مشاكل الطائفة، واقترح قيام أعضاء المجمع بمسيرة تضم أبناء الطائفة وتتوجه إلى مقر رئيس الجمهورية والسفارات ووكالات الأنباء للتعبير عن استيائهم من اضطهاد المسلمين والمسئولين للمسيحيين إلا أنه أرجى البت في هذا الاقتراح انتظارًا لنتائج مقابلة الرئيس المندوبي المجمع المقدس في ذلك الوقت، كما أنه استثمر حادث مقتل القس غبريال عبد المتجلي كاهن كنيسة التوفيقية بالمنيا يوم ٢/ ٩/ ١٩٧٨، وذلك بإيعاز القمص انطونيوس ثابت وكيل بطريركية الإسكندرية لعقد المؤتمرات والمطالبة بتلبية مطالب الأقباط والتشكيك في حيدة الشرطة والنيابة لإثارة وتعبئة مشاعر أبناء الطائفة، ومعاصرة ذلك لمباحثات كامب ديفيد، بهدف الضغط على المسئولين لتلبية مطالب الأقباط، وقام في خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٧٩ بإيفاد الأنبا تادرس أسقف بور سعيد إلى قبرص مع عدد من المطارنة لتعبئة الرأي العام المسيحي في الخارج ضد السلطات والنظام في مصر ومناشدة تجمعات الأقباط والهيئات القبطية الخارجية للتدخل

والضغط على المسئولين المصريين لمنع تطبيق الشريعة الإسلامية، كما أنــه استثمر حادث الاعتداء على ثلاثة من الطلبة المسيحيين بالمدينـــة الجامعيـــة بالإسكندرية بتاريخ ١٨/ ٣/ ١٩٨٠، وأوعز إلى القمص انطونيوس ثابت بعقد المؤتمرات مع الطلبة المسيحيين لتعبئة مشاعرهم وإثارتهم، وقيامــه بـــدعوة المجمع المقدس وإصداره قرارا بعدم الاحتفال بعيد القيامة وعدم تقبل التهاني من المسئولين مع معاصرة ذلك لزيارة رئيس الجمهورية الأخيرة للولايـــات المتحدة، وحث تجمعات الأقباط في الخارج والهيئات القبطيـــة علـــى اتخـــاذ مواقف معادية أثناء هذه الزيارة بهدف الضغط لتلبية مطالب الأقباط.

ثالثًا: إضفاء الصبغة السياسية على منصب البطريرك واستغلاله الدين لتحقيق أهداف سياسية:

ذلك أنه بتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٩٧٥ رأس المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس وأصدر قرارًا بأن تجتمع اللجنة القانونية بالمجلس لدراسة قانون الحكم المحلي للمطالبة بتمثيل الأقباط في المجالس المحلية ودراسة قانون الأحوال الشخصية للمطالبة بتنفيذ شريعة العقد وعدم تطبيق الشريعة الإسلامية في حالة اختلاف الملة، واتفق على إرسال خطابات للمسئولين بالدولة للمطالبة بتمثيل الأقبـــاط بالاتحاد الاشتراكي تمثيلا صحيحًا، وفي ١٩/ ٧/ ١٩٧٥ عقد اجتماعـــا مـــع كهنة كنائس الإسكندرية بالكنيسة المرقسية وطالبهم بإجراء تعداد للمســـيحيين في الإسكندرية لاستكمال السجل الخاص بالتعداد بالبطريركية، وقام بتكليـــف

الأنبا بيمن ــ الأسقف العام وقتئذ ــ بالمرور علـــى إيراشـــيات الجمهوريـــة للاجتماع بأبناء مدارس الأحد وتكليفهم بسرعة الانتهاء من إجراء الإحصـــاء العددي للمسيحيين، كما أنه بتاريخ ٥/ ١/ ١٩٧٧ عقد اجتماعا لكهنة القاهرة ببطريركية الأقباط بالعباسية، وألقى كلمة ناشدهم فيها سرعة إعداد مشـــروع قانون الأحوال الشخصية الموحد للطوائف المسيحية لتقديمه للسلطة التشريعية من أجل المطالبة بتطبيقه قبل الانتهاء من إعداد قانون الأحـــوال الشخصـــية للمسلمين، وانتقد رجال القانون المسيحيين لعدم استثمارهم للمناخ الديموقراطي السائد في التقدم بمقترحاتهم بشأن قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين. وفـــي خلال شهر أغسطس سنة ١٩٧٧. وبمناسبة ما نشرته الصحف حول تطبيـــق قانون الردة عقد عدة اجتماعات لكهنة القاهرة ورجـــال القـــانون المســـيحيين والمجالس الكنسية لدراسة آثار هذا القانون على المسيحيين وضرورة التعبير للمسئولين بصورة جماهيرية رسمية بأن هذا القانون مرفوض، وعقد اجتمعـــا بتاريخ ١/ ٩/ ١٩٧٧ بأعضاء مجالس كنائس القاهرة وعدد مـــن المطارنـــة بمقر الكاتدرائية واتخذ قرارا بإعلان الصوم الانقطاعي ابتداء من يوم ٥/ ٩/ ١٩٧٧ تعبيرا عن رفض أبناء الطائفة لمشروع قانون الردة. وبتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٧٩ راس اجتماع المجمع المقدس لمناقشة قانون الأحوال الشخصية الموحد للطوائف المسيحية وأشار إلى أنه حصل على موافقـــة الأقبـــاط الكاثوليـــك والإنجيليين على القانون، وأن ذلك قد حقق نصـــرا لـــه وللطائفـــة، وأكـــد للمسئولين عدم وجود خلافات بين الطوائف المســـيحية المختلفـــة، وطالـــب

بتشكيل لجنة للرد على نشاط لجنة المطبوعات الإسلامية ونقدها لبعض المعتقدات المسيحية، كما أوعز بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٩ إلى القمص أنطونيوس ثابت بالدعوة لعقد مؤتمر عام بالكنيسة بالإسكندرية يوم ١/ ١١/ ١٩٧٩ لمناقشة موضوع تعديل المادة الثانية من الدستور وذلك للضغط على المسئولين وإشعارهم برفض الشعب المسيحي ذلك، كما عقد بتاريخ ٤/ ١١/ ١٩٧٩ اجتماعا بدير الأنبا بيشوي بوادي النطرون مع عدد من المطارنة ورجال الدين المسيحي لإعداد مذكرة تتضمن اعتراضهم على تطبيق الشريعة الإسلامية، وتوجيه اللوم إلى وكيل بطريركية الإسكندرية لتأجيله عقد المؤتمر الذي كان مقررا عقده في ١/ ١١/ ١٩٧٩ لموعد لاحق لمناقشات مجلس الشعب، وتكليف وكيل البطريركية توجيه الدعوة لعقد مؤتمر مع أعضاء المجالس الملية الفرعية لإعلان رأي الأقباط قبل طرح الموضوع للمناقشة على مجلس الشعب وفي ٢/ ١١/ ١٩٧٩ عقد اجتماعا بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية حضره بعض المطارنة وعدد من أعضاء المجلس الملي العام ومائة عضو من أعضاء المجالس الملية الفرعية لتقديم المقترحات المزمع إدخالها على المادة الثانية من الدستور لحماية الأقباط ووقع الحاضرون في نهاية الاجتماع مذكرة بموافقتهم على الإضافة المقترحة على المادة الثانية من الدستور وهي عبارة: (بما لا يتعارض مع شرائع الأقباط)، كما عقد اجتماعا بتاريخ ٨/ ١١/ ١٩٧٩ بالمقر البابوي بالعباسية مع رؤساء الطوائف المسيحية ومندوبين عن الكنائس الكاثوليكية الأجنبية لمناقشة تعديل المادة الثانية من

الدستور، وأصدر تعليماته لمطرانية سوهاج بتكليف المثقفين من أبناء الطائفة وخاصة المحامين بتحرير مذكرات تتضمن الاعتراض على تعـديل المـادة الثانية من الدستور، والتقى في نهاية شـهر ديسـمبر سـنة ١٩٧٩ بـبعض المطارنة بدير الأنبا بيشوي، ودار بينهم حديث حول تعديل المادة المـذكورة، وعلق على ذلك بأنه ينتظر نتيجة لقاءاته مع المسئولين بشأن الضمانات التي طلب إدخالها على تعديل تلك المادة لحماية الأقباط، وأنه في حالة عدم تلبيتها ردد عبارة (حنخليها دم للركب من الإسكندرية إلى أسوان).

رابعًا الإثارة:

إذ إنه في ١٠/ ٧/ ١٩٧٢ عقد اجتماعا لكهنة الإسكندرية وطالبهم بـالتحرك وإشعار الحكومة بهم للعمل على تحقيق مطالبهم ومداومة الاتصـال بممثلـي الطوائف المسيحية الأخرى بالإسكندرية وإحاطتهم علما بمظاهر الاضـطهاد، لضمان تعاطفهم معهم وتأييدهم لهم، وبتاريخ ١٧/ ٧/ ٧٢ عقد اجتماعا لكهنة الإسكندرية أيضا لدراسة مشاكل الطائفة ووجه بعض الكهنة للإعلان عن هذا المؤتمر ورفض الاستجابة لطلب وزارة الداخلية بتأجيله لدواعي الأمن، مدعيًا أن أئمة المساجد بالإسكندرية يهاجمون القس أبشواي كامل ويهددون بقتلـه، كما عقد اجتماعا بتاريخ ١١/ ١١/ ٧٢ لكهنة القاهرة على أثر وقوع حريـق بجمعية أصدقاء الكتاب المقدس بالخانكة، وأصدر تعليماته لهم بالتوجـه إلـى مقر الجمعية وتأدية الصلاة وافتراش الأرض بأجسادهم حتى الاستشهاد فـي

حالة التعرض لهم، وغادر القاهرة إلى الدير عقب ذلك للظهور بمظهر البعيد عن الأحداث، وقام بدعوة المجمع المقدس وأعلن الصوم الانقطاعي والحداد بالكنيسة احتجاجًا على ذلك. وبتاريخ ١٢/ ١١/ ١٩٧٢ ألقى كلمة بالكاتدرائية بالعباسية، بمناسبة مرور عام على تقلده للكرسي البابوي، تناول خلالها التنديد بأحداث الخانكة والادعاء باضطهاد الأقباط وخلال شهر مارس سنة ١٩٧٣ عقد اجتماعا مع بعض المسئولين بمدارس الأحد، وحثهم على نشر شائعة وسط الأقباط بأن قضايا التهريب المتهم فيها رفلة غرباوي وصادق غبور وآخرين،القصد منها الإضرار بسمعة المسيحيين، كما أنه قام بالاعتكاف بدير الأنبا بيشوي وقرر عدم الاحتفال بذكرى تقلده الكرسي البابوي الذي كان مقررا عقده بتاريخ ١٤/ ١١/ ١٩٧٩.

وحيث أن الدفاع عن المدعي أودع بجلسة ٢٣/ ٢/ ١٩٨٣ حافظة مستندات حوت مذكرة دفاع مقدمة لجلسة ٢٦/ ١/ ١٩٨٢ فند فيها المزاعم والادعاءات المنسوبة إلى المدعي في مذكرتي المباحث سالفتي الإشارة ذكر فيها أن تقرير المباحث يدعي قداسة البابا قال (إنه سيجعلها دماء إلى الركب) وهذه واقعة مكذوبة لأن مركزه وتقديره للمسئولية ووظيفته وخلقه لا تسمح له بأن يقول ذلك، كما أن ما ورد بشأن المنشور المزور سنة ١٩٧٢ لا صلة له بالحقيقة كما يتضح من تقرير لجنة تقصي الحقائق عن حادثة الخانكة، التي كان يرأسها الدكتور جمال العطيفي والمنشور بمضبطه مجلس الشعب بالفصل التشريعي الأول ــ الانعقاد الثاني في ٢٨/ ١١/ ١٩٧٢ جاء به ص ٩ بأنه:

(بعدما تناقل الناس أخبار تقرير آخر تقرير عن تقرير الشيخ إبراهيم اللبـــان وصف بأنه تقرير لجهات الأمن الرسمية عن اجتماع عقده الأنبا شنوده فـــي ١٥ مارس سنة ١٩٧٢ بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية، وقد أخذ هذا التقريـــر طريقه إلى التوزيع بطريرك الأقباط في هذا الاجتماع ورغم أن هذا التقريـــر كان ظاهر الاصطناع فقد تناقله بعض الناس على أنه حقيقة، وولـــد اعتقـــادًا خطئًا لدى البعض بأن هناك مخططا لدى الكنيسة القبطية ممـــا جـــاء بهـــذا المنشور تهدف به إلى أن يتساوى المسيحيون مع المسلمين والسعي إلى إفقار المسلمين وإثراء الشعب القبطي حتى تعود البلاد إلى أصحابها المسيحيين من أيدي الغزاة المسلمين كما عاشت أسبانيا النصرانية بعد استعمار إســـلامي دام ثمانية قرون، ورغم خطورة هذا المنشور المصطنع وأثره على نفسية بعـــض المسلمين الذين يطلعون عليه أو يتناقلون مضمونه فلم يتخذ إجراء حاسم لتنبيه الناس إلى إفكه ـــ وإذا كان الاتحاد الاشتراكي قد أصدر أخيرا بيانا بتكذيب ما تتضمنه هذه النشرة، فقد كان من المأمول ألا يقتصر توجيهه علـــى القواعـــد التنظيمية بالاتحاد الاشتراكي، وقد استغل بعض المتطـــرفين هـــذا التقريـــر المصطنع فراحوا يوزعونه مع تعليق فيه إثارة وحض على الكراهية).

واستطردت المذكرة قائلة بأنه فيما ورد بالتقرير الصادر من المباحث بشـــأن قانون الأحوال الشخصية الموحد فالحقيقة أن المسئولين بالدولة هم الذين طلبوا من المدعي تشكيل لجنة لإصدار قانون أحوال شخصـــية موحـــد للطوائـــف المسيحية، وشكلت هذه اللجنة من كل الطوائف، وقدم المشـــروع، علـــى أن

يكون تحت نظرها المشروع الذي سبق أن أعدته وزارة العدل، وأتمت اللجنة أعمالها ،وأرسله وزير العدل إلى المدعي ورؤساء الطوائف الدينية الأخرى فوافقوا عليه إلا أنه لم يقدم إلى مجلس الشعب حتى اليوم كذلك فإنه فيما يختص بتعديل المادة الثانية من الدستور،فإن الطوائف المسيحية كلها تقدمت بطلبها أن يضاف إلى التعديل ما يتضمن عدم المساس بحقوق المواطنين غير المسلمين ولكن اللجنة التي كانت مكلفة بدراسة التعديل رأت أن ينص على ذلك في المذكرة الإيضاحية ووافق مجلس الشعب على ذلك وأصبحت هذه المذكرة وثيقة ملحقة بالدستور.

أما عن حادث قتل القمص غبريال عبد المتجلي وقول المباحث بأن المدعي استثمر هذا الحادث فقد شكلت لجنة لتقصي الحقائق ثبت منها تلاعب المباحث والنيابة، وقدمت اللجنة تقريرا بتاريخ ١٨/ ٩/ ١٩٧٨، أرسل إلى الحكومة وإلى رئيس الجمهورية، واثبت وزير العدل كتابة، صحة ما جاء بهذا التقرير، وتقرر على أثر هذا التقرير عدم تعيين أي موظف في بلده سواء كان في القضاء أو النيابة أو الشرطة.

ويدلل الدفاع عن المدعي في مذكرته المشار إليها بانتقاء الاتهامات المنسوبة إليه من واقع المقالات والمحاضرات والخطب التي ألقاها في المناسبات المختلفة وضمنها حافظة مستنداته وأن منها قوله في كلمة له أمام رئيس الجمهورية ٨/ ٢/ ١٩٧٧ ما نصه (نريد أن نعلم أولادنا حب بلادهم، يحبون كل شارع من شوارعها وكل مرفق من مرافقها وكل مؤسسة من مؤسساتها.

ونريد أن نعلم الناس احترام الغير حتى الذي يخالفنا في الـرأي، وأسـهل أن يختلف معك إنسان في الرأي ويعلمك بأسلوب هادئ رقيق مؤدب محترم رأيه المخالف..) وقوله بتاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٧٧ أمام الرئيس أيضا أثناء وضـع حجر الأساس لمستشفى مارمرقس (مصر هذه أغنيتنا الحلـوة مصـر هـي وطننا المبارك الذي قال الكتاب في وقت من الأوقات عن بعض البلاد كجنـة الله في أرض مصر.. نحن نصرح بأن مصر الجميلة هذه على رأسها زعـيم عظيم وقائد محبوب هو الرئيس أنور السادات، إننا نصلي من أجله باستمرار في صلواتنا الخاصة وأيضا في صلواتنا الكنيسة لأن الكنيسة تعلمنا باستمرار أن نذكر رئيس الدولة في كل قداس ونذكر أيضًا صحبه العاملين معه فمحبـة الرئيس والصلاة من أجله بالنسبة لنا عقيدة وأيضًا علاقة شخصية..)

وخلص الدفاع مما سبق بأن اتهام المباحث العامة للمدعي بإثارة الفتنة الطائفية في غير محله..

وحيث إنه لما كان القرار المطعون فيه، قد صدر بموجب السـلطة المخولـة لرئيس الجمهورية في المادة ٧٤ من الدستور التي تنص على أنه: (لـرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سـلامة الـوطن أو يعـوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخـذ الإجـراءات السـريعة لمواجهة هذا الخطر، ويوجه بيانا إلى الشعب، ويجري الاستفتاء على ما إتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها).

ولما كان القضاء الإداري، قد استقر علـى أن الضـرورة كسـبب للقـرار الإداري، لا تقوم إلا بتوافر أركان ثلاثة : ــ

أن يكون هناك خطر جسيم مفاجئ يهدد النظام والأمن.

أن يكون القرار الصادر هو الوسيلة الوحيدة لدفع هذا الخطر.

أن يكون القرار لازما حتما فلا يزيد على ما تقضي به الضرورة.

وهذه الأركان الثلاثة ترجع إلى أصلين مسلم بهما من القواعـد الأصـولية، يقضيان بأن ــ الضرورات تبيح المحظورات، وأن الضرورة تقدر بقـدرها، وهما مستمدتان من قول الحق سبحانه وتعالى ــ في سورة البقرة ــ الجـزء الثاني ــ الآية ١٧٣.

(فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم) بمعنى أن الخروج عن الأحكام المقررة عند الضرورة يحد ويقيد بعدم البغي أو العدوان، وإنما يكون ذلك بقدر الضرورة الملجئة دون شطط أو شطاط.

وحيث إنه عن مدى توافر حالة الضرورة التي استند إليها رئيس الجمهوريـة في إصداره للقرار المطعون فيه وغيره من القرارات التي صدرت معه، فإنه يتضح من البيان الذي أذاعه رئيس الجمهورية إلى الشعب مساء يـوم ٥/ ٩/ ١٩٨١ عن الأسباب الدافعة للإجراءات المتخذة في هذا التاريخ، أنه أورد فيه بأنه (منذ فترة ليست بالقصيرة حاولت بعض الفئات المخربة على مراحـل متعددة إحداث فتنة طائفية بين أبناء الأمة وعملت جاهدة للقضاء على وحدتها الوطنية مستغلة في سبيل تحقيق أغراضها بعض الشعارات المضللة والوسائل

غير المشروعة نفسية ومادية لتعويق مسيرة الشـعب فـي طريـق تنميتـه وازدهاره وديمقراطيته، وقد تصدت الحكومة لهذا كله بالإجراءات العادية تارة والنصيحة مرة أخرى وبالتوجيه والترشيد مرات، وفي الآونة الأخيرة بصـفة خاصة وقعت أحداث جسيمة هددت الوحدة الوطنيـة والسـلام الاجتمـاعي وسلامة الجبهة الداخلية بخطر جسيم، إلا أن هذه القلة الباغية قد استرسلت في غيها واستهانت بكل القيم والقوانين وتنكبت عن الطريق السوي وسلكت سبيل العنف والإرهاب وسفك الدماء وتهديد الآمني، كما أن بعـض الأفـراد قـد استغلوا هذه الأحداث وعمدوا إلى تصعيدها الأمر الذي وجـب معـه اتخـاذ إجراءات سريعة وفورية لمواجهة هذا الخطر الذي هـدد الـوطن والوحـدة الوطنية انطلاقًا من مسئوليتنا الدستورية المستمدة من أحكام المـادة ٧٣ مـن الدستور، وشرح رئيس الجمهورية أسباب ما جاء في البيـان المـذكور فـي خطابه مساء يوم ٥/ ٩/ ١٩٨١ في اجتماع غير عـادي لمجلـس الشـعب والشورى، والمنشور في مضبطه مجلس الشعب قائلاً. (إن مشكلتين فرديتين بين المسلمين والمسيحيين حدثتا يـومي ١٢/ ١٧/ ٦/ ١٩٨١ فـي الزاويـة الحمراء، إلا أن بعض مثيري الشغب استغلوا هاتين الواقعتين ووضعوهما في إطار طائفي بعيد عن الحقيقة وبالغوا في تصـويرهما وأشـاعوا أن وفيـات وإصابات حدثت، فاندفع البعض دون ترو لارتكاب الحوادث المؤسفة التي نتج عنها ١٧ قتيلا ١١٢ مصابا، وقد تولت النيابة العامة التحقيق في الموضوع، كما تولت التحقيق مع المقبوض عليهم في هذه الأحداث والبالغ عـددهم ٢٢٦

شخصًا حتى ٢٦/ ٦/ ١٩٨١، أفرج عن ١١١ منهم حتى ٢٧/ ٦/ ١٩٨١ وبقى ١١٥ محبوسين على ذمة التحقيق بعد أن وجهت إليهم النيابة تهم التجمهر والقتل والإصابة وإتلاف الممتلكات والسرقة وإخفاء الأشياء المسروقة، وانخفض هذا العدد إلى ٢٧ في شهر سبتمبر، وما تزال التحقيقات قائمة حتى ورود تقارير المعمل الجنائي والطب الشرعي عن تشريح الجثث وبيان الإصابات وكذلك فحص الأسلحة المضبوطة.

واستطرد رئيس الجمهورية (بأن النيابة العامة نوهت بدور القيادات الدينية التي كانت على مستوى مسئولياتها حين بادرت باستنكار هذه الأحداث وإعلان خروج المشاركين فيها عن أحكام الأديان السماوية التي تحض على الإخاء والمحبة والسلام كما تنوه النيابة بالجهود التي بذلها رجال الشرطة في السيطرة على الموقف بحكمة مما كان له أثره في تقليل عدد الإصابات وتلافي المزيد من إتلاف الممتلكات، كما كان لضبط الأسلحة والذخائر أثره في ضبط الأمن العام وهو إجراء ضروري في مثل هذه الظروف، وكان لما اتخذته النيابة العامة من إجراءات سريعة فور إخطارها بالحادث في ظل سيادة القانون أثر حاسم في وضع الأمور في نصابها وكشف النقاب عن مثيري الشغب وإظهار الحقائق كاملة، حتى لا يستغل مثل هذا الحادث الذي وقع من قلة ضئيلة في الإساءة إلى وحدتنا الوطنية التي نحرص عليها جميعًا ــ تساءل رئيس الجمهورية قائلاً. (إذا كان أمر الشرابية أخذ الصورة دي آثار لازم نحلها، يبقى لو جرى في مرحلة جايه نعمل إيه؟ نوصل البلد لإيه؟ أدي السبب

اللي خلاني ندهت لكم، عشان أقول لكم، وأضع الأمور قدامكم مـــن خلالكـــم لشعبنا).

وحيث إنه يبين من بيان رئيس الجمهورية وخطابه سالفي الذكر، أن الخطـــر الجسيم المفاجئ الذي يكمن وراء إصدار القرار المطعون فيـــه هـــو أحـــداث الزاوية الحمراء وما تهدد به الوحدة الوطنية، أو تنذر بوجود فتنـــة طائفيـــة، تحوط لها رئيس الجمهورية فأصدر عدة قرارات من بينها القرار المطعـــون فيه.

ولما كان يتضح مما سلف أنه لم يكن هناك خطر حال في الوقت الذي صدر فيه القرار المطعون فيه، بعد أن سيطرت الشرطة علـــى الموقـــف بحكمـــة واقتدار مما كان له أثره في صون الأمن العام، وبعد أن باشرت النيابة العامة التحقيق في الموضوع وكشف النقاب عن مثيري الشغب الـــذين كـــانوا وراء الحادث وأنهم قلة ضئيلة لا يجوز أن يؤخذ مسلكها دليلا على الإســـاءة إلـــى الوحدة الوطنية، وتم وضع الأمور في نصابها تماما وكان ذلك في شهر يونيه سنة ١٩٨١، الأمر الذي يستفاد منه عدم توافر الضـــرورة الملجئـــة لاتخـــذ إجراءات سريعة لمواجهة خطـــر زال، إذ أنـــه يشـــترط لإعمـــال، رئـــيس الجمهورية سلطاته المنصوص عليها في المادة ٧٤ من الدســـتور أن يكـــون هناك خطر حال مفاجئ يهدد الوحدة الوطنية أو ســـلامة الـــوطن أو يعـــوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري، والواضح من الإجراءات التـــي

اتخذتها النيابة والشرطة طبقًا لأحكام القوانين المعمول بها وفي ظـل سـيادة القانون وأنها كانت كافية لوضع الأمور في نصابها.

ومتى كان ذلك كذلك، فإن القرار المطعون فيه يكون قد افتقـر إلـى ركـن السبب، بوصف الحالة القانونية أو الواقعية، التي يقوم عليها، الأمـر الـذي يترتب عليه انعدام القرار في حد ذاته، فضلا عما يترتب على ذلك من وصم القرار بعيب غصب السلطة، إذ أنه بمراجعة الأحكام المنظمة لتعيـين البابـا فإنها لا تعطي رئيس الجمهورية الاختصاص بعزله من منصبه، وذلك علـى التفصيل التالي:

تنص المادة (٣) من القانون (٢٠) لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصـة بانتخاب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرارة المرقسية على أنه: تتم تزكية من يريد ترشيح نفسه لمنصب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس المشار إليها في المادة الرابعة من اللائحة المذكورة بواسطة ستة من المطارنة أو الأساقفة أو رؤساء الأديرة أو من اثني عشر عضـوا مـن أعضاء مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط رؤساء الأديرة أو من اثنـي عشـر عضوا من أعضاء مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثـوذكس وأعضـاء لجنة إدارة الأوقاف الخيرية لبطريركية الأقباط الأرثوذكس المذكورتين).

كما تنص المادة (٤) من هذا القانون على أنه (تبدأ إجـراءات الترشـيح والانتخاب لمنصب بابا الإسكندرية وبطريرك الكـرازة المرقسـية للأقبـاط

الأرثوذكس طبقا لأحكام لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأرثوذكس ولأحكام هذا القانون اعتبارا من اليوم التالي لنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية).

وتنص المادة (٥) على أنه يكون تنظيم قواعد وإجراءات ترشيح وانتخـــاب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس بقرارات من رئيس الجمهورية.

ونصت المادة ٢٦ على أنه: (ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمـــل به اعتبارا من ٩ مارس سنة ١٩٧١ وعلى وزير الداخلية إصدار القـــرارات المنفذة له).

وحيث إنه يبين من الإطلاع على قرار رئيس الجمهورية المنشور في العـــدد ٨٥ مكررا من الجريدة الرسمية بتـــاريخ ٣/ ١١/ ١٩٥٧ أنـــه قـــد تضـــمن الإجراءات الخاصة بترشيح وانتخاب البطريرك ونصت المادة (١) منه على أنه: " إذا خلا كرسي البطريرك بسبب وفاة شاغله، أو لأي سبب من الأسباب يجتمع المجمع المقدس والمجلس الملي العام، بناء على دعوة أقدم المطارنـــة رسامة وبرياسته، في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ خلـــو الكرســـي، لاختيار أحد المطارنة قائما مقام البطريرك.

ويصدر قرار جمهورى بتعيين القائم مقام البطريرك، ليتـــولى إدارة شـــئون البطريركية الجارية بحسب القوانين والقواعد الكنسية وطبقًا للوائح المعمـــول بها، وذلك إلى أن يتم تعيين البطريرك.

وتضمن الباب الثاني من اللائحة المذكورة في المواد من ٢/ ٧ القواعد والأحكام الخاصة بالترشيح للكرسي البابوي، كما تضمن الباب الثالث من المواد من ٨/ ١٨ القواعد المتعلقة بانتخاب البطريرك، حيث نصت المادة ١٨ على أنه:

(يعلن القائم مقام البطريرك عن موعد إجراء القرعة الهيكلية ومكانة وتتم القرعة وفقا للقواعد والتقاليد الكنيسة).

ويعلن القائم مقام البطريرك، اسم من اختارته القرعة، ويُعمل بذلك محضر يحرر من نسختين ويوقعه رئيس لجنة الانتخاب والحاضرون من أعضاء المجمع المقدس ولجنة الترشيح وترسل نسخة منه لوزارة الداخلية في اليوم التالي.

ويصدر قرار جمهوري بتعيين البطريرك ويقوم القائم مقام البطريرك برسامته وفقا للتقاليد الكنسية.

وحيث إن القواعد والأحكام التي تضمنها القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، واللائحة الصادرة من رئيس الجمهورية سنة ١٩٥٧ بالقواعد والإجراءات الخاصة بالترشيح والانتخاب لهذا المنصب الديني لطائفة الأقباط الأرثوذكس لا تخول لرئيس الجمهورية الاختصاص بإصدار قرار ينطوي على عزل البابا وتعيين خلفا له، لإدارة شئون الكرسي البابوي، إذ يبين من المادة (١) من اللائحة سالفة الذكر، أن المشرع أوضح كيفية شغل هذا المنصب في حال

خلوه لأي سبب من الأسباب، ومن ثم يكون القرار الصادر من رئيس الجمهورية بإلغاء قرراه رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين المدعي بابا للإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية، وتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية قد انطوى على مخالفة صارخة لأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ واللائحة الصادرة سنة ١٩٥٧ بشأن ترشيح وانتخاب الباب، وينطوي على الغصب الجسيم للسلطة، مما يجعله من القرارات المعدومة بما يترتب على ذلك من آثار.

وفي ضوء ما سلف فإن دعوى المطالبة بإلغاء القرار المطعون فيه تكون مقبولة شكلا فضلا عن قيامها على أساس سليم من الناحية القانونية، الأمر الذي يتعين معه الحكم بإلغاء القرار ــ المطعون فيه كما أنه إذا قيل ــ جدلا بقيام حالة الضرورة، وهي جد غير قائمة، كما سلف بيانه فإن الثابت من الأوراق أن المدعي أقام دعواه خلال المواعيد القانونية، بعد انقطاعها بتظلمه المقدم أمام المدعي الاشتراكي، واستوفت سائر الأوضاع المقررة لقبولها شكلا، كما أنه فيما يختص بتقارير المباحث العامة، فقد استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا، على أن هذه التقارير لا تزيد في قيمتها على محضر تحريات أو جمع استدلالات، ويخضع تقدير ما جاء فيها لرقابة المحكمة، فلها أن تناقشه وتأخذ به إذا ما اطمأنت إليه واقتنعت به، كما أن لها أن تطرحه من أدلة الثبوت إذا ما استبان لها عدم صحة ما جاء فيه أو عدم ارتكازه على وقائع محددة أو غير مجهلة.

وحيث إنه يبين من الإطلاع على تقارير مباحث أمن الدولة أنها نسبت إلى المدعي بعض الوقائع نفاها الدفاع عنه مستندا إلى تقرير لجنة تقصي الحقائق الذي حوته مضبطه مجلس الشعب المرفقة بحافظة المستندات المقدمة بجلسة ٢٣/ ٢/ ١٩٨٢،

إلى القرارات الصادرة من الجهات المختصة لدراسة مشـروع قـانون الأحـوال الشخصية لغير المسلمين، كما أن بعضها لا يعدو أن يكون من قبيل المطالب التـي يجوز لكل طائفة أو جماعة أن تطالب بها أو تناقشها ما دام أنها تمس مصالح هذه الجماعة أو الطائفة، وأنها لا تخرج على حدود الدستور أو القانون في المطالبة بها ومثال ذلك مطلب الطائفة التي يقوم على رئاستها المدعي وغير ذلك من الطوائف المسيحية عند مناقضته تعديل المادة الثانية من الدستور، إذن يراعي في هذا التعديل عدم المساس بالحقوق أو المصالح الخاصة بالطوائف المسيحية، ودليل ذلك أن هذا الطلب قد تمت مناقشته بواسطة ممثلي الشـعب فـي البرلمـان، أي مـن خـلال المؤسسات الدستورية للدولة، الأمر الذي يبين منه أن الأعم إلا اللمم من الاتهامات المنسوبة إلى المدعي في تقريري مباحث أمن الدولة قد أضفت عليهـا المباحـث أوصافا بعيدة كل البعد عن الحقيقة ولا تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها كمـا أن بقية الاتهامات الأخرى جاءت مرسلة بغير دليل مما يجعل القرار المطعون فيه غير مستخلص استخلاصا سائغاً من الواقع أو الأوراق والتحقيقات.

وحيث إن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بالمادة ١٨٤/ ١ من قـانون المرافعات.

(لهذه الأسباب)

نرى الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه، وما يترتب على ذلك مـن آثـار، وإلـزام الحكومة بالمصروفات.

المقرر (مفوض الدولة)

المستشار/ جوده فرحات

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإداري

دائرة منازعات الأفراد والهيئات

بالجلسة المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء الموافق ١٢/ ٤/ ١٩٨٣.

برئاسة السيد الأستاذ المستشار محمد جلال الدين عبد الحميد نائب رئيس المجلس وعضوية السيدين الأستاذين، عبد اللطيف أحمد أبو الخير وكيل المجلس المستشارين.

وحضور السيد الأستاذ المستشار جودة عبد المقصود فرحات مفوض الدولة.

والسيد/ عبد العزيز السيد عامر أمين السر.

أصدرت الحكم الآتي

في الدعوى رقم ٩٣٤ لسنة ٣٦ قضائية

المقامة من:

السيد/ الأنبا شنودة الثالث

ضد:

كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء

الوقائع:

أقيمت هذه الدعوى بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة فـــي ١٢/ ١/ ١٩٨٢ طلب المدعي فيها الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهوريـــة رقم ٤٩١ لســـنة ١٩٨١ الصـــادر بتـــاريخ ٢/ ٩/ ١٩٨١ بإلغـــاء القـــرار الجمهوري رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيينه بابا للإسكندرية بطريركا للكارزة المرقسية وتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابويـــة مـــن خمســـة أســـاقفه، وفـــي الموضوع بإلغاء هذا القرار وما يترتب عليه من آثار مع إلزام المدعي عليهما بالمصروفات والأتعاب.

وقال المدعي شرحا لدعواه إنه علم بالقرار المطعون فيـــه بتـــاريخ ١/ ١١/ ١٩٨١ وتظلم منه في ٢٨/ ١٢ / ١٩٨١ وإن هذا القرار معـــدوم ومشـــوب بعيب عدم الاختصاص ومخالف للعادات والتقاليد المرعية منذ قيام المســـيحية بمصر ودخول الإسلام إليها، فالقرار الجمهوري رقـــم ٢٧٧٢ لســـنة ١٩٨١ بتعيين البابا والبطريرك كان خاصا باعتماد إجراءات تمـــت طبقـــا للائحـــة انتخاب البطريرك الصادر بها قرار رئيس الجمهورية فـــي ٢/ ١١/ ١٩٥٧ المنشورة بالوقائع المصرية العدد ٨٥ مكررا بتاريخ ٣/ ١١/ ١٩٥٧ وقد تـــم انتخاب خمسة من الأساقفة والرهبان بمعرفة لجنة مشـــكلة مـــن ثمـــان مـــن المطارنة والأساقفة وثمان من أعضاء المجلس الملي العام الحاليين والسابقين برئاسة قائمقام البطريرك وتم انتخاب ثلاثة منهم بواسطة الناخبين المقيـــدين بجدول خاص ثم أجريت القرعة الهيكلية فأسفرت عن انتخاب المـــدعي بابـــا الإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وجرى العمل على أن يصدر قـــرار

جمهور باعتماد هذه الإجراءات فصدر القرار رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ومن ذلك يتضح أن كافة الإجراءات تمت صحيحة ومطابقة للقانون وهناك نظرية بديهية هي أن القرار الإداري يتحصن بمضي ستين يوما ولا يجوز المساس به بعد انقضاء هذه المدة ومنذ صدور القرار المطعون فيه كانت قد انقضت ـــ على قرار تعيين البطريرك ـــ مدة تقارب أحد عشر سنة قام فيها المدعي بمسئوليات منصبه داخل مصر وخارجها ومثل مصر في أوربا وأمريكا وأفريقيا أحسن تمثيل ولذلك كان القرار المطعون فيه مخالفا لأبسط قاعدة في القانون الإداري ورئيس الجمهورية لم يفصح في قراره المطعون فيه عن سبب القرار ولكن أفصح عنه في خطبه وأحاديثه، وكل ما قيل لا ظل له من الحقيقة وإنما كان رئيس الجهورية الراحل ضحية لبعض المتسلقين من المسيحيين وغيرهم ممن لا ضمير لهم وكشفت الحوادث الأخيرة عدم وجود صلة للمدعي أو أحد من الأقباط بما سمي بالفتنة الطائفية بل كان الأقباط ضحية اعتداءات جسيمة وخطيرة كان آخرها بالزاوية الحمراء وغيرها ولم يقم المدعي أو أحد من الأقباط بأي عمل وذلك حفاظًا على مصر وعلى وحدتها بل كان المدعي يعمل دائمًا وبكل جهده للحفاظ على الوحدة الوطنية لصالح مصر قبل كل شيء، وأضاف المدعي أنه يطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه بصفة مستعجلة لما يترتب عليه من نتائج يتعذر تداركها إذ مس القرار حرية المدعي في مباشرة مهام منصبه بل وصل الأمر بالجهة الإدارية إلى تحديد إقامته بدير بوادي النطرون ومنه الاتصال به.

وقدم المدعي تأييدا لدعواه ثلاثة حوافظ مستندات بجلسة ٢٦/ ١/ ١٩٨٢ وحافظة مستندات رابعة بجلسة ٢٣/ ١٢/ ١٩٨٢ تضمنت صورة تظلم المدعي إلى رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٨١ ومضبطة مجلس الشعب الجلسة ٧٧ بدور الانعقاد العادي الأول يوم ٣٠/ ٤/ ١٩٨٠ وثابت بها أن اللجنة المشكلة للنظر في تعديل الدستور انتهت بعد دراستها للاقتراحات المقدمة لتعديل المادة ٢ من الدستور أنه لا توجد ثمة شبهة في أن حق تولي الوظائف والمناصب العامة وحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية تعد من الحقوق العامة للمصريين التي يتمتعون بها في ظل الدستور وطبقا لأحكام القانون دون أي تمييز أو تفرقة بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وطالبت الطوائف الدينية تعديل المادة ٢ من الدستور وإحداها موقعة من المدعي وصورة مضبطة مجلس الشعب في ٢٨/ ١١/ ١٩٧٢ المحتوية على تقرير لجنة تقصي الحقائق عن الحوادث الطائفية بالخانكة وقد جاء به أن الناس تناقلت أخبار تقرير لجهات الأمن الرسمية عن اجتماع عقده الأنبا شنودة في ١٥/ ٣/ ١٩٧٢ بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية وقد صيغ على نحو يوحي بصحته كتقرير رسمي وتضمن أقوالا نسبت إلى البطريرك في هذا الاجتماع ورغم أن هذا التقرير كان ظاهر الاصطناع فقد تناوله بعض محامي المدعي عن الحوادث التي اضطرت المجمع المقدس لاستصدر قرار ٢٦/ ٣/ ١٩٨٠ وصورة مذكرة الكنيسة القبطية التي قدمها المجمع المقدس بخصوص حد الردة وجاء بها ما يلي (إننا أمام ضمائرنا لن نستطيع أن نقبل

مشروع هذا القانون ـــ يقصد قانون الردة ـــ ولن نخضع له إذا نفـــذ وبحكـــم ضمائرنا سنسعى وراء كل مسيحي ترك مسيحيته لكي نرده إليها مهما حكمت مواد هذا القانون بالقتل على التحريض ونحن مستعدون أن ندخل في عصـــر استشهاد جديد من أجل ديننا والثبات فيه ولن يلومنا أحد لأن هذا هـــو عملنـــا كرعاة وآباء بل تلومنا ضمائرنا إن تركنا إنسانا يرتد عن مســـيحيته دون أن نحاول إرجاعه) وصورة قرار المجلس الملي العام بجلســـته ٧/ ٢/ ١٩٧٥ بضرورة تمثيل الأقباط باللجنة المركزية وتشكيلات الاتحاد الاشتراكي.

وقدم المدعي حافظة مستندات رابعة بجلسة ٢٣/ ٢/ ١٩٨٢ تضمنت مـــذكرة بدفاعه جاء بها أن الدعوى مقبولة شكلا لأنه علم بالقرار المطعون فيه يوم ١/ ١١/ ١٩٨١ وتظلم نه إلى محكمة القيم في ذات التاريخ كما تظلم نمـــه إلـــى رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٨١ وبذلك تكون الدعوى رفعت فـــي الميعاد وفضلا عن ذلك فإن الميعاد ممتد بالنسبة للمدعي لأنه معتقل في ديـــر أنبا بيشوي وجاء بها عن موضوع الدعوى أن المدعي كان ضحية لتقارير لا أساس لها من الصحة وأنه تحمل فوق طاقة البشر ولم يفكر يوما في أن يهاجم الحكومة لتقصيرها الشديد في تحقيـــق حـــوادث الاعتـــداء علـــى الكنـــائس والمسيحيين ولم يفكر يوما في الرد على الرئيس الراحل رغم هجومه الشديد عليه واتهامه بأمور لا أساس لها من الصحة وأن القرار المطعون فيه معدوم ومشوب بعيب عدم الاختصاص وبعيب الانحـــراف، فالثابـــت مـــن الخـــط الهمايوني أن البطريرك يعين مدى حياته ولا يجوز عزله أو تعيين غيره مـــا

دام على قيد الحياة وأن عزل المدعي معقود للمجمع المقدس الذي له أن ينحيه لأسباب صحية أو غيرها وأن الرئيس السابق لم يلحظ أن المدعي بطريركا للأقباط ليس في مصر وحدها بل في الحبشة والسودان وأوروبا وأمريكا واستراليا ولبنان والعراق وغيرها وعدد الأقباط في الخارج أضعاف عددهم في مصر والقرار المطعون فيه لم يبتغ الصالح العام بل هدف إلى الانتقام من المدعي، فالرئيس السابق في سنة ١٩٨٠ جعل من مخاصمته للمدعي أمرا شخصيًا فهو الذي خلق الفتنة وشجع الجماعات الإسلامية على الاعتداء على المسيحيين وأملاكهم وكنائسهم رغم أن الكنيسة حذرته من ذلك ودأب الرئيس السابق على اتهام المدعي بالعمل بالسياسة وهذا غير صحيح لأن معنى الاشتغال بالسياسة هو أن ينضم الشخص إلى أحد الأحزاب السياسية، والمدعي لم ينتم لحزب معين ومواقفه الوطنية في مساندة الدولة معروفة للكافة وأن المدعي العام الاشتراكي استند إلى تقريرين للمباحث العامة لا يمكن الأخذ بها لأنهما اصطنعا لإرضاء الرئيس السابق وهنا كحقيقتان تكذبان ما جاء بهذين التقريريين: الحقيقة الأولى عن المنشور الذي نسب إلى المدعي سنة ١٩٧٢ وتكلم عنه رجال المباحث سنة ١٩٨١ مع أنه ثبت كذبه في تقرير لجنة تقصي الحقائق عن حادث الخانكة، والحقيقة الثانية عن تكتل الطوائف المسيحية لإصدار قانون موحد للأحوال الشخصية، فالدولة هي التي طلبت من المدعي تشكيل لجنة لإعداد هذا القانون وتم تقديمه إلى الرئيس وإلى وزارة العدل التي شكلت لجنة لمراجعته وقامت هذه اللجنة بعملها وعرض المشروع

على المدعي ورؤساء الطوائف الذين وافقوا عليه وجاء بالمـذكرة أيضًـا أن الرئيس السابق كان على علاقة طيبة بالمدعي حتى آخر سنة ١٩٧٩ وعندما تصاعدت الحوادث ضد الأقباط بشكل مثير اجتمع المجلس المقدس فـي ٢٦/ ٣/ ١٩٨٠ وفيه تكتل المطارنة والأساقفة واستصدروا قـرارا بعـدم إقامـة مراسيم واستقبالات في العيد وهو أمر خاص بالكنيسة، ومنذ ١٤/ ٥/ ١٩٨٠ بعد خطبة الرئيس بدأت حملة مسعورة ضد المدعى بمذكرة أخـرى بدفاعـه بجلسة ٢٣/ ٢/ ١٩٨٢ أشار فيها إلى أن المحكمة قضت برفض الدفع بعـدم الاختصاص بنظر الطعون الموجهة إلى القرارات التـي أصـدرها الـرئيس الراحل في ٢/ ٩/ ١٩٨١ استناد إلى المادة ٧٤ من الدستور وبرفض الـدفع بوقف الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الدسـتورية العليـا لتحديـد المحكمـة المختصة بنظر لدعوى وبأنه لم يكن من حق الرئيس أن يلجأ إلى المـادة ٧٤ من الدستور لإصدار القرارات الصادرة في ٢/ ٩/ ١٩٨٢.

وردت إدارة قضايا الحكومة على الدعوى بإيداع حافظة مستندات بجلسة ٢٣/ ٣/ ٨٢ تضمنت الحكم الصادر من محكمة القيم بجلسـة ٢/ ١/ ١٩٨٢ فـي الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١ ق برفض تظلم المدعى.

وبجلسة ١/ ٦/ ١٩٨٢ قضت هذه المحكمة بإثبات ترك المدعي للخصومة في طلب وقف التنفيذ وأحيلت الدعوى بعدئذ على هيئة مفوضي الدولة التي قدمت تقريرًا برأيها في طلب الإلغاء انتهت فيه للأسباب التي ارتأتهـا إلـى إلغـاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار.

وحدد لنظر الدعوى بطلب إلغاء القرار المطعون فيه بجلسة ١٤/ ٢/ ١٩٨٢ وتداول نظرها بعد ذلك في الجلسات على النحو المبين في المحاضر.

وبجلسة ٢٥/ ١/ ١٩٨٣ قدم المدعي حافظة مستندات تضم تقرير مفوض الدولة لدى المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٣ لسنة ٤ ق تنازع والذي انتهى إلى عدم قبول الدعوى وصورة من تقرير التظلم إلى محكمة القيم يوم ٣١/ ١٠/ ١٩٨١ كما قدم المدعى مذكرة تكميلية بدفاعه رد فيها على الدفع بوقف الدعوى لحين الفصل في طلب تنازع الاختصاص رقم ٣ لسنة ٤ ق بأن تقرير المستشار مفوض الدولة لدى المحكمة الدستورية العليا المقدم في الطلب المشار إليه انتهى إلى عدم قبوله وبأن المحكمة سبق أن ردت على هذا الدفع في الحكم الصادر بجلسة ٢٢/ ١٢/ ١٩٨١ في الدعوى رقم ١٠ لسنة ٣٦ ق وتضمنت المذكرة ردا على الدفع بعدم الاختصاص لأن القرار المطعون فيه من أعمال السيادة وبأن المحكمة استقرت في قضايا مماثلة على أن هذا القرار قرار إداري، وردا على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من محكمة القيم بجلسة ٣/ ١/ ١٩٨٣ بأن الذي نظرته محكمة القيم تظلما وليس دعوى، وردا على طلب الحكومة إعادة الدعوى لهيئة مفوضي الدولة لإعادة تحضيرها بأن هذا الطلب حلقة من حلقات تعطيل الفصل في الدعوى، وعن الموضوع جاء بالمذكرة أن الحكومة تقدم تقارير المباحث العامة وكلها أقوال مرسلة وغير صحيحة ولا دليل عليها.

وبجلسة ٢٥/ ١/ ١٩٨٣ أيضا قدمت إدارة قضايا الحكومة مــذكرة بــدفاعها بدأتها بطلب وقف الدعوى إلى أن يتم الفصل في طلب تنازع الاختصاص رقم ٣ لسنة ٤ علينا عملا بحكم المادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا وأسست الإدارة هذا الطلب على أن المدعي تظلم من القرار المطعون فيه أمام محكمة القيم ثم أقام الدعوى المماثلة أمــام محكمــة القضاء الإداري وهذا الأمر يشكل تنازع الاختصاص بين هاتين المحكمتــين، ثم دفعت إدارة قضايا الحكومة الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لأن القرار المطعون فيه ليس قرارا إداريا وإنما هو عمل من أعمال السيادة لأنــه صدر من رئيس الجمهورية بصفته رئيس الدولة ليس بصفته رئيسا للســلطة التنفيذية واستشهدت ببعض آراء الفقه الدستوري والفقــه الإداري، وأضــافت المذكرة أنه مما يؤكد عدم اختصاص المحكمة أن محكمة القيم أصبحت هــي المختصة وحدها دون غيرها بنظر التظلمات من الإجراءات التــي اتخــذها رئيس الجمهورية استنادا إلى المادة ٧٤ من الدســتور ومــن بينهــا القــرار المطعون فيه وذلك عملا بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشــأن حماية القيم المعدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ وأن قرار تعيين البطريرك حسبما أقر المدعي في صحيفة الدعوى ليس قرارا إداريا لأنه لا يعبــر عــن إرادة جهة الإدارة بل هو من أعمال التوثيق صدر اعتمادا لإجراءات انتخاب البطريرك طبقا لأحكام القرار الجمهوري الصادر في ٢/ ١١/ ١٩٥٧ فهــو عمل مادي يكشف عن مركز قانوني نشأ من الانتخاب وإلغاؤه يعتبر عمــلا

ماديا كذلك ودفعت إدارة قضايا الحكومة الدعوى كذلك بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد فالقرار المطعون فيه نشر بالجريدة الرسمية في ٣/ ٩/ ١٩٨١ وميعاد الطعن يبدأ من هذا التاريخ وينتهي في ٢/ ١١/ ١٩٨١ طبقًا للمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة والمدعي رفع الدعوى الماثلة في ١٢/ ١/ ١٩٨٢ والتظلم الذي قدمه لرئيس الجمهورية في ٢٨/ ١٢/ ١٩٨١ لا يقطع الميعاد الذي انتهى في ٢/ ١١/ ١٩٨١ أما التظلم الذي قدمه إلى محكمة القيم في ١/ ١١/ ١٩٨١ فهو لا يقطع الميعاد أيضا لأن هذا الأثر مقصور على التظلم الذي يقدم إلى الجهة الإدارية مصدرة القرار والهيئات الرئاسية عملا بنص المادة ٢٤ المشار إليها، ثم دفعت إدارة قضايا الحكومة الدعوى بعدم جواز نظرها لأن المدعي تظلم من القرار المطعون فيه صدر في ظروف استثنائية لا تقاس فيها تصرفات الإدارة بالمعايير العادية لمبدأ المشروعية وإنما يحكم على مشروعيتها على أساس توافر ضوابط نظرية الضرورة، والقرار المطعون فيه قد توافرت فيه هذه الضوابط بقيام حالة واقعية تدعو إلى التداخل أعلنها رئيس الجمهورية في بيانه إلى الشعب في ٥/ ٩/ ١٩٨١ وهي حدوث فتنة طائفية وقد ابتغى به رئيس الجمهورية تحقيق الصالح العام ووافق الشعب على القرار الاستفتاء أما عن دور المدعي في أحداث الفتنة الطائفية فقد وردت تفصيلا في مذكرة مباحث أ/ن الدولة المقدمة بجلسة ٤/ ١/ ١٩٨٣ وأبدت إدارة قضايا الحكومة أن المحاور العامة التي ارتكزت عليها سياسة المدعي توجز في عدد من النقاط أبرزها محاولة فرض استقلال الكنيسة عن الدولة ومؤسساتها

الدستورية والسعي نحو إضفاء الصفة السياسية علـــى منصــب البطريـــرك ومحاولة تحدي القوانين القائمة في مجال بنـــاء الكنـــائس وإقامـــة الكليـــات الإكليرية وتوسيع الأديرة واستثمار الخلافات الفرديـــة والحـــوادث العاديـــة لتصوير الموقف على أنه صراع طائفي والمطالبة ببعض المطالب الطائفيـــة وإعلان الصوم للضغط على المسئولين واستغلال قنوات الاتصال بين الكنيسة وتجمعات الأقباط في الخارج كقوة ضاغطة على الرأي العام العالمي لتحقيق المطالب المذكورة وانتهاج أساليب الإثارة فيما أصدره من أوامر للكهنة مـــن تأدية الصلاة بجمعية أصدقاء الكتاب المقـــدس بالخانكـــة وافتـــراش الأرض بأجسادهم عند التعرض لهم وقرر إرسال خطابات للمسئولين في الدولة لتمثيل الأقباط في الاتحاد الاشتراكي بنسبة عددية كبيرة ونشر الشائعات عن رفض رئيس الجمهورية مقابلة المدعي وعقد اجتماعات أسفرت عن رفض قـــانون الردة وإعلان الصوم الانقطاعي تعبيرا عن هذا الرفض والتشكيك في حيـــدة رجال الشرطة وسلطات التحقيق في وقت معاصر لمباحثـــات كامـــب ديفيـــد كوسيلة للضغط على المسئولين للانصياع للمطالب الطائفية ومنها منع تطبيق الشريعة الإسلامية وكوسيلة للضغط أيضا رفض المدعي الاحتفـــال بـــذكرى تقلده الكرسي البابوي يوم ١٤/ ١١/ ١٩٧٩ واعتكافه بدير الأنبا ببشوي وفي ١٨/ ٣/ ١٩٨٠ افتعل حادث اعتداء على بعض الطلبة المسيحيين في المدينة الجامعية بالإسكندرية لتعبئة مشاعر المسيحيين ضد المسلمين ودعا المجمـــع المقدس إلى الاجتماع وأصدر قرارا بعدم الاحتفال بعيد القيامة ورفض تهاني

المسئولين وذلك في وقت معاصر لزيارة ــ رئيس الجمهورية لأمريكا وإيعاز تجمعات الأقباط هناك باتخاذ مواقف معادية له ورفض المشاركة في استقبال رئيس الجمهورية وامتنع عن حضور الاجتماعات العامة التي دعـى إليهـا بصفته الدينية وسرب الشائعات عن تكاثر أعمال التعدي على المسيحيين فـي مصر للتشكيك في استقرار البلاد وإثارة الرأي العام العالمي لتشـويه سـمعة مصر في الخارج وحرض أبناء الطائفة على تخزين الأسـلحة والاسـتعداد لمواجهة عزم المسلمين مهاجمتهم وكان هذا من أبرز أسباب حادث الزاويـة الحمراء في يونيه ١٩٨١ والذي راح المدعي يبث الشائعات بأن الحكومة هي التي دبرت هذا الحادث للقضاء على شوكة المسيحيين وهذا الذي صدر عـن المدعي يعد خروجا منه على مقتضيات منصبه وعلـى واجباتـه الأساسـية ويعتبر إثارة للفتنة الطائفية لم يكن أمام رئيس الجمهورية لتجنب البلاد ويلات الفتنة سوى إصدار القرار المطعون فيه وانتقلت مذكرة إدارة قضايا الحكومة على الرد على بعض ما أثاره تقرير هيئة مفوضي الدولة قائلـة إن رئـيس الجمهورية طبقا للمادة ١٨ من لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك هـو الـذي يصدر قرار تعيين البطريرك ومن المسلم به أن من يملك إصدار القرار يملك إلغاءه ولذا فإن رئيس الجمهورية لم يغتصب سلطة أحد ولرئيس الجمهوريـة أيضا طبقا للائحة المشار إليها تعيين قائمقام البطريرك ولذلك فـإن القـرار المطعون فيه في شقه الثاني الخاص بتشكيل لجنة خماسـية للقيـام بالمهـام البابوية الذي اقره المجمع المقدس فـي بيانـه المـؤرخ ــ ١٢/ ٩/ ١٩٨١

صحيح قانونا وأن تقرير لجنة تقصي الحقائق يؤكد ما جاء بتقرير مباحث أن الدولة فقد أجرى التحقيق فيما أسماه المدعي حرق المسلمين لكنيسة الخانكة وتناول رئيس ــ الجمهورية هذه الواقعة في خطاب أمام مجلس الشعب في ١٤/ ٥/ ١٩٨٠ وكشف فيه ما نسب إلى المدعي من وقائع محددة في تواريخ محددة مؤيدة بمستندات بعضها صادر من المدعي شخصيا مثل المقالات والأخبار التي تنشرها مجلة الكرازة والرسالة التي وجهتها البطريركية بالإسكندرية إلى طلبة الجامعة المسيحيين بها وغيرها وما ورد في حافظة المستندات الثانية وجاء في المذكرة ــ أيضًا أنه إذا كان المدعي يقول إن قرار تعيين المدعي الصادر سنة ١٩٧١ قد تحصن بمضي ما يقرب من ١١ سنة فهو مردود بما أبداه المدعي من أن قرار تعيينه ليس إلا عملا ماديا كاشفا لمركزه ــ القانوني المستمد من عملية الانتخاب وإجراء القرعة ومن المعلوم أن العمل المادي لا يكتسب حصانة ويجوز سحبه أو إلغاءه في أي وقت ودون تقيد بميعاد معين والبطريرك لا يحتفظ بمنصبه مدى الحياة كما يقول المدعي فالمادة الأولى من لائحة ترشح وانتخاب البطريرك تنص على أنه إذا خلا كرسي البطريرك بسبب وفاة شاغله أو لأي سبب آخر ولا يوجد في اللائحة المذكورة ما يفيد صراحة أو ضمنا أن المجمع المقدس هو الذي يختص وحده بتنحية البطريرك وعلى كل فإن المجمع المقدس قد أقر القرار المطعون فيه وذلك في بيانه المعلن في ٢٣/ ٩/ ١٩٨١ (المنشور رقم ٧ من حافظة المستندات الثالثة) والإجازة اللاحقة كالتصريح السابق تزيل هذا العيب.

وقدمت إدارة قضايا الحكومة كذلك ثلاث حوافظ مستندات فـــي ٤ و ٢٥/ ١/ ١٩٨٣ وفي ٢٢/ ٢/ ١٩٨٣ تضمنت مذكرتين لأجهزة الأمن عـــن مخطـــط المدعي لإذكاء الفتنة الطائفية وتجاوزات المسيحيين تنفيـــذا لهـــذا المخطـــط وبعض أعداد من مجلة الكرازة التي يصدرها المدعي وبيـــان صـــادر عـــن المهاجرين المسيحيين بالولايات المتحدة لتشويه سمعة مصر وبيان صادر عن المهاجرين المسيحيين بالولايات المتحدة لتشويه سمعة مصر وبيان المجمـــع المقدس الصادر في ٢٢/ ٩/ ١٩٨١ بتأييد القرار المطعون فيـــه ومحاضـــرة للمدعي عن التثليث والتوحيد هاجم فيها رجال الدين الإســـلامي والمســـتندين اللذين أودعهما رئيس الجمهورية مكتب مجلس الشعب تأييدا لخطابه المؤرخ ١٤/ ٥/ ١٩٨٠ وهما بيان من البطريركية وقرار المجتمع المقـــدس بجلســـة ٢٦/ ٣/ ١٩٨٠ والتعميمين السريين الموزعين على أعضاء المكتب السياسي للحزب الوطني الديمقراطي والنواب الأقباط الموضعين مكتب مجلس الشعب ومستندات أخرى.

وبتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٨٣ تقدم المدعي بحافظة مستندات سادســـة كمـــا قـــدم المدعي مذكرتين أخيرتين بدفاعـــه بتـــاريخ ٧/ ٣/ ١٩٨٣ جـــاء بهمـــا أن البطريرك لا يتولى سلطاته إلا بعد الخطوات الآتية: ــ

بمجرد خلو الكرسي البابوي بوفاة شاغلة يجري اختيار المرشـــحين بمعرفـــة لجنة تؤلف خصيصًا من بعض أعضاء المجمع المقدس وكبـــار الشخصـــيات القبطية.

يقوم الأقباط ممن تتوافر فيهم شروط خاصة بانتخاب من يرونه من هؤلاء المرشحين.

يتم إجراء قرعة هيكلية بعد صلوات خاصة بين الثلاثة الأول المنتخبين لاختيار الشخص المناسب للمنصب وهنا يصدر قرار جمهوري بنتيجة القرعة توثيقًا لها.

تنصيبه كبطريرك بواسطة أعضاء المجمع المقدس بصلوات خاصة وتلبيسه ملابس الكهنوت وتسليمه عصا الرعاية وإجلاسه كرسي مارمرقص كل ذلك بصلوات خاصة وحينئذ يصير بطريركا، فالانتخاب والتعيين لا يمثلون شيئًا بالنسبة للكنيسة والمجمع المقدس هو الجهة الوحيدة التي تملك تنصيب البطريرك وعزله والأسباب التي تستدعي عزل البطريرك كنسيا هي الهرطقة في الدين والسيمونية أي بيع رتب الكهنوت بمال والجنون المطبق وما ورد بشأن خلو كرسي البطريرك بسبب وفاة أو أي سبب آخر فلائحة الترشيح والانتخاب لا تمس حق إخلاء الكرسي وإنما هو المجمع المقدس، وأسباب إخلاء الكرسي نادرة ولذا اعتبر تعيين البطريرك دائمًا مدى حياته والقرار المطعون فيه لم يعتمد على هذا الحكم من اللائحة لأنه لم يحدث إعلان عن خلو الكرسي والخطاب الذي أرسله المجمع المقدس إلى الرئيس الحالي جاء به أن القرار المطعون فيه لا يغير شيئا من الوضع الكنسي والكهنوتي للبطريرك ومن هنا فإن القرار يعتبر غصبا للسلطة ومن جهة أخرى فإنه حتى في حالة خلو الكرسي يجتمع المجلس المقدس لاختيار قائمقام البطريرك إلى أن يتم

انتخاب بطريرك جديد وليس لرئيس الجمهورية اختيار قائمقـام البطريـرك والذي حدث أن القرار المطعون فيه أوجد جوا متناقضا فهو عزل البطريرك ولم يتعرض لكهنوته فظل الكرسي البابوي في حالة شلل وردت المذكرة على ما جاء بدفاع الحكومة من أن القرار صدر من رئيس الجمهوريـة بصـفته رئيس الدولة وليس رئيس السلطة التنفيذية فقالت إن التنظـيم الدسـتوري لا يعرف سوى سلطات ثلاث التنفيذية والتشريعية والقضـائية وأضـاف إليهـا الدستور المصري سلطة رابعة هي الصحافة وإعطاء رئيس الجمهورية بعض اختصاصات السلطة التنفيذية ليمارسها منفردا لا يغير طبيعتها فعزل موظف عام ليس عملا من أعمال السيادة حتى ولـو قـام بـه رئـيس الجمهوريـة فالبطريرك شأنه شأن المحافظ وهو موظف عام له مركز متميز ولذا يعـين ويعزل بقرار من رئيس الجمهورية وهو قرار إداري يختص القضاء الإداري بنظر الطعن فيه وموافقة الشعب على القرار في الاستفتاء لا يعني أكثر مـن أن القرار يحظى بتأييد من الرأي العام ولا يضفي عليه صفة أعمال السيادة أو يلغي اختصاص السلطة القضائية في مراقبة مشروعيته والقانون أجاز التظلم من القرار أمام محكمة القيم وهذا تسليم بأنه ليس من أعمال السيادة وإعطـاء محكمة القيم اختصاص الفصل في التظلم من القرار أمام محاكمـة القـيم لا يحجب اختصاص محكمة القضاء الإداري لأن التظلم خطـوة قبـل الطعـن القضائي والقوانين بصفة عامة تعطي الاختصاص بالفصل فـي التظلمـات الإداري لأن التظلم خطوة قبل الطعن القضائي والقوانين بصفة عامة تعطـي

الاختصاص بالفصل في التظلمات الإدارية إلى لجان إدارية ذات اختصـــاص قضائي وأحيانًا يرأسها قاض أو يدخل في تشكيلها عنصر قضائي وليس من قيد المشرع أن يعطي التظلم لمحكمة القيم دون أن يغير ذلك من صفته كتظلم خاصة وأن فحص التظلمات ليس هو الاختصاص الأصيل لمحكمة القيم بـــل يشبه السلطة الولائية للقاضي المدني الذي يصدر أوامر الحجز إلـــى جانـــب سلطته القضائية في الفصل في الدعاوى ولا وجه للقول بأن الفصل في التظلم أعطى لمحكمة القيم الفصل في مشروعية القرار بحكم حـــائز لقـــوة الشـــيء المقضي لأن القانون أجاز إعادة التظلم بعد ستة أشهر من رفض التظلم الأول ومعنى ذلك أن محكمة القيم لا تصدر في التظلم حكما يحسم خصومة ويحوز قوة الشيء المقضي وعلى ذلك فلا يسوغ القول بأن اختصاص مجلس الدولة نزع ضمنا بإعطاء الفصل في التظلم إلى محكمة القيم وجاء بالمذكرة أيضا أن الرئيس السابق اتهم المدعي بتحرير منشور باللغة الإنجليزية وإرساله للأقباط في أمريكا ليقابلوه هناك بالاحتجاج وهذا غير صحيح فالمنشور حررته جمعية الأقباط بأمريكا وهي على خلاف مع الكنيسة القبطية بمصر ووطنية البابا لا يمكن أن تكون محل نقاش وأن بيان المجمع المقـــدس فـــي ٢٦/ ٣/ ١٩٨٠ صدر من أكثر من ستين مطرانا وأسقفا بعد أن توالـــت الاعتـــداءات علـــى المسيحيين بتشجيع من الحكومة دون أن تقدم أية قضية إلى المحاكم، وأما بيان المجمع الصادر في ٢٢/ ٩/ ١٩٨١ فقد جاء نتيجة تهديدات الحكومـــة بـــأن الجماعات الإسلامية ستستولي على الحكم وتطيح بالجميع.

وقدمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة بتاريخ ٨/ ٣/ ١٩٨٣ تضــمنت شــرحًا للمستندات ــ المقدمة منها التي تؤكد دور المدعي في إشعال الفتنة الطائفيــة منها الدعوة التي وجهها المدعي إلى أعضاء المجمع المقدس لحضور اجتماع ٢٦/ ٣/ ١٩٨٠ والقرار الصادر عن هذا الاجتماع ونصه الآتي:

(بعد أن درس المجمع المقدس حالة الأقباط بالتفصيل والشكاوى العديدة التي وجهت منهم في كل المحافظات بمصر ومن الطلبــة فــي المــدن الجامعــة وخارجها وما يتعرض له ــ الأقباط من إهانات وشتائم واتهام بالكفر وألــوان من الإثارات واعتداءات على أرواحهم وكنائسهم وخطف الفتيات المســيحيات وتحويل البعض عن دينهم بطرق شتى قرر المجمع المقدس إلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد هذا العام والاكتفاء بالصلاة في الكنائس مع عــدم تقبل التهاني بالعيد وذلك تعبيرا عن الآلام التي يعانيها الأقبــاط كمــا قــرر أعضاء المجمع المقدس ــ الاعتكاف في الأديرة خلال العيد) وقام الأقبــاط المصريون في الولايات المتحدة بمظاهرات ــ أمام مقر الــرئيس بواشــنطن ومقر الأمم المتحدة مطالبين التدخل لحماية أقباط مصر من المذابح ونشــرت صور المظاهرات بمجلة الأقباط في أمريكا نشرت هذه المجلة أيضا العديد من المقالات التي تتهم السلطات بالتواطؤ في تنفيذ مخطط إسلامي للقضاء علــى المسيحيين كما نشرت مجلة الكرازة التي يصدرها المدعي العديد من المقالات التي تنطوي على تجريح الدين الإسلامي وتصوير بعض الحــوادث الفرديــة على أنها حوادث طائفية وأشارت المذكرة إلى تقرير اللجنة العامــة بمجلــس

الشعب في ردها على بيان رئيس الجمهورية مساء السبت ٥/ ٩/ ١٩٨١ وقد جاء به أن اللجنة تسجل أسفها عم تجمع لديها من قــرائن ودلائــل علـــى أن بعض القيادات الكنسية ومنها رأس الكنيسة دأبوا على التشكيك في كل تصرف يصدر من العقلاء من القيادات الدينية والمدنية يهدف إلى تهدئـــة الخـــواطر وإطفاء نار الفتنة بل إنهم تمادوا في مســـلكهم وأوغلـــوا بطبـــع منشـــورات وتسجيلات عن الأحداث دون تمحيص وأوغلوا بنشرها في المجلات القبطيـــة التي تصدر داخل البلاد وخارجها وقد صور الطموح السياسي لقيادة الكنيســـة أن تقيم الكنيسة من نفسها دولة داخل الدولة تستأثر بأمور المسيحيين الدنيوية وخرجوا بالكنيسة عن دورها السامي الذي حدده لها المسيح عليه السلام فـــي قوله ردوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله.

وبجلسة ٢٥/ ١/ ١٩٨٣ قررت المحكمة إصدار الحكم في الـــدعوى بجلســـة اليوم حيث صدر هذا الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به:

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وبعد المداولة.

من حيث إن المدعي يطلب الحكم بإلغاء قرار رئيس الجمهوريـــة رقـــم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من إلغاء قرار تعيينه بابا للإســـكندرية وبطريركـــا للكرازة المرقسية وفيما تضمنه من تشكيل لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية وما يترتب على هذا القرار من آثار.

ومن حيث إن إدارة قضايا الحكومة أبدت الطلبات والمدفوع الآتية: ــ

أولا: وقف الدعوى عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن المحكمة الدستورية العليا.

ثانيا: عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لثلاثة أسباب هي:

أن القرار المطعون فيه من أعمال السيادة.

أن القرار المذكور يعتبر عملا ماديا وليس قرارا إداريًا.

إن القرار المطعون فيه يدخل في اختصاص محكمة القيم وحدها طبقًا للمـــادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب.

ثالثا: عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانوني.

رابعا: عدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها.

ومن حيث إن طلب وقف الدعوى عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا يقوم على أن المدعي تظلم من القرار المطعون فيه أمام محكمة القيم التي قررت رفض التظلم بجلسة ٢/ ١/ ١٩٨٢ وفي نفس الوقت أقام المدعي دعواه الماثلة بطلب إلغاء القرار المطعون فيـــه وهو أمر يشكل تنازعًا في الاختصاص بين محكمة القيم ومحكمـــة القضـــاء الإداري مما حدا بإدارة قضايا الحكومة إلى أن تتقدم إلى المحكمة الدستورية العليا بطلب تحديد المحكمة المختصة وقيد هـــذا الطلـــب بجـــدول المحكمـــة المذكورة برقم ٣ لسنة ٤ ق تنازع وقد نصت المادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا على الأثر المترتب على تقـــديم

الطلب المشار إليه وهو وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيـــه.
وهذا الطلب في غير محله قانونا ذلك أن المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه تنص على أن (تختص المحكمة الدســتورية العليــا دون غيرها بما يلي: أولاً ـــ.... ثانيًا ـــ الفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي وذلك إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخل إحداهما عن نظرها أو تخلت كلتاهما عنها. ثالثًا ـــ....)

وتنص المادة ٣١ من القانون المذكور ذاته على أن (لكل ذي شأن أن يطلب إلى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى في الحالة المشار إليها في البند. ثانيًا من المادة ٢٥ ويجب أن يبين فــي الطلــب موضوع النزاع وجهات القضاء التي نظرته وما اتخذته كل منها فــي شــأنه ويترتب على تقديم الطلب وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه) ـــ والمستفاد من هذين النصين أن مناط قبول طلب وقف الدعوى طبقًا لحكــم المادة ٣١ سالفة الذكر أن يصدر حكمان من جهتي قضــاء بالاختصــاص أو بعدم الاختصاص في موضوع واحد باعتبار ذلك مظهــرًا للتخلــي أو عــدم التخلي عن نظر الدعوى ولما كانت هذه المحكمة لم يسبق لها إصدار الحكــم باختصاصها بنظر الدعوى الماثلة، يضاف إلى ذلك أن اختصاص المحكمــة الدستورية العليا منوط بوجود دعاوى مقامة عن موضوع واحد أمام جهتــين قضائيتين بدليل أن الفقرة الأخيرة من المادة ٣١ المشار إليها نصت على وقف

(الدعاوى القائمة) والتظلم الذي قدمه المدعي إلى محكمة القـيم لا يعتبـر دعوى بل يظل محتفظًا بطبيعته كتظلم والقرار الصادر فيه لا يعتبـر حكمـا يحوز حجيه الشيء المقضي بل هو مجرد أمر ولائي ودليل ذلك أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ــ بشأن حماية القيم مـن العيـب معدلـة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ تنص على أن (تختص محكمـة القـيم دون غيرها بما لا يأتي: أولا ــ الفصل في جميع الدعاوى التي يقيمهـا المـدعي العام الاشتراكي طبقًا لمادة ١٦ من هذا القانون.

ثانيًا ــ كافة اختصاصات المحكمة المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشـعب والمقـررة بالقـانون المذكور.

ثالثًا ــ الفصل في الأوامر والتظلمات التي ترفع طبقًا لأحكام هذا القانون.

خامسًا ــ الفصل في التظلم من الإجراءات التي تتخذ طبقًا للمـادة ٧٤ مـن الدستور فهذا النص استخدم كلمة الدعاوى في البند أولاً وكلمة التظلمات فـي البندين ثالثًا وخامسًا وليس من شك في أن المشرع قصد المغايرة بين الكلمتين أن تكون محكمة القيم جهة قضاء في حالات معينة وجهة تظلم فـي حـالات أخرى ولما كان التظلم الذي يقدم إلى محكمة القيم طبقًا للبند خامسًا من المادة ٣٤ المشار إليها هو في حقيقة الأمر تظلم ولائي شأنه شأن التظلم الذي يقـدم لجهة الإدارة ذاتها قبل الطعن القضائي خوله المشرع لمحكمة القيم بدلا مـن جهة الإدارة ابتغاء الحيدة والموضوعية في التظلم من قرارات معينـة علـى

جانب كبير من الأهمية فإن هذا التظلم لا ينهض بديلاً عن الطعن القضـــائي أمام محكمة الإلغاء ولا يعتبر دعوى في مفهوم المادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا وبالتالي فإن طلب وقف الدعوى لحين الفصل في طلب التنازع رقم ٣ لسنة ٤ ق دستورية يكون غير قائم على سند صحيح من القانون خليقًا بالرفض.

ومن حيث إن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يقوم على ثلاثـــة أوجه هي أن ــ القرار المطعون فيه من أعمال السيادة وأن القرار ليس إداريًا بل هو عمل مادي وأن الطعن في القرار يدخل في اختصاص محكمـــة القـــيم وحدها..

ومن حيث إن الوجه الأول للدفع بعدم الاختصاص يقــوم علـــى أن القـــرار المطعون فيه صدر من رئيس الجمهورية بصفته رئيسًا للدولة وليس رئيسًـــا للسلطة التنفيذية ولذا فهو من أعمال السيادة فقد استند القرار في ديباجته إلـــى المادة ٧٤ من الدستور التي وردت في الفصل الأول من الباب الخامس منـــه المعنون (رئيس الدولة) في حين أن الفصل الخامس من الباب ذاته المعنون (رئيس الجمهورية) يتضمن اختصاصات رئيس الجمهورية كرئيس للسلطة التنفيذية ويستفاد من ذلك أن ما يصدره رئيس الجمهورية استنادًا إلى صـــفته كرئيس للدولة يعتبر من أعمال السيادة كما ذهب إلى ذلك بعض رجال الفقـــه الدستوري والإداري في مصر وما يصدره رئيس الجمهورية كرئيس للسلطة التنفيذية يعتبر من أعمال الإدارة التي تدخل في اختصاص القضاء وهذا الوجه

مردود بأن النظام الدستوري المصري يقوم على أساس وجود أربع سلطات هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية وسلطة الصحافة وأن رئيس الجمهورية يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة السلطة التنفيذية وبمجرد صدور القرار المطعون فيه من رئيس الجمهورية إسنادًا إلى اختصاص منوط به كرئيس للدولة لا يجعل منه عملا من أعمال السيادة لأن من أعمال السيادة ما يصدر من رئيس الحكومة فالمناط في التفرقة بين أعمال السيادة وغيرها من أعمال الإدارة هو بطبيعته العمل في ذاته أيا كانت جهة إصداره أو سند إصدارة حسبما استقر على ذلك الفقه والقضاء وترى المحكمة أن القرار المطعون فيه ذو طبيعة إدارية فهو من جنس قرار التعيين الذي صدر من رئيس الجمهورية طبقًا للمادة ١٨ من لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس الصادر في ٣/ ١١/ ١٩٥٧ حتى لو كان الباعث عليه سياسيًا لأن نظرية الباعث السياسي كمعيار للتمييز بين أعمال السيادة وغيرها عدل القضاء عنها من زمن بعيد وموافقة الشعب على القرار المطعون فيه في الاستفتاء الذي أجرى عليه لا تغير هي الأخرى من طبيعته كقرار إداري فهذا الموافقة لا تعني أكثر من تأييد القرار سياسيًا فيبقى القرار على طبيعته وعلى حاله من المشروعية أو عدم المشروعية يضاف إلى ذلك أن غاية ما تستهدفه نظرية إعمال السيادة هو حجب هذه الأعمال عن رقابة القضاء أيا كانت طبيعة هذه الرقابة ولائية أو قضائية وقد خول القانون رقم

١٥٤ لسنة ١٩٨١ محكمة القيم الاختصاص بالفصل في التظلم مـــن القــرار المطعون فيه ويقتضي هذا نفي شبهة عمل السيادة عن القرار المطعون فيه.

ومن حيث أن الوجه الثاني من الدفع بعد الاختصاص يقوم علـــى أن قــرار رئيس الجمهورية الصادر سنة ١٩٧١ بتعيين المدعي ليس قرارًا إداريا حسبما يقول المدعي نفسه في دفاعه وإنما هو عمل مادي كشف عن مركز قـــانوني استمده المدعي من عمليتي الانتخاب والقرعة طبقًا لأحكـــام لائحـــة ترشـــيح وانتخاب البطريرك المشار إليها ولذا فإن قرار تنحيته يعتبر هو الآخر عمـــلا ماديًا يخرج عن اختصاص القضاء الإداري وهذا الوجه مردود بأن القـــرار المطعون فيه ليس عملاً ماديًا بل هو قرار إداري تكاملت فيه مقومات القرار الإداري حسبما استقر عليه القضاء الإداري وهو إفصاح جهـــة الإدارة عـــن إرادتها الملزمة وبمقتضى القانونين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني لتحقيق مصلحة عامة ولذا فإن المنازعة بشأنه تعتبر منازعة إدارية مما يـــدخل فـــي اختصاص القضاء الإداري طبقًا للمادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بينا يدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري حســـبما سيجيء بعد.

ومن حيث إن الوجه الثالث للدفع بعدم الاختصاص يقوم على أن المـــادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب المعدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ أعطت محكمة القيم دون غيرها الاختصاص بالفصل في القرار المطعون فيه وهذا الوجه مردود بما سبق إيضاحه في الرد علـــى

طلب وقف الدعوى من أن المادة المشار إليها استخدمت كلمة الـــدعاوى فـــي بعض البنود وكلمة التظلمات في بنود أخرى وأن المشرع قصد من المغـــايرة بين الكلمتين أن تكون محكمة القيم جهة قضاء في حالات وجهة تظلـــم فـــي حالات أخرى وأن التظلم الذي يقدم إلى محكمة القيم طبقًا للمادة المشار إليها لا ينهض بديلاً عن الطعن القضائي ومن ثم فإن التظلم إلى محكمة القـــيم لا يعتبر طريق طعن مواز لقضاء الإلغاء المنوط بمجلس الدولة خاصة وأنـــه لا يحقق مزايا قضاء الإلغاء وضماناته وأن المشرع لم يحدد مواعيد أو إجراءات معينة لتقديم التظلم والفصل فيه وإعطاء الاختصاص، بالفصل في التظلم من بعض القرارات الإدارية إلى جهات قضائية أو جهات إدارية ذات اختصاص قضائي ليس أمرا جديدًا على التشريع المصري فالمادة ٣٥ من القانون رقـــم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بشأن الشهر العقاري تخول صاحب الشأن حق الالتجاء إلى قاضي الأمور الوقتية ليأمر بإبقاء الرقم الوقتي للشهر بصفة دائمة أو بإلغائـــه وقد استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا على أن ذلك لا يعتبر طريق طعـــن مواز لقضاء الإلغاء ولا يحجب اختصا القضاء الإداري، والمادة ٣ مكررًا من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن الطوارئ كانت تـــنص قبـــل تعـــديلها بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ على جواز التظلم من قرارات فرض الحراسة إلى محكمة أمن دولة العليا تشكل وفق أحكام القانون المذكور وقضت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٢٠ ق بجلسة ٢٩/ ١٢/ ١٩٧٩ بأن

هذا التظلم لا يستقيم اختصاص مانعا من ولاية القضاء الإداري لأنه محض تظلم إداري لا يغني من حق المواطن في الالتجاء إلى قاضية الطبيعي.

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى غير قائم على سند صحيح من القانون خليقًا بالرفض.

ومن حيث إن الدفع بعد قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانوني يقوم على أن هذا الميعاد وهو ستون يومًا يحسب من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية في ٣ / ٩/ ١٩٨١ وأن التظلم الذي قدمه المدعي من هذا القرار إلى رئيس الجمهورية في ٢٨/ ١٢/ ١٩٨١ قد قدم بعد الميعاد القانوني ولذا فلا ينتج أثره في قطع الميعاد أما التظلم الذي قدمه المدعي إلى محكمة القيم فلا يترتب عليه قطع ميعاد رفع الدعوى لأن هذا الأثر قصره القانون على التظلم الإداري الذي يقدم لمصدر القرار أو الجهة الرئاسية له وهذا الدفع مردود بأن القرار المطعون فيه يعتبر من القرارات الفردية التي يحسب ميعاد رفع الدعوى بشأنها من تاريخ العلم اليقيني بفحوى القرار وأسبابه علما يقينيا سواء بطريق النشر أو بطريق الإبلاغ أو بأي طريقة أخرى حسبما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة ولما كانت الحكومة لم تقدم أي دليل على علم المدعي بالقرار المطعون فيه علما يقينيا في تاريخ معين وكان النشر في الجريدة الرسمية لا يحقق للمدعي هذا العلم اليقيني فلا مناص من اعتبار المدعي عالمًا بالقرار المطعون فيه علما يقينيا في تاريخ تظلمه إلى المدعي الاشتراكي ومحكمة القيم في ٣١/ ١٠/ ١٩٨١ وهذا التظلم من شأنه قطع

ميعاد رفع الدعوى لأن المشرع وقد ناط بمحكمة القيم وحـــدها الاختصـــاص بالفصل في هذا التظلم قصد أن تقوم هذه المحكمة مقام الجهة الإدارية مصدرة القرار في الفصل في التظلم ومن ثم يبدأ ميعاد رفع الدعوى مـــن ٣٠/ ١٢/ ١٩٨١ تاريخ تحقق قرينة الرفض الضمني للتظلم المستفادة من مضي ســـتين يوما على تقديم التظلم دون البت فيه وفقا لحكم المادة ٢٤ من قانون مجلـــس الدولة وإذا أقيمت الدعوى الماثلة ١٢/ ١/ ١٩٨٢ فإنها تكـــون مقامـــة فـــي الميعاد القانوني وجدير بالملاحظة أن هذه النتيجة لا تتغير بـــافتراض علـــم المدعي بالقرار المطعون فيه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية حسبما جاء في دفاع الحكومة.

ومن حيث أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يقوم على أن محكمة القيم بجلسة ٣/ ١/ ١٩٨٢ في التظلم المقدم إليها من المدعي برقم ٢٣ لسنة ١١ ق في القرار المطعون فيه حكمت برفض التظلم وهذا القضاء يعتبر حجة بما فصل فيه فلا يجوز إعادة عرض النزاع بشأنه على القضـــاء مـــرة أخرى عملا بنص المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات وهذا الدفع مردود بأن محكمة القيم لم تفصل في التظلم المشار إليه بوصـــفها جهة قضاء وإنما بوصفها جهة تظلم تحل محل الجهة الإدارية في هذا الشـــأن لموجب القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ وذلك على النحو المبين في الرد على طلب وقف الدعوى وعلى الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولـــذا فـــإن الحكـــم برفض التظلم لا يعتبر قضاء يحوز الحجية طبقًا للمادة ١١ من قانون الإثبات

المشار إليه وإنما هو أمر ولائي واجب التنفيذ كالأحكام طبقا للمادة ٦١ مــن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب التــي تــنص فــي فقرتها الأولى على أن (يعاقب بالحبس كل من امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر صادر من محكمة القيم بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ إنذاره على يــد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلا في اختصاصه) ومن ثــم يكــون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية ولذا فهــي مقبولــة شكلا.

ومن حيث إنه عن موضوع الدعوى فقد استند القرار المطعــون فيــه فــي ديباجته إلى المادة ٧٤ من الدستور التي تتضمن حالة من حالات الضــرورة ولما كان القضاء الإداري مستقر على أن الضرورة كسبب للقرار الإداري لا تتحقق إلا بتوافر أركان ثلاثة هي:

قيام خطر جسيم مفاجئ يهدد النظام والأمن.

أن يكون القرار هو الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر.

وأن يكون القرار لازما حتما فلا يزيد على ما تقتضيه الضرورة وكان الثابت من أوراق الدعوى أن رئيس الجمهورية أوضح في بيانه وخطابه المــوجهين إلى الشعب مساء يوم ٥/ ٩/ ١٩٨١ الأسباب التي دفعته إلى إصدار القــرار المطعون فيه وغيره من القرارات المصاحبة له يبين منها أن الخطر الجســيم المفاجئ الذي دفعه إلى إصدار القرار هــو أحــداث الزاويــة الحمــراء وأن الشرطة سيطرت على الموقف وصانت الأمن العام في حينه وأن النيابة العامة

وضعت الأمر في نصابه وكان ذلك في شهر يونيه سنة ١٩٨١ فإن القـرار المطعون فيه وقد صدر في ٢/ ٩/ ١٩٨١ في تاريخ لاحـق علـى وقـوع الأحداث المشار إليها والسيطرة عليها يكون قد صدر في وقت لم تكـن فيـه الأمور تستلزم صدوره حتى لو كان رئيس الجمهورية يخشى وقوع أحـداث خطيرة وجسيمة في المستقبل حسبما جاء في طلبه المنـوه عنـه لأن اتخـاذ القرار منوط بتوافر خطر حال لا خطر زال أو خطر قد يحدث في المسـتقبل وبذلك ينتفي الركن الأول لقيام حالة الضـرورة المبـررة لإصـدار القـرار المطعون فيه كما أن القرار المطعون فيه لم يكن الوسيلة الوحيدة لدفع ما ظنه رئيس الجمهورية خطرًا جسيمًا مفاجئًا وقت إصدار القرار حيث كانت هنـاك قواعد قانونية عادية تكفل معالجة الوضع منها على سبيل المثال أحكام قانون العقوبات الخاصة بحماية أمن الدولة والقانون رقم ٣٤ لسـنة ١٩٧٢ بشـأن حماية الوحدة الوطنية والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية القـيم مـن العيب ومن ثم ينتفي أيضا الركن الثاني لقيام حالة الضرورة الملجئة لإصدار القرار المطعون فيه وبناء على ذلك يكون القرار المطعون فيه غير قائم على السبب الذي استند إليه وهو المادة ٧٤ من الدستور.

ومن حيث أنه على مدى حمل القرار المطعون فيه علـى أسـباب صـحيحة تبرره وفقا لأحكام الدستور الأخرى وأحكام القوانين واللوائح النافـذة وقـت صدوره فيلاحظ بادئ الأمر أن القرار المطعون فيه يتضمن في مادته الأولى تنحية المدعي عن منصبه كبطريرك للأقباط والذي سبق لرئيس الجمهوريـة

تعيينه فيه بالقرار الجمهوري برقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ عملا بحكم المادة ١٨ من لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثـوذكس المعتمـدة بقـرار الجمهورية الصادر بتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٥٧ والتي تنص الفقرة الأخيرة منـه على الآتي: (ويصدر قرار جمهوري تعيين البطريرك ويقـوم القـائم مقـام البطريرك برسامته وفقا لتقاليد الكنيسة) ويتضمن القرار المطعون فيه أيضا في مادته الثانية تشكيل لجنة خماسية من الأساقفة للقيام بالمهام البابوية.

ومن حيث إنه يبين من استقراء المبادئ التي قام عليها الفرمان العالي الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٦ بتنظيم أمور الطوائف غير الإسـلامية فـي الدولة العلية والأحكام التي ــ نص عليها الأمر العالي رقم ٣ الصادر في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ بالتصديق على لائحة ترتيـب واختصاصـات مجلـس الأقباط الأرثوذكس العمومي المعدل بالقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٢٧ والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٠ وأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الـدينيين وبالمسـائل الخاصـة بالأديان المسموح بها في البلاد وأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ بـبعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس وأحكام لائحة ترشيح وانتخاب بطريـرك الأقبـاط الأرثـوذكس المعتمدة بقـرار رئـيس الجمهوريـة المـؤرخ ٢/ ١١/ ١٩٥٧ أن عمـل البطريركية بهيئاتها المتفرعة عنها، هي رعاية مرافق الأقبـاط الأرثـوذكس وهذا العمل أصلا من مهام الحكومة ويقع على عاتقها القيام به لو لم يستند إلى

البطريركية باعتبار أنه من فروع الخدمات التي تؤديها السلطة العامة وفـــي سبيل نهوض البطريركية بهذا العمل وحسن توجيهه خولها المشرع نصيبا من السلطة ووضع القواعد المنظمة لها وبين الهيئات التي تتفرع منهـــا وكيفيـــة تكوين كل منها ومجال نشاطها ومدى اختصاصها ونظم الطريقة التي تمارس بها هذه الهيئات وظائفها وبين كيفية محاكمة الإكليــروس وجعــل الرئاســة للبطريرك على البطريركية وفروعها المختلفة ورسم طريق تشريحه وانتخابه وبناء على ذلك قد توافرت لبطريركية الأقباط الأرثوذكس مقومات أشــخاص القانون العام وهذا استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا.

ومن حيث أن الرسالة الدينية المنوطة بالبطريركية وهو تمثل النشاط الأساسي والهام للمرفق الذي تقم على رعايته والنهوض به يقع عبء أدائها على عاتق الكهنة ولما كانت طبيعة هذه الأعمال تتميز بالأهمية والدقة لما لها من أثــر بالغ في تعميق التعاليم الدينية وآدابها فإنها تتطلب في شاغليها شروطا خاصة يستقيم معا حسن أداء هذه الخدمة العامة وتحقيقًا لذلك عنى القــانون بوضـــع القواعد التي تكفل تنظيم شئون الكهنة في تعيينهم وترقيتهم ومراقبة ســيرهم ومحاكمتهم، وخصص القانون تعيين البطريرك وهو رأس البطريركية بقواعد خاصة تتفق وأهمية المنصب فنص القانون رقم ١٥ لســنة ١٩٢٧ علـــى أن يكون تعيينه بأمر ملكي بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الــوزراء وبـــين القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ إجراءات ترشيحه وانتخابه وأحال في تنظيم هذه الإجراءات إلى قرارات من رئيس الجمهورية وحددت لائحة ترشيح وانتخاب

البطريرك المعتمدة بقرار رئيس الجمهورية الصادر في ٢/ ١١/ ١٩٥٧ طريقة اختيار البطريرك وأداة تعيينه في منصبه وهي قرار من رئيس الجمهورية.

ومن حيث إنه يبين من جماع ما تقدم أن بطريركية الأقباط الأرثوذكس هي شخصية من أشخاص القانون العام يتولى إدارة مرفق عام من مرافق الدولة مستعينًا في ذلك بقسط من اختصاصات السلطة العامة ويقوم الكهنة فيه والبطريرك على رأسهم بخدمة عامة أساسية تتمثل في أداء الشعائر الدينية وتعميق التربية الدينية في نفوس أفراد الطائفة وتربطهم بالبطريركية بالإضافة إلى الروابط الدينية روابط تدخل في نطاق القانون العام تنظمها القوانين الصادرة في هذا الشأن ولذا فإنهم يعتبرون من الموظفين العموميين وإذا كان البطريرك لا يشغل أيا من المستويات الوظيفية التي أخذ بها قانون مجلس الدولة معيارًا لتوزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية فإن وظيفته كرئيس للبطريركية ورئيس ديني منظورًا في ذلك على مستواها وأهميتها وخطورتها تعتبر من المناصب الرئيسية التي تدخل في اختصاص هذه المحكمة النظر فيما يثور بشأنها من منازعات.

ومن حيث إنه يبين من الإطلاع على أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد والقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة

المرقسية للأقباط الأرثوذكس ولائحة ترشيح وانتخاب البطريــرك الصــادرة بقرار رئيس الجمهورية المؤرخ ٧/ ١١/ ١٩٥٧ أن البطريرك يعين بقــرار من رئيس الجمهورية ويستمد مركزه القانوني وصنعته من هذا القرار مباشرة أما ما يسبق قرار تعيينه من إجراءات الترشيح والانتخاب والقرعة فهي مجرد إجراءات لاختيار من يعين في المنصب المذكور وما يلي قرار تعيينــه مــن ترشيح أو تنصيب فهو مجرد إجراء لمباشرة عمل كرئيس ديني يماثــل فــي طبيعته إجراء حلف اليمين بالنسبة لرجال القضاء قبل مباشــرتهم لــولايتهم القضائية وقد أشار الخط الهمايوني الصادر في فبراير سنة ١٨٥٦ على هــذا الإجراء بنصه على أنه (وحين ينصب البطريرك أو المطــران والمــرخص والأبيسكبوس والحاخام يقتضي ذلك أن يوفوا بالأصــول التحليفيــة تطبيقًــا لصورة يحصل القرار عليها فيما بين بابنا العالي ورؤساء الجماعات المختلفة الروحيين) ولذلك يكون غير صحيح ما أبداه المدعي من أن قــرار رئــيس الجمهورية بتعيينه ليس إلا عملا توثيقيًا من طبيعة عمل الموثق وأنه لا يمثل شيئًا بالنسبة للكنيسة لأن الجهة الوحيدة التي تملك تنصيب البطريرك وعزلــه هي المجمع المقدس، فرسامة البطريك أو تنصيبه بعد صدور قــرار رئــيس الجمهورية بتعيينه إجراء يقوم به القائم مقام البطريك وفقا لصريح نص المادة ١٨ من اللائحة المشار إليها وليس المجمع المقدس كما أبدى المــدعي وهــو إجراء لازم لمباشرة ولايته الدينية كما سلف البيان.

ومن حيث أن الخط الهمايوني الصادر في فبراير سنة ١٨٥٦ ينص صراحة على أنه (ومن بعد أن تصلح أصول انتخاب البطاركة والحالة هـذه يصـير كذلك إجراء أصول تنصيبهم وتعيينهم لمدة حياتهم تطبيقًـا لأحكـام بـراءة البطريركة العلية) ولما كانت القوانين واللوائح الأخـرى المنظمـة لتعيـين البطريرك قد خلت من النص على انتهاء ولايته في سن معينة كما خلت مـن النص على نظام لإنهاء ولايته بالطريق التأديبي أو غير التأديبي فإنه يعتبـر الحالة هذه معينا لمدة غير معينة ولا يجوز تنحيته عن منصبه كجزاء ولكـن ليس معنى ذلك أن يبقى البطريرك في منبه مهما حدثت له مـن عـوارض الحياة كالوفاة أو الجنون أو المرض المعجز عن العمل ومهما حدث منه مـن خروج على مقتضيات المصلحة العامة مما يؤثر على حسن قيام البطريركية بالمهام الموكولة إليها أو خروج على مقتضيات المصلحة العامة ممـا يـؤثر على حسن قيام البطريركية بالمهام الموكولة إليها أو خروج على مقتضـيات منصبه مثل الهرطقة والسيمونية وغير ذلك ولذا يجوز تنحية البطريرك عـن منصبه إذا ما قام به سبب أو آخر من أسباب عدم الصلاحية للبقاء فيه ومرد ذلك إلى أصل مسلم به وهو وجوب هيمنة الإدارة على تسيير المرافق العامة على نحو يحقق الصالح العام وتطبيقًا لذلك نصت المادة الأولى مـن لائحـة ترشيح وانتخاب البطريرك الصادرة في ٢/ ١١/ ١٩٥٧ على أنه (إذا خـلا كرسي البطريرك بسبب وفاة شاغله أو لأي سبب آخر....) فهذا النص يدل على أن ــ هناك أسبابا لخلو منصب البطريرك غير الوفاة بعضها قد يكـون

بإرادة البطريرك نفسه مثل التنحي وبعضها قد يكون بإرادة السلطة العامة مثل التنحية لعدم الصلاحية للبقاء فحسب المنصب أيا كان وجه عدم الصلاحية، ولما كان البطريرك على رأس العاملين بمرفق عام هو بطريركية الأقباط الأرثوذكس فلزم أن تكون للحكومة سلطة إقصائه عن منصبه إذا ارتأت أنه أصبح غير صالح للبقاء فيه أو أن استمراره فيه يؤثر على حسن قيام البطريركية بالمهام الموكولة إليها بانتظام واضطراد وهذا من الملائمات المتروكة لتقديرها ما دامت لم تستهدف سوى المصلحة وقرارها بالتنحية يعتبر من — التدابير أو الإجراءات الداخلية في مجال الإشراف على المرافق العامة واختيار القائمين عليها وهو مجال تملك فيه الحكومة سلطات واسعة لا يصح أن تغل لمجرد أنها تمس أو تؤذي أحد العاملين طالما أنها لم تستهدف هذا المساس أو الإيذاء في ذاته بقدر ما تستهدف صالح المرفق والصالح العام.

ومن حيث إنه لما كان تعيين المدعي في منصبه تم بقرار من رئيس الجمهورية على النحو السابق بيانه فإن، السلطة التي تملك إلغاء هذا القرار بما ينطوي عليه من تنحية هو رئيس الجمهورية وفقا لنظرية القرار المضاد ذلك أن من يملك التعيين يملك التنحية ما دام القانون لم يعهد بها إلى سلطة أخرى وذلك عملا بأصل عام مؤداه أن المركز القانوني الذي ينشأ بداءة من درجة معينة لا يجوز إلغاؤه إلا بأداة من ذات الدرجة ما لم يوجد نص على خلاف ذلك وقد أخذ القضاء الإداري بهذا النظر في كل من مصر وفرنسا

ولذا فإن قرار تنحية المدعي يعتبر صادرا ممن يملكه قانونا ولا يغير من ذلك ما أبداه المدعي من أن السلطة الوحيدة التي تملك تنحيته عن منصبه هي المجمع المقدس لأن هذا القول يستند إلى أن المجمع المقدس هو الذي يملك تعيين المدعي وهو غير صحيح كما سلف البيان وإذا كان للمجمع المقدس دور في تنحية البطريرك فإنه لا يتعدى حدود الاقتراح للسلطة المختصة قانوناً بالتنحية وهي رئيس الجمهورية الذي يملك مباشرة اختصاصه في هذا الشأن بالتصدي له مباشرة أو بناء على اقتراح المجمع المقدس أو غيره من الهيئات المعنية وللأسباب الثلاثة التي أشار إليها المدّعي أو لغيرها من الأسباب.

ومن حيث إنه ولئن كان المدعي بحكم منصبه كبطريرك الأقباط الأرثوذكس داخل الجمع المقدس والمجلس الملي العام وغيرهما من الهيئات المتفرعة عن البطريركية وحق دراسة أحوال الطائفة المتعلقة بشئون دينهم وتلك المتعلقة بشئون دنياهم كمواطنين مصريين سواء فيما هو منوط بالبطريركية من اختصاصات أو غيرها من الشئون العامة التي تمس مصالحهم كأقباط وإبداء رأيه. ومقترحاته وطلباته في ذلك للسلطات الدولية من خلال القنوات الشرعية ومناقشة هذه المقترحات والطلبات إلا أن المدعي وهو يتمتع بصلاحيات واسعة في الرقابة والتوجيه والإشراف والمشاركة في القرارات والتصرفات التي تصدر عن البطريركية كما أن له نفوذا بالغ التأثير على أفراد الطائفة بوصفه أبا روحيا لهم يتعين عليه أن يبدي آراءه ومقترحاته وطلباته وأن يلتزم في مسلكه بطريقة بعيدة عن الهجوم أو الإثارة أو قصد التشهير مما يؤثر على

حسن قيام البطريركية بالمهام المنوطة بها كما يتعين عليه مراعـــاة التـــدرج الهرمي في نظام الدولة الذي يتبوأ قمته رئيس واحد يصدر في تصرفاته عن فكر وعن فلسفة موحدة متناسقة يستلهمها الذين هم أدنى منه مرتبـــة بحيـــث يسود أجهزتها روح واحدة يتحقق بها ومعها الانسجام والتوافق بـــين جميـــع سلطات الدولة ومرافقها العامة لتقوم بأداء الواجبات المنوطة بها فـــي خدمـــة الصالح العام على أحسن وجه.

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى، أن المدعي سواء بنفسه أو بإيعـــاز منه، أمر بالتغاضي عن تصرفات أعوانه ومرءوسيه داخل مصر وخارجهـــا وعدم شجبه لهذه التصرفات أو مساءلتهم عنها أساء تقدير بعـــض الحـــوادث الفردية التي وقعت على بعض الأقباط في مصر وتورط في مهاجمة السلطات العامة واتهامها بالتقصير في مواجهة هذه الحوادث وبـــالتواطؤ فـــي تـــدبير حدوثها والتشكيك في حيدة رجال الشرطة وسلطات التحقيق وذلك دون وجـــه حق حسبما يبين من رد وزارة العـــدل علـــى مـــذكرة المستشـــار القـــانوني للبطريركية التي تقدم بها إلى رئيس مجلس الوزراء في أبريل سنة ١٩٨٠ فقد أوح هذا الرد أن هذه الحوادث بعضها لا يزال محل تحقيق النيابـــة العامـــة وبعضها تم تحقيقه والتصرف فيه وفقا للقانون إما بطلب الإحالة إلى محكمـــة أمن الدولة العليا وإما بالحفظ لعدم وجود جريمة وإما بالحفظ لعـــدم معرفـــة الفاعل وإما بالحفظ للتصالح بين أطراف النزاع وإما بصدور قرار بالأوجـــه لإقامة الدعوى الجنائية وذلك إعمالا لسلطة النيابة العامة وفقا لأحكام قـــانون

الإجراءات الجنائية وقد كفل القانون المذكور للمجني علـيهم وللمضـرورين مدنيا حق الطعن في قرارات النيابة العامة أمام القضاء. والدولة لم تقصر في أداء واجبها إزاء هذه الحوادث سواء من ناحية اتخـاذ الإجـراءات الأمنيـة لحراسة الكنائس أو من ناحية الإجراءات القانونية من تحقيق وتصرف فيـه ومساءلة جنائية أما اتهام الدولة بالتواطؤ في تدبير الحوادث المشـار إليهـا فضلا عن أنه لم يتم بدليل في أوراق الدعوى فإنه اتهام يتعارض مع المنطق ومع مصلحة الدولة ذاتها فليس من المعقول أن تسعى سلطات الدولة لإثـارة الفتنة الطائفية بين رعاياها المسئولة عن أمنهم وحمايتهم جميعًا بما تنطـوي عليه من مخاطر هدم كيان الدولة ذاته وإلحاق الضرر بمصالحها أو سلطاتها ومن المسلم به أن القاعدة العريضة من الشعب المصري تنفر بطبيعتها مـن التعصب والتطرف أيا كان سببه أو نوعه وتدين الإرهاب والعنف أيـا كـان مصدره وقد سعى المدعي إلى إثارة شعور الأقباط لحشدهم حوله واستغل ذلك في الضغط على سلطات الدولة لإجابة بعض المطالب القبطية في مسائل عامة تهم الشعب المصري كله مثل السماح ببناء الكنائس بغير قيود وتمثيل الأقباط في المناصب السياسية ووظائف المحافظين ورؤسـاء المـدن – ووظـائف مجالس إدارة شركات القطاع العام وما أطلق عليه اسم عدم الاستيلاء علـى الأوقاف القبطية وعدم ترغيب المسيحيين في الإسلام وغير ذلك من المطالب التي وردت بمذكرة المستشار القانوني للبطريركية السـالف الإشـارة إليهـا وغيرها وهي مطالب طائفية تقتضي طبيعتها دراسات وأبحاث واسعة عميقة

متأنية على جميع المستويات الرسمية والشعبية لتقدير ملاءمتها ومعرفة آثارها ـــ وانعكاساتها على كيان الدولة ونظام الحكم والإدارة فيها في ضوء أحكـــام الدستور القائم وقد اتخذ الضغط على سلطات الدولة لإجابـــة هـــذه المطالـــب صورًا شتى فقد انتهز المدعي فرصة سفر رئيس الجمهورية إلـــى الولايـــات المتحدة الأمريكية خلال سنتي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ لإجراءات مباحثات الســـلام وبعث إلى الكنائس القبطية في الخارج بأخبار مبـــالغ فيهـــا عـــن حـــوادث الاعتداءات على بعض الكنائس وبعض المـــواطنين مـــن الأقبـــاط مصـــورًا البطريرك ويعملون تحت رئاسته المباشرة حسبما يســـتفاد مـــن الإقـــرار ـــ الصادر من المدعي في ٢/ ٦/ ١٩٨٢ بالنسبة للأب مرقس الأسقيطي راعي كنيسة هيوستن بأمريكا الواردة صورته في حافظة مستندات الحكومة المقدمة بجلسة ٢٥/ ١/ ١٩٨٣ بتنظيم مسيرات احتجاج أمام المقر الـــذي يقـــم فيـــه الرئيس وأمام مقر الرئاسة الأمريكي تشجب اضطهاد الأقبـــاط فـــي مصـــر وتطالب بتقرير حقوق الإنسان للأقباط المصريين وإرسال منشـــورات إلـــى أعضاء مجلس الشيوخ ـــ والكونجرس والمجلس العالمي للكنائس بهذا المعنى ومطالبتهم بالتدخل لحماية الأقباط في مصر وذلك تشهيرًا بالحكومة المصرية أمام الرأي العام العالمي واستعدائه عليها وكان المدعي قبل ذلك قـــد أعلـــن الصوم الانقطاعي في ١/ ١/ ١٩٧٧ تعبيرًا عن رفض قانون الردة كما أوعز إلى جميع الأقباط والهيئات القبطية التابعة للبطريركية لإرسال برقيات علـــى رئيس مجلس الشعب سنة ١٩٧٩ للمطالبة بإضافة فقرة جديدة إلى مشـــروع

تعديل المادة ٢ من الدستور تفيد تطبيق شريعة أهل الكتـاب علـيهم ومـالا يتعارض معها من مبادئ التشريع الإسلامي مع أن المسئولين أوضـحوا أن هذه الفقرة لا تضيف جديدًا لأن الشريعة الإسلامية تقضي بتطبيـق شـريعة الأقباط على أحوالهم الشخصية وأن المذكرة الإيضاحية ستتضمن ما يفيد ذلك ورغم ذلك فإن مجلة الكرازة التي تولي المدعي رئاسة تحريرها وهي خاصة بشئون الطائفة تضمنت في عددها الصادر بتاريخ ٣/ ١١/ ١٩٧٩ مقالا يقول إن الكل مجمع على رأي واحد هو وجوب أن يشمل النص الفقرة المطلوبـة لأننا (لا تضمن إطلاقا تأويل هذا النص ومدى استغلاله وتأثيره في نفـوس الناس وتأثيره في تعديل كثير من القوانين ولا تضمن هل تعود مشكلة الحدود مرة أخرى أم لا ولا نطمئن إلى شروحات في مذكرة إيضاحية فقد لا يقرأهـا أحد وقد ينساها الناس بمضي الزمن) وعندما وقع حادث اعتداء على بعض الطلبة الأقباط في المدينة الجامعية بالإسـكندرية فـي ١٨/ ٣/ ١٩٨٠ فـإن المدعي بدلا من تهدئة المشاعر وترك الموضوع للسلطات المختصة لمعالجته في إطار القوانين واللوائح تغضي عن قيام بطريكيـة الأقبـاط بالإسـكندرية بتنظيم مؤتمر للطلبة المسيحيين بجامعة الإسكندرية أسفر عنه صدور منشور إلى طلاب الجامعة يتضمن بعض المطالب الطائفية التي لا صلة لها بحـادث الاعتداء وكانت قمة التصعيد في الضغوط على سلطات الدولة قيام المـدعي بدعوة المجمع المقدس إلى الاجتماع برئاسته يوم ٢٦/ ٣/ ١٩٨٠ واستصدار قرار منه بإلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد وعدم تقبـل التهـاني

بهذا العيد وقيام أعضاء المجمع المقدس بالاعتكاف في الأديرة خـلال العيـد وذلك تعبيرًا عما أسموه الآلام التي يعانيها الأقباط وقد ترتبت على هذا القرار أصداء واسعة وخطيرة على المستوى المحلي والعالمي فإلغاء الاحتفال بعيـد ديني كبير والاعتكاف في الدير أثار مشاعر الأقباط فـي مصـر والخـارج واستعدى الرأي العام العالمي على الحكومة المصرية وأضر بسمعة البلاد في وقت يسبق مباشرة سفر رئيس الجمهورية إلى أمريكا لإتمام مباحثات السلام فقد نظمت فيها المسيرات احتجاجًا على ما أسموه اضطهاد الأقباط في مصر ووزعت المنشورات بهذا المعنى على المسئولين الأمريكيين ورجـال الـدين المسيحي ومجلس الكنائس العالمي تناشدهم التدخل لدى الرئيس لرفع الظلـم عنهم وإعطائهم حقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة في تقريـر لـوزارة الخارجية عن مدى هذا القرار في استراليا مودع بحافظة مستندات الحكومـة المقدمة بتاريخ ٢٢/ ٢/ ١٩٨٣ ورد أن قرار المجمع المقدس المشـار إليـه تضمنه بيان من الكنيسة القبطية بسيدني أذيع في إذاعة شئون الجاليات قررت فيه الكنيسة المذكورة أيضا إلغاء الاحتفالات بالعيد وعـدم تقبـل الزيـارات الرسمية للتهنئة بالعيد وأن القنصل المصري اتصل بسكرتير مجلس الكنيسـة في هذا الشأن فأخبره أن أحدا لا يستطيع تدارك الموقف أو التخفيف منه لأنها أوامر وتعليمات تأتيهم من القاهرة ويسيرون عليها وأضاف القنصل أن هناك نشاطًا آخر حدث في إصدار نشرة على الكنائس تسرد الحوادث التي وقعـت في مصر ومطالبة الإذاعة بعدم إذاعة تهنئته بالعيد والتوجـه إلـى أجهـزة

الإعلام الاسترالية لنشر قضيتهم والاستعداد لإصدار وتوزيع منشورات والقيام بمسيرة شعبية للتعبير عن مشاعرهم إزاء اضطهاد أقباط مصر وليس من شك في أن هذه التصرفات كلها تنطوي على تحد لسلطة الدولة وعلى تعطيل لأداء الشعائر الدينية القبطية وامتناع من المدعي عن تأدية مهام منصبه مما يـؤثر على حسن قيام البطريركية بعملها كمرفق عام من مرافق الدولـة بـل إنهـا تخرب العلاقات الأخوية الودية الأبدية بين أفراد الشعب المصـري مسـلمين وأقباط بما يهدد الأمن والنظام العام في البلاد ولما كان الباعث على إصـدار القرار المطعون فيه هو إخماد الفتنة وتحقيق الصـالح العـام بتـأمين قيـام البطريركية بالمهام الموكولة إليها بانتظام واضطراد وضمان استمرارها فـي تأدية هذه المهام بالتعاون مع باقي مرافق الدولة وسلطاتها في إطار السياسية العامة للبلاد ونظامها العام ولم يقدم المدعي أي دليل كما خلت أوراق الدعوى من أي دليل على انحراف رئيس الجمهورية بسلطته لتحقيق مـآرب أخـرى بعيدة عن الصالح العام أو لمجازاة المدعي أو الانتقام منه فإن القرار المذكور وقد صدر ممن يملكه قانونا بناء على أسباب صحيحة تؤدي إلى تبرير النتيجة التي انتهى إليها باستخلاص سائغ مقبول يكون قرارًا سليمًا قانونا ويكون طلب إلغائه فيما تضمنه من تنحية المدعي عن منصبه غير قائم على سند من الواقع أو القانون جديرا بالرفض.

ولا يغير مما تقدم البيان الذي وردت صورته بحافظـة مسـتندات المـدعي المقدمة بجلسة ٢٦/ ١/ ١٩٨٢ والصادر من أعضاء المجمع المقدس وأعضاء

المجلس الملي العام والمجلس الملي السكندري وهيئة الأوقاف القبطية وبعض الشخصيات القبطية برئاسة المدعي بدير الأنبا بيشوي بوادي النطرون يوم ١٥/ ٤/ ١٩٨٠ والذي يهنئون فيه رئيس الجمهورية بسلامة العودة من الخارج ويذكرون فيه أنهم لا يقبلون إطلاقًا أن يسيء أحد إلى سمعة مصر وخاصة خارج الوطن وأنهم يشجبون كل ما يفتت الوحدة الوطنية سواء من الاعتداءات والمظاهرات ونشر المقالات المثيرة لنفوس الأقباط ويعلنون ثقتهم بالرئيس في أن يتدارك الموقف بحكمته المعهودة ذلك أن المدعي استمر بعد هذا البيان في انتهاج الطريق الذي يسير فيه من مهاجمة لسلطات الدولة وإثارة مشاعر الأقباط بدليل أنه لم يعدل عن اعتكافه بالدير وأن مجلة الكرازة في عددها الصادر بتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٨٠ عقب البيان المذكور نشرت أخبارًا عن قرار المدعي إلغاء سفره إلى لندن لإجراء فحوص طبية للظروف الحاضرة وعن اعتكافه بالدير وأنه لا يقابل أحدا وعن اعتذاره عن السفر إلى استراليا لحضور اجتماع مجلس الكنائس العالمي الذي سينعقد بملبورن في أوائل مايو والذي كان سيلقي فيه الكلمة الافتتاحية الأمر الذي ينم عن أن البيان استهدف تهدئة مشاعر الأقباط التي أثارتها تصرفاته. وأيضا تهدئة سلطات الدولة ورئيس الجمهورية بعد أن لمس النتائج الخطيرة التي ترتبت على هذه التصرفات وانعكاساتها الصادرة بالبلاد والصالح العام.

ومن حيث إن القرار المطعون فيه تضمن في مادته الثانية تشكيل لجنة من خمسة من الأساقفة للقيام بالمهام البابوية وقد نصت المادة الأولى من لائحة

ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس على أنــه (إذا خــلا كرســي البطريرك بسبب وفاة شاغله أو لأي سبب آخر فيجتمــع المجمــع المقــدس والمجلس الملي العام بناء على دعوة أقدم المطارنة رسامة وبرئاســته فــي ميعاد لا يجوز سبعة أيام من تاريخ خلو الكرسي لاختيار أحد المطارنة قائمًا مقام البطريرك ويصدر أمر جمهوري بتعيين القائم مقام البطريــرك ليتــولى إدارة شئون البطريركية الجارية بحسب القوانين
والقواعد الكنسية وطبقًا للوائح المعمول بها وذلك إن أن يتم تعيين البطريرك) والمستفاد من هذا النص أن رئيس الجمهورية لا يملك تعيين أكثر من مطران واحد ليقوم مقام البطريرك إذا خلا منصبه وهذا المطــران الواحــد يختــاره المجتمع المقدس والمجلس الملي العام في اجتماع مشترك يعقد بناء على دعوة وبرئاسة أقدم المطارنة رسامة وليس حتما أن تكون الدعوة إلــى الاجتمــاع خلال السبعة أيام التالية لخلو منصب البطريرك لأنه ليس إلا ميعادًا تنظيميًا لم ترتب اللائحة أي جزاء على مخالفته ولما كان قــرار رئــيس الجمهوريــة المطعون فيه قد نص في مادته الأولى على إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين الأنبا شنودة بابــا للإســكندرية وبطريركــا للكرازة المرقسية وقد انتهت المحكمة فيما سبق من أسباب إلى صــحة هــذا القرار قانونا فإن إلغاء تعيين المدعي بترتيب عليه خلو منصبه من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية يوم ٣/ ٩/ ١٩٨١ واتخاذ الإجراءات المحددة في اللائحة لاختيار وتعيين بطريرك جديد وبناء على ذلك فإنه قد خالف القــرار

المطعون فيه أحكام اللائحة المشار إليها والخاصة بتعيين قائم مقام البطريرك وكانت القاعدة أنه لا يجوز الخروج على قاعدة بقرار فـردي فـإن القـرار المطعون فيه يكون مخالفًا للقانون فيما تضمنه من تعيين لجنة خماسية للقيـام بالمهام البابوية وهو لذلك جدير بالإلغاء.

ومن حيث أن كلا من المدعي والحكومة قد خسر شقا من الدعوة يتعين لذلك إلزامها بالمصروفات مناصفة بينهما طبقا للمادة ١٨٤ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

أولاً: برفض طلب الدعوى وبرفض الدفوع بعدم اختصاص المحكمة بنظـر الدعوى وبعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانوني وبعدم جـواز نظـر الدعوى السابقة الفصل فيها.

ثانيا: بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع إلغاء القرار المطعون فيـه فيمـا تضمنه من تشكيل لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية ورفض ما عدا ذلك من طلبات وألزمت طرفي الدعوى ـــ بالمصروفات مناصفة بينهما.

سكرتير المحكمة　　　　　　رئيس المحكمة.

قرارات مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملي وممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية

في المؤتمر المنعقد بالبطريركية

بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧

قرارات مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملي وممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية في المؤتمر المنعقد بالبطريركية بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧

تمهيد

بدعوى من مجلس كهنة الإسكندرية، اجتمع الآباء كهنة الكنائس القبطية والسادة أعضاء المجلس الملي السكندري، والسادة رؤساء وأعضاء الجمعيات والهيئات، والسادة الأراخنة أعضاء مجالس الكنائس وممثلو قطاعات الشعب القبطي من هيئات التدريس الجامعي والأطباء والمحامين والمحاسبين والمهندسين والمعلمين وأرباب المهن التجارية والسادة العاملين في مختلف المصالح الحكومية والقطاع العام.

وقد دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع في هيئة مؤتمر لممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية مع الآباء الكهنة الرعاة، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة، وتفضل قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بحضور جلسة الاجتماع الأول التمهيدي بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٦ في الكاتدرائية المرقسية الكبرى.

وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة، كما استعرضوا أيضا ما سـبق تقريره في اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية في مصر الحاصل بتاريخ ٥، ٦ يوليو سنة ١٩٧٦. ووضع الجميع نصب أعينهم — رعاة ورعية — اعتبارين لا ينفصل أحدهما عن الآخر: أولهما الإيمان الراسـخ بالكنيسـة القبطية الخالة في مصر التي كرسـتها كـرازة القـديس مـرقس الرسـول وتضحيات شهدائها الأبرار على مر الأجيال — والأمر الثاني الأمانة الكاملـة للوطن المفدي الذي يمثل الأقباط أقدم وأعرق سلالاته حتى أنه قـد لا يوجـد شعب في العالم له ارتباط بتراب أرضه وبقوميته مثل ارتباط القبط بمصـر العزيزة.

عرض المسائل القبطية العامة

(١) حرية العقيدة

حرية العقيدة تعني أن يكون كل إنسان حرا في اعتناق العقيدة الدينيــة التــي يؤمن بها وألا يلحقه إيذاء ومعاناة بسبب هذا الإيمان.. غير أنه قد انتشــرت أخيرا بعض الاتجاهات التي تصادر حرية العقيدة المسيحية وشــايعتها مــع الأسف بعض الجهات الرسمية مثل مديريات الأمن وإدارة الســجل المــدني ومكاتب التوثيق ونيابة الأحوال الشخصية وذلك فيما يتعلق بحالات اعتنــاق الإسلام من جهة، وبالحالات الموصوفة بأنها من قبيل الردة عن الإسلام مــن جهة أخرى.

فبالنسبة لحالات اعتناق الإسلام، ننظر بقلق بالغ إلى التيارات الجارفــة فــي مختلف الأوساط سواء الدينية أو الاجتماعية بالتعويض بالمسيحية إلــى حــد المجاهرة بدمغ الإيمان المسيحي بالشرك والكفر، ويصاحب ذلك احتمال طرق الإغراء واستغلال الحاجة لاصطياد البسطاء من المســيحيين إلــى حظيــرة الإسلام، وهذا دون مراعاة لما جرى عليه العرف وتضمنته التعليمات الرسمية من ضرورة إخطار الجهات الدينية المسيحية عن طلبات الرغبة في إشــهار الإسلام قبل وقوعه.ويشكل ذلك هدما لسياج حرية العقيدة وفتح البــاب علــى مصراعيه للتلاعب بالأديان وإذكاء روح الفتنة والتفرقة بين المواطنين.

أما بالنسبة لما يوصف بالردة عن الإسلام، فإن الجهات الرسمية دأبت على أن ترفض الاعتراف باعتناق المسيحية بل والأدهى مـــن ذلـــك أنهـــا تـــرفض الاعتراف بعودة المسيحي إلى ديانته الأصلية التي ولد فيها، إذ هي تأبى إثبات واقع الحال في الوثائق والسجلات وفي البطاقات الشخصية وجوازات السفر، كما يتعرض معتنقو المسيحية العائدون إلى مسيحيتهم الأولى — للمطاردة في حياتهم العائلية التفريق بين الأزواج وبين الآباء بغرض تشريدهم من الوظائف بحجة المجازاة التأديبية.

وهذه الاتجاهات الخاطئة تناقض حرية العقيدة التي أعلنها ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، والتي نص عليها أيضا على الصـــعيد القومي دستور مصر لسنة ١٩٧١ (وكافة الدساتير المصرية السابقة منذ فجر الاستقلال) بأن (تكفل الدولة حرية العقيدة) وأن لا تمايز بسبب الجـــنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

فضلا عن أن المشرع المصري نفسه — بمناسبة إصداره قانون المواريث في سنة ١٩٤٣ — قد أعلن صراحة رفض الأخذ بالأحكام الشرعية العتيقة عـــن الردة لأنها:

(وردت مشبعة بالروح الدينية التي ظهر أنها تخالف الدستور).

كما سبق أن أفتى مجلس الدولة بأن أحكام الردة (لا يستقيم تطبيقها مع إطلاق الحريات في العصر الحديث بما فيها حرية الاعتقاد).

(٢) حرية ممارسة الشعائر الدينية:

العقيدة الدينية إيمان وممارسة، ومن أسس الإيمان المسيحي العبادة الجماعية ومباشرة المؤمنين معا طقوسهم التعبدية كما تسلمتها الكنيسة.

وإنه مما يحز في نفوسنا ما يلاقيه الأقباط من مشاق ومضايق، وتقييد، وتعقيد بل وإيذاء بالغ في أحيان كثيرة إلى حد الاعتداء وسفك الدماء — بمناسبة بناء الكنائس لأجل السجود لله فيها بالروح والحق والصلاة والابتهال والدعاء.

وغني عن البيان أن تشييد الكنائس الجديدة لا يقوم به الأقباط على سبيل المباهاة أو ليكاثروا به غيرهم، كما وأنه لا توجد ميزانية عامة مرصودة لهذا الغرض، وإنما تبني الكنائس القبطية بتبرعات يدفعها أبناء الشعب القبطي من كبيرهم إلى صغيرهم، وبعرق وجهد بدافع حاجتهم للعبادة، وغير خاف أمر زيادة السكان في مصر زيادة مضاعفة، فقد بلغ عدد المسيحيين في مصر حاليًا أكثر من سبعة ملايين نسمة، ومن هنا كانت الضرورة لبناء الكنائس الجديدة لأن الكنائس القديمة — بداهة — لم تعد تتسع لعدد الأقباط الحالي بحجمها الذي كانت عليه منذ خمسين عامًا.

ومع وضوح ذلك للمسئولين فلا يزال بناء الكنائس وترميمها وإصلاحها مشروطا بترخيص ومحدود بعدد معين لا تتجاوزه، ولا تزال هناك أمام استصدار التراخيص — حتى بالنسبة لهذا العدد المحدود — قيود وصعوبات ومواصفات أضعاف ما تشترطه الدولة لتراخيص الملاهي والمحال العامة.

ولا يزال الأقباط تحت نير قيود غابرة، وتحت وطأة قرار إداري صدر بأدنى مراتب القرارات الإدارية في عام ١٩٣٤ من وكيل لـوزارة الداخليـة أيـام حكومة دمغها التاريخ الوطني بالظلم والاستبداد، ولقد بلغ الأمر أن صـدرت بعد لأي ومشقة قرارات جمهورية ببناء بعض الكنائس، ولكـن لـم يمكـن تشييدها بعلم وعجز الجهات الحكومية المعنية.

بل حتى الكنائس القائمة نجدها تتعرض في العواصم والمدن، وفـي الكفـور والقرى لاعتداءات وأعمال تخريبية ولإيذاء المصلين فيها ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية، وفي غمار الأحداث الأسيفة الغوغائية التي وقعـت خـلال السنوات القريبة الماضية، استشعرنا قصور وسائل الأمـن الوقـائي الكفيلـة بوضع حد للعدوان أو بمنع وقوعه، وترتب على تلك الأحداث التي لا تـزال تتكرر المساس بحرية العبادة هذا فضلا عن الإساءة البالغـة لهيبـة الدولـة وتشويه سمعة مصر في أنحاء العالم كله.

ولقد سجلت ذلك كله بقدر طائفتها لجنة تقصي الحقائق التي شـكلها مجلـس الشعب وأثبتته في تقريرها الذي اعتمده المجلس في نوفمبر سنة ١٩٧٣، مما دعا لإصدار القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية. وعلى الرغم من توصيات اللجنة الصريحة فإن القيود والعقبات أمام تشييد الكنـائس الجديدة لا تزال بكل أسف قائمة، وأحداث الاعتداء التي تقع من حين لآخـر ظالمة مظلمة. وكل هذا يجري على أرض مصرنا الطيبة التي قدستها زيارة السيد المسيح له المجد والقديسة مريم أم النور منذ عشرين قرنا.

(٣) تطبيق الشرع الإسلامي:

واضح أن في مصر الآن تيار جارف ينادي باعتبار الشريعة الإسلامية هـي المصدر الوحيد لما يجب أن يطبق في البلاد. ويبين بكل جلاء مـن كلمـات وكتابات المنادين بهذا الرأي سواء في المجال الرسمي أو المجـال الشـعبي، أنهم يعنون بذلك شريعة الإسلام الدينية. وهم يؤسسـون وجـوب التطبيـق والإلزام ـــ على العقيدة الدينية بأن أحكام هذه الشريعة أحكام إلهيـة وأنـه لا طاعة لمخلوق في معصية التشريع الإلهي.

فليست المسألة في نظر جماعة هذا الرأي ـــ مسألة قواعد وأحكام أصول الفقه الإسلامي. فقد سبق للمشرع المصري الأخذ منهـا كمصـدر مـن مصـادر القوانين الوضعية، بل وغلبها أحيانا كثيرة على المصادر الأخرى المسـتمدة من التقتينات المقارنة أو تطبيقات القضاء والفقه المصري.

وإنما المسألة المطروحة حاليا هي أن تؤخذ أحكام شـريعة الإسـلام مأخـذ التطبيق برمتها جملة وتفصيلا، وذلك تأسيسا على اعتبارها الديني العقائـدي الخالص أي اعتبار القرآن والسنة.

وليس هذا الرأي بجديد. فإننا نستطيع أن نتتبع جذوره إلى سنة ١٩٤٨ حـين أعلنه رسميا تحت قبة البرلمان الأستاذ حسن الهضيبي (وكان حينئذ مستشارا بمحكمة النقض قبلما يتولى زعامة جماعة الإخوان المسلمين خلفـا للأسـتاذ حسن البنا).

إذ قال: (إن لي رأيا معينا في المسألة برمتها وليس في القانون المدني فقط، وهذا الرأي بمثابة اعتقاد لدي لا يتغير وأرجو أن ألقى الله عليه.. اعتقادي أن التشريع في بلادنا كلها وفي حياتنا جميعا يجب أن يكون قائمًا علـــى أحكـــام القرآن وإذا قلت القرآن، فإني أعين كذلك بطبيعة الحال سنة الرسول (صلى الله عليه وسلم) لأن طاعته من طاعة الله..) (جلسة لجنة القانون المـــدني بمجلس الشيوخ المنعقدة يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨).

زوجته بكلمته. أما لو اعتنق أي الزوجين ديانة الإسلام، وفي أي وقت مـــن الأقوات ولو في آخر مرحلة من مراحل التقاضي، فـــإن انطبـــاق الشـــريعة الإسلامية يضحي وجوبيا وبكافة آثاره سواء بالنسبة للزوجين أو للأبناء.

وهذا الوضع فيه تخريب للأسرة المسيحية وهدم لبيوت الزوجية، ومجاراة لكل نزوات البغضاء والكيد والانتقام. كما ينطوي على افتئات صارخ من جانـــب طرف واحد على حقوق الطرف الآخر بل على مصير أفراد الأسرة جميعًا، مما يجافي أبسط مبادئ العدالة والقانون.

وغير مقبول منطقا وعقلا في أحوال تنازع الشرائع أنه إذا اختلـــف زوجـــان مسيحيان في الملة أو الطائفة تستبعد شريعتهما المسيحية نهائيًا، وتطبق عليهما شريعة أخرى من ديانه لا يدينان بها على الإطلاق.

فضلا عن أن من شأن استمرار هذا الوضع غير المستساغ الذي نجـــم عـــن ثغرة في تشريع متعجل غامض إيجاد التناقض بين موقف الدولـــة وموقـــف الكنيسة، وهو تناقض لا يريده أحد ولا مصلحة فيه لأحد.

(٤) المساواة وتكافؤ الفرص

المساواة بين المواطنين في الوطن الواحد مبدأ أساسي تحقيقا للعدالة وضـــمانا لوحدة الوطن. وقد أكده الدستور المصري بأن المواطنين لدى القانون ســـواء (وهم متساوون في الحقوق والوجبات العامة). كما أكد مسئولية الدولة فـــي هذا الصدد بالنص صراحة على أن (تكفل الدولة تكـــافؤ الفـــرص لجميـــع المواطنين).

أما أن المواطنين الأقباط يقفون على قدم المساواة مع سائر أبناء مصر فـــي أداء الواجبات فهذا أمر مسلم به، وقد رفض القبط على مر الأجيال وفي أشد عصور الاستعمار الأجنبي إغراء أن يتمتعوا بأي استثناءات أو امتيازات فيما يتعلق بالتكاليف العامة. وفي جميع مجالات الخدمة العامـــة أســـهم الأقبـــاط طواعية واختيارا وبسخاء وتفان وإخلاص، وبخاصة منـــذ بدايـــة حركـــات التحرر والاستقلال في أوائل القرن العشرين.

لقد دفع مسيحيو مصر ضريبة الدم، وهي أغلى وأقدس الواجبات الوطنية في ثورة الاستقلال الشعبية عام ١٩١٩، وكتبت أسماءهم بحروف من نور فـــي وثائق الجهاد الوطني الذي رفع لواءه رائد الاستقلال الـــزعيم الخالـــد ســـعد زغلول، وفي جميع الحروب التي حاربتها مصر دفاعا عن اســـتقلالها وردا للعدوان كان الضباط والجنود الأقباط مع رفقائهم في السلاح يبذلون الأرواح ببسالة وسماح تحت رايات جيش مصر، سواء في حرب عام ١٩٥٦ أو عام

١٩٦٧ وأخيرًا في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ العظيمة بقيادة قائد البلاد المظفر الرئيس أنور السادات.

وعندما بدأت حركة التحرر الاقتصادي منذ أربعين عاما قدم الأقباط ثرواتهم وحلي نسائهم لتكون رءوس أموال ودعامات المؤسسات المالية والتجارية المصرية، تدعيما للاقتصاد الوطني ولتحريره من السيطرة الأجنبية. لما أعلنت ثورة ٢٣ يوليو — المبادئ الاشتراكية وتحديد الملكية الزراعية، قدم الأقباط للدولة أطيانهم التي خضعت لقوانين الإصلاح الزراعي، إذعانا للتكيف العام وذلك لصالح صغار الفلاحين وعلى نفس المنوال عندما صدرت تشريعات تأميم وسائل الإنتاج.

أما إذا نظرنا إلى كفة الحقوق في ميزان المساواة، فإننا نعاين مع شديد الأسف اختلال الموازين، فعلى مدى سنوات طويلة متصلة يعاني المواطنون المسيحيون من تخطيهم في الترقيات في سلك الوظائف العامة، وفي القطاع العام، وأصبحت هذه ظاهرة عامة لا تحتمل المجادلة، ولم تجد للقضاء عليها كافة التصريحات بإعلان النوايا الطيبة من جانب الجهات الرئاسية العليا، ولا التطلعات والاحتجاجات من الأقباط أفرادا وجماعات وعلى كافة المستويات الكنسية أ والرسمية أو الشعبية.

ومصداق الحقائق في هذا الصدد ظاهر للعيان بأن تراجع الجهات الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع العام — إحصاءاتها الوظيفية القيادية فـي فتـرة السنوات العشر الماضية مثلا ونستخلص أعداد ونوعيات الترقيات، فنجد بيقين

أن نسبة الموظفين الأقباط في هذه الترقيات ضـئيلة للغايـة لا تتفـق علـى الإطلاق مع مبدأ تكافؤ الفرص وكفاءتهم في السلم الوظيفي.

وقد بلغ الأمر أن الموظفين الأقباط لا يكادون ينالون الترقية إلا إذا أسـعفتهم في آخر المطاف التشريعات الطارئة للرسـوب الـوظيفي، لتـرفعهم مـن الحضيض قليلا أو تسندهم في خطوتهم الأخيرة إلى المعاش.

وكان من نتيجة التمييز وعدم تكافؤ الفرص أن هاجر للخارج كثيـرون مـن الأقباط من نوابغ أبناء الوطن علما وخبرة بغرض تأمين أرزاقهـم وحرصـا على مستقبل أولادهم حتى لا يضرسوا من الحصرم الذي أكله آبـاؤهم. ولا يخفي أنه ترتبت على هذه الهجرة أضرار جسيمة لا بتفريق شمل العـائلات فحسب، بل استنزاف العقليات والخبرات الجبارة من جسم الوطن، وهو أحوج ما يكون إليها في العصر الحاضر.

(٥) تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية

يتمثل معنى الديمقراطية في ممارسة الشعب سلطة الحكم بواسـطة الهيئـات النيابية التي تعتبر معبرة عن الأمة ناطقة بلسانها. وقوام الأمة المصرية كان على مر الأيام — ولا يزال — باتحاد عنصـريها وبالمشـاركة التامـة فـي قضاياها المصيرية، وفي سلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ومنذ استقلال البلاد كانت مشاركة عنصري الأمة في الهيئات النيابية واضحة كل الوضوح وعنوانا وفخارا للوحدة الوطنية. كما كانت الأنظمـة الحزبيـة

تحرص كل الحرص على قيام واستمرار تلك المشاركة وخصوصا من جانب الأحزاب المستندة إلى قواعد شعبية وجماهيرية عريضة تضم الملايين من أبناء مصر دون أن تميز بينهم دينيا أو مذهبيًا.

ثم وضعت ثورة ٢٣ يوليو النظام الجديد للدولة، وهو يقوم على مبدأ تحالف قوي الشعب وعلى المؤسسات النيابية، وذلك على الوجه الذي تضمنته الدساتير والمواثيق المتعاقبة وآخرها دستور ١٩٧١، ولم يتخلف مسيحيو مصر عن أن يسهموا في بناء النظام الجديد والانتماء بالعضوية العاملة في التنظيمات المقررة واحدا بعد الآخر، كما كان الاختيار يقع بالتعيين على بعض الأسماء البارزة من الأقباط في هذا المجال، سواء على مستوى الوزراء أو اللجان المركزية العليا في حكومات ما بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢.

أما في التنظيمات والهيئات النيابية فقد استلفت النظر أن عدد الأقباط فيها بلغ من القلة النادرة ما هو أقرب إلى العدم، ففي مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٧١ وعدد أعضائه بالانتخاب ٣٥٠ عضوا (أضيف لهم عشرة أعضاء بالتعيين) كان الأعضاء الأقباط أقل من عدد أصابع اليد الواحدة. أما في مجلس الشعب المنتخب في أكتوبر سنة ١٩٧٦ فلم ينجح أحد من الأقباط على الإطلاق في الانتخابات، وعلى نفس هذه الضآلة أو العدم تقريبا نجد عددهم في المجالس المحلية والشعبية بالمحافظات والمدن في جميع أنحاء القطر المصري.

وتلك ظاهرة غير طبيعية في تاريخ مصر القومي، وليس باستطاعتنا تقصـــي الحقائق لكي نصل إلى معرفة التيارات والدواعي التي أدت إلى ذلك، وخافيها أكثر من ظاهرها، ولكننا نجاهر بكل صدق وصراحة بكلمتين خالصتين لوجه الله والوطن.

الكلمة الأولى:

إنه لا يمكن أن تكون نسبة الأقباط في التمثيل النيابي ضئيلة بهذا المقدار فـــي عهد ما بعد ثورة يوليو وبلغت حد العدم في انتخابات أكتوبر ١٩٧٦، بينمــا كانت مشاركة الأقباط قبلها منذ عهد ثورة الاســتقلال الخالــدة ســنة ١٩١٩ مشاركة كبيرة وناجحة نالت استحسان إجماع الأمة المصرية طوال نصــف قرن من الزمان وإعجاب المحافل الدولية في العالم أجمع كواقع حقيقي لاتحاد عنصري الأمة.

الكلمة الثانية:

إنه لا يمكن أن يكون هذا الوضع طبيعيا على الإطلاق، بملاحظــة أن عــدد الأقباط في مصر حاليا يزيد على سبعة ملايين.

(٦) الاتجاهات الدينية المتطرفة

الدين لله والوطن للجميع، وإن كل اتجاه ينحرف عن هذا الشعار الذهبي يكون انحرافا عن الديانة الحقة إلى التعصب الممقوت، وخيانة الوطنيــة الصــادقة ابتغاء الاستعلاء على الناس لتحقيق المآرب الشخصية وإنشاء مراكــز قــوى

مسيطرة في داخل الدولة. وأخطر ما في مثل هذه الاتجاهات أنها تعتمد على المظهريات الدينية الزائفة في خداع عامة الناس البسطاء استغلالا للمشاعر الدينية. كما تسبب في النهاية الحرج الشديد للمسئولين والقادة.

قرارات المؤتمر

أولاً: حرية العقيدة:

نطالب بتوفير كافة ضماناتها بالنسبة للمسيحيين، وإلغاء جميع الأوضاع والتوجيهات والتعليمات الحكومية والفتاوى التي تقيد هذه الحرية المقدسة، خصوصا بالنسبة لعودة المسيحي إلى ديانته الأصلية، مما يوصف وصفا خاطئا من قبيل الردة عن الإسلام.

ثانيًا: حرية العبادة:

نطالب بإلغاء القيود العتيقة والقرار الإداري السابق صدروه من وكيل وزارة الداخلية في عهد الطغيان بشروطه العشرة التعسفية المقيدة لبناء الكنائس. كما نناشد أجهزة الأمن في الدولة أن تقوم بدورها الواجب بصورة رادعة حازمة حماية لممارسة الشعائر الدينية في الكنائس، وبخاصة في القرى، سواء في نطاق الأمن الوقائي أو في نطاق ضبط وإدانة العدوان والإيذاء.

ثالثًا: تطبيق الشرع الإسلامي

فيما ينادى به غلاة الدعوة الإسلامية والتيارات المتطرفة الغربية على المجتمع المصري الأصيل ــ نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين في مصر، كما

ونعتبر أن أي محاولة في هذا الشأن للإلزام الجبري تحت ستار التشـــريع أو القوانين الجزائية أنها تنطوي على إكراه المسيحيين على عقيدة أخـــرى ممـــا يجافى مجافاة صارخة أقدس حقوق الإنسان في حرية العقيدة.

رابعًا: تشريعات الأحوال الشخصية:

نطالب بسرعة إصدار التعديل التشريعي اللازم للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بما يقرر صراحة وجوب تطبيق شريعة العقد الذي انعقد بين زوجين مسيحيين ــ على كافة آثار الزوجية بما فيها حضانة الأولاد، دون اعتداد بتغيير الدين أو الملة بعد العقد، وذلك حماية للأسرة وقضاء على التلاعب بالأديان.

خامسًا: عدم تكافؤ الفرص:

نطالب بتشكيل لجنة رسمية عليا للوحدة الوطنية تتوفر لها مقومـــات الحيـــدة وأوسع سلطات التحقيق، وذلك لتقصي الحقائق في الشكاوى بخصوص عـــدم المساواة في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية والقطاع العام، توطئة المساواة في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية والقطاع العام، توطئة لإصدار القرارات الإدارية لتصويب الأوضاع وإعطاء كل ذي حـــق حقـــه، وكذلك لوضع قواعد واضحة وضوابط دقيقة تضـــمن عـــدم اتبـــاع الهـــوى والمحاباة وليكون التعيين والترقية على أساس تقـــديرات النجـــاح وتقـــارير التفتيش الدورية. ومؤاخذة الجهات الوظيفية الرئاسية التي تنحرف عن القواعد والضوابط بكل حزم لضمان المساواة وحرصا على الصالح العام.

سادسًا: تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية:

نطالب بمعالجة الأمر على النحو الذي يكفل تحقيق تمثيلهم في مجلس الشعب والمجالس المحلية والشعبية تمثيلا حقيقيا لا رمزيًا، وليكون متفقا مع الإحصاء الواقعي للمواطنين ومحققا للوحدة الوطنية بين عنصري الأمة.

سابعًا: الاتجاهات الدينية المتطرفة:

نطالب بتدخل الجهات الحكومية المختصة في الدولة للقضاء على تلك الاتجاهات بكل حزم حفاظا على الوحدة القومية، وأن تتخذ الإدارات الجامعية ما يلزم من التدابير لتنقية الأوساط الجامعية من الشوائب الدخيلة بحيث تخصص الجامعات لتلقي العلم خالصا كما هو الحال في كافة جامعات دول العالم المتحضرة.

ثامنًا: حرية النشر:

نطالب برفع الرقابة الرسمية أو المقنعة عن المؤلفات والمنشورات المسيحية، ووضع حد للكتابات الإلحادية والكتابات التي تتضمن التعريض بالدين المسيحي وعقائده وفي الجامعات، ما يتعلق بالمرحلة المسيحية في تاريخ مصر الممتدة على مدى ستة قرون كاملة قبل الفتح الإسلامي.

(٧) حرية النشر:

في الوقت الذي اشتدت فيه ضراوة التعريض بالعقيدة المسيحية بمختلف وسائل النشر والإعلام تواجه النشر المسيحي بالكتب والدوريات صعوبات

جمة متكررة دون مبرر كحظر الطبع ومصادرة بعض الكتب والمؤلفات المسيحية المحضة والمتعلقة بالتاريخ المسيحي ومن جهة أخرى أسقطت تماما من كتب ومناهج تدريس التاريخ المصري حقبة كاملة امتدت ستمائة سنة وهي المرحلة التي كانت فيها مصر مسيحية من منتصف القرن الميلادي الأول إلى منتصف القرن السابع حين حدث الفتح الإسلامي.

التوصيات التنفيذية:

وفي ضوء ما تقدم وتوصلا للاستجابة للمطالب والقرارات سالفة الذكر، ولتدعيم المحبة والسلام والوحدة الوطنية، وتوطيد الألفة واتحاد عنصري الأمة، وابتغاء صالح مصر أولاً وآخرًا، صالح مصر دائمًا أبدا، صالح مصر جهاد ومجدا.

نوصي بنفس واحدة وفكر خال من شر الدفاع، وبروح السلام الكامل وبالأمانة الخالصة أمام الله والناس ــ بما يأتي:

المنادة بصوم انقطاعي في الكنيسة لثلاثة أيام من ٣١ يناير إلى ٢ فبراير ١٩٧٧ لرفع التضرعات والقداسات إلى الله صانع الخيرات لكي ينعم على شعبه بوحدانية القلب وعلى الوطن بالسلام والطمأنينة وعلى قادة البلاد بالحكمة والتوفيق والرشاد لتحرير كل شبر من أرض مصر ولتدعيم عهد الحرية بإسعاد كافة أبناء الوطن الواحد الخالد، تتميما للوعد الإلهي الصادق (مبارك شعب مصر).

رفع هذه القرارات والتوصيات إلى قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية والرئيس الأعلى للمجمـــع المقـــدس ولمجلس الكنائس المسيحية في مصر، لاتخاذ ما يراه مناسبة تحقيقا للمطالـــب القبطية.

تقديم نسخة من هذه القرارات والتوصيات إلى رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة والسيد أمين عام الاتحاد الاشتراكي والسيد رئيس مجلـــس الشـــعب للعمل على تحقيق رغبات أبناء الشعب القبطي بالوسائل الدستورية والقانونية الواجبة سواء من جانب السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية في الدول.

اعتبار المؤتمر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة ما يتم في مجال تنفيذ فقراتـــه وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة.

ولربنا المجد دائما أبديا آمين..

التقرير المزعوم:

هذا هو نص التقرير المزعوم والمنسوب للكنيسة القبطية والذي انتشر انتشارًا كبيرا في أوائل سنة ١٩٧٣، ونحن نرى أنه تقريـــر مزعـــوم وأن الكنيســـة القبطية بريئة منه، وأن الذين روجوه هم عناصر خارجية تريد الإيقاع بـــين المسلمين والمسيحيين في هذا الوطن، وقد نقلنا هذا النص عن كتاب قـــذائف الحق للشيخ محمد الغزالي.. يقول التقرير المزعوم).

(بسم الله الرحمن الرحيم (نقدم لسيادتكم هذا التقريـــر لأهـــم مـــا دار فـــي الاجتماع بعد أداء الصلاة والتراتيل:

(طلب البابا شنودة من عامة الحاضرين الانصراف، ولم يمكث معه ســـوى رجال الدين وبعض أثريائهم بالإسكندرية وبدأ كلمته قائلاً: إن كل شيء على ما يرام ويجري حسب الخطة الموضوعة لكل جانب من جوانب العمل علـــى حدة في إطار الهدف الموحد، ثم تحدث في عدد من الموضوعات على النحو التالي:

أولاً: عد شعب الكنيسة:

صرح لهم أن مصادرهم فـــي إدارة التعبئـــة والإحصـــاء أبلغـــتهم أن عـــدد المسيحيين في مصر يقارب الثمانية مليون (٨ مليون نسمة) وعلى شـــعب الكنيسة أن يعلم ذلك جيدا كما يجب عليه أن ينشر ذلك ويؤكده بين المســـلمين إذ سيكون ذلك سندنا في المطالب التي سنتقدم بها إلى الحكومة التي سنذكرها لكم اليوم.

(والتخطيط العام الذي تم الاتفاق عليه بالإجمـــاع والتـــي صـــدرت بشـــأنه التعليمات الخاصة لتنفيذه وضع على أساس بلوغ شعب الكنيسة إلى نصـــف الشعب المصري بحيث يتساوى عدد شعب الكنيسة مع عدد المســـلمين لأول مرة منذ ١٣ قرنا أي منذ (الاستعمار العربي والغزو الإسلامى لبلادنا) على

حد قوله، والمدة المحددة وفقا للتخطيط الموضوع للوصول إلى هذه النتيجة المطلوبة تتراوح بين ١٢، ١٥ سنة من الآن.

(ولذلك فإن الكنيسة تحرم تحريما باتا تحديد النسل أو تنظيمه، وتعد كل من يفعل ذلك خارجا عن تعليمات الكنيسة ومطرودا من رحمة الرب وقاتلا لشعب الكنيسة ومضيعا لمجده، وذلك باستثناء الحالات التي يقرر فيها الطب والكنيسة خطر الحمل والولادة على حياة المرأة، وقد اتخذت الكنيسة عدة قرارات لتحقيق الخطة القاضية بزيادة عددهم.

تحريم تحديد النسل أو تنظيمه بين شعب الكنيسة.

تشجيع تحديد النسل وتنظيمه بين المسلمين (خاصة وأن أكثر من ٦٥ % من الأطباء والقائمين على الخدمات الصحية هم من شعب الكنيسة).

تشجيع الإكثار من شعبنا ووضع حوافز ومساعدات مادية ومعنوية للأسر الفقيرة من شعبنا.

التنبيه على العاملين بالخدمات الصحية على المستويين الحكومي وغير الحكومي كي يضاعفوا الخدمات الصحية لشعبنا، وبذل العناية أو الجهد الوافرين، وذلك من شأنه تقليل نسبة الوفيات بين شعبنا (على أن نفعل عكس ذلك مع المسلمين).

تشجيع الزواج المبكر وتخفيض تكاليفه، وذلك بتخفيف رسوم فتح الكنائس ورسوم الإكليل بكنائس الأحياء الشعبية.

تحرم الكنيسة تحريما تاما على أصحاب العمارات والمساكن المسيحيين تأجير أي مسكن أو شقة أو محل تجاري للمسلمين، وتعبر من يفعل ذلك من الآن فصاعدا مطرودًا من رحمة الرب ورعاية الكنيسة، كما يجب العمل بشتى الوسائل على إخراج السكان المسلمين من العمارات والبيوت المملوكة لشعب الكنيسة، وإذا نفذنا هذه السياسة بقدر ما يسعنا الجهد فسنشجع ونسهل الزواج بين شبابنا المسيحي، كما سنصعبه ونضيق فرصة بين شباب المسلمين مما سيكون له أثر فعال في الوصول إلى الهدف، وليس بخاف أن الغرض من هذه القرارات هو انخفاض معدل الزيادة بين المسلمين وارتفاع هذا المعدل بين شعبنا المسيحي.

ثانيًا: اقتصاد شعب الكنيسة:

قال شنودة: إن المال يأتينا بقدر ما نطلب وأكثر مما نطلب، وذلك من مصادر ثلاثة: أمريكا، الحبشة، الفاتيكان، ولكن ينبغي أن يكون الاعتماد الأول في تخطيطنا الاقتصادي على ما لنا الخاص الذي نجمعه من الداخل، وعلى التعاون على فعل الخير بين أفراد شعب الكنيسة كذلك يجب الاهتمام أكثر بشراء الأرض، وتنفيذ نظام القروض والمساعدات لمن يقومون بذلك لمعاونتهم على البناء، وقد ثبت من واقع الإحصاءات الرسمية أن أكثر من ٦٠ % من تجارة مصر الداخلية هي بأيدي المسيحيين، وعلينا أن نعمل على زيادة هذه النسبة.

(وتخطيطنا الاقتصادي للمستقبل يستهدف إفقار المسلمين ونزع الثروة من أيديهم ما أمكن، بالقدر الذي يعمل فيه هذا التخطيط على إثراء شعبنا، كما يلزمنا مداومة تذكير شعبنا والتنبيه عليه تنبيها مشددا من حين لآخر بأن يقاطع المسلمين اقتصاديا وأن يمتنع عن التعامل المادي معهم امتناعا مطلقا إلا في الحالات التي يتعذر فيها ذلك — ويعني ذلك مقاطعة:

المحامين — المحاسبين — المدرسين — الأطباء — الصيادلة — العيادات — المستشفيات الخاصة — المحلات التجارية الكبيرة والصغيرة — الجمعيات الاستهلاكية أيضًا (!) وذلك ما دام ممكنا لهم التعامل مع إخوانهم من شعب الكنيسة، كما يجب أن ينبهوا دوما إلى مقاطعة صناع المسلمين وحرفييهم والاستعاضة عنهم بالصناع والحرفيين النصارى، ولو كلفهم ذلك الانتقال والجهد والمشقة).

ثم قال البابا شنودة: إن هذا الأمر بالغ الأهمية لتخطيطنا العام في المدى القريب والبعيد.

ثالثًا: تعليم شعب الكنيسة

قال البابا شنودة: إنه يجب فيما يتعلق بالتعليم العام للشعب المسيحي الاستمرار في السياسة التعليمية المتبعة حاليا مع مضاعفة الجهد في ذلك خاصة وإن بعض المساجد شرعت تقوم بمهام تعليمية كالتي تقوم بها في كنائسنا، الأمر الذي سيجعل مضاعفة الجهد المبذول حاليا أمرا حتميا حتى تستمر النسبة التي

يمكن الظفر بها من مقاعد الجامعة وخاصة الكليات العملية، ثم قال: إنـــي إذ أهنئ شعب الكنيسة خاصة المدرسين منهم على هذا الجهد وتلــك النتـــائج إذ وصلت نسبتنا في بعض الوظائف الهامة والخطيرة كالطب والصيدلة والهندسة وغيرها إلى أكثر من ٦٠ % (!) إني إذ أهنئهم أدعو لهم يســوع المســيح الرب المخلص يمنحهم بركاته وتوفيقه حتى يواصلوا الجهد لزيادة هذه النسبة في المستقبل القريب.

رابعًا: التبشير

قال البابا شنودة: كذلك فإنه يجب مضاعفة الجهود التبشــيرية الحاليـــة إذ أن الخطة التبشيرية التي وضعت بنيت على أساس هدف اتفق عليــه للمرحلـــة القادمة وهو زحزحة أكبر عدد ممكن المسلمين عن دينهم والتمسك به، علـــى ألا يكون من الضروري اعتناقهم المسيحية، فإن الهدف هو زعزعة الدين في نفوسهم، وتشكيك الجموع الغفيرة منهم في كتابهم وصدق محمد، ومن ثم يجب عمل كل الطرق واستغلال كل الإمكانيات الكنسية للتشكيك في القرآن وإثبات بطلانه وتكذيب محمد.

(وإذا أفلحنا في تنفيذ هذا المخطط التبشيري فى المرحلة المقبلة فإننا نكون قد نجحنا في إزاحة هذه الفئات من طريقنا، وإن لم تكن هذه الفئات مستقبلا معنا فلن تكون علينا).

(غير أنه ينبغي أن يراعي في تنفيذ هذا المخطط التبشيري أن يتم بطريقــة هادئة لبقة وذكية حتى لا يكون ذلك سببا فــي إثــارة حفيظــة المســلمين أو يقظتهم).

(وإن الخطأ الذي وقع منا في المحاولات التبشيرية الأخيرة ــ التــي نجــح مبشرونا فيها في هداية عدد من المسلمين إلى الإيمان والخلاص على يد الرب يسوع المخلص (!) ــ هو تسرب أنباء هذا النجاح إلى المسلمين لأن ذلك من شأنه تنبيه المسلمين وإيقاظهم من غفلتهم. وهذا أمر ثابت في تاريخهم الطويل معنا، وليس هو بالأمر الهين، ومن شأن هذه اليقظة أن تفسد علينا مخططاتنا المدروسة، وتؤخر ثمارها الكنائس لكي يتصرف جميع شعبنا مع المســلمين بطريقة ودية تمتص غضبهم وتقنعهم بكذب هذه الأنباء، كما سبق التنبيه على رعاة الكنائس والآباء والقساوسة بمشاركة المسلمين احتفالاتهم الدينية وتهنئتهم بأعيادهم وإظهار المودة والمحبة لهم.

(وعلى شعب الكنيسة في المصالح والوزارات والمؤسسات إظهار هذه الروح لمن يخالطونهم من المسلمين..) ثم قال بالحرف الواحد:

(إننا يجب أن ننتهز ما هم فيه من نكسة ومحنة لأن ذلك في صالحنا، ولــن نستطيع إحراز أية مكاسب أو أي تقدم نحو هدفنا إذا انتهــت المشــكلة مــع إسرائيل سواء بالسلم أو بالحرب) ثم هاجم من أسماهم بضعاف القلوب الذين يقدمون مصالحهم الخاصة على مجد شعب الرب والكنيســة وعلــى تحقيــق الهدف الذي يعمل له الشعب منذ عهد بعيد، وقال إنه لم يلتفت إلــى هلعهــم،

وأصر على أنه سيتقدم إلى الحكومة رسميا بالمطالب الواردة بعد حيث إنه إذا لم يكسب في هذه المرحلة مكاسب على المستوى الرسمي فربما لا يســتطيع إحراز أي تقدم بعد ذلك.

ثم قال بالحرف الواحد: (وليعلم الجميع خاصة ضعاف القلــوب أن القــوى الكبرى في العالم تقف وراءنا ولسنا نعمل وحدنا، ولا بد من أن نحقق الهدف، لكن العامل الأول والخطير في الوصول إلى ما نريد هو وحدة شعب الكنيسة وتماسكه وترابطه.. ولكن إذا تبددت هذه الوحدة وذلك التماسك فلــن تكــون هناك قوة ما على وجه الأرض مهما عظم شأنها تستطيع مساعدتنا).

ثم قال: ولن أنسى موقف هؤلاء الذين يريدون تفتيت وحدة شــعب الكنيســة. وعليهم أن يبادروا فورا بالتوبة وطلب الغفران والصفح، وألا يعودوا لمخالفتنا ومناقشة تشريعاتنا وأوامرنا، والرب يغفر لهم (وهو يشير بذلك إلى خــلاف وقع بين بعض المسئولين منهم، إذ كان البعض يرى التريث وتأجيــل تقــديم المطالب المزعومة إلى الحكومة).

ثم عدد البابا شنودة المطالب التي صرح بأنه سوف يقدمها رسميا إلى الحكومة:

أن يصبح مركز البابا الرسمي في البروتوكول السياسي بعد رئيس الجمهورية وقبل رئيس الوزراء.

أن تخصص لهم ٨ وزارات (أي يكون وزراؤها نصارى).

أن تخصص لهم ربع القيادات العليا في الجيش والبوليس.

أن تخصص لهم ربع المراكز القيادية المدنية، كرؤساء مجالس المؤسسات والشركات والمحافظين ووكلاء الوزارات والمديرين العامين ورؤساء مجالس المدن.

أن يستشار البابا عند شغل هذه النسبة في الوزارات والمراكز العسكرية والمدنية، ويكون له حق ترشيح بعض العناصر والتعديل فيها.

أن يسمح لهم بإنشاء جامعة خاصة بهم، وقد وضعت الكنيسة بالفعل تخطيط هذه الجامعة وهي تضم: المعاهد اللاهوتية الكليات العملية والنظرية وتمول من مالهم الخاص.

يسمح لهم بإقامة إذاعة خاصة من مالهم الخاص.

ثم ختم حديثه بأن بشر الحاضرين، وطلب إليهم نقل هذه البشرى لشعب الكنيسة بأن أملهم الأكبر في عودة البلاد والأراضي إلى أصحابها من (الغزاة المسلمين) قد بات وشيكا، وليس في ذلك أدنى غرابة – في زعمه – وضرب لهم مثلا بأسبانيا النصرانية التي ظلت بأيدي (المستعمرين المسلمين) قرابة ثمانية قرون (٨٠٠ سنة)، ثم استردها أصحابها النصارى، ثم قال:

" وفي التاريخ المعاصر عادت أكثر من بلد إلى أهلها بعد أن طردوا منها منذ قرون طويلة جدا (واضح أن شنودة يقصد إسرائيل)، وفي ختام الاجتماع

أنهى حديثه ببعض الأدعية الدينية للمسيح الـرب الـذي يحمـيهم ويبـارك خطواتهم ".

تعليق الشيخ محمد الغزالي:

بين يدي هذا التقرير المثير لا بد من كلمة، إن الوحدة الوطنية الرائعـة بـين مسلمي مصر وأقباطها يجب أن تبقى وأن تصان، وهي مفخـرة تاريخيـة، ودليل جيد على ما تسديه السماحة من بر وقسط.

ونحن ندرك أن الصليبية تغص بهذا المظهر الطيب وتريد القضـاء عليـه، وليس بمستغرب أن تفلح في إفساد بعض النفوس وفي رفعهـا إلـى تعكيـر الصفو..

وعلينا ــ والحالة هذه ــ أن نرأب كل صدع، ونطفئ كل فتنة، لكن ليس على حساب الإسلام والمسلمين، وليس كذلك على حساب الجمهور الطيـب مـن المواطنين الأقباط.

وقد كنت أريد أن أتجاهل ما يصنع الأخ العزيز (شنودة) الـرئيس الـديني لإخواننا الأقباط غير أني وجدت عددا من توجيهاته قد أخذ طريقه إلى الحياة العملية.

فقد قاطع الأقباط مكاتب تنظيم الأسرة تقريبًا.

ونفذوا بحزم خطة تكثير عددهم في الوقت الذي تنفذ فيه بقوة وحماسة سياسة تقليل المسلمين.

وأعتقد أن الأقباط الآن يناهزون ثلاثة ملايين أي أنهم زادوا في الفترة الأخيرة بنسبة ما بين ٤٠ %، ٥٠ %!!.

ثم إن الأديرة تحولت إلى مراكز تخطيط وتدريب — خصوصا أديرة وادي النطرون التي يذهب إليها بابا الأقباط ولفيف من أعوانه المقربين، والتي يستقدم إليها الشباب القبطي من أقاصي البلاد لقضاء فترات معينة وتلقي توجيهات مريبة.

وفي سبيل إضفاء الطابع النصراني على التراب المصري، استغل الأخ العزيز (شنودة) ورطة البلاد في نزاعها مع اليهود والاستعمار العالمي لبناء كنائس كثيرة لا يحتاج العابدون إليها — لوجود ما يغني عنها — فماذا حدث؟

لقد صدر خلال أغسطس وسبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٧٣ خمسون مرسوما جمهوريا بإنشاء ٥٠ كنيسة، يعلم الله أن أغلبها بني للمباهاة وإظهار السطوة وإثبات الهيمنة في مصر.

وقد تكون الدولة محرجة عندما أذنت بهذا العدد الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر..

لكننا نعرف المسئولين أن الأخ العزيز (شنودة)! لن يرضى لأنه في خطابه كشف عن نيته، وهي نية تسئ إلى الأقباط والمسلمين جميعًا.

وقد نفى رئيس لجنة (تقصي الحقائق) أن يكون هذا الخطاب صادرا عن رئيس الأقباط.

ولما كان رئيس اللجنة ذا ميول (شيوعية) وتهجمه على الشرع الإسلامي معروف، فإن هذا النفي لا وزن له، ثم إنه ليس المتحدث الرسمي باسم الكنيسة المصرية..

ومبلغ عليم أن الخطاب مسجل بصوت البابا نفسه ومحفوظ ويوجد الآن من يحاول تنفيذه كله.

ونحن نناشد الأقباط العقلاء أن يتريثوا وأن يأخذوا على أيدي سفهائهم وأن يبقوا بلادنا عامرة بالتسامح والوئام كما كان ذلك ديدنها من قرون طوال..

وإذا كانت قاعدة (لنا ما لكم وعلينا ما عليكم) لا تقنع فكثروا بعض ما لكم وقللوا بعض ما عليكم شيئا ما، شيئا معقولا، شيئا يسهل التجاوز عنه والتماس المعاذير له!!

أما أن يحلم البعض بإزالتنا من بلدنا، ويضع لذلك خطة طويلة المدى فذلك ما لا يطاق، وما نرجو عقلاء الأقباط أن يكفونا مؤونته، ونحن على أتم استعداد لأن ننسى.. وننسى...

ودعونا نرى نموذجًا من المنشورات التي كان يرسلها البعض إلى علماء الإسلام والصحفيين والكتاب المسلمين وقد نشره الأستاذ جلال كشك في كتابه ألا في الفتنة سقطوا وكانت هذه المنشورات تستهدف استفزاز المسلمين لإحداث رد فعل يؤدي إلى الفتنة الطائفية ولولا وعي المسلمين لاندلعت فتنة كبرى على أثر مثل هذه المنشورات الاستفزازية:

مقدمة: لقد درسنا القرآن على أعلام مفسريه، وبحثنا في الإسلام على أعلام مؤرخيه ومتكلميه، وتعمقنا في فهم السنة المحمدية المطهرة والسيرة النبوية الشريفة..

الأمر الذي فرض علينا أن نقرأ كتبا كثيرة من الكتب الإسلامية، وكتب التراث الإسلامي الطاهر.. وكلها تأليف كبار الأئمة والعلماء المسلمين: القدامى منهم والمحدثون.. الأحياء والأموات.. كما قرأنا كتب بعض الأدباء وقادة الرأي المثقفين من المسلمين.. وأخيرًا، قرأنا مؤلفات بعض المسيحيين الغيورين الذين تعمقوا في دراسة الإسلام: دينا، وتفسيرا، وتاريخا، وتشريعا.. الخ.

وفي الصفحات التالية، قارئنا العزيز، سنسرد فيضا من فيض معلوماتنا الصحيحة عن دين الإسلام الحنيف.

هيا بنا ـــ قارئنا العزيز ـــ ندخل بستان الإسلام الحنيف، ونتفيأ روائحه العطرة، ونتمتع بتعاليم شريعته السمحة.

١ ـــ جوهر التشريع القرآني:

إن جوهر التشريع القرآني الإسلامي هو استنباط شريعة وسط للأمة الوسط دون سواها، ودليلنا على ذلك أن القرآن أسس الإسلام: أمة وسطا بين الموسوية والنصرانية، وفسر البخاري عن ابن عباس (الأمة) بالدين.

فيكون تشريع القرآن تشريع وسط بين تشريع التوراة وتشريع الإنجيل. وهذا الهدف العام في تشريع القرآن يحدد إعجازه ويحده.

وانتهى القرآن في سورة المائدة: ٥: ٤٤ ـــ ٥٢ إلى تخصيص شريعة القرآن بأمة محمد: (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولـــو شـــاء الله لجعلكـــم أمـــة واحدة).

وتفسير ابن عباس لهذه الآية هو: (الشرعة: الدين، والمنهاج: الطريق). (من كتاب الإتقان ١: ١٢٢). كما جاء في الإتقان (١: ٢٨) عن عائشـــة أنها قالت: (آخر سورة نزلت المائدة، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه).

وبما أن سورة المائدة هي آخر السور نزولا (أوما قبـــل الأخيـــرة) فهـــذا التشريع الأخير: في اختصاص أمة القرآن بشريعتها، واختصاص أمة التوراة بشريعتها، واختصاص أمة الإنجيل بشريعتها، هذا الإعلان التشريعي الأخير في نزول القرآن لم ينسخ، وهو يكذب فرية من افتري على القرآن بأنه نســـخ التوراة والإنجيل في شريعيتهما.

ليس ذلك فحسب، بل إن القرآن نفسه يقول في آخر عهده وأمـــره: (وكيـــف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله. إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونـــور.. ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) (سورة المائدة: ٥: ٤٢ — ٤٤).

ويقول: (وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم (مصدقا لما بـــين يديـــه مـــن التوراة) وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور، وليحكم أهل الإنجيل بما أنـــزل الله

فيه، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون). (سـورة المائـدة ٥: ٤٦، ٤٧)، ويقول: (وأنزلنا إليك الكتاب بالحق، مصدقا لما بين يديـه مـن الكتاب (الكتاب المقدس) ومهيمنا عليه: فاحكم بينهم بما أنزل الله (عليهم — بقرينة ما قبله وهو قوله: وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه): لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة).

هذا هو تعليم القرآن الأخير، فلم يأت بعده ما يعدله..

هذا هو تشريع القرآن الأخير، ولم يأت بعده ما ينسخه..

فتشريع القرآن خاص: (بالأمة الوسط) ولا يفرض على أهـل الكتـاب. إن شريعة القرآن لم تنسخ شريعتي التوراة والإنجيل، بل صدقتهما وفرضـتهما على أصحابها (وفقا لآيات سورة المائدة السابقة)، بل وأمرت النبي محمـد وأتباعه (حتى اليوم) أن يحترموهما ويحكموا بهما إذا احـتكم إلـيهم أهـل الكتاب: هذا هو منطوق سورة المائدة المنطقي.

٢ — هل التشريع وجه من وجوه الإعجاز في القرآن:

إلى اليوم أجمعت كتب (علوم القرآن) أن إعجازه في بيانه.

وقد يذكر المسلمون إعجازه في الغيبيات، ثم في الكونيات. ولكن لم يذكر أحد أن إعجاز القرآن هو أيضا في تشريعه. والشاهد العدل هو كتاب (الإتقـان) للسيوطي الذي يذكر جميع وجوه الإعجاز سوى الإعجاز في التشـريع، ولا غرو في ذلك، فإن آيات الأحكام فيه ما بين المائة والخمسين آية والخمسمائة،

وهذه الأحكام يسيطر عليها ميزة النسخ (سورة البقرة: ٢: ١٠٦) التي يقول عنها السيوطي: (إنها ــ ميزة النسخ ــ مما اختص الله بها هذه الأمة)، أي الإسلام.

والإعجاز في التشريع، والنسخ فيه ضدان لا يجتمعان.

ويريد أستاذ الشريعة السابق بكلية الحقوق، والمحروم محمد أبو زهـرة، أن يرى إعجازا في التشريع القرآني حيث لم يره سواه من المسلمين، وأن يـرى أكبر معجزة للقرآن في شريعته، حيث لا يرى غيره سوى عبقرية تشـريعية بالنسبة للبيئة الجاهلية التي نزل فيها: (تشريعا وسطا. قال أبو زهرة) ولكن وجها آخر (من الإعجاز) لم يبينه العلماء بإطناب، ونعتقد أنه أقوى دلالة في خطاب الناس أجمعين من كل ما ذكـر (مـن الإعجـاز البيـاني والغيبـي والعلمي) وهو شريعة القرآن وقد أشار إلى ذلـك الوجـه، إشـارة عـابرة القرطبي. فقال في كتابه (أحكام القرآن في وجوه إعجاز القرآن): (ومنهـا ما تضمنه القرآن من العلم الذي هو قوام الأنام في الحلال والحرام، وسـائر الأحكام). هذا كلام القرطبي، وهو يشير على أن شريعة القرآن وما اشتملت عليه من أحكام منظمة للأسرة، والتعامل الإنساني، فـي وجـه مـن وجـوه الإعجاز (ثم يقارن بين الشريعة القرآنية والقانون الروماني الجستنياني فـي بعض الأحكام ويستنتج)، ولذلك نقول: إن شريعة القرآن هي أقـوى وجـوه إعجاز القرآن وهي القائمة الدالة على الإعجاز إلى يوم القيامة، وهي قائمـة إلى اليوم حجة على العربي والأعجمي، لا يفترق في قبولها من يعرف لسان

القرى، عمن لا يعرفه، فهي شفاء لأدواء المجتمع في كل العصور والأزمان)
(من كتاب) مصادر الفقه الإسلامي، تأليف (أبو زهرة الصادر بالقاهرة سنة ١٩٥٦: ص ٢٤، ٣٢).

وقد نسي، المرحوم أبو زهرة التطور الذي طرأ على القرآن في اتخاذ السنة مصدرا آخر للتشريع الإسلامي، ومع ما بين أهل السنة وأهل الشيعة من خلاف في ذلك، ومن رد الحديث جملة وتفصيلا. إذ أنهم يقولون: لو كانت السنة مصدرا للتشريع مع القرآن لكان النبي محمد أمر بجمع الحديث، كما أمر بجمع الكتاب.

ولما كان مقررا في الفقه الإسلامي أن السنة قد تنسخ القرآن، كان التشريع الذي يفتقر في بيانه إلى السنة ليس بالتشريع المعجز في ذاته.

ثم ظهر للجماعة ــ أي المسلمين ــ أن القرآن والسنة لا يكفيان مصدرين للتشريع في تطور الأمة الإسلامية الصاعد، فكان: أخذ الرأي بطريق الاستشارة مصدرا جديدا ظهر العمل به بعد وفاة الرسول فيما لا نص فيه من الكتاب أو السنة، أو فيما فيه نص محتمل.

وتشريع يفتقر بعد الكتاب ــ كتاب الله، كما يزعمون ــ والسنة إلى الرأي والإجماع كمصدر ثالث لتشريعه، ليس بالتشريع المعجز في ذاته، الشامل الكامل والجامع المانع.

ويعترف المسلمون، كما سبق القول أن سنة النبي محمدًا تنسخ القرآن، وقد نسى المسلمون ــ أو تناسوا ــ أن نسخ شريعة القرآن بسنة الرسول محمد،

أو بإجماع الجماعة، هو خيانة لكلام الله وجناية عليه، وفيه إشـعار بتقصـير التنزيل من رب العالمين.

إن إيمان المسلمين بأن سنة محمد تنسخ القرآن، وبالضرورة تنسـخ شـريعة الإسلام، تصبح هذه الشريعة منقوضة ومنسوخة وملغيـة، ويصـبح العمـل بأحكام إله القرآن وحدوده باطلة.

ونحن نعلم ــ من كتب الفقهاء المسلمين ــ أنه لا يحق لأحد أن يشرع عقيدة، لأن هذا من اختصاص الله وحده عز وجل.

فكيف جاز لفقهاء المسمين وأئمتهم ــ الراسخين في العلم ــ أن يسمحوا لأي إنسان، حتى ولو كان هذا الإنسان النبي محمد نفسه، إن يزيد أو ينسـخ مـن شريعة الله المصونة في اللوح المحفوظ، والقديمة قدم الله نفسه؟

نقول.. من يلومهم على ذلك؟ والنبي محمد نفسه (أسوتهم الحسنة) هو الذي وضع الأساس في تزوير شريعة الله عندما ما أيد بدعة الاجتهاد التي مارسها قاضية معاذ لما لم يجد ــ هذا المعاذ ــ حكما في كتـاب الله ولا فـي سـنة رسوله.

أخيرًا نقول: إذا كان كتاب القرآن كتابا إلهيًا ــ كما يـدعي المفتـرون ــ لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها.. فكيف فات إله القـرآن أن شـريعته ناقصة (وبايظة) وتحتاج إلى الإصلاح والتهذيب والترميم بـأقوال رسـوله محمد، وأقوال خليفته أبي بكر الصديق، ومن جاء بعده بإحسان مـن خلفـاء وولاة وطغاة.

خزاكم الله يا مسلمين يا زنادقة.

من السرد السابق. يبدو واضحًا أننا أثبتنا بما لا يدع مجالا للشـك، وبـأقوى الأدلة والأسانيد، أن شريعة القرآن هي شريعة مهلهلة غير صالحة للتطبيـق، وأن العمل بها ملغي وباطل إلا أنه حتى اليوم يطالب المسلمون الجاهلون، من علماء وأئمة ومثقفين، بضرورة سرعة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

مجتمع فيه العقل معطل والمنطق مرذول، لا بد أن يكون التـرويج للباطـل مستمرا في هذا المجتمع المريض.

عدم ملائمة الشريعة الإسلامية للعصر الحاضر (حوار مع الشباب العرب)

(عندما كنت مدرسا في كلية حقـوق الربـاط بـالمغرب (٨٠ ــ ١٩٨٢) ناقشت الشباب العرب حول تطبيق الشرعية الإسلامية فقلت لهم إنه لا يجوز بأي حال فرض شريعة دينية في مجتمع تتعدد فيه الأديان كمصـر ولبنـان، فسألني طالب من موريتانيا:) نحن في موريتانيا مسلمون ١٠٠ %، أليس من حقنا تطبيق الشريعة الإسلامية في بلدنا؟

فقلت له: (لو كان المجتمع الموريتاني لا يزال يعيش في بداوة القرن السابع الميلادي، فلا تترددوا في تطبيق الشريعة الإسلامية لأنهـا أفضـل شـريعة أخرجت للبدو في هذا القرن).

ولما تعرضت، في يوم آخر، لسوء المعاملة التي يلقاها الأقبـاط فـي ظـل الشريعة الإسلامية عاد الطالب الموريتاني يسألني: (لا يوجد فـي مويتانيـا

أقباط، فالمجتمع كله إسلامي، فما الذي يمنعنا إذن من تطبيق الشريعة الإسلامية؟).

فقلت له: (حقا لا يوجد عندكم مسيحيون، ولكن يوجد عندكم نساء.. فابتسم الطالب النجيب ولم يعترض لأنه يدرك تماما استغلال المرأة، استعباد المرأة في الإسلام) ــ دار الحداثة ــ بيروت ١٩٨٠، انظر أيضًا، د. نوال السعداوي (الوجه العاري للمرأة العربية) ــ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ــ بيروت ١٩٧٧) ولأنه يعلم حق العلم أن المرأة، في أفضل الظروف، لا تجاوز عند فقهاء الشريعة الإسلامية، نصف الرجل في الميراث وربع الرجل في الزواج.

الجوانب السلبية للشريعة الإسلامية:

لا يوجد قانون فوق النقد أو يعلو على المناقشة، وأحكام الشريعة الإسلامية ليست فقط منتقدة أو محل نظر واختلاف بين الفقهاء حيث تجد في كل مسألة الرأي وعكسه تماما، وهي ليست فقط صالحة للاستدلال بواسطة رجال الإفتاء لتبرير كل سلطة سياسية باسم الإسلام من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار (أنظر د. صاد جلال العظم (نقد الفكر الديني) ــ دار الطليعة بيروت ١٩٨٢) بل هي علاوة على ذلك، تتضمن قواعد تصطدم اصطداما صارخا مع حقوق الإنسان، وهي القواعد الخاصة بمركز المرأة، بالنظام العقابي،

وبوضع غير المسلم، والحديث في هذا المجال يطـول بنـاء علـى الوقـائع التاريخية والأسانيد الفقهية.

النظام العقابي الإسلامي:

حدث بلا حرج عن عدم عدالة النظام العقابي الإسلامي فحد الردة يعني قتـل المسلم الذي يبذل دينه بل يرى بعض الفقهاء أن من يقول بعدم جـواز قتـل المرتد يعد بدوره كافرا مستوجبا الإعدام، كل هذا يصطدم بشدة مـع حريـة العقيدة ويهدم فكرة الدين من أساسها، فالدين الحق لا بد أن يعتمد على قوتـه أي قوته الذاتية وليس على سفك الدماء، أما حد السرقة فيكـون بقطـع يـد السارق (وقد حدث في السودان) وهذه العقوبة أقـبح مـن الـذنب فالمـال المسروق يعوض واليد لا تعوض، بل هي ليست عقوبة وإنما عذاب ونكـال للجاني الذي كان من واجب المجتمع إصلاحه وعلاجـه ولـيس بتـر أحـد أعضائه، وكيف يمكن اعتبار هذا الحد عقوبة إلهية وهو أصلا مجـرد مـن أبسط معاني الإنسانية؟.

أما رجم الزاني، في حالة الإحصان فيكفي ذكر كلمة السيد المسيح (من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر).

معاملة غير المسلم:

إهانة غير المسلم في بلده وإذلاله بكل الطرق وابتزازه لحمله علـى كراهيـة عقيدته وعشيرته وإكراهه على اعتناق الإسلام هو هدف الشريعة الإسلامية، واقرأ في التفاصيل أمهات الكتب الإسلامية (أنظر ملخص داني في رسـالة

الدكتور جاك تاجر أقباط ومسلمون) منذ الفتح العربي إلى عام ١٩٢٢ م) — الهيئة القبطية جرسي سيتي ١٩٨٤) هذه الشريعة الإسلامية التي ينادي البعض بتطبيقها على الأقباط بلا خجل، بلا خزي، وبلا حياء، وهذه الشريعة بأحكامها المشينة الخاصة بأهل الكتاب لا يوجد مسلم على وجه الأرض يقبل تطبيقها على نفسه، فلماذا تحب لأخيك ما لا ترضاه لنفسك؟ هل يقبل عرب الجزيرة (أنو مسلمو أفغانستان) الخضوع لحكم أجنبي يخيرهم بين الدخول في عقيدة الفاتح أو الموت بحد السيف أو دفع الجزية (عن يد وهم صاغرون) (سورة التوبة آية ٢٩)؟

إن امتهان غير المسلم موجود في لفظ الجزية ذاته، في النص القرآني، وكتب الفقه وشواهد التاريخ، امتهان لا يحتمله إنسان، امتهان وصل إلى درجة أن ابن قيم الجوزية في (أحكام أهل الذمة) طبعة دار العلم للملايين بيروت (١٩٨١) قد أفتى بأنه لا يجوز للمسلم أن يضمن غير المسلم في دفع الجزية (لأن الجزية احتقار) كما يقول، وحتى لا ينتقل الصغار والاحتقار من الكافر إلى المسلم، كما أن من أسلم سقطت عنه الجزية المتأخرة فورا مما يدل على أن الجزية لم تكن مقابل الزكاة التي يدفعها المسلم بل كان القصد منها الإهانة والإذلال للإجبار على الدخول في الإسلام ناهيك عن كي أيدي النصارى بالنار لحصر الضرائب وقطع يد كل من ضبط بدون علامة الكي.. الخ. (انظر وليم رول (موجز تاريخ القبط) في صفحة من تاريخ القبط (مطبوعات جمعية ماري مينا العجايبي — الإسكندرية ١٩٥٤).

عصر الرسول والسلف الصالح:

الشريعة الإسلامية انتهى زمنها وانقضى، وأنصار الشريعة الإسلامية يعلمون ذلك جيدا، وإن كانوا يطالبون بتطبيقها بحجة العودة إلى عصر الرسول والسلف الصالح، فهم يسعون في حقيقة الأمر إلى الاستيلاء على الحكم والسيطرة على البشر فالإسلام لم يعرف في أي عصر من العصور أي حرية أو عدل أو مساواة (د. زكي نجيب) (تجديد الفكر العربي) دار الشروق ــ ١٩٨٠) والشريعة لم تكن سوى أساس الفتح والغزو والسلطان، وإرادة الاستيلاء على الحكم والبطش بالخصوم.

ومن هنا كان التنكيل فيمن يمس الشريعة الإسلامية لأنه يهدد في الواقع الفتح والغزو العربي والسلطان الإسلامي، ولو كان أنصار الشريعة الإسلامية يريدون حقا الرجوع إلى عصر الرسول لفقدوا كل صلة بعناصر الحضارة الحديثة، لماذا يلجئون إلى دراسة الطب الحديث واكتساب التكنولوجيا الحديثة والتمكن من أدوات العلم الراقية التي لم تكن معروفة في عصر الرسول؟

لماذا يطلبون من الغرب أن يمدهم بأحدث معدات الحرب ولا يكتفوا (بالسيف والرمح والقوس والسهم والدرقة والدرع) التي كان يستعملها جيش خالد بن الوليد؟ (انظر د. طه حسين) (مستقبل الثقافة في مصر) فصل ٩ ــ دار الكتاب اللبناني بيروت ١٩٧٣).

إن واقع العصر الحاضر يقرر أن الشريعة الإسلامية بعناصرها السلبية التي تريد المؤسسات والجمعيات الدينية تطبيقها سواء بالإغراء أو بالتهديد، سواء بالتدرج أو

بصورة فورية، قد انتهى زمانها وولي ولا ينبغي أن يعود مطلقا، فلا تقتلوا الأحياء لبعث ماض انقرض إلى الأبد.

عقول إسلامية حرة ضد تطبيق الشريعة الإسلامية:

كثر الجدل الساخن في مصر في الشهور الأخيرة حتى يومنا هذا حول تطبيق الشريعة الإسلامية، فقد انتقل الحوار من مجلس الشعب إلى الشارع والصحافة المصرية تتنازعه اتجاهات وتيارات مختلفة.

واتخذت هذه الاتجاهات عدة أنماط يمكن تحديدها في ثلاثة: الأول حوار من خلال الفترات الشرعية يقوده الإخوان المسلمون داخل مجلس الشعب وخارجه ويحتل الصفحات الدينية والثاني من خلال جماعات إسلامية غير منظمة ولكنها تتحرك تلقائيًا داخل المساجد والتجمعات الدينية مستخدمة أسلوب الدعوة كجماعة الشيخ حافظ سلامة وجماعة الشيخ كشك، أما النمط الثالث فتقوده جماعات سرية تنطلق من تحت الأرض لا تجمعها بالضرورة قيادة واحدة ولكن كلا منها يتحرك في سرية لتشجيع الشباب وتنظيمه ودفعه لفرض آراء هذه الجامعات والاتجاهات الإسلامية ممولة تمويلا كاملا من المملكة العربية السعودية، كذلك لا ننسى دور الأزهر في هذه القضية الإسلامية.

أما بالنسبة للحوار العام في مصر حول تطبيق الشريعة الإسلامية فيدور في ثلاثة إطارات رئيسية: إطار يؤكد ضرورة التروي (والتنفيذ المرحلي) بحيث لا يتكرر ما حدث في سودان النميري نتيجة التطبيق والتنفيذ الفوري: وإطار آخر يدعو إلى التنفيذ الفوري بدون قيد أو شرط دون النظر

للاعتبارات الخاصة ومخاطر انعاكسات مثل هذا التسرع ويتزعم هذا التيـــار الفوري الشيخ حافظ سلامة والشيخ صلاح أبو إسماعيل وجماعات الإخـــوان المسلمين.

أما الإطار الثالث فهو الإطار الحر المستنير الذي يجاهر علانية نهارا جهارا بأنه ضد تطبيق الشريعة الإسلامية فأصحاب هذا التيار الحر المستنير تتزعمه عقول إسلامية حرة تعارض معارضة شديدة تطبيق الشريعة الإسلامية مستندا إلى حجج دينية وتاريخية واقتصادية وعصرية، هذا التيار الحـــر وإن كـــان أصحابه قلائل يعدون على أصابع اليد فإنهم يتعرضون لهجوم سافر عنيف من قبل الجماعات الإسلامية التي ترهب الناس إرهابا فكريا، ومـــع ذلـــك فـــإن أصحاب هذه العقول الإسلامية الحرة أثبتوا أنهم بحق لا يخشون فـــي الحـــق لومة لائم ويضعون نصب أعينهم مصلحة مصر أولا وأخيرًا لا يطمعون في كراسي الحكم مثل الجماعات الإسلامية التي تتخذ الـــدين الإســـلامي ســـتارا للوثوب إلى كراسي الحكم وإقامة حكومة دينية إسلامية على غرار الخمينـــي في إيران.

إننا نحيي تحية احترام وتقدير وإعجاب هؤلاء المسلمين الأحرار المخلصـــين لوطنهم الذين رفضوا أن يركبوا الموجة الإسلامية فنذكر بكل تقدير الـــدكتور فرج فودة مؤلف كتاب (قبل السقوط) (طبعة يناير ١٩٨٥) والدكتور فؤاد زكريا أستاذ قسم الفلسفة بكلية الآداب الذي نشر عدة مقالات جريئة في جريدة (الأهرام) والأستاذ محمد أحمد فرغلي خبير القطن ورجل الأعمـــال الـــذي

نشر مقالا رائعًا في (الأهرام بتاريخ ١٧/ ٨/ ١٩٨٥ تحت عنوان) حــول الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية) والمحامي الكبير مصطفى مرعي الذي كتب عدة مقالات نشرتها مجلة المصور، والمستشار محمد سعيد العشــماوي والأديب الكبير توفيق الحكيم الذي نشر عدة مقالات فـــي جريـــدة الأهـــرام، والأديب الكبير زكي نجيب محمود الذي نشر عدة مقالات في جريدة الأهرام أيضا، والأستاذ الصحفي الكبير مصطفى أمين الذي قال قولته المشهورة (لو كانت الشريعة الإسلامية مطبقة في مصر منذ مائة عام لما ظهر أمثال أحمـــد لطفي السيد والدكتور طه حسين والعقاد والمازني وقاسم أمين محرر المـــرأة وتوفيق الحكيم وكل عباقرة مصر) هذه العقول الإسلامية الحـــرة يرفضـــون علينا وصراحة تطبيق الشريعة الإسلامية وكما يقال لقد شهد شاهد من أهله.

والآن وإزاء هذا الجدل الساخن أين صوت الأقباط في كل هذا؟ أيـــن أقـــلام الأقباط؟ لقد ارتفع صوت قداسة البابا المعظم فعارض بكل جـــرأة وشـــجاعة يوحنا المعمدان تطبيق الشريعة الإسلامية على الأقباط لما في تطبيقها ما يمس العقيدة المسيحية والكيان القبطي فدخل التاريخ من أوســـع أبوابـــه، وســـتظل الأجيال تذكر موقف قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث حفظه الرب لنـــا سنين عديدة مديدة وأخضع أعداءه تحت قدميـــه، أيـــن رجـــالات الأقبـــاط العلمانيين؟؟ أين صوتهم وأقلامهم؟ قد يقول قائل (لماذا نحشر أنفسنا في هذا الخضم من المناقشات الحساسة فلنترك إخواننا المسلمين يتناحرون ويتجادلون فيما بينهم في هذا الشأن مالنا من هذا النقاش الساخن الحساس؟

ونحن نرد على هذا الرأي بالقول إننا نحن الأقباط أحفاد الشـــهداء جـــزء لا يتجزأ من مصر بل قطعة منها يجب علينا ألا نكون سلبيين متفجرين صامتين كصمت أبي الهول في أمر حيوي كهذا يمس عقيدتنا المسيحية وكياننا القبطي كشعب له حق المواطنة مثل إخواننا المسلمين، أنكون سلبيين متفرجين إلى أن تطبق علينا في يوم من الأيام الشريعة التي ستجعلنا ذميين من الدرجة الثانية، من منا لا يعرف المبدأ الإسلامي المعروف (لا ولاية لغيـــر المســـلم علـــى المسلم) مما يترتب عليه عدم جواز أن يتقلد القبطي منصبا قياديًا كالوزارة أو البوليس أو العمادة أو أي مركز من المراكز القيادية ولا يجوز لغير المســـلم تولي مناصب القضاء، ولا تجوز شهادة غير المسلم على المسلم ســـواء فـــي القضايا الجنائية أو المدنية، والأهم هو عدم الاعتراف بأية ديانة أخرى غيـــر إسلامية تطبيقًا لمبدأ (إن الدين عند الله الإسلام) وفـــرض الجزيـــة علـــى الأقباط، وتطبيق مبدأ تعدد الزوجات كما سبق أن حكمت إحدى المحاكم فـــي مصر، أو مبدأ الطلاق لأية علة وتطبيق حد الردة وهو الإعدام لمن يرتد عن الإسلام يهدر دمه وتنعدم أهليته ويفرق بينه وبين زوجه وأولاده، وعدم بنـــاء أو ترميم الكنائس والأديرة.. الخ. الحدود الإسلامية مثل قطـــع يـــد الســـارق ورجم الزاني وجلد شارب الخمر وخلاص النفوس ويوم الدينوية.

إن عقلاء المسلمين يعارضون بشدة تطبيق الشريعة الإســـلامية مـــؤمنين أن المجتمع الإسلامي المثالي الذي تنادى به الجماعات الإسلامية لا وجـــود لـــه على مدى تاريخ الخلافة الإسلامية حتى في أزهى عصورها وإن قيام حكـــم

ديني سوف يكون مدخلا مباشرا للفتنة الطائفية وتمزيق الوطن الواحد وقيـام دولة دينية مثل إيران ولذلك يطالبون بفصل الدين عن السياسة " الدكتور فرج فودة (قبل السقوط) بل وقد ذهب إلى أبعد من هذا الدكتور فؤاد زكريا في مقاله المنشور بجريدة (الأهرام) حينما قال: إن المسلمين مختلفون في موضوع رؤية الهلال وبداية الصوم وعيد الفطر فكيف يتفقون على أحكام الشريعة الإسلامية، وهم مختلفون حتى يومنا هذا على أبسط الأمور ألا وهي رؤية الهلال. ثم قال إن الشريعة الإسلامية لا تصلح في هذا العصر ويجب عدم الخلط بين الدين الإسلامي والسياسة "، فكما ترون لقد شهد شاهد من أهله).

والآن نتساءل مرة أخرى أين أصوات وأقلام الأقباط؟ أين صوت المجلس الملي؟ أين أقلام جريدة (وطني) بعد أن عادت إلى الظهور مرة أخرى؟ أليس بالأحرى على جريدة وطني أن تكتب في موضوع الشريعة الإسلامية. عار علينا كل العار أن يرتفع صوت بعض العقول الإسلامية الحرة معارضة تطبيق الشريعة الإسلامية ونحن صامتون متفرجون سلبيون وكأن الأمر لا يهمنا بتاتا ولا يخصنا وكأن مصر ليست بلدنا وكأننا غرباء فيها.

ورغم ذلك لا نتكلم ولا نرفع صوتنا، ماذا جرى للأقباط؟ هل أصيبوا بخوف ورعب نفسي بعد ضربة السادات للكنيسة والشعب القبطي؟؟ إن السادات أراد أن يرهب إرهابا (فكريا) ونفسيا الأقباط فضرب ضربته فكان جزاء الرب عليه بعد شهر واحد من ضربته، وكما قال مكرم عبيد (اللهم لا شماتة بل

عبرة وتذكيرا) فعلينا جميعًا واجب مقدس أن نعلـــن رأينـــا بصـــوت عـــال رافضين رفضا باتا تطبيق الشريعة الإسلامية على الأقباط ومواجهـــة هـــذا الإرهاب الفكري بكل الشجاعة والوضوح والحسم.

حقيقة ارتفع صوت قلة من الأقباط العلمانيين أمثال اصطفان باسيلي جرجس وفهمي ناشد وألبرت برسوم سلامة ووليم نجيب سيفين وعدلي عبد الشـــهيد، ارتفع صوت هؤلاء مؤيدين كل التأييد تطبيق الشريعة الإســـلامية، للأســـف الشديد فهؤلاء شواذ الأقباط وشواذ القاعدة كما وصـــفهم بحـــق الأخ المســـلم الدكتور فرج فودة في كتابه (قبل السقوط).

فلنبعد عنا الخوف واليأس والسلبية والاستسلام للأمر الواقع ولنتحلى بشجاعة يوحنا المعمدان فنرفع صوتنا عاليا مدويا واضعين أيدينا في أيدي بعض، رعاة ورعية بكل محبة واحترام وتعاون وإخلاص لنعلن رأينـــا علنـــا نهـــارا جهـــارا معارضين كل المعارضة تطبيق الشريعة الإسلامية ومواجهة المخططات الإسلامية التي تحاك ضد الأقباط للقضاء على قوميتهم وعقيدتهم وكيانهم (فمـــن يعـــرف أن يعمل حسنا ولا يعمل فذلك خطية له) (يع ١٧: ٤).

رجال الدين المتطرفون يريدون الحكم

حديث لمجلة (شبيجل) التي تصدر في ألمانيا (٩/ ٩/ ١٩٨٥) مع الكاتب المصري الدكتور فرج على فوده عن حملة المتطرفين دينيا، ترجمة الاتحاد.

نفوذ المسلمين الراديكاليين يزداد في مصر، منذ نحو أسبوع كـــادوا يســـددوا ضربة ضد رئيس الدولة مبارك (؟! ج)، المتطرفون وزعيمهم الشيخ حـــافظ

سلامة يقاومهم فرج على فوده، محاضر في جامعة القاهرة، هو يريد تجميع كل القوى العلمانية في حزب لفصل الدين عن الدولة.

شبيجل: يا أستاذ فوده، الحكومة حبست ٤٨ مسلمًا متعصبًا ووضعت كل المساجد تحت رقابة الدولة، هل هذا يوقف زحف غلاة الدين في مصر؟

فوده: لا، ولكن الحكومة لأول مرة قامت بخطوة في الطريق السليم وجرأت على المواجهة الدينية؟.

شبيجل: ولم لم تجرؤ على المواجهة الدينية؟

فوده: ينبغي علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من المثقفين.

أولاً: الخائفين، ثانيًا: المقتنعين بأن رجال الدين سوف يقبضون على زمام السلطة قريبا، ولذا يلوم التقرب منهم في الوقت المناسب.

ثالثًا: المستعدين لقبول الرشاوى المالية.

شبيجل: إلى أي حد تمثل خطورة المسلمين المتعصبين في مصر؟

فوده: اغتيال الرئيس أنور السادات ومذبحة أسيوط في وسط مصر دلت على أنهم قادرون.

شبيجل: هذا حدث منذ أربع سنوات، منذ ذلك الحين تتفادى الحكومة المواجهة.

فوده: نعم، ولكنها تعلن باستمرار، ضد نيتها الحقيقية عن عزمها على تطبيق الشريعة الإسلامية بقصد تهدئة خواطر المتطرفين.

شبيجل: الرئيس مبارك معارض معروف لفكرة تحويل مصر إلى جمهورية إسلامية.

فوده: بالتأكيد ولكني أعتقد أن طابورا خامسًا دينيا يعمل في وسائل إعلام الدولة وممول من الخارج، هؤلاء الناس يكتبون في مطبوعات ممولة من العربية السعودية وليبيا ومنشورة بعضها في لندن وباريس وقبرص.

شبيجل: هل يلعب المال أيضًا دورًا لدى المتطرفين دينيًا؟

فوده: لسوف تدهش لو علمت مدى الأتعاب التي يقبضها بعض كبار رجال الدين مقابل عقود الاستشارة في المؤسسات والبنوك الإسلامية.

شبيجل: من يريد إذن تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر؟

فوده: الطبقة الثانية من العاملين في حزب الحكومة (ح. و. د) وفي وظائف الدولة تستهدف سياسة التطبيق بالتدريج، في خلال السنوات العشر القادمة سوف تصدر تشريعات غير مهمة نسبيا القصد منها تهدئة الرؤوس الإسلامية المشتعلة بدون إجبار الدولة على تغيرات جوهرية.

شبيجل: هل المعارضون للتطرف الديني يريحون أنفسهم بهذه التدابير؟.

فوده: عندما تبدأ العجلة في الدوران فإنها تسحق كل شيء، أولا القائمين بتهدئة الأمور، حتى أنور السادات كلنا يظن أنه مسيطر على المتطرفين الإسلاميين باستخدامهم وأنه في استطاعته محاربة الماركسيين والناصريين بهم.

شبيجل: ولكن السادات ارتكب خطأ فادحًا؟.

فوده: لقد ارتكب الخطأ التاريخي في تغيير الدستور وجعل الشريعة الإسلامية أهم مصدر للتشريع المصري، ما من أحد حتى الآن تذلل في مواجهة التطرف الديني مات في فراشه.

شبيجل: ولكن الرئيس مبارك والحكومة المصرية قبلوا الآن التحدي؟.

فوده: المسيرة على قصر الرئاسة التي خطط لها المتطرفون كانت تهدد حتى الرئاسة ذاتها، الشروع أخيرًا في اغتيال أمير الكويت شجع المسئولين عندنا على رؤية الخطر بوضوح، كوني ما زلت على قيد الحياة أضاف إلى تقوية عزم الحكومة في عدم التهرب من المتطرفين.

شبيجل: كتابكم الذي ترفضون فيه للمتعصبين الحق في التدخل في السياسة أو في السعي على السلطة في الدولة يجعلكم في عداد المرشحين للموت بواسطة المتطرفين المسلمين؟.

فوده: لقد تلقيت في الواقع تهديدات بالموت بما فيه الكفاية ولأن الإنسان على كل حال لا بد أن يموت، فإني أفضل الموت من أجل قضية تستحق الدفاع عنها ــ مصر الحرية وكرامة الإنسان.

شبيجل: كتابكم أحدث رواجه ضجة مما شجع الصحف بفضلكم بعد وقت طويل على إعطاء الكلمة مرة أخرى للكتاب لفرملة زحف المتعصبين في المؤسسات؟.

فوده: أثق في أصحاب الفكر المصريين، ولكني أشك في قدرة الحكومة الحالية على مواجهة غلاة المسلمين.

في المطالبة بالعلمانية، إن المسئولية خطيرة وتقع على عاتق الشباب القبطي في مقاومة هؤلاء الذين أصيبوا بهلوسة دينية بكل وسائل المقاومة لأن الذين يدعون بأنهم كبار الأقباط إما أنهم جبناء أو باعوا ضمائرهم بمناصب تافهة، ومناصب لها أسماء بدون مسئولية.

وقد ذكر الدكتور فرج فوده أيضًا أن الذي يمول هؤلاء المتعصبين والبنوك والشركات الإسلامية هي حكومات السعودية وليبيا ودول الخليج. فقد **اتضح بدون شك أن الصراع بين العرب وإسرائيل هو جهاد إسلامي عربي ضد الشعوب غير الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، هو جهاد ضد اليهود والمسيحيين عامة. فهذه الدول العربية تمول مسلمي لبنان في حربهم ضد مسيحي لبنان، حتى صار الآن ١٠٠ ألف مسحي لبناني لاجئين في بلادهم، فقد دمرت القوات الإسلامية العربية بمساعدة سوريا والسعودية وإيران القرى المسيحية في جنوب لبنان وغيرها، وهذا طبقا لتقرير مجلس كنائس أمريكا الأخير والذي أبدى قلقه على مستقبل المسيحية في منطقة الشرق الأوسط** حيث يوجد ١٨ مليون مسيحي. غير أن التقرير لم يذكر شيئًا عن تدمير القرى المسيحية في شمال سوريا وجنوب تركيا حتى صارت الآن خالية من سكانها الذين هاجروا إلى الغرب وعن حبس زعماء الآشوريين وهدم القرى المسيحية في العراق، فالحرب ليست ضد اليهود والصهيونية فقط كما يدعون بل جهاد إسلامي ضد كل الشعوب غير الإسلامية في المنطقة **فالعدو الحقيقي للأقباط في مصر ومسيحيي الشرق الأوسط عامة هو العرب**

والعروبة، ومما يؤسف له وجود بعض المسيحيين الذين يتحمسون لحقوق عرب فلسطين وعروبة القدس غير مدركين أن أي تحدث عن العروبة هو تأييد الحرب الإسلامية العربية ضد كل من هو غير مسلم في المنطقة متناسين حقوق المسيحيين والشعوب غير العربية في المنطقة، فنرجو من الشعوب والقوميات المسيحية التي هاجرت من المنطقة لدول الغرب عدم التعاون مع العرب فهم الأعداء الحقيقيون لشعوبهم.

الإسلام يا حضرات المثقفين، ليس بدعة فحسب، وإنما هو: ضلالة.. وهو عبث. وهو انحراف عن سواء السبيل.

الإسلام هو دين مستنقع الرذيلة الآسنة العفنة.

الإسلام هو أس السفه والانحلال، ودين الحيرة والضلال، ومثار الذل والزندقة. ومن قبل الإسلام دينا عميت بصيرته عن محاسن شريعة المسيح الطاهرة المؤيدة بالحجج والبراهين الباهرة، ومن مارس تعاليم الإسلام وشرعيته، لازمه الخذلان والحرمان، واستحوذ عليه الشيطان.

شبيجل: هل في وسع الغرب عمل شيء يمكن مصر من الانتصار على الهوس الديني؟.

فوده: نعم، ديمقراطيات العالم من واجبها دعم الاتجاهات العلمانية (أليس هذا استعداء لقوى أجنبية ضد وطنه ومواطنيه؟ ج) في هذه البقعة من الأرض ولا ينبغي لها أن تمتطي التطرف الإسلامي كجواد رابح اعتقادا منها أنها على هذا النحو تسد الطريق أمام الشيوعية كما فعلت وتفعل الولايات المتحدة.

هذا الحديث درس من الدكتور فوده إلى:

الحكومة المصرية التي تباطأت في مواجهة التعصب الإسلامي ولأنها تعلن بخلاف ما تبطن.

المثقفين في مصر الخائفين من التعصب الإسلامي والذين يقبلون الرشاوى المالية.

كبار رجال الدين الإسلامي الذين باعوا أنفسهم للمؤسسات والبنوك الإسلامية.
الصحافة المصرية الخائفة.

الحكومات الغربية التي ركبت الموجة الإسلامية اعتقادا أنها بذلك تحد من الشيوعية.

ذكر الدكتور فرج فوده للمجلة الألمانية شبيجل (أن الأخوان والجماعات الإسلامية نسبة بسيطة ورغم ضخامة قوتهم في سنة ١٩٥١ لم ينجح منهم أحد في البرلمان).

وقد برهنت الانتخابات الأخيرة على حجمهم الحقيقي، فقد نجح منهم ٨ أعضاء من ٤٥٠ عضوا، أي بنسبة أقل من ٢ % وقد ذكر أيضًا سيادته بأنهم يستعملون الإرهاب حتى يخاف منهم رجال الحكومة والصحافة والمعتدلين من إخواننا المسلمين وبعد أن طالب الدكتور فرج فوده بالعلمانية تجرأ الكثير من الكتاب في الكتابة ضد تطبيق الشريعة الإسلامية موضحين خطرها على الشعب المصري مسلمين وأقباط.

ونحن نطالب شباب الشعب القبطي بتكوين منظمات تقاوم الإرهاب فالمسيحية تبيح الدفاع عن النفس والممتلكات وإذا كانت المسيحية تبيح الدفاع عن الوطن فبالأحرى أن ندافع عن شعبنا وممتلكاتنا حتى لا يشعر المتطرفون بأننا فريسة سهلة فالسكوت على تعديات هذه الهيئات الإسلامية المتعصبة هو مشجع للتمادي في تصرفاتهم وهي أنانية لا تتفق مع المسيحية فالساكت عن الظلم شيطان أخرس فهذه الهيئات تستخدم الإرهاب، رغم معارضة أغلبية المسلمين وكل الأقباط لتطبيق الشريعة الإسلامية، ويجب أن تضم صوتنا لصوت إخوتنا المسلمين الأحرار، الإسلام هو ورم خبيث يجب استئصاله بمشرط الكلمة الصادقة، وفضح كتاب القرآن العفن الكريه بسرد الحقائق التي نعرفها عنه، وقد حصلنا عليها من مصادرها الإسلامية.

وهذه هي مسئوليتنا المقدسة.

كيف تسمح ضمائر المسلمين.. وكيف تقبل عقولهم أن تصدق نبوة وحش مفترس اسمه محمد بن عبد الله كان يطبق أخطر تعليم مآله أنه لا محل لخلافات بينك وبين أي إنسان إلا أن تذبحه..

وهذا مفهوم متوحش ومتعفن ولا تدين به حتى القبائل البدائية.ز إذا ظهر كتاب وقيل فيه إن في الله صفات شريرة.. وإن الله يحرض على ارتكاب الآثام الفظيعة.. ويحض على القتل والسلب والنهب، فيجب أن ننادي جميعنا أن مثل ذلك الكتاب لا يكون موحى به من الله. ولما كانت تعاليم كتاب القرآن

كلها شر في شر وتحريض سافر على ارتكاب الآثام ونهب الأبرياء وإغــواء على خطف (أسر) النساء ثم اغتصابهم..

فكيف يكون القرآن كتابا موحيًا به من الله الحق..

صدق من قال عنكم: (لقد أخذ المسلمون عامة، والمثقفون منهم على وجــه الخصوص لقاحا ضد معرفة الحق والحقيقة).

لقد ارتضى قادة المسلمين، من رجال الدين والمثقفين، أن يضعوا المسلمين في محجر صحي ليحميهم من ميكروبات الأفكار الحــرة والحــق الواضـــح.) بحروفه.

ضمن إطار التطلعات الطموحة لإنشاء (لإسرائيل الكبرى)

المقال الذي نشرته مجلة (كيفونيم) (التوجهات) التي تصدرها في القــدس المنظمة الصهيونية العالمية، وعنوانه: الخطط الاستراتيجية لإســرائيل فـــي الثمانينات.

(إن مصر بوصفها جسدًا مركزيًا، فإن هذا الجسد قد مات لا سيما لو أخــذنا في الاعتبار المجابهة التي تزداد بين المسلمين والمسيحيين، كما أن تقســيمها إلى مقاطعات جغرافية منفصلة يجب أن يكون هدفنا السياسي في التسعينات، على الجبهة الغربية.

فإذا ما تفككت مصر وحرمت من السلطة المركزية، فإن بلدانا أخــرى مثــل ليبيا والسودان وغيرهما من البلدان الأبعد، ستعرف نفس التفكــك، ويعتبــر

تشكيل دولة قبطية في صعيد مصر هو مفتاح الحل لتطور تاريخي تأخر اليوم بسبب اتفاق السلام، ولكن لا بد منه على المدى الطويل.

ورغم المظاهر، فإن الجبهة الغربية تمثل مشاكل أقل من مشاكل الشرق، ويجسد تقسيم لبنان إلى خمس محافظات.. ما سيحدث في العالم العربي بأسره. وتفكك سوريا والعراق إلى مناطق محددة على أساس المعايير العرقية أو الدينية ينبغي أن يكون على المدى الطويل هدفا ذا أولوية لإسرائيل، على أن تكون الخطوة الأولى هي تحطيم القوة العسكرية لهاتين الدولتين.

فالهياكل العرقية في سوريا يعرضها للتفكك الذي يؤدي إلى إنشاء دولة شيعية على طول الساحل، ودولة سنية في منطقة حلب، وأخرى في دمشق، وكيان درزي قد يرغب في تشكيل دولته الخاصة به.

ـــ وربما فوق هضبة الجولان ـــ وعلى أي حال مع حوران وشمال الأردن.. ومثل هذه الدولة ستصبح على المدى الطويل ضمانا للأمن والسلام في المنطقة.. وهو هدف في متناول يدنا بالفعل.

والعراق الغني بالبترول، والمرتع للمنازعات الداخلية هو خط التسديد الإسرائيلي وتفكيكه سيكون بالنسبة لنا أهم من تفكيك سوريا، لأنه يشكل على المدى القصير أخطر تهديد لإسرائيل).

(المصدر: كيفونيم، فبراير ١٩٨٢، الصفحات ٤٩ ـــ ٥٩).

ورد النص الكامل باللغة العبرية وترجمته الفرنسية في كتاب: فلسطين: أرض الرسالات السماوية، باريس، ١٩٨٦، الصفحات ٣٧٧ وحتى ٣٨٧).

تشكيل منظمة التحرير القبطية

لمكافحة الاستعمار الإسلامي في مصر!

في عام ١٩٧٤ تأسست في ولاية نيوجرسي هيئة أطلقوا عليها الهيئة القبطية وحددت أهدافها على النحو التالي:

خلق مجتمع قبطي دولي متحد.

المساهمة في دعم كيان الأقباط في مصر.

المطالبة برفع الظلم الواقع على الأقباط في مصر.

إشعار المجتمع الدولي بقيمة الفكر القبطي والتراث المصري.

وأصدرت هذه الهيئة مجلة باسم الأقباط وأنصب نشاطها في بادئ الأمر على انتقاد النظام المصري في عهد السادات بسبب سياساته التي اعتبرت لدى الأقباط موجهة ضدهم ثم وظفت الهيئة الأحداث الطائفية خلال الفترة من ٧٤ – ١٩٨١ لكي تشن حملة ضخمة في أمريكا ضد النظام المصري وساعدها في ذلك شيوع حالة من الاحتفان الطائفي التي أفرزت بعض ظواهر الشقاق على أسس دينية وطائفية في مناطق مختلفة سقط خلالها بعض الأقباط كقتلى وجرحى، كما وقع العديد من عمليات الاعتداء على الكنائس ومع مجيء الرئيس مبارك وعودة الهدوء في علاقة الكنيسة بالدولة فإن الهيئة القبطية استمرت في هجومها على النظام المصري وبدأت حملة انتقاد واسعة للبابا ورجال الكنيسة.

ثم تأسست بعد ذلك المؤسسة القبطية ويرأس مجلسي إدارتها عصمت زقلمة ثم الفيدرالية القبطية ويمثلها منير بشاي ثم ظهر الاتحاد القبطي ويمثله دكتور اسمه محب ميخائيل، وفي كندا أنشئت هيئة قبطية ويرأسها الآن سليم نجيب، وكل مؤسسة وكل هيئة من هذه المؤسسات تصدر مجلة أو جريدة كل منها تشن حملة ضخمة ضد النظام المصري، والأقباط المتأسلمين!!.

وأخيرًا أعلن في أمريكا عن تأسيس منظمة التحرير القبطية، ويقولون: إن الأقباط في أمريكا يربو عددهم على المليون ونصف المليون، وخارج مصر يزيد على أربعة ملايين، وهم كثيرون وجديرون بتحير مصر من الاستعمار الإسلامي، وتقول جريدة (صوت الأقباط) الصادرة في نيوجرسي، إنه علينا أن نعمل بكل جهدنا وطاقتنا وأموالنا وذكائنا وأن نطرد الشر وأن نقاوم كل سهامه الشريرة وأن نستأصل الاستعمار الإسلامي من جذوره في مصر، كل مصر، فأمه الأقباط ليست لبني إسماعيل فيها جذور، إذا كان المستعمر المسلم قد فقد كرامته وحياءه فوجب أن يرحل بإرادته عن مصر ويترك أصحاب أرض الأقباط في حالهم، أقباط مصر الذين يرزحون تحت وصاية المسلم عليهم شكلاً وموضوعًا لذا لزم علينا نحن الأقباط الذين هاجرنا بعيدًا عن عبودية الإسلام أن نعمل جاهدين على طرد المستعمر المسلم قبل أن يبيد المسيحيين ويطردهم من ديارهم، فإن كان طرد الاستعمار الإسلامي قد يأخذ أجيالاً ولكنه في الإمكان طرده، فقد حدث في أسبانيا بعد استعمار إسلامي لقرون طويلة، وحدث في الفلبين وبعض جزر اليونان ولن يخرج الاستعمار

الإسلامي من مصر إلا بالقوة، القوة العسكرية الأمريكيـــة أو الإســـرائيلية أو بتدخل دول العالم المحبة للسلام..

وطالبت الجريدة الأقباط في أمريكا أن يوجهوا كل أموالهم إلى غرض نبيـــل هو تحرير مصر ورفع راية المسيحية في كل بقعة من أرض مصر، فأموال أمريكا أكثر بكثير من أموال دول البترول التي ينفقونها على نشـــر الإســـلام بالقوة والإرهاب أفليس أجدى أن ننشر السلام المسيحي؟!

وتضيف الجريدة: إننا نعلنها صراحة أننا سنستخدم القوة السياســـية لتحريـــك مجاري الأمور في السياسة الأمريكية ونستخدم المخابرات الأمريكية لضمان خدمة. مصالح الأقباط أصحاب أرض مصر وســـنحررها مـــن الاســـتعمار الإسلامي آجلا أو عاجلاً نحن قوة لا يستهان بها لقد أصـــبحنا صـــوتًا قويًـــا سيزعزع عروشكم الإسلامية وتذكروا أن غرابكم هو الذي نكش على خراب عشه وما خفي كان أعظم! جاء هذا في مقال المستشار لبيب حليم لبيب نائب رئيس مجلس الدولة!!!.. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..

جريدة الأسبوع المصرية

ص ١٣ بتاريخ ١٣/ ٨/ ١٩٩٨.